

ردع الجاني المتعدي على الألباني

تأليف

أبو معاذ

طارق بن عوض الله بن محمد

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى بمكتبتنا
(١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م)

الناشر
مكتبة التبريد
لإحياء التراث الإسلامي

١٤ ش سويلم من ش الهرم - خلف مسجد الانتصار
ت : ٨٦٨٦٠٥

قال الشيخ محمد المجذوب في مدح الشيخ ناصر الدين الألباني :

قالوا : ألا كلمة في الشيخ تُصِفُهُ
فقد طغى الجورُ حتى في الموازين
سُتت عليه حروبٌ لا يسوغها
عقلٌ يرى الحقَّ في ظل البراهين
فقلت : فوق ما يُبلِّغُهُ
محدثُ الشَّامِ عن خيرِ النِّبيين
وَرَدَةُ الجبلِ للوحى الجليل يدُ
ما إن يكابر فيها غير مفتون
وحسبُهُ أنَّه هزَّ العقول وقد
بأثت من الحَجَرِ والتقليد في هُونٍ
فأصبحت ذات وعي ليس يُعْجِزُهُ
التمييزُ ما بينَ مفروضٍ ومسنونٍ
والدين سِرٌّ من الرحمن بينَهُ
رسولُهُ وسِوَاهُ مُحضٌ تخمين
والجامدون خيارى ليس في يدهم
إلا روايةٌ مجروح لِمَوْهونٍ
فما عسى أن يقول الشعرُ في رجلٍ
يدعوه حتى عداهُ ناصر الدين
وأَيُّ خيرٍ إذا فردَّ تجاهلَهُ
وقد فشا فضله بين الملايين

مقدمة المؤلف ..

بسم الله الرحمن الرحيم

رَبِّ يَسِّرْ وَأَعِزِّ يَا كَرِيمُ

إن الحمد لله تعالى نحمده ، ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، إنه من يهد الله فلا مضل له ، ومن يضل الله فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ .

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيداً يُصْلَحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً ﴾ .

أما بعد ..

فإنَّ أصدق الحديث كتابُ الله تعالى ، وخَيْرُ الهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم ، وشرُّ الأمور محدثاتها ، وكلُّ محدثة بدعة ، وكلُّ بدعة ضلالة ، وكلُّ ضلالة في النار .

وبعد ..

فقد وقفت على كتاب لأحد الباحثين أسماه : « تنبيه المسلم إلى تعدى الألباني على صحيح مسلم » ! انتقد فيه الشيخ الألباني في أحاديث من « صحيح مسلم » زعم هو أن الشيخ ضعفها ، وأنه « تكلم عليها بما هو يؤكد خطأه ويثبت خروجه على ما قرره العلماء من صحتها وتلقيها بالقبول المفيد للعلم » كما يقول هو في كتابه (ص ٣) .

و كنت في أول عهدي بالكتاب أحسبه قصد من كتابه هذا القيام بواجب النصح للمسلمين ، ببيان ما يمكن أن يكون قد أخطأ فيه الشيخ ، فإنه لا عصمة لأحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والشيخ ككل البشر ، يصيب كما يصيب الرجل ، ويخطئ كما يخطئ الرجل ، ولم يدع لنفسه عصمة من الزلل ، ولا أمناً من مقارفة الخطل ، وحسبه أن حسناته أكثر من سيئاته ، وصوابه قد طغى على أخطائه وزلاته .

وَمَنْ ذَا الَّذِي تَرْضَى سَجَايَاهُ كُلُّهَا كَفَى الْمَرْءَ ثَبَلًا أَنْ تُعَدَّ مَعَايِيهِ
لكن للأسف وجدته قد تعدى ما يوافقه عليه أهل العلم والإنصاف من حسن النصح والتوجيه إلى ما لا يرضاه عوام طلاب العلم فضلاً عن خواصهم من المغالطات المنافية للأمانة العلمية ، ومن التخليط في القواعد الأصولية ، ومن اتهام الشيخ بما هو أبعد الناس عنه من مخالفة الإجماع ، والتفرد ، والتناقض والتخبط ، والتجريح على الطعن في « الصحيحين » وغير ذلك من المجازفات والمهاترات !! .

وأما كلامه في الأسانيد والمتون فوجدناه يرد على الشيخ بل وعلى السابقين عليه بشواذ الروايات ومناكيرها غير مبال بما قرره العلماء في هذا الباب !
وأما كلامه في الرجال ، فأعجب وأعجب ، فتراه إذا أراد أن يوثق رجلاً ردَّ كل التضعيفات الصريحة التي قيلت فيه بتأويلات واهية ، بطريقة مضحكة مبكية ، أو يشكك في صحتها وثبوتها ، ثم يعارضها بما لا يقوم بنفسه

فضلاً عن أن يهدم غيره !! .

وإذا أراد أن يضعف رجلاً جمع له ما يصلح وما لا يصلح ولو كان من رجال « الصحيحين » أو أحدهما مع أنه ما قام إلا للدفاع عنهما - كما يزعم - !! .

وإذا أعجزه ذلك أخذ يقطع كلمات الأئمة فيذكر منها القطعة التي توافق غرضه ، وقد يكون فيما يدعه من النص ما يبين أن معنى ما يقطعه غير المتبادر منه عند انفراده !! .

فإن لم يستطع ذلك أهمل الكلمة كلية ، ولم يعول عليها وكأنها ما قيلت !! .

فدعاني ذلك إلى تعقبه فيما تعدى فيه فقط - وهو كثير - وإلا فإنه قد أصاب في بعض المواضع ، ولكنها ضاعت - على ندرتها - بين غمرات تشنيعاته وتهويلاته .

ولم أقصد استيعاب ذلك بل اكتفيت بالإشارة إلى بعض أخطائه المنافية للأمانة العلمية ، فإنها كثيرة ، ولو أخذت أناقشه في كل موضع أخطأ فيه لطال الكتاب جداً ، ولضاع الوقت في شيء تكفى فيه الإشارة عن العبارة ، وكما قيل : « أبلغ الرد السكوت » !! .

ولم أعامله بمثل ما عامل به الشيخ من التشنيع والتبذير بل حرصت على توخي الحق ، واجتناب ما كرهته له ، وجمعت في ذلك هذا الكتاب الذي بين يديك ، وأسميته :

« رَدُّ الْجَانِي الْمُتَعَدِّي عَلَى الْأَبَانِيِّ »

وقد قسمته إلى أربعة أقسام ..

القسم الأول : في دفع تعدى المعارض على الشيخ باتهامه بمخالفة الإجماع وبيان تناقضه في ذلك .

القسم الثاني : في ذكر نماذج وأمثلة من تعديده في كلامه على الأسانيد والمتون .

القسم الثالث : في ذكر نماذج وأمثلة من تعديده في كلامه في الرجال .

القسم الرابع : في ذكر نماذج وأمثلة من تعديده على الشيخ الألباني نفسه وتشنيعه عليه باتهامه بما هو بريء منه .

وكان غالب ردّي مُستَقْفًى من كلامه في كتابه هذا فجاء وكأنه ردٌّ من نفسه على نفسه !! . غفر الله لنا وله وللمسلمين .

وأخيراً ، فأني أرحّب بكلّ ملاحظة أو نقد ، يصدر عن روية ونظر ، وليس عن تعصّب وهوى ، والله من وراء القصد .

وقبل أن أختم هذه المقدمة أرى أنه من الواجب عليّ أن أقدم الشكر الجزيل والثناء الجميل لوالدتي ، تنوياً بقدرهما ، وإشادة بذكرهما ، ورعاية لحقهما ، إذ هما والدتي ولهما عليّ الأيادي البيضاء ، والنعم السابغات ، وقد كان لدعائهما لي بالتوفيق والسداد الفضل الكبير في إخراج هذا الكتاب المبارك إن شاء الله تعالى إلى عالم النور ، فجزاهما الله خير الجزاء في الدنيا والآخرة .

وزوجي الكريمة لها مني وافر الشكر ، فقد تحملت كثيراً من المشقة والضيق لانصرافي عن القيام بحقها ، وانشغالي بالكتابة عن الاهتمام بها ، ولا أنسى ذلك لها ، فجزاها الله خيراً .

ولا يفوتني أن أقدم الشكر لكل من ساعدني في إخراج هذا الكتاب سواء بالنصح والإرشاد أو بالمساعدة والمراجعة أو بطباعته ونشره ، وأسأل الله تعالى أن يتقبل مني ومنهم ، وأن يجزل لي ولهم المثوبة في الدارين ، إنه نعم المولى ونعم النصير .

وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم ..

القاهرة في : ٢٦ ربيع الآخر ١٤١٠ هـ

٢٥ نوفمبر ١٩٨٩ م

وكتبه

العبد الفقير لربه القدير

طارق بن عوض الله بن محمد

تثنية ..

من أراد أن يرسل إلى شيئاً من تعقيب أو استفسار أو غير ذلك فليرسله على

العنوان التالي ..

القاهرة :

١٢٠ شارع جسر السويس ، ناصية الجوهري بالزيتون .

* * *

هدفى من هذا الكتاب

إن هدفى الأسمى من هذا الكتاب أمران ..

الأول :

ردُّ المطاعن الباطلة التى أطلقها المعترض فى حق الشيخ الألبانى ، وبيان
تعديه فى اتهامه الشيخ بالتعدى على « الصحيح » .

فإن المعترض قد تناول وأطلق لسانه فى حق عالم كبير من علماء العصر ،
شهد له رجال العلم وأساطينه فى شتى بلدان العالم الإسلامى بالتفوق
والنبوغ ، والتقدم على أقرانه فى هذا العلم الشريف .

فالسعى فى الطعن فىمن هذه صفته ، واتهامه بما يتبرأ منه عوام الناس فضلاً
عن خواصهم ، سعى فى الطعن فى شهادة هؤلاء الأفاضل ، واتهامهم بالمحاباة
والمحابلة على حساب الحق ، وإلا فبالسذاجة والغباوة ، برأهم الله من ذلك
كله .

وسعى أيضاً إلى تجرئة من فى قلوبهم مرض ، من حقد أو حسد على أن
يطلقوا ألسنتهم فى حق علماء الأمة ، وحاملى راية الكتاب والسنة تحت شعار
تنبيه المسلمين ونصح الغافلين والمغفلين !! .

وهم كثيرون .. وللأسف ..

فكم من الذين يستعجلون وقتهم ومقامهم ، وكم من الذين يعجبون
بعلمهم ولو كان مسروقاً من غيرهم ، وكم من الذين يحبون البروز والعجب
بالنفس ومناداة العامة والدهماء لهم بالمشايخ والأساتذة ، وكم من الذين
يفرحون بهذه الألقاب المزورة والأقنعة المزيفة التى ما تلبث أن تزول بحرارة
الحق حيز يقلق عليها مضاجعها ويؤرق عليها نومها .

ولا تملك هذه الأصناف من عزاء إلا الإشفاق والرثاء على نسيانها النفس لأنها نسيت الوقوف بين يدي علام الغيوب الذى لا تخفى عليه خافية ﴿ وَإِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ ﴾ ﴿ فَمَنْ يَفْعَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَفْعَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾ (١).

وليتهم إذ طلبوا الظهور والبروز والشهرة . سلكوا سبيلها ، وعملوا بحقها ، ولكن ماذا يكون ظنك بمن لا يرى سبيلاً إلى الشهرة إلا الطعن فى أرباب العلم ؟!

لقد رَتَعَ القَوْمُ فى جِيفَةٍ يَبِينُ لِدَى الْعَقْلِ إِنْتَانُهَا

والهدف الثانى :

ردُّ الحق إلى نصابه ، وبيان خطأ المعارض من صوابه فى القواعد التى تعرض لها أو أخلَّ فى تطبيقها موافقة لهواه أو جهلاً بالحق من سواه . وما ذلك إلا خوفاً من أن يغترَّ بعض طلاب العلم بقوله أو فعله مع سكوت أهل العلم عنه ، فيتسع الخرق على الرافع ، ويعظم الخطر والضرر . وحسبك أن تعلم أن الخطأ فى تقعيد قاعدة ، أو الإخلال فى تطبيقها قد يؤدى إلى إفساد الدين بإدخال الباطل فيه وإخراج الحق منه .. ولولا الخشية من أن أنسب إلى التهويل لشرحت ذلك مفصلاً ، ولكن أكتفى بأن أقول :

إن هناك قاعدة من قواعد هذا العلم أخل المعارض فى تطبيقها فى غير موضع من كتابه ، وهذه القاعدة هى التى تنص على أنَّ الحديث الضعيف إذا وجد لراويه متابع مثله فى الضعف أو قريب منه ، أو وجد له شاهد كذلك فإنه يشد من عضده ، ويأخذ بيده ، ويرقيه من الضعف إلى مرتبة الحسن لغيره بشرط ألا يكون ذلك المتابع أو هذا الشاهد شديد الضعف ، فإن كان كذلك لم يزد الحديث به شيئاً .

(١) مقتبس من « حياة الألبانى » (٣٤/١) .

إن المعارض قد أخلّ في تطبيق هذه القاعدة فأخذ يعتمد كل رواية يقف عليها في تقوية ما يريد تقويته سواء كان ضعفها هيناً أو شديداً !!

إن السعى في تمشية صنيعة هذا سعى في إدخال مناكير وبواطيل وموضوعات ضمن الأحاديث الحسنة بحجة أن لها شواهد ومتابعات !! . إن المعارض ردّ كثيراً من تضعيفات الأئمة في الرجال ، ولم يردّها مع الاعتراف والتسليم بدلائلها على التضعيف ، كلا ، بل إنه ردها وقعد لردها قواعد ، حتى إنه أحياناً ليلوى عنقها حتى يُصيرها صيغ توثيق لا تجريح !! . ولو أنه سلّم له ذلك لرُدّت غالب الأقوال التي أطلقها الأئمة في الرواة ، ولضاع العلم ، وانسد الباب ، وانقطع الخطاب !! .

نعم ، إن ضرر هذا الإخلال لا يظهر عند الكلام على أحاديث هؤلاء الرواة التي هي في « الصحيحين » فالأمر فيها هين ، والخطب فيها سهل إذ إن غالب ما وجه إلى أحاديثهما من طعن مدفوع من وجه آخر .

وإنما يظهر ضرر هذا الإخلال عند الكلام على أحاديث هؤلاء الرواة التي هي خارج « الصحيحين » .

فلحساب مَنْ تُصحح عشرات بل مئات من أحاديث هؤلاء الضعفاء لجرد الدفاع عن حديث أو حديثين أخرجهما له صاحب « الصحيحين » أو أحدهما وقد يكون متابعاً فيهما أو لهما شواهد تدل على ثبوتهما ؟!

بل إن من هؤلاء الرواة من هم من المكثرين في الرواية بشهادة المعارض نفسه .

فكم يدخل في الدين من الفساد لو سلّم للمعارض ما قاله ، وما صنعه وأراد أن يشته بغير حق .

ولو أنه سلّم بحال هؤلاء الرواة واستثنى ما أخرجه الشيخان أو أحدهما من حديثه لكان الخطب سهلاً كما سلف .

فهذا هو هدفى من هذا الكتاب لا غير ، ولهذا فإنى لم أناقش المعارض فى كل صغيرة وكبيرة من كتابه وإنما ناقشته فيما تعدى فيه فقط ، وقد أسكت عن بعض تعدياته لوضوحها ، فأناقشه فى الأخطاء الكبيرة التى لا يسعنا السكوت عليها ، وأدع الأخطاء الصغيرة يفهمها اللبيب والفطن . إذ كان غرضى فقط التمثيل وذكر التماذج لا الاستيعاب .

ثم إننى ما دمت أريد بيان أخطائه فحسب ، فإذا ناقشته فى جزئية من جزئيات بحثه ، وعارضته فيها ، وبينت فيها خطأه ، وبعده عن الصواب ، لا يعنى ذلك أننى أخالفه فى بحثه كله أو فى النتيجة التى توصل إليها ، كما لا يعنى موافقتى له ؛ لأنه من المعروف عند العقلاء أن نقض الجزء لا يعنى نقض الكل ، وأن الموافقة على الجزئيات لا يعنى الموافقة على الكلليات .

« فإذا عارضت المعارض فى دعوى الإجماع على صحة كل حديث من أحاديث « الصحيحين » بذكر بعض الأحاديث التى تكلم فيها بعض الأئمة وهى فى « الصحيحين » أو أحدهما ، لأدلل بذلك على عدم حصول الإجماع على صحة هذه الأحاديث ، ليس يعنى ذلك أبداً أن هذه الأحاديث ضعيفة عندى ، وإنما غاية ما يعنى أن هذه الأحاديث لم يقع الاتفاق على صحتها ، وهذا لا يمنع من أن يكون الراجح أنها صحيحة .

« وكذلك إذا اتهم المعارض الشيخ بالتفرد أو المخالفة فنقضت عليه ذلك بذكر بعض من سبق الشيخ إلى القول بمثل قوله ، ليس يعنى ذلك موافقتى للشيخ ولا من سبقه لاحتمال أن يكون قول الشيخ ومن سبقه مرجوحاً .

« وكذلك إذا انتقدته فى توثيقه لبعض الضعفاء ، ليس يعنى ذلك أننى أضعف أحاديثهم التى فى « الصحيح » لاحتمال أن يكونوا متابعين عليها ، أو أن لأحاديثهم شواهد تتقوى بها .

« وعلى العكس إذا انتقدته فى تضعيفه لبعض الثقات ، ليس يعنى ذلك أننى

أصح أحاديثهم لاحتمال أن تكون شاذة ، أو فيها علة أخرى من انقطاع أو غيره .

« وكذا إذا عارضته في ردّه لقول من أقوال الأئمة في الرواة ليس يعنى ذلك أننى أثبت مقتضاه كحكم نهائى فى الراوى ، لاحتمال أن يكون هذا القول مرجوحاً ، أو أراد به قائله خلاف الظاهر منه .

« وكذا إذا ألزمته بتضعيفه لبعض رواة مسلم أو لبعض رواياته لأثبت تناقضه ، ليس يعنى ذلك أننى أثبت خلاف ما قال فى هؤلاء الرواة أو تلك الروايات ، كما أنه لا يعنى موافقتى له ، إذ غاية ما أريده هو إثبات تناقضه وإنكاره على الشيخ الألبانى ما هو رافع وغارق فيه .

« وأيضاً إذا ذكر المعترض رواية فيها تصريح بالسماع ليدلّل بذلك على أن الراوى الذى لم يصرح بالسماع فى « الصحيح » قد صرح فى غيره ، فرددته عليه بأن هذا التصريح فى تلك الرواية شاذ أو منكّر ، ليس يعنى ذلك أننى أضعف حديث « الصحيح » ، إذ غاية ما أريده هو إثبات ضعف حجته ، وقد يكون هناك ما يغنى عن هذه الحجة الضعيفة .

« وكذا إذا نفيت صحة المتابعة لنفس السبب .
« أو إذا طعنْتُ فى الشواهد التى يأتى بها المعترض بأنها ضعيفة جداً ، أو قاصرة عن محل الشاهد لا يعنى ذلك أنى أضعف الحديث ، إذ غاية ما فى الأمر بيان خطأ مسلكه وإخلاله فى تطبيق القواعد العلمية .

هذا ، وإنما حرصت على بيان مقصودى من الكتاب وشرطى فيه ، حتى لا يُسيء أحد الظن بى ويتهمنى بما أنا منه برىء ، فإن من يسيء الظن بالعلماء المعروفين بالدفاع عن السنة ومصادرها لاسيما « الصحيحين » ويتهمه بالتعدى على « صحيح مسلم » لا يستبعد عليه أن يتهمنى أنا أيضاً

بمثل ما اتهم به الشيخ أو أشد .

وَلَسْتُ بِنَاجٍ مِنْ مَقَالَةِ طَاعِنٍ وَلَوْ كُنْتُ فِي غَارٍ عَلَى جَبَلٍ وَغَرٍ
وَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْجُو مِنَ النَّاسِ سَالِمًا وَلَوْ غَابَ عَنْهُمْ بَيْنَ خَافِئَتِي نَسَرٍ

* * *

نبذة عن الشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني

ولعل من المناسب أن نذكر نبذة عن الشيخ الألباني ، وعن مكانته العلمية ، ومنزلته بين أقرانه ، ليعلم من كان جاهلاً بمكانة الشيخ ، ومنزلته بين أقرانه من التفوق ، والتقدم ، والتبوغ في علوم السنة .

ولن نطيل في سرد سيرة الشيخ العطرة ، فإنني لم أصنف هذا الكتاب من أجل هذا الغرض ، وإلا فإن لهذا موضعاً آخر ، وقد سبقنا إلى ذلك بعض الأفاضل مثل الأستاذين عيد العباسي وعلي خشان ، ثم الأستاذ محمد بن إبراهيم الشيباني .

ولكن سأكتفي بذكر أقوال أهل العلم وأساطينه في هذا العصر التي قالوها في حق الشيخ الألباني ، ومدحهم له وثنائهم عليه ، وذكر بعض المجامع العلمية والهيئات الإسلامية التي اعتمدت على الشيخ ، واعترفت بمنزلته ومكانته العلمية .

* ثناء العلماء والفضلاء على الشيخ الألباني ..

١ - العلامة محب الدين الخطيب ..

قال : « ... من دعاة السنة الذين وقفوا حياتهم على العمل لإحيائها ، وهو أخونا بالغيب الشيخ أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين نوح نجاتي الألباني »^(١) .

(١) انظر « آداب الزفاف » (ص ٨٣) الطبعة الأخيرة .

٢ - العلامة محمد حامد الفقى ..

قال : « الأخ السلفى البحاثة الشيخ ناصر الدين »^(١) .

٣ - العلامة عبد العزيز بن باز ..

قال : « لست أشك فى علمه وفضله وسعة اطلاعه وعنايته بالسنة ، زاده الله علماً وتوفيقاً »^(٢) .

وقال مرة أخرى :

« ما رأيت تحت أديم السماء عالماً بالحديث فى العصر الحديث مثل العلامة محمد ناصر الدين الألبانى »^(٣) .

ولما عزم الأستاذ محمد بن إبراهيم الشيبانى على كتابة ترجمة للشيخ الألبانى كتب إلى الشيخ ابن باز كتاباً يسأله فيه عن رأيه فى الشيخ الألبانى ، فأجاب قائلاً :

« من عبد العزيز بن عبد الله بن باز إلى حضرة الأخ المكرم الشيخ محمد بن إبراهيم الشيبانى وفقه الله للخير آمين .
سلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

بعده يا محب . كتابكم الكريم وصل وصلكم الله بهداه وفهمت ما تضمنه من عزمكم على كتابة ترجمة موسعة لصاحب الفضيلة الشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألبانى ورغبتكم فى كتابة رأينا فى فضيلته .

نفيدكم أن الشيخ المذكور معروف لدينا بحسن العقيدة والسيرة ، ومواصلة الدعوة إلى الله سبحانه ، مع ما يبذله من الجهود المشكورة فى العناية بالحديث الشريف ، وبيان الحديث الصحيح من الضعيف من الموضوع ، وما كتبه فى ذلك من الكتابات الواسعة كله عمل مشكور ونافع للمسلمين ، نسأل الله

(١) انظر مقدمته على كتاب « نظرية العقد » لابن تيمية .

(٢) انظر كتابه « ثلاث رسائل فى الصلاة » .

(٣) « حياة الألبانى » (ص ٦٥ - ٦٦)

أن يضاعف مثوبته ويعينه على مواصلة السير في هذا السبيل ، وأن يكمل جهوده بالتوفيق والنجاح . وقد أحسنتم فيما عزمتم عليه من كتابة ترجمة له توضحون فيها جهوده وأعماله الجليلة ، فجزاكم الله خيراً وسدد خطاكم ومنحكم التوفيق فيما عزمتم عليه ، وبارك في جهود أئحينا وصاحبنا الشيخ محمد ناصر الدين ، وزاده من العلم والهدى ونصر به الحق ، وجعلنا وإياكم من الهداة المهتدين إنه جواد كريم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته « (١) » .

٤ - العلامة محمد الصالح العثيمين ..

قال :

« نعتذر بأن الأخ عبد الله بن حسين لم يعطني إلا هذه الوريقة الصغيرة لأكتب فيها ما طلبه مني الأخ ماهر بن فهد السائل أن أكتب عن فضيلة محدث الشام الشيخ الفاضل : محمد بن ناصر الدين الألباني فالذي عرفته عن الشيخ من خلال اجتماعي به وهو قليل أنه حريص جداً على العمل بالسنة ، ومحاربة البدعة سواء كانت في العقيدة أم في العمل . أما من خلال قراءتي لمؤلفاته فقد عرفت عنه ذلك ، وأنه ذو علم جَمِّ في الحديث رواية ودراية ، وأن الله تعالى قد نفع فيما كتبه كثيراً من الناس من حيث العلم ومن حيث المنهاج والاتجاه إلى علم الحديث وهذه ثمرة كبيرة للمسلمين والله الحمد .

أما من حيث التحقيقات العلمية الحديثية فناهيك به ، على تساهل منه أحياناً في ترقية بعض الأحاديث إلى درجة لا تصل إليها من التحسين أو التصحيح ، وعدم ملاحظة ما يكون شاذ المتن مخالفاً لأحاديث كالجبال صحة ومطابقة لقواعد الشريعة العامة .

وعلى كل حال فالرجل طويل الباع ، واسع الاطلاع ، قوي الإقناع ، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك سوى قول الله ورسوله .. ونسأل الله تعالى أن

(١) « حياة الألباني » (٥٤١/٢) وانظر المصورات آخر هذا الكتاب .

يكثّر من أمثاله في الأمة الإسلامية ، وأن يجعلنا وإياه من الهداة المهتدين والقادة المصلحين ، وأن يعلمنا ما ينفعنا وينفعنا بما علمنا إنه جواد كريم »^(١) .

٥ - الدكتور أمين المصري^(٢) ..

كان يصرح دائماً - رحمه الله - أن الشيخ الألباني أحق منه بالمنصب الذي ناله وأجدر ، وكان يعد نفسه من تلاميذه .

وكان يقول - رحمه الله تعالى - للطلاب في الجامعة الإسلامية : « نحن نستفيد من كتب الألباني ما نقدم بعضها لكم » .
وقال مرة :

« من نكد الدنيا أن يختار أمثالنا من حملة (الدكتوراه) لتدريس مادة الحديث في الجامعة ، وهناك من هو أولى بذلك منا ، مما لا نصلح أن نكون من تلامذته في هذا العلم ، لكنها النظم والتقاليد » ! .

٦ - الشيخ زيد بن عبد العزيز الفيض^(٣) ..

قال :

« إن الشيخ محمد ناصر الدين الألباني من الأعلام البارزين في هذا العصر ، وقد عني بالحديث وطرقه ورجاله ودرجته من الصحة أو عدمها ، وهذا عمل جليل من خير ما أنفقت فيه الساعات وبذلت فيه المجهودات ، وهو كغيره من العلماء الذين يصيبون ويخطئون ، ولكن انصرافه إلى هذا العلم العظيم مما ينبغي أن يعرف له به الفضل وأن يشكر على اهتمامه به وأسأل الله لنا وله التوفيق ولعلماء المسلمين وعامتهم . » .

(١) « حياة الألباني » (٥٤٣/٢) وانظر آخر الكتاب المذكور .

(٢) رئيس قسم الدراسات العليا للحديث في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة سابقاً ، ومدرس مادة الحديث قبل ذلك في الجامعة السورية وانظر « حياة الألباني » (٦٩/١) .

(٣) الأستاذ بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية . وانظر « حياة الألباني » (٥٤٤/٢) .

٧ - الشيخ عبد الرحمن بن عبد الخالق .

قال :

« محمد ناصر الدين الألباني كما عرفته

كان ناصر الدين ومازال كالمنطق لا يبالي على أي أرض سقط .

* لم يؤسس ناصر الدين جماعة خاصة للدعوة ، وإنما جعل علمه للناس جميعاً ، وتعاون مع الجماعات الإسلامية كافة .

* مدح الناس وذمهم لناصر الدين عنده سواء .

عالم من علماء المسلمين ، وعَلَّمَ من أعلام الدعوة إلى الله ، وشيخ المحدثين وإمامهم في العصر الراهن ، ألا وهو أستاذي محمد ناصر الدين الألباني - حفظه الله وبارك في عمره .

ناصر الدين الذي لا يكاد يجهله مسلم يهتم بأمر الدعوة إلى الله في العصر الحاضر ، ولا يستطيع أن يستغني عن مؤلفاته وتحقيقاته طالب علم معاصر ، فمعظم الكتب العلمية التي يتداولها الناس الآن مصدرة بتحقيقاته ، وتخرجه لأحاديثها ، كصفة صلاة النبي ، وحجاب المرأة المسلمة ، وتحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد ، وغير ذلك ، فطلاب العلم الذين نقلوا علمه وتعلموا على يديه وتربوا في حلقاته وصحبته ، لا يحصون كثرة وهم منتشرون في العالم الإسلامي أجمع على اختلاف مشاربهم وانتماءاتهم . لم ينضم ناصر الدين طيلة حياته إلى جماعة معينة من جماعات الدعوة ، ولم يعاد أي مجموعة منها ، ونصح لها جميعاً ، ولم يدخر وسعاً في تربية شباب أي مجموعة منها ، وقام بنشر العلم الشرعي بكل طاقته في كل اتجاه ، ومع

كل جماعة الشيخ وتلامذته من جميع الجماعات والتنظيمات الإسلامية .

ولم ينشئ الشيخ أيضاً تنظيمًا خاصاً ، ولا أقام جماعة خاصة بنظام خاص ، لا لعجزه عن ذلك ، ولا لأنه يرى أن هذا حرام وإثم ، ولكن لأنه يرى أن الأولى به أن ينشر علمه للناس جميعاً ، وللجماعات كافة ، وذلك لأنه يرى أن المنهج السلفي لفهم الدين هو المنهج الكفيل بعودة المسلمين إلى الدين الحق عقيدة وعبادة ومعاملة وأخلاقاً .

وناصر الدين لا يهمة أن يحمل هذا المنهج السلفي أي أناس تسموا بأي اسم .. كل همهم أن يفهم هذا الدين فهماً صحيحاً ، وأن يطبق تطبيقاً سليماً ، وأن يكون سير الناس مبنياً على الكتاب والسنة الصحيحة ، والشيخ ينهى عن التحزب والعصية بأي لون وأي شكل ، ويرى أن نهضة المسلمين منوطة بتعاونهم جميعاً ، وتضافر جهودهم ، وتوجيهها في كل اتجاه نحو بناء العقيدة أو تصحيح العمل أو مقارعة الباطل . وكل ذلك قد ذكره الشيخ مفصلاً في دروسه ومحاضراته ، وكتبه وعلمه لتلاميذه الذين تلقوا العلم عنه .

ولكن ناصر الدين نفسه أخذ يقول كلمة الحق حيثما قدر على ذلك ، وقام بنقد الآراء الإسلامية التي يراها بجانب للصواب والحق وتصحيحها ... لا يجامل في ذلك أحداً حتى نفسه ، ولا أخلص محبيه وأصدقائه وإخوانه ، ولا أقرانه في العلم من العلماء السلفيين ، ومن غيرهم ، فلا يسمع حديثاً يرى أنه ضعيف إلا بين ضعفه عنده ، ولا يسمع رأياً مخالفاً للحق إلا كتب عنه ونبه عليه في كتبه ، أو في دروسه نصحاً للعامة وتنبهاً للخاصة .

وقد أنشأ بذلك حركة عظيمة للوعي الديني ، وتحري الحق فيما يكتب ويُقال ، لا عند طائفة خاصة فقط بل عند عامة العلماء الذين يؤخذ عنهم أو يتلمذ الناس على أيديهم ، ولهذا قدمت طائفة كبيرة منهم كتبهم له لنقدها ، وتصحيح أحاديثها ، وبذلك استفاد من هذا المنهج عموم المسلمين

فقل استخدام الحديث الضعيف ، وعظم تحري الناس للحق ، وابتدأ الناس فهم الدين بطريقة علمية مبنية على الدليل والبرهان بعد أن كان أخذ الدين وتلقيه سائراً بطريق التقليد والعشوائية ، وضمّ الصحيح إلى الضعيف ، والشرك إلى التوحيد ، وجمع الهدى مع الضلالة ، والبدعة مع السنة .

ولكن هذا المنهج النقدي العلمي الذي أخذ الشيخ نفسه به أوجد لناصر الدين مجموعات كبيرة من الحاسدين ، فمجرد أن يرى أحد المتعالمين أنه نقد في رأي له - أو استدلال خاطيء إذا به ينقلب على الشيخ تجريحاً ، وهكذا وجد الذين يقدمون آراءهم على قول الله وقول رسوله .

ولا شك أن هذه هي سنة الله فيمن يصدع بالحق . والعجب أن ناصر الدين لا يأبه لذلك فقد لازمته ثلاث سنوات فوجدت أن مدح الناس له ومذمتهم عنده سواء !! إنه فقط يرى أنه حامل دعوة ، وصاحب حق يريد إبلاغه ، فإن مدحه الناس لم يقم لهم وزناً ، وإن ذموه لم يغير هذا من موقفه شيئاً بل ولا من نصحه لهم ، ومحبة الخير من أجلهم ، ولا نزكيه على الله ونحسبه في ذلك كله مخلصاً دينه لله ، والله أعلم بالسرائر .

باختصار كان ناصر الدين ومازال كالطير لا يبالي على أي أرض سقط ، ولقد عهدته ما حجب علمه عن طالب قط ، ولا جعل دروسه لمجموعة دون مجموعة ، ولا حاشى سلفياً على إخواني أو تحريري ، بل تلقينا العلم على يديه بالجامعة الإسلامية فلا تكاد تنتهي محاضراته التي تستمر ساعة كاملة لفصل معين ومن ثم يخرج حتى يتداعى الطلاب إليه من كل الفصول ، ومن كل الأعمار فلا يذهب إلى حجرة المدرسين للاستراحة وإنما يفتش الأرض في فناء الجامعة ، ويلتفت الطلاب حوله ويدور النقاش العلمي إلى أن يأتيه المراقب فيفرق الطلاب ويأخذ الشيخ إلى المحاضرة الثانية وهكذا إلى نهاية الدوام ... لم أشاهد الشيخ جلس قط في غرفة الأساتذة وشرب فنجاناً من

الشاي كما يشربون ، وفي منزله مساء كنا نجتمع عنده من كل الجماعات ، ومن كل المشارب ، فما أعلم أنه قدم أو حالي أحداً أو بخل بعلمه على أحد ، أو جعل جماعة من الجماعات غرضاً لنقده ، وهدفاً لانتقاصه وإنما كان كل همه أن يقول الحق فيما يعرض من أسئلة أو مناقشات ، يزن كلامه في كل ذلك بموازين هي بموازين الذهب أشبه .

وبالرغم من أن هذا أثره في الناس وفضله عليهم إلا أن كثيراً منهم عادوه وما انفكوا ونسأل الله أن تكون منزلته عند الله أجل وأعظم . ﴿ ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ، ولا تجعل في قلوبنا غلاً للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم ﴾^(١) .

٨ - الشيخ محمد بن إبراهيم شقرة^(٢) ..

قال :

« لو أن شهادات أهل العصر في شيوخ السُّنة وأعلام الحديث والأثر اجتمعت ، فصيغ منها شهادة واحدة ، أو جمعت في صفٍّ واحد ، ثم وُضِعَتْ على منضدة تاريخ العلماء ، فإني أحسب أن تكون شهادة صادقة في عَلم الحديث الأوحد ، أستاذ العلماء ، وشيخ الفقهاء ، ورأس المجتهدين في هذا الزمان ، الشيخ محمد ناصر الدين الألباني أكرمه الله في الدارين . كانت ساحة علم الحديث والسُّنة النبوية قد أَجْدَبَتْ ، وصَوَّحَ نبتها ، وَجَفَّتْ أَغْصَانُهَا ، واسَّاقَطَتْ أوراقها ، وانقطع ثمرها ، والناس من فوقها ينظرون يئمة ويسرة ، علَّهم يرون فيها رجلاً يَخْلُفُ الأولين الغابرين ، ممن أَعْلَى اللهُ بِهِمْ منارة السُّنة النبوية ، فتعود أبصارهم إليهم كليلَةً حسيرةً ، ليجدوا أمامهم ما خَلَفَ أولئك من كتب مسطورة لمن وراءهم ، أو لمن جاء

(١) « حياة الألباني » (٥٤٥/٢ - ٥٤٨) وانظر آخر الكتاب المذكور .

(٢) رئيس المسجد الأقصى . وانظر « حياة الألباني » (٥٤٩/٢ - ٥٥٣) .

من بعدهم ، بذلوا فيها جهداً ضخماً في جمع الآثار والسنن والأحاديث وترتيبها ترتيباً حسناً ، يُسهِّلُ على القارئ - العالم وطالب العلم - النظر فيها ، والرجوع إليها عند الحاجة ، على ما في بعض هذه الكتب من صعوبة في استخراج الآثار والأحاديث منها ، وهذا أمر لا يجهله طالب العلم ، فضلاً عن العالم الباحث ، والناظر المدقق .

ولا يجمل بالحب أن يقول فيمن يحب قولاً لا يحمله عليه إلا الحب وحده ، فالحب إذا حمل على غير الحقيقة والصدق ، فهو والبغض سواء ، ولست والله قائلاً في الشيخ ناصر إلا ما أعتقد أنه حق ، ولو كان حبي له يصاغ حليةً يَقْبَلُ أن يتحلَّى بها ، لكان حبي له أجمل قلادة وأغلاها ، وأبهاها ، لا يباهي بها هو ، بل أباهي بها أنا ، أنه قبلها مني ، ولكن أني؟! والحب لا يعلمه إلا الله وحده!! ولا يعرفه البشر إلا بما يكون من آثاره!! وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الأرواح جنود مجنّدة ما تعارف منها ائتلف ، وما تناكر منها اختلف » أسأل الله أن يديم علينا نعمة الحب فيه .

وكتب السُّنَّة ، من صحاح ، وسنن ، ومسانيد ، وجوامع ، ومصنفات ، وأجزاء ، على كثرتها ، وغزارة الجهد الذي بُذل في تأليفها وتصنيفها وجمعها ، وتحقيقها ، والاستدراك عليها ، والزيادة على أصولها على مرّ العصور والأجيال ، فقد ظلَّت بحاجة إلى تحقيق دقيق ، وإحاطة أشمل وأوسع بأسانيد الآثار والسنن والأحاديث التي حُشِدَتْ فيها ، كي تصبح إلى حَالٍ من الصحة ، يطمئن إليها الباحث ، وطالب العلم والعالم أكثر وأكثر .

ولا ريب أن مثل هذا العمل ينوء بالعصبة أولي القوة والجلادة من أهل العلم ، فإن يقبض الله له رجلاً واحداً ، يجمع الله فيه كل شاذة وفاذة من فنون علم السُّنَّة لنعمة جليلة ، ليس على الشيخ ناصر ، بل على الأمة كلّها ،

فهنيئاً لأمةٍ أنبت الله فيها هذا الشيخ الذي ألان الله له الحديث كما ألان لداود الحديد ، ومُهَّدت له أكناف السنَّة من جديد .

ولعل بعض من ابتلي بشيء من شهادات العصر من الجامعات والمعاهد يردّد مع القائلين قولهم : ما ترك السابقون للاحقين شيئاً ، أو ما ترك الأولون للآخرين شيئاً ، وهل يصح أن يقال في كتاب كصحيح البخاري ، أو صحيح مسلم إنّه في حاجةٍ بعد هذه القرون إلى من يقول فيه شيئاً ؟!

فأقول لهؤلاء وغيرهم جميعاً : إن في عمل الشيخ ناصر في كتابه (مختصر صحيح البخاري) ما يكفي للردّ على مقالاتهم وسؤالهم ، ولو كان لهم حول أن يفرغوا حتى ولو لقراءة عمل واحد من أعمال الشيخ ، ليحكموا بعد ذلك في عدل ونصافة ، لقُلنا لهم : قولوا ما شئتم ، ولكن ماذا كان يراد بهذا العلم العظيم علم السنّة لو أنه ظلّ أمانةً عند هؤلاء - وما أضيّعها إذاً من أمانة - ولم يجد في عقل الشيخ ناصر ، وقلبه ، وقوة نفسه ، وثبات صبره ، واحتمال مثابرتة ما وجد ؟!

إن الجواب يعرفه أولئك وغيرهم ممن يزعمون أنهم أوتوا من العلم ما لم يؤتوه ممن لا يحملون شهاداتهم ، أو جلسوا في حلقات الشيوخ وأخذوا عنهم وهم مثلهم ، أو ربما كان شيونهم أعلم وأتقى منهم لكنهم هم ضيّعوا وبدّلوا فضيعة الله علمهم وأبدلهم به سمعة عريضة لا تمسك على شيء ، إلا كما يمسك القاع على الماء !!

وكثير هم أولئك الذين يجعلون من الشيخ - أعزّه الله - غرضاً لسهام حسدهم وحقدهم ، وتراهم يحومون حول مائدته حوم المريب الفزع ، الذي يخشى أن يبصر به من هو على شاكلته ، يصنعون صنيع النّفر من قریش ، حين اتفقوا على أن يتفرقوا عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأن لا يصغوا لقراءته من الليل ، فلما جنّ الليل خرج كلّ منهم متسللاً ، لائذاً بلباس الظلام ،

وهو يظن أن الآخرين لا يرونه !!!

وحسب طالب العلم أن يُلمَّ بأيّ كتاب من كتب الشيخ ، ليرى رسوخ قدمه ، وطول باعه ، وسعة اطلاعه ، وكثرة استدراكه ، ودقة استقصائه ، وحسن ترتيبه ونظمه ، وتلاحق حججه ، وعلوّ برهانه ، وحضور ذهنه ، وقوة عارضته ، ونفاذ بصره ، ووضوح بصيرته ، وشدة تمكنه - ولكن كما يُقال : المعاصرة حرمان ، غير أنها كلمة إن صدقت في غير الشيخ فهي قد تَبَّتْ عنه ونأثت ، فأَيُّ حرمانٍ هذا الذي أراده إليه الشانقون الجاهلون ، ومدرسته قد امتدت أروقتها ، حتى شملت آفاق الأرض ، وصارت كتبه في صمت مهيب ، تحرر العقول من الخرافة والأساطير ، والقلوب من الوهم والريب ، والنفوس من الغلّ والكبرياء والحسد ، في حكمة بالغة ، وبرهانٍ منير ، وموعظةٍ تبلغ من النفوس مبلغاً يرفع عنها غشاوات الجهالة ، ويردها إلى القرون الثلاثة المفضّلة ، ويشدّها في وثاق الهدى النبوي الأمين .

وإن أعجب فلا أعجب إلا لبعض نفر يزعمون أنهم يحبون الشيخ حين يقولون : نحن نفرٌ للشيخ بأنّه عالمُ السنّة في هذا العصر وعلمها الشاخص ، ولكن في الفقه كسائر أهل العلم .

هل يعلم هؤلاء ما يقولون ، لو علموا ما قالوا الذي قالوا ، إنهم يهتمون السنّة نفسها ، وكانت عقولهم وثاقها ؟ هل يستطيع أحدٌ أن يقول : بأنّ فقههم كفقه سائر أهل العلم من بعدهم ، ممن لم يكونوا في علم السنّة مثلهم ؟ إن قالوا ذلك فقد ظلموا أنفسهم ، وباءوا بإثم مقالتهم ، وهل العلم إلا قال الله وقال رسوله ؟ وهل الفقه شيءٌ والسنّة والكتاب شيءٌ آخر ؟ وأعجب من هؤلاء بعض تلامذته الذين تنكروا له ، وصاروا من فرط جهلهم يحسبون أنهم مثله !!!

إن الذي يؤتى البصر في الأصليين العظميين هو الفقيه ، وهو الرائد

السائد ، وهو الداعية الواعظ ، وهو العالم البصير ، وهو الذي يريد الله بالأمة خيراً على يديه إن أحسن الإخلاص والاتباع ، ومن نظر في حياة الشيخ وعرفه من قرب عَرَفَ أنه من أولئك الأفذاذ ، الذين قلما يجود الزمان بمثله .

أمدَّ الله في عمره ، وأمتع المسلمين بحياته ، وجزاه عتاً وعن الإسلام والمسلمين خيراً ، وأعظم الله له الأجر والثوبة ، ورزق المسلمين جميعاً وحدة الصف والكلمة ، وأقامهم على أمر الله مخلصين له الدين حنفاء ، ليقيموا الصلاة ، ويؤتوا الزكاة ، وينيبوا إليه في السراء والضراء ، عسى الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده ، فيصيروا إلى ما كانوا عليه من قبل ، والله خير مسؤول وأفضل مأمول ، والصلاة والسلام على النبي المبعوث هدى ورحمة وبشرى للعالمين .

٩ - الشيخ مقبل بن هادي الوادعي ..

قال :

« الحمد لله ربِّ العالمين وصَلَّى الله على نبينا محمد وعلى آله وسلم .
وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .
أمّا بعد فقد سُئِلت مراراً عن الشيخ ناصر الدين الألباني حفظه الله ..

فأقول كما قال كثير من السلف إذا سُئِلوا عمن هو أجَلُّ منهم قدرّاً فيقول أحدهم : أنا لا أسأل عن فلان هو يسأل عني . ولولا أننا في عصر أصبح كثير من العامة لا يميز بين العالم والمنجم ، ولا بين المؤمن بالله والشيوعي الملحد ، بل أقبح من ذلك أن بعض ذوى الأهواء من المبتدعة المعاصرين أصبحوا يطلقون الألقاب المنفّرة على أهل السنة .

ولقد كان المبتدعة يطلقون على أهل الحديث الألقاب المنفّرة ويرمونهم بجمود الفطنة وعدم القدرة على استنباط الأحكام من الحديث حتى قال بعضهم :

زوامل للأخبار لا علم عندهم
يحيدها إلا كعلم الأباير
لعمرك ما يدري المطي إذا غدا
بأحماله أو راح ما في الغرائر
وقال آخر :

يدعون أهل الحديث وهامهم
لا يكادون يفقهون حديثاً
وقد زاد المتأخرون على هذا فربما أطلقوا على العالم مرة أنه ماسوني ،
وأخرى أنه عميل ، وثالثة أنه جاهل بالواقع ، ورابعة أنه مداهن فلهذا أقول :
إنَّ الشيخ محمد ناصر الدين الألباني حفظه الله تعالى لا يوجد له نظير في
علم الحديث ، وقد نفع الله بعلمه وبكتبه أضعاف أضعاف ما يقوم به أولئك
المتحمسون للإسلام على جهل أصحاب الثورات والانقلابات .
والذي أعتقده وأدين لله به أنَّ الشيخ محمد ناصر الدين الألباني حفظه الله
من المجتدين الذين يصدق عليهم قول الرسول صلى الله عليه وسلم :
« إنَّ الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مئة سنة من يجدد لها أمر دينها » .
رواه أبو داود وصححه العراقي وغيره .

والناس ينقسمون في شأن الشيخ ناصر الدين الألباني حفظه الله إلى ثلاثة
أقسام :

قسم يقلّده ويتقبل كل ما جاء به .
وقسم يرفضه ويرفض علمه ويحذّر منه .
وقسم وسط يعتبره عالماً من علماء المسلمين من الله على الناس به في هذا
الزمان لنشر السنة وقمع البدعة ، ويعتقدون أنه يصيب ويخطئ ويجهل
ويعلم ، ولكنهم يعتقدون في أنه لا يوجد له نظير في علم السنة فهم
يستفيدون من علمه ومن كتبه غير مقلّدين له . وهذا شأن سلفنا مع علمائهم .

هذا وقد سُئِلَ قبلُ هل يقبل تصحيح الشيخ الألباني للأحاديث وتضعيفه ؟
فأُجِبَ : بأن الذي يقبل تصحيحه وتضعيفه لا حرج عليه لأن الشيخ عدل
ثقة . وربُّ العزَّة يقول :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا ﴾ مفهوم الآية أنَّه
إذا جاءنا العدل بالنبأ نقبل خبره . وهذا ليس من باب التقليد كما أفاده
الصنعاني في كتابه القيم « إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد » .

ومن أحبَّ من طلبة العلم أن يقف على الحقيقة ويبحث وله قدرة على
معرفة أحوال الرجال وعلم العلل فهو الأفضل ، على أنه لا يستغني طالب
علم في هذا الزمن عن الاستفادة من كتب الشيخ الألباني حفظه الله ، وإني
أنصح كل طالب علم باقتنائها والاستفادة منها ، فقد جمع فيها الشيخ
حفظه الله ، مالا يستطيع الوقوف على كله ، وتيسر له الاطلاع على كتب
لم يطلع عليها كثير من طلبة العلم .

إذا عرفت أنَّ الشيخ حفظه الله ليس له نظيرٌ في علم السنة فما منزلته
في فهم النصوص ؟ الذي أعرفه عنه أنَّ فهمه للنصوص كفهم كبار علمائنا
المعاصرين على أني أقول كما قال الإمام مالك - رحمه الله : كلُّ يؤخذ من
قوله ويترك إلا صاحب هذا القبر - يعني رسول الله صلى الله عليه
وسلم .^(١)

* اعتماد أهل العلم عليه ، ورجوعهم إليه ..

ولقد كان الشيخ ولا يزال مرجعاً لكثير من أهل العلم ، فكانوا يلتقون
به ويسمعون منه ، ويحضرُون مجالسه ، ويراسلونه ويستفيدون منه في علوم
الحديث وغيره .

(١) انظر « حياة الألباني » (٢ / ٥٥٤ - ٥٥٦) وانظر آخر الكتاب المذكور .

فقد رغب الشيخ العلامة راغب الطباخ - رحمه الله - مؤرخ حلب المشهور بلقاء الشيخ الألباني ، وكان ذلك بوساطة الأستاذ محمد المبارك - رحمه الله - والألباني يومئذ شاب في مقتبل العمر ، وقد أظهر الشيخ راغب الطباخ إعجابه بالشيخ لما سمعه من نشاطه في الدعوة إلى الكتاب والسنة ، واشتغاله في علوم الحديث ، ورغب في إجازته بمروياته ، وكان له ذلك ، وقدم إليه كتابه « الأنوار الجلية في مختصر الأثبات الحلبية » ختمه بإجازات مشايخه له ^(١) .

والتقى بالشيخ عبد الصمد شرف الدين المحقق المعروف أحد علماء الديار الهندية الكبار ، وبينهما مراسلات علمية ، وقد كتب مرة يقول : « هذا وقد وصل إلى الشيخ عبيد الله الرحمانى شيخ الجامعة الإسلامية [يعني الجامعة السلفية في بنارس - الهند] استفسار من دار الافتاء بالرياض من المملكة العربية السعودية عن حديث غريب في لفظه ، عجيب في معناه ، له صلة قريبة بزمنا هذا ، فاتفق رأي من حضر ههنا من العلماء على مراجعة أكبر عالم بالأحاديث النبوية في هذا العصر ألا وهو الشيخ الألباني العالم الرباني » ^(٢) .

وقد اعتمد على الشيخ الألباني في الوقوف على نسخة « السنن الكبرى » للنسائي بعد أن كانت في عالم المفقودات ، فقال في مقدمته على

(١) السابق (ص ٦٥) وقال كاتبه معلقاً :

« نلاحظ هنا أن الشيخ لم يطلب إجازة من الشيخ راغب الطباخ رحمه الله وإنما الشيخ راغب هو الذي أجاز له لما رأى من براعة الفتى في هذا العلم الجليل الذي يرفع الله به أقواماً ويخفض آخرين ، ونظرة اليوم إلى عالم المحققين إلا ما رحم ربي وإصرارهم على المشايخ المعترين وغيرهم من المخرفين والمنحرفين وطلب أولئك النفر منهم الإجازات العلمية حتى يسودوا مقدمات كتبهم بهذه الإجازات التي اعتقدوا بها الوصول إلى نهاية العلم وبقته فلا حول ولا قوة إلا بالله » .

(٢) السابق (ص ٦٧) .

« تحفة الأشراف » (٨/٣) :

« وكان سرورى عظيماً حين قابلت بالمكتبة الظاهرية علامة الشام ،
ومحقق مخطوطات المكتبة الظاهرية منذ أكثر من عشر سنوات ، الشيخ محمد
ناصر الدين الألبانى ، حين أخبرنى بوجود مجلدين من هذا الكتاب ، بعض
الأوراق ضمن مجموعتين أخريين ، وبعض الملازم أخرجها من
« الدشت » والفضل فى الإطلاع على هذه الأجزاء ، وأنها من
« السنن الكبرى » يرجع إلى اجتهاد الأستاذ الشيخ المذكور ، ودقة تحقيقه ،
إذ كان أمرها مجهولاً قبل ذلك » إلخ كلامه .

كما التقى بالدكتور مصطفى الأعظمي الذي طلب منه بوساطة صاحب
المكتب الإسلامى فى بيروت - زهير الشاويش - مراجعة تعليقاته وتخريجاته
على كتاب (صحيح ابن خزيمة) وإضافة وتعديل ما يراه مناسباً فى ذلك ،
وقد فعل فى الأجزاء الأربعة المطبوعة حتى الآن .. وقد أشار إلى شيء من
هذا فى كلمته التى بين يدي مقدمته ، وقد رمز إلى تعليقات الشيخ ناصر
الألبانى بـ (ناصر) أو الرمز له بـ (ن) ، وهذا من تواضع الدكتور
مصطفى الأعظمي وابتعاده عن حظوظ النفس والهوى .

قال فى « مقدمته » (٦/١) :

« وفضيلة الشيخ المحدث الكبير ناصر الدين الألبانى له منى وافر الشكر ،
فقد قبل القيام بمراجعة الطبع وكتابة التعليقات اللازمة التى رفعت من قيمة
الكتاب المعنوية ، ويسر سبل الاستفادة منه » .

وقد أرسل إليه الشيخ محمد طيب أوكيج البوسنوي ، أستاذ التفسير
والحديث والفقہ الإسلامى بكلية الإلهيات بجامعة أنقرة وبالمعهد الإسلامى
العالى بمدينة قونيا ، عدة رسائل يُظهر فيها إعجابه بالشيخ ويسأل بعض
الأسئلة العلمية منها رسالة فى ٧ شعبان سنة ١٣٨٩هـ يقول فيها : « حضرة

صاحب الفضيلة العلامة الباحثة سماعة الأستاذ السيد أبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني المحترم حفظه الله من كل مكروه ونفعنا بعلومه . سيدي وأستاذي المحترم ... أهنتكم بنجاحكم العظيم هذا في ميدان العلم ، كثر الله أمثالكم في العالم الإسلامي . والواقع أنني أود أن أظفر على مؤلفاتكم القيمة كافة ، فمن فضلكم أن تأمروا ناشريكم أن يرسلوها على عنواني ولكم الشكر سلفاً ^(١) .

وهناك كذلك الدكتور الشيخ يونس وهبي ياغوز مدرس الفقه في جامعة الدوغ - الكلية الإلهية الذي ترجم كتاب « صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم » إلى اللغة التركية بكميات هائلة ^(٢) .

وغير هؤلاء كثيرون من أهل العلم والفضل ، وانظر كتاب « حياة الألباني ، وآثاره ، وثناء العلماء عليه » للأستاذ محمد بن إبراهيم الشيباني تجد فيه العجب العجيب .

* اعتماد الهيئات الإسلامية والمجامع العلمية على الشيخ الألباني ..

يقول الأستاذان عيد عباسي وعلى خشان :
« بفضل ذلك الجهد المتواصل ، وبتوفيق من الله تعالى ظهرت للشيخ مؤلفات نافعة في الحديث والفقه والعقائد وغيرها تدل أهل العلم والفضل على ما حباه الله به من فهم صحيح وعلم غزير ودراية فائقة بالحديث وعلومه ورجاله ، بالإضافة إلى منهج علمي سديد يجعل الكتاب والسنة حكماً وميزاناً في كل شيء مسترشداً بفهم السلف الصالح وطريقتهم في التفقه واستنباط الأحكام . هذا المنهج الذي سار عليه كثير من المحققين من أهل العلم ولاسيما شيخ الإسلام ابن تيمية ، وتلامذته ، ومن تبعهم على ذلك .

كل ذلك جعل الشيخ علماً ذائع الصيت يرجع إليه أهل العلم ، ويعرف قدره المشرفون على المراكز العلمية ، مما دفع المشرفين على الجامعة الإسلامية

(١) السابق (ص ٧٠) .

في المدينة المنورة حين تأسيسها - وعلى رأسهم الشيخ العلامة محمد بن إبراهيم بن آل. الشيخ رئيس الجامعة الإسلامية والمفتى العام للمملكة العربية السعودية آنذاك - أن يقع اختيارهم على الشيخ ليتولى تدريس الحديث وعلومه وفقهه في الجامعة»^(١).

واختارته كلية الشريعة في جامعة دمشق ليقوم بتخريج أحاديث البيوع الخاصة بموسوعة الفقه الإسلامي التي عازمت الجامعة على إصدارها نحو عام ١٩٥٥^(٢).

وفيما يلي أخبار تدل على مكانته وذيع صيته:^(٣)

١ - اختير عضواً في لجنة الحديث التي شكلت في عهد الوحدة بين مصر وسورية للإشراف على نشر كتب السنة وتحقيقها.

٢ - طلبت منه الجامعة السلفية في بنارس (الهند) أن يتولى مشيخة الحديث فيها ، فاعتذر عن ذلك .

٣ - طلب منه وزير المعارف في المملكة العربية السعودية الشيخ حسن عبد الله آل الشيخ ١٣٨٨هـ أن يتولى الإشراف على قسم الدراسات العليا للحديث في جامعة مكة المكرمة ، وقد حالت بعض الظروف دون تحقيق ذلك .

٤ - وقع عليه اختيار الملك خالد بن عبد العزيز رحمه الله ملك المملكة العربية السعودية الراحل ، ليكون عضواً في المجلس الأعلى للجامعة الإسلامية في المدينة المنورة من ١٣٩٥هـ وحتى عام ١٣٩٨هـ .

٥ - خصصت له إدارة المكتبة الظاهرية بدمشق غرفة ليتفرغ للبحث والتحقيق وهذه لم تحصل لأحد من قبله .

(١) « حياة الألباني » (٥٨/١) .

(٢) « حياة الألباني » (٧٤/١) .

(٣) « حياة الألباني » (٧٤/١ - ٧٥) .

وأخيراً فقد كلفه مكتب التربية العربى لدول الخليج بتحقيق كتب السنن الأربعة : سنن أبى داود والنسائى والترمذى وابن ماجه ، وتميز صحيحها من ضعيفها ، فقام الشيخ بهذا العمل الجليل فجزاه الله عن الإسلام والمسلمين خيراً .

وقد قال الأستاذ محمد الأحمد الرشيد المدير العام لهذا المكتب فى تقديمه على « صحيح سنن ابن ماجه » (ص / ب) :
« وقد قىض الله لهذا العمل المحدث الكبير والعالم الجليل الأستاذ محمد ناصر الدين الألبانى ، الذى كان قد عمل منذ مدة طويلة فى تميز صحيح « سنن أبى داود » من ضعيفها ، فلبى رغبة المكتب فى استكمال جهده وجهاده فى هذا المجال بتأليف كتاب « صحيح الكتب الأربعة » لينشره المكتب فىؤدى بذلك خدمة للسنة النبوية الصحيحة ، بل للإسلام والمسلمين ، يعرف قدرها كل من عرف منزلة السنة النبوية الصحيحة ، بين مصادر التشريع ، ومكانتها فى تقديم الأسوة النبوية الحسنة إلى ملايين المسلمين فى كل بقاع الأرض إلى أن يرثها الله ومن عليها » .

وأخيراً ..

فإن هذه أيتها الأخوة هى الحقيقة التى نريد أن نجليها قبل الشروع فى مناقشة المعارض .

أفكل هؤلاء الأفاضل ، وكل هذه المؤسسات الإسلامية والهيئات العلمية خفى عليها حال الشيخ الألبانى ، حتى جاء هذا المعارض فعلم ما لم يعلموه وعرف ما لم يعرفوه من حال الشيخ ، أم الواقع أنه هو المتعدى الجانى على الشيخ وعلى هؤلاء الأفاضل !!؟

وَأِنِّى وَإِنْ كُنْتُ الْآخِرَ زَمَانُهُ لَأَتِ بِمَا لَمْ تَسْتَطِعْهُ الْوَأَوَّلُ !
أم الأمر كما قيل :

« رَمَتْنِى بِدَائِهَا وَأَسَلَّتْ » !!! .

وأنا لا أستبعد على المعترض أن يطلق لسانه أيضاً في حق هؤلاء الأفاضل
فيتهمهم بشتى التهم ، من المداهنة ، والمجاملة ، والمحابة للشيخ ، ولكن فليقل
ما يقول ، فإن هؤلاء

أُثْمِنُ النُّجُومَ ، وَهَلْ رَشِيدٌ تَكَلَّمَ فِي النُّجُومِ الزَّاهِرَاتِ

ومن أكبر الأدلة على عظم منزلة الشيخ العلمية ..

أن هناك عالِمين من علماء العصر - ممن يعظمهم المعترض جداً ويعترف
لهم بالتقدم - على ما بينهما وبين الشيخ الألباني من خلاف حاد في الأصول
والفروع قد اعترفاً وأقرّاً بمكانة الشيخ العلمية ولم يتهماه بشيء مما اتهمه به
المعترض ، بل ما من شيء اتهمه به إلا وهذان العالمان يُقرّان بصحته إما قولاً
وإما عملاً .

وهذان الشيخان هما : أبو الفيض وأبو الفضل الغماريان .

قال الأول - فيما نقله عنه الشيخ في « السلسلة الضعيفة » (٦/٤) :

« اطلعت على خطابين له أرسلهما إلى أحد أصحابه ، الأول بتاريخ ٢٩
صفر سنة ١٣٨٠ ، والآخر في ٢٢ ربيع الأول من السنة نفسها ، قال في
الأول منهما :

« وناصر الدين الألباني قدم إلى دمشق ، وتعلم العربية ، وأقبل على علم
الحديث ، فأثقنه جداً جداً ، وأعانته مكتبة الظاهر المشتملة على نفائس
المخطوطات في الحديث ، حتى إنني لما زرتها في العام الماضي كان هو الذي
يأتييني بما أطلبه ، ويعرفني بما فيها ، وهو خبيث الطبع ، وهابي تيمي
جلد ولولا خبث مذهبه وعناده لكان من أفراد الزمان في معرفة
الحديث ، مع أنه لا يزال فاتحاً دكان الساعات ، وقعت لنا معه مناظرة يطول
ذكرها » .

وقال في الخطاب الآخر :

« والحيشي الذي يرد على الألباني طبع في الرد عليه ثلاثة (!) رسائل ، وهو كسائر أهل الوقت يراجع كتب الحديث ، وينقل منها .

أما الألباني فمن الأفراد في معرفة الفن (هنا جملة غير مقروءة من سوء الخط والتصوير) ، إلا أنه في العناد - والعياذ بالله - خلف الزمزمي إلخ . اهـ

وأما الثاني فقد قال في « ترجمته » (ص ٤٩) :

« يعرف الحديث معرفة جيدة » .

ثم أخذ يعيب عليه أشياء قد علم من درس منهج الشيخ من خلال مؤلفاته أو محاضراته المسجلة والتي لا يخلو منها بيت علم في الغالب ، أنه برىء منها ولكنها المعاصرة التي فرضت على أهلها نصيباً من المشاحنة والمنافرة لاسيما مع اختلاف المشارب والمذاهب . فاللهم هداك .

وهذان الشيخان ممن يعظمهما المعارض جداً ..

فهو يقول في الأول كما في « تشنيف الأسماع » (ص ٧١ - ٧٨) :

« الإمام الحافظ المحدث الناقد نادرة العصر لم يأت بعد الحافظ السخاوي والسيوطي مثله في معرفة فنون الحديث » .

ويقول في الثاني (ص ٣٤٦) :

« العلامة العلم الجليل الحبيب المدقق الحق » .

فلا أدري بعد أن نطق هذان الشيخان بتلك الشهادة ، هل سيطعن

المعارض في شهادتهما أم سيطعن في شهادته لهما !!؟

﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ ﴾ .

* * *

أيادي الألباني البيضاء في الدفاع عن الصحيحين والدَّبُّ عن حياضهما

لقد اتهم المعترض - سامحه الله - الشيخ الألباني - حفظه الله تعالى - بالتعدي على « صحيح مسلم » لمجرد أنه تكلم على بعض أحاديثه أو أسانيده بما سبقه إليه أئمة هذا الشأن ، أو بما أداه إليه اجتهاده ونظره . ولو سلمنا جدلاً بأن الشيخ أخطأ في هذه المواضع ، هل يقال : إنه تعدى ؟! إذن فكل الأئمة متعدون ، لأنه ما من إنسان إلا ويصيب ويخطئ إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم كما لا يخفى على العقلاء ، فهل كل الأئمة متعدون عند المعترض ؟!

لاسيما وأن أغلب هذه الأحاديث قد سبق الشيخ إلى الكلام فيها أئمة أجلاء ، فلو أن الدارقطني وأبا علي الغساني والذهبي والنووي وابن الصلاح وابن حجر وابن تيمية وابن القيم ، وغير هؤلاء ممن لا يحصون عدداً كانوا متعدين على « الصحيحين » إذن لضاع العلم ، ولأغلق الباب ، وانقطع الخطاب ، واستولت الزنادقة على المنابر ، وضاع أصحاب الآثار والمحابر !! ، ولكن أحسن الله عزاءنا فيك أيها المعترض !! .

أما المنصفون العارفون لحق الشيخ ، والمقدرون له ، ولكل من له فضل عليهم ، فيعرفون عن الشيخ خلاف ذلك . فقد رأينا من المدافعين عن السنة ، وعن مصادرها ، لاسيما « الصحيحين » اللذين هما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى بلا خلاف بين أهل العلم نعلمه .

وما سمعنا له كلمة ، وما قرأنا له مصنفاً - على كثرة ما صنف - إلا ونجد ذلك ، ونلمسه ، ومن أنكر ذلك فليتهم نفسه وقلبه قبل أن يتهم الأبرياء .

وهذه بعض الأدلة على ذلك ليستبين من كان في قلبه خردلة من إنصاف .
* رأيناه شديد الحفاوة بالصححين ، لا يألو جهداً ، ولا ييخل بوقت ، ولا مال في الدفاع عنهما ، بل وعن سائر كتب السنة^(١) بالحجج والبراهين الساطعة القوية ، مادام ذلك في وسعه ، وفي إمكانياته .

* بل وجدناه شديد الخوف والإشفاق على أحاديث « الصححين » ، يخشى أن يخرج بعض الناس اتباعاً للهوى ، أو جهلاً بحقيقة الأمر ، فيتكلم في أحاديث « الصححين » تحت ستار الاجتهاد وعدم التقليد .
* فإنه لما نقل في كتابه « آداب الزفاف » (ص ٥٩ - ٦٠) عن أبي الفيض الغماري^(٢) أنه قال :

« ومنها أحاديث الصححين ، فإن فيها ما هو مقطوع ببطلانه ، فلا تغتر بذلك ، ولا تهيب الحكم عليه بالوضع ؛ لما يذكرونه من الإجماع على صحة ما فيهما ، فإنها دعوى فارغة ، لا تثبت عند البحث والتحصيل ، فإن الإجماع

(١) وحسبك أن تعلم أن من مصنفات الشيخ التي لم تخرج بعد ، كتاب : « الذبُّ الأحمد عن مسند الإمام أحمد » رد فيه على من طعن في صحة نسبته إليه وزعم أن القطيعي زاد فيه أحاديث كثيرة موضوعة حتى صار ضعفه ، وحقق فيه أن لا زوائد للقطيعي فيه ، وقد انتهى الشيخ من تأليفه في ٢٥ شعبان سنة ١٣٩٩ هـ وهو الآن جاهز للطبع . من كتاب « حياة الألباني » (٥٨٣/٢) .

(٢) وصفه المعارض ، في كتاب « تشنيف الأسماع » له (ص ٧١) بـ « الإمام الحافظ المحدث الناقد نادرة العصر » وقال (ص ٧٨) : « لم يأت بعد الحافظ السخاوي - والسيوطي مثله في معرفة فنون الحديث » . وهذه الأسماء الضخمة والألقاب الفخمة يلصقها به مع أنه يقول هذا الكلام الشديد في حق « الصححين » بلا تهيب على ما فيه من حق .

على صحة جميع أحاديث الصحيحين غير معقول ولا واقع ، ولتقرير ذلك موضع آخر ، وليس معنى هذا أن أحاديثهما ضعيفة أو باطلة أو يوجد فيها ذلك بكثرة ، بل المراد أنه يوجد فيهما أحاديث غير صحيحة ، لمخالفتها للواقع .

ثم عقب عليه الشيخ قائلاً :

« وهذا مما لا يشك فيه كل باحث متمرس في هذا العلم ... غير أنى أتخوف من قول الغمارى أخيراً : « لمخالفتها للواقع » ؛ لما يخشى من التوسع في ذلك » .

فإن كان ولا بد من أن يصف المعترض الشيخ بالتعدى ، فماذا يقول فى أنى الفيض !!؟

« ولهذا كان شديد التحرز والترث فى الكلام على أحاديث الصحيحين حتى التى تكلم فيها بعض السابقين عليه .

فإنه لما تعرض للكلام ولتحقيق الحق فى بعض أحاديث « صحيح البخارى » التى تكلم فيها بعض الأئمة ، قال فى صدر بحثه الذى توصل فيه إلى صحة الحديث فى « الصحيحة » (١٨٥/٤) :

« إن حديثاً يخرجه الإمام البخارى فى « المسند الصحيح » ليس من السهل الطعن فى صحته لمجرد ضعف فى إسناده ، لاحتمال أن يكون له شواهد تأخذ بعضه وتقويه » .

* بل كان يشدد النكير ، ويحمل حملة شعواء على كل من تسول له نفسه فى أن يتعدى على حديث واحد من أحاديث « الصحيحين » أو أحدهما . فمن هؤلاء أبو الفضل الصديق الغمارى^(١) .

(١) هذا من شيوخ المعترض وهو يصفه فى « التشنيف » بقوله (ص ٣٤٦) : « العلامة ، العلم ، الجهد ، الخبر ، المدقق ، المحقق ... !! » . وهو يضعف هنا حديثين لم يسبقه أحد - فيما نعلم - إلى الكلام فيهما !! .

فإنه قد ضعف حديثين أحدهما في « الصحيحين » والآخر في « صحيح مسلم » فقام الشيخ مبيناً وهاء قوله وشذوذه في الحكم على هذين الحديثين بالضعف فقال في « آداب الزفاف » (ص ٥٦ - ٥٧) :
« هذا الشيخ ، قد عثرت له على حديثين ضعفهما من أحاديث البخارى ومسلم !

الأول : حديث عروة عن عائشة - رضى الله عنها ، قالت : « فرضت الصلاة ركعتين ركعتين ، فأقرت في السفر ، وزيدت في الحضر » . أخرجه البخارى ومسلم .

فقد صرح بضعفه وشذوذه في رسالته « الصبح السافر » (ص ١٦) ، لا لعله في إسناده ، وإنما لمخالفته للقرآن بزعمه ، والحقيقة أنه مخالف لسوء فهمه للقرآن كما بيته مفصلاً في ردى عليه في « الصحيحة » (٢٨١٤) ، وذكرت فيه طريقاً أخرى عن عائشة ، وشاهداً من حديث سلمان ، وقد تجاهل الغمارى ذلك كله كما أنه دلّس على القراء ، فلم يذكر أن حديث عروة في « الصحيحين » لكى يستر على نفسه وكذلك فعل في الحديث الآتى :

الثانى : حديث ابن عباس :

« إن الله فرض الصلاة على لسان نبيكم على المسافر ركعتين ، وعلى المقيم أربعاً ، والخوف ركعة » .

ضعفه الغمارى أيضاً بالشذوذ (ص ٤٥) ! وزعم أن ابن عباس أخذه من القرآن ! وابن عباس يقول : « على لسان نبيكم » ! وكتم عن القراء أنه في « صحيح مسلم » (١٤٣/٢) ، كما فعل في الذى قبله ، وتجاهل من قال بجواز الاختصار في الخوف على ركعة واحدة : كإسحاق والثورى ومن تبعهما ، وثبت في بعض الأحاديث أن الصحابة لما صلوا خلف النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف ركعة انصرفوا ولم يقضوا . كما في « فتح البارى »

(٤٣٣/٢) ، وأيد ذلك بحديث ابن عباس هذا ، وذلك مما يطل الشذوذ الذى يزعمه الغمارى .

وهذا الأستاذ محمد زاهد الكوثرى الذى طعن فى أحاديث كثيرة من أحاديث « الصحيحين »^(١) ، لم يسكت له الشيخ ، بل قام فكشف عن خزيائه ، وأبان عن بلاياه ، فقال فى مقدمته على « شرح العقيدة الطحاوية » (ص ٥٠ - ٥١) :

« وهو - يعنى الكوثرى - إلى ذلك يضعف من الحديث ما اتفقوا على تصحيحه ، ولو كان مما أخرجه البخارى ومسلم فى « صحيحهما » دون علة قاذخة فيه ، وقد سبق ذكر بعض ما ضعفه منها .
أى فى هذه المقدمة نفسها (ص ٣٨ - ٣٩) وستأتى فى الفصل الآتى هذه الأحاديث ودفاع الشيخ عنها .

* وأيضاً فإن الشيخ يشدد النكير على من عزا حديثاً لأحد « الصحيحين » وليس فيهما ، لاسيما إذا كان ضعيفاً ، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على حرص الشيخ على تنزيه « الصحيحين » ودفع أى خبث يلصق بهما .

فهذا محمد على الصابونى ..

يقول الشيخ فى مقدمة الجزء الرابع من « السلسلة الصحيحة » (ص : ز - ح) :

« إنه زين الصفحة الأولى من الورقة الأولى من « مختصره » - أى لتفسير ابن كثير - وكذلك فعل بكتابه الآخر الذى سماه « صفوة التفسير » ، زينها بأربعة أحاديث مخرجة تخريجاً مكذوباً مفضوحاً فيها كلها ، ووضع تحتها اسم المنفق على طبع الكتابين المذكورين السيد حسن عباس شربتلى ، وليس

(١) ومع ذلك يصفه المعترض فى « التننيف » بقوله (ص ٢٠٥) : « العلامة المؤرخ الناقد » و (ص ٢٨٤) بـ : « شيخ الإسلام » !! .

يهمنى تحقيق أنها بقلم هذا أو الصابوني ، لأن الغاية تحذير القراء من الوقوع في الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى العلماء وتعريفهم بمن يدعى العلم ليحذروه !

والأحاديث الأربعة هي كما ساقها :

- ١ - « أشرف أمتي حملة القرآن » . الترمذى .
 - ٢ - « من قرأ حرفاً من كتاب الله فله حسنة » . البخارى .
 - ٣ - « اقرءوا القرآن فإنه يأتى يوم القيامة شافعاً لصاحبه » . البخارى .
 - ٤ - « تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا » . متفق عليه .
- فعزوه هذه الأحاديث الأربعة إلى المذكورين كذب عليهم وهاك البيان :
أما الحديث الأول : فلم يروه الترمذى مطلقاً ، وإنما رواه الطبرانى وغيره من المتساهلين فى الرواية الذين لا يلتزمون الصحيح من الحديث . (انظر الجامع الصغير والكبير للسيوطى) .

والحديث الثانى : والثالث : فكذب على البخارى فإنه لم يروهما ، وإنما روى الثانى منهما الترمذى وصححه ، وهو مخرج فى التعليق على « الطحاوية » (ص ٢٠٦ - الطبعة الرابعة) .

وأما الثالث : فرواه مسلم دون البخارى كما فى « الترغيب » و« الجامعين » وغيرهما .

وأما الرابع : فإنما رواه الإمام مالك فى « الموطأ » معضلاً ، لكن له شاهد عن ابن عباس ، خرجته فى « المشكاة » ، وآخر بمعناه ، سيأتى الكلام عليه فى هذا المجلد بإذن الله فى نهاية الحديث (١٧٦١) . ثم وقفت له على شاهد ثالث من حديث أنس فى « طبقات الأصبهانيين » لأبى الشيخ (ص ٢٧٩ - مخطوطة الظاهرية) ، فازداد الحديث به قوة على قوة والحمد لله .

وانظر باقى هذه المقدمة فإنها مفيدة ، وكذا انظر « الإرواء »
(١٤٦/٧ - ١٤٧) .

بل قال فى كتابه « نقد نصوص حديثية » مستكراً على صاحبه (ص
٦) :

« أطلق العزو للبخارى فى بعض الأحاديث ، فقال : « رواه البخارى »
وهى عنده معلقة ، وبعضها مما لا يصح إسناده ، وبذلك يتوهم القراء أنها
صحيحة على شرط البخارى فى « الصحيح » وليست الحال كذلك ،
وعكس ذلك ، فى بعض آخر ، فقال : « رواه البخارى معلقاً » وهو عنده
موصول ! » .

ثم أخذ يفرق بين ما أسنده البخارى وما علقه ، ثم قال :
« إذا عرفنا هذا ، فإن كثيراً من الناس ممن لا علم عندهم بهذا التفصيل
فى أحاديث البخارى يتوهم أن كل حديث فيه صحيح ، وعلى ذلك فهو
ينقل منه بعض الأحاديث المعلقة ، ثم يعزوها إليه عزواً مطلقاً ، فيوهم الناس
ما توهمه هو نفسه أن الحديث صحيح ، وقد يكون ضعيفاً ، فيخطئ
ويكون سبباً لخطأ غيره .

من أجل ذلك اتفق علماء الحديث على أنهم إذا نقلوا من « صحيح
البخارى » حديثاً من القسم الثانى - أى المعلق - أن يشار إلى ذلك بمثل
قولهم : « رواه البخارى معلقاً » أو « ذكره البخارى بدون إسناد » وذلك
لكى لا يوهمو الناس أن الحديث من القسم الأول الصحيح !

وقد أخل بذلك كثير من المصنفين ، خاصة منهم المتأخرين ، مثل مؤلف
كتاب « الجامع للأصول الخمسة » ، فكثيراً ما رأيناه يقول فى ترجمته لبعض
الأحاديث : « رواه البخارى » ، وهى عنده معلقة ! وجرى على نسقه
الشيخ الكتانى - صاحب « النصوص الحديثية » - فوجب التنبيه عليها ، مع
ذكر الصحيح والضعيف منها .

« بل أبلغ من هذا أنه ينكر على من يعزو حديثاً لغير « الصحيحين » وهو
فيهما أو في أحدهما لأن العزو إليهما مشعر بصحة الحديث .

يقول في مقدمة « الجامع الصغير » (ص ١٠) :

« ولاحظت أن السيوطي - رحمه الله تعالى - قد قصر في تخريج بعض
الأحاديث ، وخصوصاً في « زيادة الجامع » فقد يعزوه لغير
« الصحيحين » ، وهو فيهما ، أو في أحدهما . وتارة يعزوه إلى من لم يلتزم
الصحة من المصنفين ، وقد أخرجه بعض من التزمها ، مثل ابن خزيمة وابن
حبان والحاكم وغيرهم ، أو يعزوه إلى من هو أنزل طبقة ، وأقل شهرة ، وقد
رواه من هو أعلى وأشهر ، مثل الإمام أحمد رحمه الله تعالى .

ولذلك فقد رأيت أن أستدرك عليه ما أمكنتني من ذلك ، بنفس طريقة
السيوطي ، أعني الرمز فيمن رمز له ، والتصريح فيمن صرح له . أجعل ذلك
عقب بيان درجة الحديث من الصحة أو الحسن .

ويقول في « الصحيحة » (٢١٦/٤) في صدر حديث أخرجه مسلم
واستدركه الحاكم ، وقال : « صحيح الإسناد ولم يخرجاه » . ووافقه
الذهبي ، قال الشيخ :

« قلت : فوهما مرتين : استدراكه على مسلم وقد أخرجه ، وتصحيحه
تصحيحاً مطلقاً غير مقيد بكونه على شرط مسلم . ولعل هذا الوهم هو
منشأ تقصير السيوطي في « الجامع الصغير » في عزوه الحديث للحاكم فقط .
وانطلى ذلك على المناوي فلم يستدرك عليه خلافاً لغالب عاداته ، والغريب
أنه قد عزاه في « الجامع الكبير » لمسلم أيضاً ! فأصاب .

ويقول في كتابه « نقد نصوص حديثية » (ص ٨) مستنكراً على
صاحبه :

« عزا أحاديث إلى بعض « السنن الأربعة » بينما جاءت في
« الصحيحين » أو في أحدهما موصولة لا معلقة ، وهذا لا يجوز ، لأن العزو

للسنن لا يفيد الصحة بخلاف العزول « الصحيحين » أو أحدهما ، ففي ترك العزول إليهما إلى العزول إلى غيرهما . ما يوهم عدم إخراجهما إياه ، فضلاً عن تشكيك الطلاب في صحة الحديث ، لأن السنن فيها الصحيح والضعيف كما هو معلوم .

« وأخيراً .. فقد وجدناه مع بلائه الحسن في الدفاع عن السنة ومصادرها لاسيما « الصحيحين » شديد التبري من هذه التهمة الشنيعة ، ويخشى أن يتهمه بها حاسد أو حاقد أو مغرض .

فيقول في « الضعيفة » (٤٦٥/٣) عقب كلامه عن بعض أحاديث البخاري :

« وبعد ، فقد أطلت الكلام على هذا الحديث وراويه دفاعاً عن السنة ولكي لا يتقول متقول ، أو يقول قائل من جاهل أو حاسد أو مغرض : إن الألباني قد طعن في « صحيح البخاري » وضعف حديثه ، فقد تبين لكل ذي بصيرة أنني لم أحكم عقلي أو رأيي كما يفعل أهل الأهواء قديماً وحديثاً ، وإنما تمسكت بما قاله العلماء في هذا الراوي وما تقتضيه قواعدهم في هذا العلم الشريف ومصطلحه من رد حديث الضعيف ، وبخاصة إذا خالف الثقة . والله ولي التوفيق . »

وغير ذلك من الأدلة والبراهين التي تدل على توقير الشيخ « للصحيحين » واعتنايه بهما مع غيرهما من كتب السنة المطهرة ، سقنا بعضها لبيان الأمر لمن لم يكن عارفاً بالشيخ وبعلمه ، وإلا فإن هذا الأمر لا يخفى على من طالع كتاباً واحداً من كتب الشيخ ، أو سمع كلمة من كلمات الشيخ المباشرة في المجالات العامة أو المسجلة على شرائط الكاست والتي لا يخلو منها بيت علم في الغالب .

ولكن كأن الله أراد أن يذيع هذه الفضيلة ليعلمها من لم يكن بها عالماً ،

ويزداد بها العالمون إيماناً و يقيناً فالحمد لله الذى له فى خلقه شئون !! .
وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ نَشْرَ فَضِيلَةٍ طُوِيَتْ أَثَاخُ لَهَا لِسَانَ حُسُودِ
لَوْلَا اشْتِعَالُ النَّارِ فِيمَا جَاوَرَتْ مَا كَانَ يُعْرَفُ طِيبَ عَرَفِ الْعُودِ
ومن الأدلة أيضاً :

* * *

أحاديث الصحيحين التي دافع عنها الشيخ وردّ على من طعن فيها

وإن مما يهدم هذا الاتهام من أصله ، أننا وجدنا الشيخ - حفظه الله تعالى - قد دافع عن أحاديث كثيرة من أحاديث « الصحيحين » أو أحدهما مما توجه إليها الطعن من بعض المتقدمين أو المتأخرين ، فقام الشيخ وشمر عن ساعديه ، وأخذ في الدفاع عن هذه الأحاديث بكل ما أوتى من علم وحجة وبرهان .

فمن هذه الأحاديث

١ - حديث : « من عادى لي ولياً » رواه البخارى .

تكلم فيه الإمام الذهبى والإمام ابن رجب الحنبلى ، ودافع عنه الحافظ ابن حجر العسقلانى ، ثم جاء الشيخ الألبانى فذكر أدلة الحافظ ابن حجر فى « الصحيحة » (١٦٤٠) ثم زادها بياناً وبرهاناً حتى توصل إلى صحة الحديث ، وهو يقول بلغ أن ساق أدلة الحافظ ابن حجر :

« هذا كله كلام الحافظ . وقد أطال النفس فيه ، وحُقَّ له ذلك ، فإن حديثاً يخرج به الإمام البخارى فى « المسند الصحيح » ليس من السهل الطعن فى صحته لمجرد ضعف فى إسناده ، لاحتمال أن يكون له شواهد تأخذ بعضده وتقويه » .

فانظر كيف يحترز من الكلام على حديث واحد من أحاديث « الصحيحين » ويسعى جاهداً فى الدفاع عنها ودفع ما وجه إليها من طعن .

٢ - حديث : « خلق الله التربة يوم السبت » رواه مسلم ..

تكلم فيه جمع من الأئمة منهم البخارى وشيخه على بن المدينى والبيهقى وغيرهم ، فجاء الشيخ - حفظه الله تعالى - ورد كل هذه التضعيفات فى « الصحيحة » (١٨٣٣) وقضى بصحة الحديث ، ولم يلتفت إلى قول من أنكر معناه ، وادعى أنه مخالف للقرآن ، وفصل هذا فى غير موضع من كتبه مثل « مختصر العلو » (ص ١١٢) و « المشكاة » (٥٧٣٤) .

٣ - حديث : « ليكونن من أمتى أقوام يستحلون الحرَّ والحريم والخنزير والمعازف » أخرجه البخارى تعليقاً .

فقد طعن فى صحته الإمام ابن حزم ، فرد عليه الشيخ ذلك فى « الصحيحة » (٩١) ، وقال :

« وقد فصلت القول فى ذلك فى جزء عندى فى الرد على رسالة ابن حزم المشار إليها - أى التى ألفها فى إباحة الملاحى - يسر الله تبييضه ونشره » .

٤ - حديث : « إذا قرأ الإمام فأنصتوا » . رواه مسلم ، ضمن حديث أبى موسى الأشعرى الطويل فى الصلاة .

ضعفه جماعة منهم البخارى وأبو داود وابن معين وابن خزيمة وغيرهم^(١) ، فجاء الشيخ الألبانى فدافع عن الحديث فى « الإرواء » (٣٣٢) ، ثم ذكر له شاهداً من حديث أبى هريرة فى « الإرواء » أيضاً (٣٩٤) وقال (١٢١/٢) :

« وقد صحح هذه الزيادة. الإمام مسلم وإن لم يخرجها فى « صحيحه » ، ففيه (١٥/٢) : « فقال له أبو بكر بن أخت أبى النضر : فحديث أبى هريرة ، فقال : هو صحيح ، يعنى : « وإذا قرأ فأنصتوا » ؟ : فقال : هو عندى صحيح ، فقال : لِمَ لَمْ تضعه ههنا ؟ قال : ليس كل شئ عندى

(١) انظر الحديث رقم (٢) من الأحاديث التى أعلاها الأئمة وهى فى « الصحيحين » .

صحيح وضعته ههنا ، وإنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه .
واعتمده الشيخ ، وقال :

« وما يقوى هذه الزيادة أن لها شاهداً من حديث أبى موسى الأشعرى
عند مسلم وغيره كما تقدم برقم (٣٣٢) » .
ثم تعرض إليه مرة أخرى في « الإرواء » (٤٩٩) فصححه وأشار إلى
هذين الموضعين فيه .

٥ - حديث : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر الله على
كل أحيانه » . أخرجه مسلم .

ضعفه الإمام أبو زرعة الرازى^(١) ، وتكلم في بعض رواته الإمام أبو
حاتم الرازى ، فجاء الشيخ وأودع الحديث في « صحيحته » (٤٠٦) ولم
يلتفت إلى هذا التضعيف ، وقال :

« والحق أن الحديث قوى لم يتكلم فيه غير أبى حاتم^(٢) وقد صحح
الحديث مسلم » .

٦ - حديث : « عائشة في صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم » .
أخرجه مسلم من طريق أبى الجوزاء - واسمه أوس بن عبد الله - عنها .
ضعفه جمع من الأئمة بالانقطاع بين أبى الجوزاء وعائشة ، فجاء الشيخ
الألبانى فصحح الحديث في « الإرواء » (٣١٦) ، وذكر أقوال المضعفين ،
ثم قال :

« لكن الحديث صحيح إن شاء الله تعالى ، فإن للجمل الأولى منه طريقاً
أخرى عند البيهقى ، ولسأثره شواهد كثيرة في أحاديث متعددة يطول الكلام
بإيرادها ، وقد ذكرتها في « صحيح أبى داود » (رقم ٧٥٢) » .

(١) انظر الحديث (١٦) من الأحاديث التي أعلاها الأئمة في « الصحيحين » .
(٢) الذى تكلم فيه أبو زرعة لا أبو حاتم فكأن الشيخ سبقه قلمه ، حفظه الله من كل
شر ومكره .

٧ - حديث : « إذا مرض العبد أو سافر كتب له ما كان يعمل مقيماً صحيحاً » . رواه البخارى .

ضعفه الإمام الدارقطنى^(١) ، فجاء الشيخ الألبانى فى « الإرواء » (٥٦٠) فصححه بشواهد أربعة ثم قال :
« وفى الباب أحاديث أخرى ، وفيما ذكرته كفاية » .
وانتهى ببحثه إلى تصحيح الحديث .

٨ - حديث : « ذلك الواد الخفى » - يعنى العزل - أخرجه مسلم .
ضعفه بعضهم ، ولم يلتفت الشيخ إلى هذا التضعيف ، بل احتج به فى « آداب الزفاف » (ص ١٣٣) ، ورد تضعيف من ضعفه ، واعتمد قول الحافظ ابن حجر :
« والحديث صحيح لا ريب فيه » .

٩ - حديث : « فرضت الصلاة ركعتين ركعتين ، فأقرت فى السفر وزيدت فى الحضر » . أخرجه البخارى ومسلم من قول عائشة .
طعن فى صحته عبد الله بن الصديق الغمارى ، فرد عليه الشيخ تضعيفه ودافع عن الحديث وعن صحته . وقد ذكرنا قوله بتامه فى الفصل السابق .
١٠ - حديث : « إن الله فرض الصلاة على لسان نبيكم على المسافر ركعتين ، وعلى المقيم أربعاً ، والخوف ركعة » . رواه مسلم من قول ابن عباس .

ضعفه الغمارى أيضاً ، فرد الشيخ عليه تضعيفه ، وقد ذكرنا كلامه فى الفصل السابق أيضاً .

١١ - حديث : « إذا وقع الذباب فى شراب أحدكم » . رواه البخارى .

(١) فى « تتبعاته » .

طعن في صحته بعض الشيعة ، واتهم به أبا هريرة - رضى الله عنه -
برأه الله ، فجاء الشيخ - حفظه الله تعالى - فدافع عن الحديث ، ودافع
عن راويه الصحابي الجليل أبى هريرة ، فذكر من رواه من الصحابة غيره ،
وقال في « الصحيحة » (٦٠/١) :

« أما بعد ، فقد ثبت الحديث بهذه الأسانيد الصحيحة ، عن هؤلاء
الصحابة الثلاثة أبى هريرة ، وأبى سعيد ، وأنس ، ثبوتاً لا مجال لرده ، ولا
للتشكيك فيه ، كما ثبت صدق أبى هريرة - رضى الله عنه - في روايته إياه
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، خلافاً لبعض غلاة الشيعة من
المعاصرين ، ومن تبعه من الزائغين ، حيث طعنوا فيه - رضى الله عنه -
لروايته إياه ، واتهموه بأنه يكذب فيه على رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
وحاشاه من ذلك ، فهذا هو التحقيق العلمى يثبت أنه برىء من كل ذلك ،
وأن الطاعن فيه هو الحقيق بالطعن فيه ، لأنهم رموا صحابياً بالبهت ، وردوا
حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لمجرد عدم انطباقه على عقولهم
المريضة ! وقد رواه جماعة من الصحابة كما علمت ، وليت شعري هل علم
هؤلاء بعدم تفرد أبى هريرة بالحديث ، وهو حجة ولو تفرد ، أم جهلوا
ذلك ، فإن كان الأول فلماذا يتعللون برواية أبى هريرة إياه ، ويوهمون الناس
أنه لم يتابعه أحد من الأصحاب الكرام ؟! وإن كان الآخر فهلا سألوا أهل
الاختصاص والعلم بالحديث الشريف ؟ وما أحسن ما قيل :

فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم
..... » .

إلى آخر ما قال في الدفاع عن الحديث .

١٢ - حديث : مراجعة موسى للنبي صلى الله عليه وسلم في الخمسين
صلاة التي فرضت أول الأمر في ليلة الإسراء . متفق عليه .
تكلم فيه الكوثرى في تعليقه على كتاب « الأسماء والصفات »

(ص ١٨٩) . فأنكر ذلك عليه الشيخ في مقدمته على « الطحاوية »
(ص ٣٩) .

١٣ - حديث : الرؤية يوم القيامة ، وفيه أن الله تعالى يأتي المنافقين في غير صورته . أخرجه الشيخان .

تكلم فيه الكوثري أيضاً في نفس الكتاب (ص ٢٩٢) ، فأنكر عليه الشيخ ذلك في نفس المقدمة .

١٤ - حديث : « تكون الأرض يوم القيامة خبزة » . أخرجه الشيخان .

تكلم أيضاً فيه الكوثري (ص ٣٢٠ منه) فأنكر عليه الشيخ في نفس المقدمة .

١٥ - حديث : ضحكه صلى الله عليه وسلم تصديقاً لليهودى ..
أخرجه الشيخان .

تكلم فيه الكوثري (ص ٣٣٦ منه) فأنكر عليه الشيخ .

١٦ - حديث : الحشر والساق . أخرجه الشيخان .

تكلم فيه الكوثري (ص ١٤٤ منه) فأنكر عليه الشيخ .

١٧ - حديث : قوله صلى الله عليه وسلم للجارية : « أين الله ؟ » رواه مسلم

تكلم فيه الكوثري (ص ٤٢١ منه) فأنكر عليه الشيخ ، وبالف في الرد عليه في كتابه « مختصر العلو » (ص ٨٢) .

بل قال في « الإرواء » (١١٣/٢) :

« قوله صلى الله عليه وسلم للجارية : « أين الله ؟ » وقولها : « في السماء » . إن هذا النص قاصمة ظهر المعطلين للصفات ، فإنك ما تكاد تسأل أحدهم بسؤاله صلى الله عليه وسلم : « أين الله ؟ » حتى يبادر إلى الإنكار عليك ! ولا يدري المسكين أنه ينكر على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أعاذنا الله من ذلك ومن علم الكلام ، ولذلك رأينا الهالك في الذَّب

عن هذا العلم - يعنى علم الكلام - على حساب الطعن فى الأحاديث الصحيحة الشيخ زاهد الكوثرى يطعن فى صحة هذا الحديث بالذات لا بحجة علمية بل بوساوس شيطانية ، مثل قوله : إن البخارى لم يخرجہ فى « صحيحه » ! وتارة يشكك فى صحة هذه الجملة بالذات « أين الله ؟ » لا لشيء إلا لأنها لم ترد خارج الصحيح ! وكل هذا ظاهر البطلان لا حاجة بنا إلى تسويد الورق لبيانہ نسأل الله العصمة من الحمية الجاهلية والمذهبية .

١٨ - حديث : أن الطلاق بلفظ الثلاث كان يحسب فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وستين من خلافة عمر طلاقاً واحدة . رواه مسلم .

تكلم فيه الكوثرى فى كتابه « الإشفاق على أحكام الطلاق » (ص ٥٢ - ٥٦ طبعة حمص) ، فأنكر عليه الشيخ ذلك فى نفس المقدمة .

١٩ - حديث : أبى الهياج الأسدى قال : قال لى على بن أبى طالب : « ألا أبعثك على ما بعثنى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أن لا تدع تمثالاً إلا طمسته ، ولا قبراً مشرفاً إلا سويته » . رواه مسلم .

تكلم فيه الكوثرى فى « مقالاته » (ص ١٥٩) ، فأنكر عليه الشيخ فى نفس المقدمة . وانظر « أحكام الجنائز » (ص ٢٠٧) ..

٢٠ - حديث : « نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن تجصيص القبور » . رواه مسلم عن جابر بن عبد الله - رضى الله عنه - .

تكلم فيه الكوثرى فى « المقالات » (ص ١٥٩) فأنكر عليه الشيخ فى نفس المقدمة . وانظر أحكام الجنائز (ص ٢٠٤) .

٢١ - حديث : مالك بن الحويرث فى رفع اليدين فى الصلاة عند الركوع والرفع منه . أخرجه الشيخان .

تكلم فيه الكوثرى فى « تأنيب الخطيب » (ص ٨٣) ، فأنكر عليه الشيخ ذلك فى نفس المقدمة .

٢٢ - حديث : وائل بن حجر في رفع اليدين أيضاً . رواه مسلم .
تكلم فيه الكوثري في « تأنيبه » (ص ٨٣) أيضاً فأنكر عليه الشيخ
ذلك أيضاً .

٢٣ - حديث : أنس في رضح رأس اليهودي لرضحه رأس جارية .
رواه الشيخان .

تكلم فيه الكوثري في « التأنيب » (ص ٢٣) فأنكر الشيخ عليه .

٢٤ - حديث : ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى يمين
وشاهد . رواه مسلم .

تكلم فيه الكوثري أيضاً في هذا الكتاب (ص ١٨٥) فأنكره عليه الشيخ
في هذه المقدمة أيضاً .

٢٥ - حديث : عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم سُحر حتى إنَّه
ليخيل إليه أنه فعل الشيء وما فعله الحديث . رواه البخاري ومسلم .

قال الشيخ في التعليق على « المشكاة » (٥٨٩٤) :

« ومع اتفاق الشيخين على تصحيح الحديث ، وتلقى العلماء المحققين له
بالقبول ، فقد طعن فيه بعض المبتدعة قديماً ، وتبعهم على ذلك بعض
المتأخرين ، والحديث صحيح لا شك فيه ، وقد حاول السيد رشيد رضا
أن يعله بأنه من رواية هشام بن عروة ، وهو مع كونه ثقة حجة فلم يتفرد
به ، بل تابعه جماعة من آل عروة كما في « صحيح البخاري » ، ثم إن
للحديث شواهد من رواية زيد بن أرقم وابن عباس وغيرهما ، فراجع « فتح
الباري » (١٩٢/١٠ - ١٩٣) ، فلا تغتر بكلام من ينكره ممن يدعى
الانتصار للسنة من المعاصرين الذين هم أبعد ما يكونون عن العلم الصحيح
بها ، وتخيله صلى الله عليه وسلم المذكور فيه لا يطعن في عصمته المقطوع

بشيئتها ، لأنه ليس فى أمور الدين والتبليغ ، وليت شعرى ما الفرق بين نسيانه صلى الله عليه وسلم الثابت بالكتاب ﴿سُنُقِرُكَ فَلَا تُنْسَى إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ . وبالسنة فى أحاديث كثيرة وبين التخييل المذكور ؟ فكما أننا قد أمنا وقوع النسيان فيما أمر بتبليغه بالعصمة ، فكذلك قد أمنا وقوع التخييل فى التبليغ بالعصمة ولا فرق ، فتنبه « .
ونكتفى بهذا القدر ، فإن فيه إن شاء الله كفاية لمن طلب الرشد والهداية .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

* * *

الحكم الأول ..

دفع تعدى المعترض على الشيخ
بإتهامه بمخالفة الإجماع
وبيان تناقضه فى ذلك

كتب المعترض في أول كتابه مقدمة اشتملت على فصول سبعة ، فقال
(ص ٩) :

« مقدمة في بيان إفادة أحاديث الصحيحين للعلم وخطأ الناظر في
أسانيدهما ومخالفته للإجماع » !! .
ثم أخذ يسوق أقوال العلماء في ذلك ، وسيأتى النظر فيها إن شاء الله
تعالى .

لكن أقول هنا :

إن الظاهر من أقوالهم أن هذا الإجماع حاصل في صحة المتن فقط فلا
يشمل صحة الأسانيد أيضاً .

بل قد صرح بعضهم بذلك ، وهو الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني فإنه قال
- كما في « النكت » لابن حجر (٣٧٧/١) - :

« أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان
مقطوع بها عن صاحب الشرع ، وإن حصل الخلاف في بعضها فذلك
خلاف في طرقها ورواتها » .

فهذا نص من ذلك الإمام في أن أسانيد الصحيحين قد وقع الخلاف في
صحتها ، ولم يحصل على صحتها الإجماع كما حصل على المتن .

وقد أشار إلى ذلك الإمام مسلم نفسه - رحمه الله تعالى - فقال - وهو
في كتابك (ص ١٥) - :

« إنما أدخلت من حديث أسباط بن نصر ، وقطن ، وأحمد ما قد رواه
الثقات عن شيوخهم ، إلا أنه ربما وقع إلّئهم بارتفاع ، ويكون عندي
من رواية من هو أوثق منهم بنزول ، فأقتصر على ذلك ، وأصل الحديث
معروف من رواية الثقات » .

فقول مسلم هذا يدل على أن في صحيحه ما هو من رواية بعض الضعفاء
إلا أن المتن ثابتة صحيحة من أوجه أخرى .

ويدل على ذلك صنيع الأئمة قديماً وحديثاً فإنهم قد يتكلمون في بعض أسانيد « الصحيحين » مع تسليمهم بصحة المتن ، وسيأتى من ذلك أمثلة عند الكلام على متون أحاديث « الصحيحين » وتحرير معنى الإجماع الحاصل على صحتها .

بل إن المعارض نفسه قد سلم بهذا ..

فإنه لما تعرض لانتقادات الحافظ الدارقطني على « الصحيحين » (ص ١٨)، نقل قول الإمام النووي - رحمه الله تعالى - :

« وقد استدرك جماعة على البخارى ومسلم أحاديث أخلاً فيها بشرطهما ، ونزلت عن درجة ما التزمناه وقد أجيب عن ذلك أو أكثره » .

ثم نقل قول الحافظ ابن حجر :

« وقوله - أى النووي - : وقد أجيب عن ذلك أو أكثره ، هو الصواب ؛ فإن منها ما الجواب عنه غير منتهض » .

ثم قال المعارض (ص ١٩) :

« أما انتقاداته للسند ، فإن أصاب في بعضها فهي لا تُعِلُّ المتن الذى جاء صحيحاً ، ربما في « صحيح مسلم » نفسه ، أو في غيره . والدارقطني نفسه لم يقصد إعلال المتن ، بل تكلم على سند مُعَيَّن فقط ، وإعلال سند واحد لا يمنع من صحة الحديث عنده » .

ثم قال :

« وعليه فقول الإمام النووي - ومعناه للحافظ - : « وقد أجيب عن ذلك أو أكثره » متوجه إلى الأسانيد التى لا تُعِلُّ المتن^(١)، والله تعالى أعلم » .
وإذ قد سلم المعارض بهذا الذى جرى عليه العلماء من كون أسانيد « الصحيحين » لم يحصل على صحتها الإجماع كما حصل ذلك للمتون ،

(١) سيأتى إن شاء الله تعالى ما يدل على أن بعض الانتقادات التي أصاب فيها الدارقطني متوجهة أيضاً إلى المتن .

فلماذا إذاً يشنع على الشيخ الألباني لتضعيفه ، بل لتوقفه في صحة بعض أسانيد « صحيح مسلم » مع كونه قد صحح متونها ؟! .
فقد اتهمه (ص ٢١) بمخالفة الإجماع لكونه توقف في تصحيح رواية أبي الزبير عن جابر بالعنعنة ، ولكونه ضَعَّف بعض الأسانيد الأخرى فيه ، مع أنه قد صحح أغلب متونها !! .

فأما رواية أبي الزبير عن جابر ..

فقد قال المعارض (ص ٥) :

« وحكم - أي الشيخ الألباني - على كل سند في « صحيح مسلم » رواه أبو الزبير المكي معنعناً بالضعف بحجة أن أبا الزبير مدلس لم يصرح بالسماع ، فضعف بذلك خمسة وثلاثين سنداً في « صحيح مسلم » وهذه والله مصيبة ، وإنا لله وإنا إليه راجعون » !! .

أقول :

نص كلام الشيخ كما في « الضعيفة » (٩٣/١) :
« وجملة القول .. أن كل حديث يرويه أبو الزبير عن جابر أو عن غيره بصيغة « عن » ونحوها ، وليس من رواية الليث بن سعد عنه ، فينبغي التوقف عن الاحتجاج به حتى يتبين سماعه ، أو نجد ما يشهد له ، ويعتضد به » .

فأولاً : إن الشيخ لم يضعف هذه الرواية وإنما توقف فيها لحين يتبين له الأمر ، وهذا واضح من كلامه .

ثانياً : إن الشيخ قيد ذلك التوقف بما لم يأت من طريق الليث بن سعد عن أبي الزبير .

وهذا الذي قرره الشيخ هنا لم يأت به من عند نفسه وإنما سبقه إلى تقريره وتحريره أئمة أفاضل لا يضل من سار على نهجهم ونسج على منوالهم .

وبهذا ينهدم الإجماع الذى يزعمه المعارض (ص ٢٢) على صحة هذه الرواية .

فقد أدخل الحافظ ابن حجر أبا الزبير فى المرتبة الثالثة فى « طبقات المدلسين » ، وهم - كما يقول الحافظ نفسه (ص ١٧) - : « مَنْ أَكْثَرَ مِنَ التَّدْلِيسِ فَلَمْ يَحْتَجِ الْأُئِمَّةُ مِنْ أَحَادِيثِهِمْ إِلَّا بِمَا صَرَحُوا فِيهِ بِالسَّمَاعِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ رَدَّ حَدِيثَهُمْ مُطْلَقاً ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَبْلَهُمْ كَأَبَى الزَّبِيرِ الْمَكْنَى » .

وقال فى ترجمته من هذا الكتاب (ص ٣٢) :
« من التابعين ، مشهور بالتدليس . وَوَهَّمَ الْحَاكِمُ فِي كِتَابِ « عُلُومِ الْحَدِيثِ » ، فَقَالَ فِي سَنَدِهِ : وَفِيهِ رِجَالٌ غَيْرُ مَعْرُوفِينَ بِالتَّدْلِيسِ وَقَدْ وَصَفَهُ النِّسَائِيُّ وَغَيْرُهُ بِالتَّدْلِيسِ » .

وصنع الحافظ هنا واضح فى أنه يرى أنه مدلس ، كيف لا وقد وهّم الحاكم كما ترى ؟ ! .

وقال فى « الفتح » فى صدد تقوية حديث من رواية أبى الزبير عن جابر ، بالشواهد والمتابعات ، قال (٩٢/١٢) :

« لَكِنْ أَبُو الزَّبِيرِ مَدْلَسٌ أَيْضاً ، وَقَدْ عَنَعَنَهُ عَنْ جَابِرٍ ! » .
وهذا الإمام ابن القيم يقول فى « زاد المعاد » (٢٤٤/١ - ٢٤٥) فى صدد الكلام على حديث أبى الزبير عن جابر فى التسمية فى أول التشهد :
« وَلَمْ يَجِئْ التَّسْمِيَةُ فِي أَوَّلِ التَّشْهَدِ إِلَّا فِي هَذَا الْحَدِيثِ ، وَلَهُ عِلَّةٌ غَيْرُ عَنَعَنَةِ أَبِي الزَّبِيرِ » .

فقد اعتبر عنعنة أبى الزبير علة كما ترى .
والإمام الذهبى - رحمه الله تعالى - قال فى « الميزان » (٣٩/٤) :
« وَفِي « صَحِيحِ مُسْلِمٍ » عِدَّةُ أَحَادِيثَ مِمَّا لَمْ يُوضَحْ فِيهَا أَبُو الزَّبِيرِ السَّمَاعُ عَنْ جَابِرٍ ، وَهِيَ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ اللَّيْثِ عَنْهُ فَقَى الْقَلْبَ مِنْهَا شَيْءٌ » .

ثم ذكر بعض هذه الأحاديث .

فهذا يدل على أن الإمام الذهبي - رحمه الله تعالى - يعلم أن رواية أبي الزبير عن جابر إذا كانت من غير طريق الليث عنه لم يتفق على صحتها ، وإلا كيف يتردد في شيء قد اتفق عليه وانتهى منه ١٩ .

وقد ذكره الذهبي أيضاً في منظومته في المدلسين ، فقال :

أبو جناب وأبو الزبير والحكمُ الفقيهُ أهلُ الخيرِ

وكلام ابن حزم في هذا أشهر من أن يذكر ، لخصه الحافظ الذهبي في

« الميزان » (٣٧/٤) فقال :

« وأما أبو محمد بن حزم فإنه يردُّ من حديثه ما يقول فيه : « عن جابر »

ونحوه ، لأنه عندهم ممن يدلس ، فإذا قال : « سمعت » ، و « أخبرنا » احتج

به . ويحتج به ابن حزم إذا قال : « عن » مما رواه عنه الليث بن سعد خاصة ،

وذلك لأن سعيد بن أبي مريم قال : حدثنا الليث ، قال : جئت أبا الزبير فدفع

إليّ كتابين ، فانقلبت بهما ، ثم قلت في نفسي : لو أنني عاودته ، فسألته أسمع

هذا كله من جابر ؟ فسألته ؟ فقال : منه ما سمعت ومنه ما حدثت عنه ، فقلت

له : أعلم لي على ما سمعت منه ، فأعلم لي على هذا الذي عندي » .

وضعف عشرات الأحاديث بعننة أبي الزبير عن جابر حتى ولو كانت

في « صحيح مسلم » .

وقد ساق عبد العزيز الغماري - وهو ممن يعظمه المعارض - في كتابه

« التأنيس بشرح منظومة الذهبي في أهل التدليس » (ص ٥٠ - ٥٣) بعض

أقوال ابن حزم في هذا ثم قال (ص ٥٢) :

« وهكذا تجده يردُّ كلَّ سند لم يصرح فيه أبو الزبير بالسماع من جابر ،

إذا لم يكن من رواية الليث بن سعد عنه ، حتى ما كان في « صحيح مسلم »

كما علمت ، وقد ذهب إلى هذا غيره من الأئمة . والقاعدة في حديث

المدلس تقتضي هذا وتوجهه ، ولهذا تجد البخاري - رضى الله عنه - يحتاج

في « صحيحه » لعننة المدلس ، فلا يذكر سنداً فيه عننة المدلس إلا ويتبعه

بمسند آخر فيه تصريح ذلك المدلس بالسماع من ذلك الشيخ لذلك الحديث .
وهذا من دقة نظره ، واحتياطه لدفع ما يخالف شرطه في كتابه الصحيح » .
إلى آخر كلامه .

فأين الإجماع أيها المعترض على صحة رواية أبي الزبير عن جابر وقد خالف
في ذلك هؤلاء الأئمة الكبار ١٩ .

وهذا الأستاذ الكوثرى الذى يعظمه المعترض ، يُعلِّ حديثاً في « صحيح
مسلم » بعننة أبي الزبير عن جابر كما في « مقالاته » (ص ١٥٩) .

فالمسألة كما ترى خلافيّة ، فلم يحصل الإجماع على صحة رواية أبي الزبير
عن جابر كما يدّعى المعترض ، فلماذا التشنيع على الشيخ واتهامه بمخالفة
الإجماع ١٩! ولو كان المعترض منصفاً لألصق هذه التهمة أيضاً بهؤلاء الذين
سبقوا الشيخ إلى ما ذهب إليه ، لكن كأن الأمر كما قيل :

وَلَنْ يَرْضُوا بِقَوْلِكَ إِذْ أُبَيِّنَ طَرِيقَتُهُمْ وَلَوْ كُنْتَ الْمُحَقَّ ١١

هذا ، وقد ذكر المعترض خمسة وثلاثين حديثاً من رواية أبي الزبير عن
جابر في القسم الأول من كتابه (ص ٦٢ - ١٠٣) وأخذ يدافع عنها
بزعمه ، وصدر كلامه عنها بمقدمة طويلة (ص ٢٧-٦١) أخذ يدفع فيها
عن أبي الزبير وصمة التدليس التى ألصقت به ، وسواء أصاب أم أخطأ ،
فإن ذلك لا يرفع الخلاف الذى فى المسألة ، فلو أنه أصاب فى دفع وصمة
التدليس عن أبي الزبير ، لما كان ذلك دافعاً للخلاف ولا مثبتاً للإجماع ،
وعلى هذا لو سلّمنا جدلاً بأن الشيخ أخطأ فى وصف أبي الزبير بالتدليس ،
وفى توقفه فى عننته عن جابر ، لما كان بذلك مخالفاً للإجماع إذ لا إجماع
فى المسألة ، وإنما هو مسبوق من أئمة كبار أجلاء .

فكان على المعترض إن كان يريد النصح أن يبين خطأ الشيخ - على فرض
وقوعه - ثم لا يتجرأ فيدعى الإجماع فى مسألة الخلاف فيها واقع وحاصل ،

ولا يهتم الأبرياء بما هم منزهون عنه ومبرعون منه .

ومع ذلك فإنه ترجم لهذه المقدمة بقوله (ص ٢٧) :

« ردُّ تعدى الألباني على رواية أبي الزبير عن جابر في صحيح مسلم » !! .

فمن إذن المتعدى الجاني !!؟

حقاً ! « رَمَتْنِي بِدَائِهَا وَأَسْلَتْ » !!

ومع ذلك فإن كثيراً من هذه الأحاديث التي ذكرها من رواية أبي الزبير عن جابر لم يتعرض لها الشيخ بتضعيف أصلاً ، وإنما أقحمها المعارض بناءً على أنها على شرطه ، وليس الأمر كذلك إذ غاية الأمر أن تكون أسانيدُها عنده ضعيفة لا متونها ، ومع ذلك فإن الشيخ قد صحح متون أغلب هذه الأحاديث التي جاءت من رواية أبي الزبير عن جابر .

وسأسرد لك - أخي المنصف - كل هذه الأحاديث مبيناً في كل حديث منها كيف أن الشيخ برىء مما اتهمه به المعارض ، فأقول ومن الله أستمد العون :

فالحديث الأول .. (ص ٦٤) .

لم يتعرض الشيخ للكلام في متنه بالمرّة ، وإنما أعلَّ إسناده فقط بعنقته أبي الزبير عن جابر ، وقد بينا عدم حصول الإجماع على صحة رواية أبي الزبير عن جابر .

والحديث الثاني .. (ص ٦٧) .

صحح متنه في نفس الموضع الذي تكلم فيه على السند ، فإنه قد ذكره في « الإرواء » (٣٤٠/٢) شاهداً لحديث ابن عمر الذي رواه البخاري ومسلم في الباب ، ثم نقل الشيخ قول الترمذي فيه : « حسن صحيح » ، ثم قال - وقد نقله المعارض (ص ٦٧) - :
« هو صحيح بما قبله وبشواهد الأخرى ، وإلا فأبو الزبير مدلس وقد عنعنه » .

فأنت ترى أن الشيخ - حفظه الله تعالى - لم يضعف المتن ، بل توقف في صحة السند فقط ، ومع ذلك فالمعترض يسمي هذا تعدياً ، فالله المستعان .

والحديث الثالث .. (ص ٦٨) .

لم يتعرض له الشيخ بتضعيف أصلاً ، لا سنداً ولا متناً ومع ذلك فقد صرح المعترض بأن أبا الزبير قد صرح في موضع آخر وذكر له متابعتين ، فالحديث إذن على أصول الشيخ صحيح ، أليس كذلك !!؟ .

والحديث الرابع .. (ص ٦٩) .

لم يتعرض له الشيخ بتضعيف أصلاً ، وقد صححه هو في غير موضع من كتبه ..

فقد صححه في « إرواء الغليل » (٧٢٧) ، وجمع له طرقه كلها ، وذكر له أكثر من شاهد من حديث عمران بن حصين ، ومجمع بن جارية ، وحذيفة بن أسيد ، وأبي هريرة ، ولم يأل جهداً في تفصيل ذلك .
ثم في كتابه « أحكام الجنائز » (ص ٨٩ - ٩١) ساق هذه الروايات مساقاً واحداً محتجاً بها ، مفصلاً كل هذه الروايات بطريقة رائعة لم يسبق إليها - فيما نعلم .

ومع كل ذلك أدخله في كتابه النافع « صحيح الجامع الصغير وزيادته » برقم (١٥٤٥) ، وكتب أسفله بالخط الأسود : « صحيح » وأشار إلى الموضوعين السابقين .

أفمن يخدم السنة بهذه الصورة يكون متعدياً أيها العقلاء أم الأمر كما قيل :
رمتني بدائها وانسلت !!؟ .

والحديث الخامس .. (ص ٦٩) .

لم يتعرض له أيضاً بتضعيف ، بل صححه في « الإرواء » (٨١٦) .

وانظر أيضاً رقم (٨٠٠) منه .

والحديث السادس .. (ص ٧١) .

فقد صححه في نفس الموضع الذى تكلم فيه على إسناده ، فإنه قد ذكره شاهداً لحديث ابن عباس الذى يوافقه في اللفظ والمعنى في « الإرواء » (١٠١٣) وحديث ابن عباس هذا صحيح عند الشيخ فقد صححه هناك ، بل إنه قد أخرجه البخارى ومسلم ، فالمتن ثابت صحيح عند الشيخ وكلامه في رواية أنى الزبير عن جابر لا يقدر في المتن كما لا يخفى على الناشئين ، ومع ذلك فقد صرح بتصحيحه في « صحيح الجامع » (٦٤١٣) .
فلله الحمد والمنة .

والحديث السابع .. (ص ٧٥) .

لم يتعرض له بتضعيف أصلاً ، ومع ذلك فقد ذكر المعترض تصريحاً بالسماع لأنى الزبير عن جابر ، فالحديث على شرط الشيخ صحيح .

والحديث الثامن .. (ص ٧٦) .

تكلم الشيخ في إسناده فقط ، أما المتن فقد صححه في « صحيح الجامع » (٢٧٦٩) ، وانظر (٣١٨) منه أيضاً .

والحديث التاسع .. (ص ٧٧) .

لم يتعرض له الشيخ بتضعيف أصلاً ، بل صححه في « صحيح الجامع » (٧٥٢١) .

والحديث العاشر .. (ص ٧٨) .

لم يتعرض له بتضعيف أصلاً ، وقد صححه في « صحيح ابن ماجه » (٢٢٧٧ - ٢٨٨٦) .

والحديث الحادى عشر .. (ص ٧٩) .

لم يتعرض له بتضعيف أصلاً ، بل صححه في « صحيح الجامع » (١٥١٧) .

والحديث الثاني عشر .. (ص ٨٠) .

لم يتعرض إلا لإسناده ، فقال في « الصحيحة » (٤١٨/١) - وقد نقله
المعتز (ص ٨١) - :

« وأبو الزبير مدلس وقد عنعنه » .

ثم ذكر له شاهداً من حديث عبد الله بن مسعود .

ثم صححه في كتابه « صحيح الجامع » (١٩٣٦) ، وأشار فيه إلى هذا
التخريج الذى فى « الصحيحة » مما يؤكد أنه لا يريد من كلامه الذى فى
« الصحيحة » تضعيف المتن . والله المستعان .

والحديث الثالث عشر .. (ص ٨١) .

لم يتعرض له بتضعيف أصلاً . ومع ذلك فقد صححه فى « صحيح
الجامع » (٥٥١) وأشار فيه إلى أنه خرّجه فى « الصحيحة » واحتج به
فى « آداب الزفاف » (ص ١٥٥) .

وأما فى « الصحيحة » (٣٤٧) فإنه فصل فى القول بما يدفع هذه التهمة
من أصلها ، ليستبين من كان فى قلبه خردلة من إنصاف فانظره إن شئت
غير مأمور !! .

والحديث الرابع عشر .. (ص ٨١) .

لم يتعرض له بتضعيف أصلاً ، بل صححه فى « صحيح الجامع »
(١٨٠٢) .

والحديث الخامس عشر .. (ص ٨٢) .

لم يتعرض له بتضعيف أصلاً ، بل صححه فى « صحيح الجامع »
(٧٤٧٩) ، و « صحيح ابن ماجه » (١٧٦٩) ، و « الصحيحة »
(١٨٥٥) ، وفى « غاية المرام » (٣٣٠) فصل فى القول .

والحديث السادس عشر .. (ص ٨٣) .

نقل المعارض قول الشيخ في « الإرواء » (١٨٣/٥) :

« أبو الزبير مدلس وقد عنعنه » .

ثم ذكر أنه له شواهد معقباً بذلك على الشيخ الألباني مع أن هذه الشواهد قد سبقه الشيخ إلى ذكرها ، وبيان طرقها وألفاظها بطريقة رائعة رائقة فائقة في نفس الموضع الذي قال فيه هذا الكلام الذي نقله عنه ، ولكنه لم يُشر أدنى إشارة إلى ذلك^(١) ، فأوهم أن الشيخ ضعف الحديث ، وليس الأمر كما أوهم ، بل إن الشيخ صدر تخريجه للحديث بقوله :

« صحيح » .

وصححه أيضاً في « صحيح الجامع » (٤٩٦٦) .

فمن إذن المتعدي الجاني ؟!

والحديث السابع عشر .. (ص ٨٤) .

لم يتعرض له بتضعيف أصلاً ، بل إنه ذكره في « الإرواء » (٤٢/٦)
شاهداً لحديث النعمان بن بشير الذي في الباب وهو صحيح عنده وأخرجه البخاري ومسلم ، فمتن الحديث عنده صحيح .

والحديث الثامن عشر .. (ص ٨٤) .

تكلم الشيخ في عنعنة أبي الزبير في « الإرواء » (٤٩/٦) ، لكنه قال :
« لكنه لم ينفرد به ، فقد تابعه أبو سلمة بن عبد الرحمن ، عن جابر به بلفظ : (ثم ذكره) » .

(١) كعادته في هذا الكتاب فإنه كثيراً ما يكتفينا بحقه الشيخ في نفس الموضع الذي وقف هو عليه ، ولا يكتفي بهذا بل يقلب له ظهر المجن ، فيتعقب الشيخ بما سبقه هو إلى تحقيقه ولا يشير أدنى إشارة إلى أن الشيخ قد سبقه إلى ذلك ، ولا غرو ، فإنما يعرف الفضل لأهل الفضل ذوو الفضل ! ساعه الله .

أَعْلَمُهُ الرَّمَايَةَ كُلَّ يَوْمٍ . فَلَمَّا اشْتَدَّ سَاعِدُهُ رَمَانِي !
وَكَمْ عَلَّمْتُهُ نَظْمَ الْقَوَافِي فَلَمَّا قَالَ قَافِيَةً هَجَانِي !!

وذكر في هامش هذه الصفحة أنه وقف بعد ذلك على تصريح أبي الزبير
بالتحديث . ثم ذكر للحديث شاهداً من حديث أبي هريرة وقال فيه :
« وهذا إسناد جيد »

هذا ، وقد صحح الشيخ الحديث في نفس الموضع ، فإنه صُدِّرَ تخريجه
بقوله :

« صحيح » .

وكذا صححه في « صحيح الجامع » (١٣٨٤)^(١) .

والحديث التاسع عشر .. (ص ٨٦) .

لم يتعرض له بتضعيف أصلاً ، لا سنداً ولا متناً . وانظر « الإرواء »
(٢٣١٩) (٢٤٠٥) و « غاية المرام » (٢١) .

والحديث العشرون .. (ص ٨٦) .

سياق الكلام عليه عند النظر في الأحاديث التي أعلَّ الشيخ متونها .

والحديث الحادى والعشرون .. (ص ٩١) .

لم يتعرض له بتضعيف أصلاً ، بل صححه في « صحيح ابن ماجه »
(٢٧٤٤) ، وذكر هناك أنه في « السلسلة الصحيحة » (٣٠٠٩) .

والحديث الثانى والعشرون .. (ص ٩٢) .

لم يتعرض له بتضعيف أصلاً ، بل صححه في « صحيح الجامع »
(٤٤٢٧) .

والحديث الثالث والعشرون .. (ص ٩٢) .

لم يتعرض له الشيخ بتضعيف أصلاً ، وأما متن الحديث فهو صحيح
عنده ، صححه في « صحيح الجامع » (٦٥٣٩) ، و « صحيح ابن ماجه »

(١) انظر المثال (١٣) من القسم الرابع .

(٢٦٣٤ - ٢٦٣٥ - ٢٦٣٦) .

وقد ذكر المعارض أنه حديث متواتر فهو على أصول الشيخ صحيح .

الحديث الرابع والعشرون .. (ص ٩٣) .

نقل المعارض (ص ٩٤) عن الشيخ أنه قال فيه :

« وأبو الزبير مدلس وقد عنعنه » .

وباقى كلام الشيخ كما فى « الصحيحة » (٦١٢/١) :

« لكن للحديث شواهد يتقوى بها » .

ثم ذكر هذه الشواهد .

والمعارض ذكر من كلام الشيخ ما يتعلق بتضعيف السند فقط ، ثم لم يذكر باقى الذى يدل على أن الحديث عنده صحيح ، فأوهم أن الشيخ يضعف المتن ، فالله المستعان .

هذا ، وقد صحح الشيخ المتن فى « صحيح الجامع » (٩٦٥) ، وأشار إلى هذا الموضع الذى فى « الصحيحة » . وبالله التوفيق .

والحديث الخامس والعشرون .. (ص ٩٥) .

لم يتعرض الشيخ لتضعيف سنده ولا متنه ، بل صححه فى نفس الموضع الذى تعقبه فيه المعارض . وهو فى « غاية المرام » (١٠٥) .

نعم ، إن الشيخ بنى تصحيح السند على أن ممن رواه عن أبى الزبير الليث بن سعد ، والمعارض حقق أنه الليث بن أبى سليم ، لا ابن سعد ، لكن على كل حال لا شك أن الحديث صحيح عنده ولو كان من رواية ابن أبى سليم ، لأنه قد ذكر له شاهداً من حديث أنس بن مالك وقد صححه هو فى « السلسلة الصحيحة » (٤٩٦) .

هذا ، والحديث صححه أيضاً فى « صحيح الجامع » (٤٠٤٦) وفى « صحيح ابن ماجه » (٢٩٢١) . والشواهد التى ساقها المعارض قد سبقه الشيخ إلى ذكرها وتفصيلها فى « الصحيحة » (٤٩٦) .

والحديث السادس والعشرون .. (ص ٩٦) .

لم يتعرض له الشيخ بتضعيف ، بل صححه في « الصحيحة » (١٥٤٩)
وقد وقف المعارض على هذا التصحيح ، وكذا صححه في « الإرواء »
(٢١٨٥) .

والحديث السابع والعشرون .. (ص ٩٧) .

لم يتعرض له بتضعيف أصلاً ، بل صححه في « صحيح الجامع »
(٧٤٧٥) .

والحديث الثامن والعشرون .. (ص ٩٧) .

لم يتعرض له الشيخ بتضعيف أصلاً ، وقد صححه في « صحيح الجامع »
(٧٦٣٩) وذكر فيه أنه في « السلسلة الصحيحة » (٢٥٠٢) . وانظر
فيها أيضاً الحديث (٢٢٨) .

والحديث التاسع والعشرون .. (ص ٩٨) .

لم يتعرض له بتضعيف أصلاً ، بل صححه في « صحيح الجامع »
(٥٠٤٠) . وانظر « غاية المرام » (ص ١٧٩) .
وقد ذكر المعارض أنه متواتر فهو على أصول الشيخ صحيح .

والحديث الثلاثون .. (ص ٩٩) .

لم يتعرض له الشيخ بتضعيف أصلاً ، وقد ذكر المعارض أن الطحاوي
رواه من طريق الليث بن سعد ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، وقال : « وقد
اتفقوا على صحة ما رواه الليث بن سعد عن أبي الزبير » والشيخ يسير على
هذا فهو صحيح على أصوله .

والحديث الواحد والثلاثون .. (ص ١٠٠) .

لم يتعرض له الشيخ بتضعيف أصلاً ، وقد ذكر المعارض أن أحاديث
زيادة الطعام ببركته صلى الله عليه وسلم متواترة .

والحديث الثاني والثلاثون .. (ص ١٠٠) .

لم يتعرض له الشيخ بتضعيف أصلاً ، بل صححه في « صحيح الجامع »
(٥١٧٨) .

والحديث الثالث والثلاثون .. (ص ١٠١) .

لم يتعرض له الشيخ بتضعيف أصلاً ، وقد ذكر المعارض أن أبا الزبير
صرح بالسماع في مكان آخر فهو على شرط الشيخ صحيح ، وقد صححه
فعلاً انظر « صحيح الجامع » (٩٨٦) (٤٠٣٧) .

والحديث الرابع والثلاثون .. (ص ١٠٢) .

لم يتعرض له بتضعيف أصلاً ، وقد ذكر المعارض أن أبا الزبير صرح
بالسماع في رواية أخرى ، فهو على شرط الشيخ صحيح ، وبالفعل فقد
صححه الشيخ من أجل هذا في « الإرواء » (٩٨/٨) ، وكذا صححه في
« صحيح الجامع » (١٥١٣) (٥٣٥٩) . وانظر (١٥١٤) منه .

والحديث الخامس والثلاثون .. (ص ١٠٢) .

لم يتعرض له الشيخ بتضعيف أصلاً ، بل صححه في « ظلال الجنة في
تخريج السنة لابن أبي عاصم » (١٦٧) وكذا في « صحيح ابن ماجه » (٧٤) .
وبعد أن بينا حقيقة الأمر في كل حديث من الأحاديث التي ذكرها
المعارض في القسم الأول من كتابه ، وأنها لا تلزم الشيخ الألباني لأن غاية
الأمر فيها أن يكون الشيخ متوقفاً في إسنادها وهذا ليس تعدياً أبداً لأن
الإجماع لم يحصل على صحة الأسانيد ، فكيف والشيخ قد صحح متون هذه
الأحاديث أو أغلبها ولم يضعف إلا حديثاً واحداً وهو الحديث العشرون
وسياتي النظر فيه مع الأحاديث الأخرى التي أعلاها الشيخ وهي في « صحيح
مسلم » .

لكن لنا وقفة مع أحاديث القسم الثاني أيضاً ، فأقول :

وأما ما ضعفه الشيخ وهو من غير رواية أئى الزبير عن جابر ..
فإن المعارض ذكر فى القسم الثانى من ردوده خمسة عشر حديثاً عدّها
تعدادات مع أن منها ستة أحاديث لم يعارض لمثونها .. وهى :

الحديث الثانى .. (ص ١١٥) .

لم يضعفه الشيخ البتة ، لا سنداً ولا متناً ، بل صححه فى كل مكان
يعرض فيه لهذا الحديث ، وإنما وقع فى نسخة « الإرواء » خطأً مطبعياً استغله
المعارض ليشنع به على الشيخ ، فالله حسبي .
وانظر المثال (١) من القسم الرابع .

والحديث التاسع .. (ص ١٦٠) .

علق عليه الشيخ بقوله :

« فى إسناده عمر بن حمزة ، وهو ضعيف ، كما قال الحافظ ابن حجر
فى « التقریب » ، لكن رواه مسلم من طريق أخرى نحوه دون قوله :
« فأوصيكم به » اهـ .

فهم المعارض من هذا الكلام أنه يحكم على هذه الزيادة بأنها « منكورة
مردودة » . وهذا عجب ، وتحمل للكلام ما لا يتحملة .
هذا وقد صحح الشيخ الحديث بالزيادة فى كتابه « صحيح الجامع »
(١٤٢٩) . وانظر المثال (١٤) من القسم الأخير .

والحديث الثانى عشر .. (ص ١٧٥) .

لم يضعف الشيخ سوى إسناده لضعف سويد بن سعيد عنده ، ومع ذلك
فلم يأل جهداً فى تقوية الحديث بالحجة والبرهان ، فبحث حتى وجد له
متابعاً فصّح الحديث به فى نفس الموضع وقال فى آخر بحثه :
« وبه صحّ الحديث ، والحمد لله على توفيقه » !! .

والحديث الثالث عشر .. (ص ١٨٧) .

غاية الأمر فيه أن إسناده ضعيف عنده لعنعة ابن أبي زائدة ، أما المتن فإنه قد صدر تخريجه له بقوله :

« صحيح » .

ثم إنه تعرض لنفس الحديث في « الصحيحة » (١٦٥١) وصححه سنداً ومتناً ، وقال عن عنعة زكريا بن أبي زائدة :

« ... يبدو أنه قليل التدليس ، ولذا أورده الحافظ في المرتبة الثانية من رسالته « طبقات المدلسين » وهي المرتبة التي يورد فيها من احتمال الأئمة تدليسه وأخرجوا له في « الصحيح » لإمامته ، وقلة تدليسه في جنب ما روى كالثوري ... » . وصححه أيضاً في « صحيح الجامع » (١٨١٢)^(١) .

(١) والمعارض يعترض (ص ١٩١-١٩٢) على الشيخ الألباني لكونه صحح حديث « كان يذكر الله على كل أحيانه » الذي أخرجه مسلم من طريق ابن أبي زائدة بالعنعة بوقوفه على طريق أخرى فيها التصريح بالسماع .

قال الشيخ بعد أن ساق هذه الطريق :

« وفيه فائدة هامة وهي تصريح زكريا [ابن أبي زائدة] . بسماعه من خالد [شيخه في هذا الحديث] ، فإنه قد قيل فيه : إنه يدلس عن الشعبي ، وبعضهم كأبي داود وغيره أطلق ولم يقيده بالشعبي . والله أعلم » . فتعقبه المعارض قائلاً :

« فكأنه بدون هذه الفائدة الهامة التي وجدها كان سيحكم على حديث « صحيح مسلم » بالضعف ، وعليه فيلزم — على طريقته هنا — بتضعيف أسانيد زكريا بن أبي زائدة التي لم يصرح فيها بالسماع في داخل مسلم أو خارجه ، وهذا سبيل من تدخل فيما لا يعنيه وتكلم على أحاديث « الصحيحين » صحة وضعفاً !! . أقول :

قد وقفت أنت في نفس الموضوع الذي تكلم فيه الشيخ على هذا الحديث في « الصحيحة » (٤٠٦) على تضعيف الإمام أبي زرعة هذا الحديث فهل كان هو أيضاً قد تدخل فيما لا يعنيه ؟! . وانظر الحديث رقم (١٦) من الفصل الآتي .

الحديث الرابع عشر .. (ص ١٩٣) .

لم يضعفه وإنما أعلّ إسناده بالانقطاع عملاً بقول الحافظ ابن حجر ،
ومع ذلك فإنه لم يكتف بهذا بل بحث ، فوجد متابعة وشاهدين ، ومن ثمّ
صححه في كتابه « صحيح الجامع » (٥٢٠٥) وأشار في هامشه إلى
شواهد في نفس الكتاب ، فقال :

« انظر الحديث (٥١١٩ و ٥١٢٩ و ٥١٧٧) . » .

وهذه الشواهد تجد تفصيلها في « صحيحته » (٩٦٧) ، (٩٦٨) ،
(٩٦٩) ، (٩٧٠) بما لا مزيد عليه إن شاء الله تعالى .

الحديث الخامس عشر .. (ص ١٩٧) .

لم يُعلّ الشيخ سوى إسناده أما المتن فقد صححه في نفس الموضع الذي
أعلّ فيه الإسناد في « الصحيحة » (٥٧٠) بعد أن وجد للحديث شاهداً .
وقال في « صحيح الجامع » (١٧٢١) :

« حسن » .

وأحال إلى هذا الموضع من « الصحيحة » .

ثم أدخله في كتابه « صحيح ابن ماجه » (٣٣٩٦) وقال :

« صحيح » .

وبهذا نكون قد انتهينا من النظر في الأحاديث التي اعتبر المعارض الشيخ
متعدياً في كلامه على أسانيدنا مع كونه قد صحح متونها ، وبيان أنها لا
تلزم الشيخ ، وأن المعارض هو المتعدي على الشيخ في اتهامه بمخالفة الإجماع
بكلامه في أسانيدنا دون متونها أو عدم كلامه فيها بالمرّة .

فلم يبق من الخمسين إلا عشرة أحاديث أعلّ الشيخ متونها أو بعض
ألفاظها ، وقبل أن نتكلم عليها يحسن بنا أن نقف مع المعارض عدّة وقفات
لنناقشه فيها حول الإجماع الذي ادعاه على صحة كل حديث ، بل كل حرف
في « الصحيحين » .

وقفات مع المعترض

حول الإجماع على صحة كل أحاديث الصحيحين

الوقف الأولى :

المعترض أتى بأقوال بعض الأئمة الصريحة في أن الخبر الذي تلقته الأمة بالقبول مقطوع بصحته ، وساق هذه الأقوال ضمن الأقوال الأخرى التي يحكى فيها أصحابها الإجماع على صحة أحاديث الصحيحين !! وهذا خطأ في الفهم وقلب للحقائق ، لأن الأقوال الدالة على القطع بالحديث المتلقى بالقبول ، ليست خاصة بما أخرجه البخارى ومسلم فقط ، بل هى تشمل كل حديث تلقوه بالقبول ولو لم يكن في الصحيحين . ثم إن قائل هذه الأقوال لم يتعرضوا لأحاديث الصحيحين هل هى متلقاة بالقبول أم لا ؟ ..

فقد قال (ص ١٠-١١) :

« نقل شيخ الإسلام سراج الدين البلقينى فى « محاسن الاصطلاح (ص ١٠١) » أن هذا مذهب جماعات من الأصوليين والفقهاء ، ثم قال ما نصه : « وأهل الحديث قاطبة ، ومذهب السلف عامة أنهم يقطعون بالحديث الذى تلقته الأمة بالقبول » اهـ .

أقول :

وهذا حق لا مرية فيه ، لكن ليس فيه أن كل أحاديث الصحيحين متلقاة بالقبول ، فلماذا تسود الورق بما هو خارج عن مجال البحث ؟ ! .

ثم قال (ص ١١) :

« ونقل الإجماع أيضاً (!) الحافظ ابن طاهر المقدسى ، قال الحافظ فى « النكت على ابن الصلاح » (١/٣٨٠) :

« وسبق ابن طاهر إلى القول بذلك جماعة من المحدثين كأبي بكر الجوزقي ، وأبي عبد الله الحميدي ، بل نقله ابن تيمية عن أهل الحديث قاطبة » . اهـ .

أقول :

ابن تيمية لم يحك عن أهل الحديث قاطبة الإجماع على صحة كل حديث من أحاديث الصحيحين وإنما حكى عن جماهير العلماء من السلف والخلف أن الخبر إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقاً له وعملاً به أفاد العلم .

ونص كلامه في « النكت » أيضاً (٣٧٤/١) ففيه عنه أنه قال :
« الخبر إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقاً له وعملاً بموجبه أفاد العلم عند جماهير العلماء من السلف والخلف » .

ثم أخذ يذكر أسماء من قال بذلك على اختلاف مناهجهم ومذاهبهم ثم قال :

« وهو مذهب أهل الحديث قاطبة » .

فلم يتعرض لأحاديث « الصحيحين » كما ترى بل هو نفسه يقول في « الفتاوى » (١٨ / ٧٣) :

« وأجل ما يوجد في الصحة » كتاب البخاري « وما فيه متن يعرف أنه غلط على صاحب ، لكن في بعض ألفاظ الحديث ما هو غلط ، وقد بين البخاري في نفس « صحيحه » ما بين غلط ذلك الراوي ، كما بين اختلاف الرواة في ثمن بعير جابر ، وفيه عن بعض الصحابة ما يقال : إنه غلط ، كما فيه عن ابن عباس : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم ، والمشهور عند أكثر الناس أنه تزوجها حلالاً ، وفيه عن أسامة : أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل في البيت ، وفيه عن بلال : أنه صلى فيه ، وهذا أصح عند العلماء .

وأما مسلم ففيه ألفاظ عرف أنها غلط ، كما فيه : « خلق الله التربة يوم السبت » ، وقد بين البخارى أن هذا غلط ، وأن هذا من كلام كعب ، وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الكسوف بثلاث ركعات فى ركعة واحدة ، والصواب : أنه لم يصل الكسوف إلا مرة واحدة ، وفيه أن أبا سفيان سأله التزوج بأمة خبيثة ، وهذا غلط .

وقد ضعف هو نفسه بعض الأحاديث كما سيأتى وانظر « الفتاوى » أيضاً (٣٥٣/١٣) .

الوقف الثانية ..

المعترض يُسلم باستثناء ما انتقده الحفاظ من أحاديث الصحيحين مما تلقوه بالقبول .

قال (ص ١٨) .

« استثنى الحفاظ من إفادة أحاديث الصحيحين — مجمعة أو منفردة — العلم النظرى مواضع معروفة انتقدها الحفاظ خاصة الدارقطنى — رحمه الله تعالى — فى « تتبعاته » ، وزاد الحفاظ فى « شرح النخبة » ما وقع التجاذب بين مدلوليه » .

لكنه حمل (ص ١٩) هذه الانتقادات على أنها إن قدحت فإنما تقدح فى السند فقط دون المتن فقال :

« وعليه فقول الإمام النووى — ومعناه للحفاظ — : « وقد أجيب عن ذلك أو أكثره » متوجه إلى الأسانيد التى لا تعل المتن ... » .

أقول :

وسيأتى ما يدل على أن بعضها متوجه إلى المتن أيضاً وأنها تعلها كما تعل الإسناد .

لكن المعترض يريد أن يفهمنا أن هذه الأحاديث التى استثنوها إنما هى

ما تكلم فيها الدارقطني والغساني فقط دون غيرهما من الحفاظ ، فقال
(ص ٢١) :

« خالف الألباني الإجماع (!) ، لأن انتقاداته للصحيح وقعت خارج
المواضع التي استثنائها الحفاظ ... » .

ثم قال في الهامش :

« وقد راجعت ما انتقده الحافظ أبو علي الغساني على الصحيح ، فلم أجد
شيئاً مما تعدى عليه الألباني (!) ، وكلام الغساني خاص بما لم يذكره
الدارقطني في الاستدراكات كما نص الغساني على ذلك » !! .

أقول :

كأنك لا تعرف من الحفاظ إلا الدارقطني والغساني؟! مع أنهما لم
يستوعبا ذلك ، وسيأتى عن جمع من الحفاظ ، ممن هم قبل الدارقطني
والغساني ، ومن جاء بعدهما أنهم تكلموا في بعض متون « الصحيحين » مما
لم يتعرض له الدارقطني والغساني .

والأئمة حينما استثنوا ما انتقده الحفاظ لم يقصدوا بالحفاظ الدارقطني
والغساني فقط ، بل قصدوا كل من يصح أن يطلق عليه أنه من الحفاظ .
والله أعلم .

الوقفه الثالثة ..

قال المعارض في هامش (ص ١٠) :

« إن الإجماع حصل قبل ابن حزم المتوفى سنة ٤٥٦ — رحمه الله تعالى —
فقد نقله جماعة تقدمت وفاتهم عنه . فأبو إسحق الإسفرائيني توفى سنة
٤١٨ ، وأبو نصر الوائلي توفى سنة ٤٤٤ ، وهما ممن نقل الإجماع »

أقول :

قد تكلم أئمة أفاضل في بعض أحاديث « الصحيحين » ، منهم من كانوا

قبل هذين ، ومنهم من جاءوا بعدهما ، وهاك أسمائهم مرتبة على تاريخ وفياتهم ..

- ١ — الإمام البخارى نفسه .. (توفى سنة ٢٥٦ هـ) .
انظر الأحاديث (١٩—٢) .
- ٢ — الإمام أبو داود .. (٢٧٥ هـ) .
انظر الأحاديث (٨—٢) .
- ٣ — الإمام ابن خزيمة .. (٣١١ هـ) .
انظر الحديث (٢) .
- ٤ — الإمام أبو حامد بن الشرقى .. (٣٢٥ هـ) .
انظر رقم (١١) .
- ٥ — الإمام محمد بن حبان .. (٣٥٤ هـ) .
انظر رقم (٥) .
- ٦ — الإمام أبو سليمان الخطابى .. (٣٨٨ هـ) .
انظر رقم (٧) .
- ٧ — الإمام أبو مسعود الدمشقى .. (٤٠٠ هـ) .
انظر رقم (٢) .
- ٨ — الإمام البيهقى .. (٤٥٨ هـ) .
انظر الأحاديث (٢٢، ١٩، ٩، ٨، ٥، ٢) .
- ٩ — الإمام ابن عبد البر .. (٤٦٥ هـ) .
انظر رقم (٥) .
- ١٠ — الإمام القاضى عياض .. (٥٤٤ هـ) .
انظر الأحاديث (٢٠، ١١، ١٠) .
- ١١ — الإمام عبد الحق الإشبلى .. (٥٨١ هـ) .
انظر رقم (٧) .

- ١٢ — الإمام ابن الجوزى .. (٥٩٧ هـ) .
 انظر رقم (١٨٠٦) .
 ١٣ — الإمام ابن الصلاح .. (٦٤٣ هـ) .
 انظر رقم (٩) .
 ١٤ — الإمام المنذرى .. (٦٥٦ هـ) .
 انظر رقم (٢١٠١٧) .
 ١٥ — الإمام النووى .. (٦٧٦ هـ) .
 انظر رقم (٧٠٢) .
 ١٦ — الإمام ابن تيمية .. (٧٢٨ هـ) .
 انظر الأحاديث (١٩٠١٧، ١٥٠٤) .
 ١٧ — الإمام ابن عبد الهادى .. (٧٤٤ هـ) .
 انظر الحديث (٤) .
 ١٨ — الإمام الذهبي .. (٧٤٨ هـ) .
 انظر (١٤٠٦) .
 ١٩ — الإمام ابن القيم (٧٥١ هـ) .
 انظر (١٧٠١٥، ١٣٠٧، ٦٠٤) .
 ٢٠ — الإمام البلقينى .. (٨٠٥ هـ) .
 انظر (١٥) .
 ٢١ — الحافظ ابن حجر .. (٨٥٢ هـ) .
 انظر (٢١٠١٢، ١١٠١٠، ٩٠٣، ١) .

فهذا الجُرمُ الغفير من الأئمة الكبار ممن تكلموا في بعض أحاديث
 « الصحيحين » منهم من كان قبل أى إسحق الاسفرائينى وأبى نصر الوائلى
 ومنهم من جاء بعدهما ، فهل كل هؤلاء لا يعتد بقولهم عند المعترض ؟!
 وهذه بعض الأحاديث التى أعلمها الأئمة وهى فى « الصحيحين » .

ذكر بعض ما أعلّه الأئمة

من متون الصحيحين

ولنبداً بما أعلّه الدارقطني وصوّبه فيه بعض مَنْ جاء بعده ..

١ — حديث : كعب بن مالك في ذبيحة المرأة والأمة . أخرجه البخارى .

قال الدارقطني (ص ٣٥٨) :

« أخرج البخارى حديث : عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن كعب ، عن أبيه : أن جارية لكعب .

وعن مالك ، عن نافع ، عن رجل من الأنصار ، عن معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ : أن جارية لكعب .

وعن موسى ، عن جويرية ، عن نافع ، عن رجل من بنى سلمة أخبر عبد الله : أن جارية لكعب .

وقال الليث : عن نافع ، سمع رجلاً من الأنصار أخبر عبد الله أن جارية لكعب .

وهذا اختلاف بيّن وقد أخرجه .

قال : وهذا قد اختلف فيه على نافع وعلى أصحابه عنه ..

اختلف فيه على عبيد الله ، وعلى يحيى بن سعيد ، وعلى أيوب ، وعلى قتادة ، وعلى موسى بن عقبة ، وعلى إسماعيل بن أمية ، وعلى غيرهم فقليل :

عن نافع ، عن ابن عمر ، ولا يصح ، والاختلاف فيه كثير .

نقل الحافظ ابن حجر كلام الدارقطني هذا في « مقدمة الفتح »

(ص ٣٧٦) ثم قال :

« قلت : وهو كما قال ، وعلته ظاهرة والجواب عنه فيه تكلف وتعسف » .

٢ — حديث : « إذا قرأ الإمام فأنصتوا » . أخرجه مسلم .

قال الدارقطني (ص ٢٣٩) :

« أخرج مسلم حديث جرير ، عن التيمي ، عن قتادة ، عن أبي غلاب ، عن حطان ، عن أبي موسى ، عن النبي صلى الله عليه وسلم في سنن الصلاة وتعليم النبي صلى الله عليه وسلم إياهم ذلك ، فيه : « وإذا قرأ فأنصتوا » وقد خالف التيمي جماعة منهم : هشام الدستوائي ، وشعبة ، وسعيد ، وأبان ، وهمام ، وأبو عوانة ، ومعمّر ، وعدى بن أبي عمارة ، ورووه عن قتادة ، لم يقل أحد منهم : « وإذا قرأ فأنصتوا » .

وقد وافق الحفاظُ الدارقطنيّ فيما ذهب إليه من إعلال هذه الزيادة في هذا الحديث ، والحكم عليها بالشذوذ ، منهم من كان قبله ، ومنهم من جاء بعده .

فمن هؤلاء ..

١ — الإمام البخاري ...

قال البيهقي في « القراءة خلف الإمام » (ص ١٣١) :

« وهنّ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري هذه الزيادة في هذا الحديث » .

انظر « القراءة خلف الإمام » للبخاري (ص ٨٩ - ٩١) .

٢ — الإمام أبو علي النيسابوري ..

انظر « سنن البيهقي » (١٥٦/٢) و « القراءة » له (ص ١٣١) .

٣ — الإمام ابن خزيمة ..

قال البيهقي في « القراءة » له (ص ١٣١) .

« وهنّ أبو بكر محمد بن إسحق بن خزيمة هذه الزيادة في هذا الحديث » .

٤ — الإمام أبو داود السجستاني صاحب السنن ..

روى البيهقي عنه في « السنن » (١٥٦/٢) وفي « القراءة »
(ص ١٣١) أنه قال :
« قوله : « وإذا قرأ فأنصتوا » ليس بشيء » .

٥ — الإمام البيهقي ..
فإنه ذكر الأقوال السابقة في « السنن الكبرى » له (١٥٦/٢ — ١٥٧)
و « القراءة خلف الإمام » له (ص ١٣١ — ١٣٢) محتجاً بها على تضعيف
هذه الزيادة .

٦ — الإمام أبو مسعود الدمشقي ..
حكى الأستاذ مقبل الوداعي في تعليقه على « الإلزامات والتتبع »
(ص ٢٤١) عنه أنه قال في جوابه على الدارقطني (ص ٥٣) .
« وإنما أراد مسلم بإخراج حديث التيمي تبين الخلاف في الحديث على
قتادة ، لا أنه ثبت ، ولا ينقطع بقوله عن الجماعة الذين خالفوا التيمي ،
قدم حديثهم ثم أتبعه بهذا » .

فهو بهذا يوافق الدارقطني على ماذهب إليه ، لكنه يلتزم لمسلم المعاذير .
٧ — الإمام النووي ..

قال في « شرح مسلم » بعد أن حكى اختلاف الحفاظ في صحة هذه
الزيادة :

« واجتماع هؤلاء الحفاظ على تضعيفها مقدم على تصحيح مسلم لاسيما
ولم يروها مسندة في صحيحه ، والله أعلم » .

قلت : كلا ، قد رواها مسندة كما يظهر للرائي !! .

٣ — حديث : أبي موسى الأشعري في ساعة الإجابة . أخرجه مسلم .
قال الدارقطني (ص ٢٣٣ — ٢٣٥) :

« أخرج مسلم حديث ابن وهب ، عن مخزمة بن بكير ، عن أبيه ، عن
أبي بردة ، عن أبي موسى ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، في الساعة

المستجاب فيها الدعاء يوم الجمعة ما بين أن يجلس الإمام على المنبر إلى أن تقضى الصلاة ، وهذا الحديث لم يسنده غير مخرمة بن بكير ، عن أبيه ، عن أبي بردة .

وقد رواه جماعة عن أبي بردة من قوله .

ومنهم من بلغ به أبا موسى ، ولم يسنده .

والصواب : من قول أبي بردة منقطع^(١) .

كذلك رواه يحيى بن سعيد القطان ، عن الثوري ، عن أبي إسحق ، عن أبي بردة .

وتابعه واصل بن الأحدث ، رواه عن أبي بردة قوله ، قاله جرير ، عن مغيرة ، عن واصل .

وتابعهم مجالد بن سعيد ، رواه عن أبي بردة كذلك .

وقال النعمان بن عبد السلام : عن الثوري ، عن أبي إسحق ، عن أبي بردة ، عن أبيه موقوف .

ولا يثبت قوله : « عن أبيه » .

ولم يرفعه غير مخرمة عن أبيه .

وقال أحمد بن حنبل ، عن حماد بن خالد : قلت لمخرمة : سمعت من أبيك شيئاً ؟ قال : لا . اهـ .

وقد وافقه الحافظ ابن حجر على ماذهب إليه فقال في « الفتح » (٤٢٢/٢) في صدر كلامه على هذا الحديث :

« إنه أعل بالانقطاع والاضطراب .. »

أما الانقطاع ، فلأن مخرمة بن بكير لم يسمع من أبيه ، قاله أحمد عن حماد

(١) « منقطع » هنا بمعنى « مقطوع » وهو مستخدم عند بعضهم بهذا المعنى . انظر « الكفاية » (ص ٥١) وعكسه وقع على لسان الشافعي والطبراني . انظر « الباعث الخبيث » (ص ٣٨) .

ابن خالد ، عن مخرمة نفسه ، وكذا قال سعيد بن أبي مرجم ، عن موسى ابن سلمة ، عن مخرمة ، وزاد : إنما هي كتب كانت عندنا . وقال علي بن المديني : لم أسمع أحداً من أهل المدينة يقول عن مخرمة إنه قال في شيء من حديثه : سمعت أبي . ولا يقال : مسلم يكتفى في المعنعن بإمكان اللقاء مع المعاصرة وهو كذلك هنا ، لأننا نقول : وجود التصريح عن مخرمة بأنه لم يسمع من أبيه كافٍ في دعوى الانقطاع .

وأما الاضطراب ، فقد رواه أبو إسحق وواصل الأحمد ، ومعاوية بن قرة وغيرهم عن أبي بردة من قوله ، وهؤلاء من أهل الكوفة ، وأبو بردة كوفي فهم أعلم بحديثه من بكير المدني ، وهم عدد وهو واحد ، وأيضاً فلو كان عند أبي بردة مرفوعاً لم يُفْتِ فيه برأيه بخلاف المرفوع ، ولهذا جزم الدارقطني بأن الموقوف هو الصواب .

هذا ، وإنما قدمت هذه الأمثلة لأن المعارض أراد أن يحمل المواضع التي صوّب فيها الأئمة الدارقطني على أنها متوجهة إلى الأسانيد فقط دون المتون ، فقد بان بهذه الأمثلة أنها متوجهة إلى بعض المتون أيضاً . والله أعلم .

وهاك أمثلة أخرى من الأحاديث التي أعْلَ بعض الأئمة متونها وهي في أحد الصحيحين .

٤ — حديث : ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم . أخرجه الشيخان .

وهَمَّ فيه الأئمة عبد الله بن عباس رضي الله عنه — منهم :

١ — سعيد بن المسيب ..

انظر « الفتح » (١٦٥/٩) .

٢ — أحمد بن حنبل ..

انظر « الفتح » أيضاً .

٣ — ابن تيمية ..

انظر « الفتاوى » (٣٥٣/١٣) .

٤ — ابن القيم ..

انظر « زاد المعاد » (١١٢/٥ - ١١٣) .

٥ — ابن عبد الهادي ..

قال في « تنقيح التحقيق » (١/١٠٤/٢) — كما في « مقدمة شرح الطحاوية » (ص ٢٣) :

« وقد عُدَّ هذا من الغلطات التي وقعت في الصحيح ، وميمونة أخبرت أن هذا ما وقع ، والإنسان أعرف بحال نفسه » .

٥ — حديث : حبيب بن أبي ثابت ، عن طاوس ، عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى في كسوف ، قرأ ، ثم ركع ، ثم قرأ ، ثم ركع ، ثم قرأ ، ثم ركع ، ثم ركع ، ثم ركع ، ثم سجد . قال : والأخرى مثلها . رواه مسلم .

فإن هذا الحديث قد ضعفه جمع من الحفاظ منهم ..

١ — محمد بن حبان البستي ..

فقد قال في « صحيحه » (٩٨/٧) :

« خبر حبيب بن أبي ثابت ، عن طاوس ، عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في كسوف ثمانى ركعات وأربع سجعات ، ليس بصحيح ، لأن حبيباً لم يسمع من طاوس هذا الخبر » .

٢ — الإمام البيهقي ..

فقد قال في « سننه الكبرى » (٣٢٧/٣) :

« وحبيب بن أبي ثابت وإن كان من الثقات فقد كان يدلس ، ولم أجده ذكر سماعه في هذا الحديث عن طاوس ، ويحتمل أن يكون حمله عن غير موثوق به عن طاوس » .

٣ — الإمام ابن عبد البر ..

قال في كتابه الفريد « التمهيد » (٣٠٦/٣) :

« وخديث طاوس هذا مضطرب ضعيف ، رواه وكيع ، عن الثوري ، عن حبيب بن أبي ثابت ، عن طاوس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم . ورواه غير الثوري ، عن حبيب بن أبي ثابت ، عن ابن عباس ، لم يذكر طاوساً ، ووقفه ابن عينة عن سليمان الأحول ، عن طاوس ، عن ابن عباس ، فعله ولم يرفعه . وهذا الاضطراب يوجب طرحه . واختلف أيضاً في متنه ، فقوم يقولون : أربع ركعات في ركعة ، وقوم يقولون : ثلاث ركعات في ركعة ، ولا يقوم بهذا الاختلاف حجة » .

٦ — حديث : عكرمة بن عمار ، عن أبي زميل ، عن ابن عباس ، قال : كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يقاعدونه ، فقال للنبي صلى الله عليه وسلم : يابى الله ، ثلاث أعطينهن ، قال : « نعم » ، قال : عندى أحسن العرب وأجمله أم حبيبة بنت أبي سفيان أزوجكها ، قال : « نعم » ، قال : ومعاوية تجعله كاتباً بين يديك ، قال : « نعم » ، قال : وتؤمرنى حتى أقاتل الكفار كما كنت أقاتل المسلمين ، قال : « نعم » . رواه مسلم .

فهذا الحديث ضعفه جمع من الحفاظ واستنكروا بعض متنه فمن هؤلاء :

١ — الإمام ابن حزم ..

فإنه قال : « ما وجدنا للبخارى ومسلم في كتابيهما شيئاً لا يحتمل مخرجاً إلا حديثين لكل واحد منهما ، حديث ثَمَّ عليه في تخريجه الوهم مع إتقانها وحفظهما وصحة معرفتهما » .

ثم ذكر هذا الحديث ، والحديث الآتى .

٢ — الإمام الذهبي ..

قال في « السير » (٢٢٢/٢) :

« وأما ماورد من طلب أئى سفیان من النبی صلی اللہ علیہ وسلم أن یزوجہ بأُم حبیبۃ ، فما صحَّ ، ولكن الحدیث فی مسلم » .
وقال فیہ أيضاً (١٣٧/٧) :

« قد ساق له [أئى عکرمۃ بن عمار] مسلمٌ فی الأصول حدیثاً منکراً ، وهو الذی یرویہ عن سَمَک الحنفی ، عن ابن عباس ، فی الأمور الثلاثة الّتی التمسها أبو سفیان ، من النبی صلی اللہ علیہ وسلم » .

٣ — الإمام ابن الجوزی ..

قال : « هو وهم من بعض الرواة ، لاشک فیہ ولا تردد » .

٤ — الإمام ابن القیم ..

قال فی « زاد المعاد » (١١٠/١) :

« هذا الحدیث غلط لاخفاء به ، قال أبو محمد بن حزم : وهو موضوع بلا شک ، کذبہ^(١) عکرمۃ بن عمار ، وقال ابن الجوزی : (فذكر ما سبق عنه) ، وقد اتهموا به عکرمۃ بن عمار ، لأن أهل التاریخ أجمعوا علی أن أُم حبیبۃ كانت تحت عبد اللہ بن جحش ، وولدت له ، وهاجر بها وهما مسلمان إلى أرض الحبشة ، ثم تنصر ، وثبتت أُم حبیبۃ علی إسلامها ، فبعث رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم إلى النجاشی یخطبها علیہ فزوجه إياها ، وأصدقها عنده صداقاً ، وذلك فی سنة سبع من الهجرة ، وجاء أبو سفیان فی زمن الہُدنة فدخل علیها ، فثنت فراش رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم حتی لا یجلس علیہ ، ولا خلاف أن أبا سفیان ومعاویۃ أسلما فی فتح مکة سنة ثمان . وأيضاً ففی هذا الحدیث أنه قال له : وتؤمّر فی حتی أقاتل الکفار كما كنت أقاتل المسلمین ، قال : « نعم » . ولا یعرف أن النبی صلی اللہ علیہ وسلم أمر أباسفیان البتۃ » .

(١) الکذب هنا بمعنی الخطأ ، والموضوع قد یطلق علی ما تحقق بطلانه وإن لم یتمعد راویہ وضعه .

ثم أخذ يُردُّ كل التاويلات والتوجيهات التي وُجِّه بها هذا الحديث ، ولم يرض شيئاً منها .

وكذا فعل في كتابه « جلاء الأفهام » (ص ١٨٥-١٩٥) وفصل هناك الرد على أصحاب كل هذه التاويلات وقال في ختام بحثه :
« فالصواب أن الحديث غير محفوظ ، بل وقع فيه تخطيط ، والله أعلم » .

فائدة ..

وقد قال أبو الفيض الغماري — وهو ممن يعظمه المعترض^(١) في تعليقه على كتاب « أخلاق النبي » لأبي الشيخ (ص ٥٤) :
« هذا الحديث موضوع لمخالفته الواقع » !! .

٧ — حديث : شريك بن عبد الله بن أبي نمر في المعراج . أخرجه البخاري (٤٧٨/١٣) فتح .

وقد أنكر العلماء بعض الألفاظ ، زادها ابن أبي نمر ولم يذكرها غيره من الثقات الأثبات ، مثل الإمام ابن حزم كما سبق في الحديث السابق والإمام الخطابي والإمام عبد الحق الإشيلي والإمام القاضي عياض والإمام النووي . حتى الإمام مسلم ساق إسناده في كتابه ولم يسق لفظه ، بل قال : « قدم فيه شيئاً وأخر وزاد ونقص » .
وانظر « الفتح » .

وقال ابن القيم في « زاد المعاد » (٤٢/٣) :
« وقد غلَّط الحفاظ شريكاً في ألفاظ من حديث الإبراء ، ومسلم أورد المسند منه ، ثم قال : « فقدم وأخر وزاد ونقص » ولم يسرد الحديث ، فأجاد رحمه الله » .

(١) ويصفه في كتابه « تشنيف الأسماع » (ص ٣٤٦) بقوله : « العلامة ، العلم . الجهبذ ، الخبر ، المدقق ، المحقق ... » !! مع أنه قد ضعف بعض أحاديث الصحيحين ولم يسبقه إلى الكلام فيها أحد !! . انظر « آداب الزفاف » (ص ٥٥-٥٧) .

٨ — حديث : سفيان بن عيينة ، عن زياد بن سعد ، عن عبد الله بن الفضل ، عن نافع بن جبیر ، عن ابن عباس مرفوعاً : « الثيب أحق بنفسها من وليها ، والبكر يستأذن أبوها في نفسها ، وإذنها صماتها » رواه مسلم . فإن الأئمة مازالوا يعلنون لفظة « أبوها » في هذا الحديث ويرونها مما أخطأ فيه ابن عيينة — رحمه الله تعالى — فمن هؤلاء ..

١ — أبو داود صاحب السنن ..

قال في « سننه » (١٩٦/٢ عون) :

« أبوها ، ليس بمحفوظ » .

٢ — الدارقطني ..

قال في « سننه » (٢٤١/٣) .

« لا نعلم أحداً وافق ابن عيينة على هذا اللفظ ، ولعله ذكره من حفظه فسبقه لسانه » .

٣ — البيهقي ..

قال في « سننه » (١١٦/٧) :

« وزيادة ابن عيينة غير محفوظة » .

والمحفوظ بلفظ :

« ... والبكر تُستأذن نفسها ... » .

أخرجه مسلم أيضاً ومالك والأربعة وغيرهم . وانظر « الصحيحة »

(١٢١٦)

٩ — حديث : أبي عامر العقدي عن سليمان بن بلال ، عن عبد الله

ابن دينار ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة مرفوعاً : « الإيمان بضع وسبعون

شعبة ... » الحديث . رواه مسلم (٤٦/١) .

وكذا رواه البخاري (٥١/١) فتح . من طريقه إلا أنه قال :

« وستون بدل : « وسبعون » .

وقد رجح البيهقي في « شعب الإيمان » (١٠٠/١) هذه الرواية على رواية مسلم .

وكذا رجح هذه الرواية الحافظ ، ورجح بعضهم رواية مسلم ، قال الحافظ :

« قوله: (وستون) لم تختلف الطرق عن أبي عامر شيخ شيخ المؤلف [يعني البخارى] في ذلك ، وتابعه يحيى الجُماني عن سليمان بن بلال ، وأخرجه أبو عوانة من طريق بشر بن عمرو ، عن سليمان بن بلال فقال : « بضع وستون أو بضع وسبعون » وكذا وقع التردد في رواية مسلم من طريق سهيل ابن أبي صالح ، عن عبد الله بن دينار ، ورواه أصحاب السنن الثلاثة من طريقه فقالوا : « بضع وسبعون » من غير شك ، ولأبي عوانة في « صحيحه » من طريق : « ست وسبعون أو سبع وسبعون » . ورجح البيهقي رواية البخارى لأن سليمان لم يشك ، وفيه نظر لما ذكرنا من رواية بشر بن عمرو عنه فتردد أيضاً ، لكن يرجح بأنه المتيقن وماعده مشكوك فيه ... وترجيح رواية : « بضع وسبعون » لكونها زيادة ثقة — كما ذكره الحليمي ثم عياض — لا يستقيم ، إذ الذي زادها لم يستمر على الجزم بها ، لاسيما مع اتحاد المخرج . وبهذا يتبين شغوف نظر البخارى ، وقد رجح ابن الصلاح الأقل لكونه المتيقن » .

١٠ — حديث : جرير ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً : « لا يقولن أحدكم : عبدي ، فكلكم عبيد الله ، ولكن ليقول : فتى ، ولا يقل العبد : ربى ، ولكن ليقول ، سيدى » .
رواه مسلم (٤٦/٧) .

ثم رواه من طريق أبي معاوية ووكيع كلاهما عن الأعمش بهذا الإسناد ، وفي حديثهما :

« ولا يقل العبد لسيدته : مولاي »
وزاد أبو معاوية على وكيع :
« فإن مولاكم الله عز وجل » .

وقد تكلم العلماء في ثبوت هذه الزيادة فقال الحافظ ابن حجر في
« الفتح » (١٨٠/٥) :

« قد بين مسلم الاختلاف في ذلك على الأعمش وأن منهم من ذكر هذه
الزيادة ومنهم من حذفها ، وقال عياض : حذفها أصح . وقال القرطبي :
المشهور حذفها ، وقال : وإنما صرنا إلى الترجيح للتعارض مع تعذر الجمع
وعدم العلم بالتاريخ . انتهى ومقتضى ظاهر هذه الزيادة أن إطلاق « السيد »
أسهل من إطلاق « المولى » ، وهو خلاف المتعارف ، فإن المولى يطلق على
أوجه متعددة منها الأسفل والأعلى ، والسيد لا يطلق إلا على الأعلى فكان
إطلاق المولى أسهل وأقرب إلى عدم الكراهة . والله أعلم » .

ومما يؤكد صواب ما رجحه هؤلاء الأفاضل أن الإمام أحمد قد رواه
(٤٩٦/٢) من طريق ابن نمير ، ويعلى كلاهما عن الأعمش مثل رواية جرير
بدون هذه الزيادة . وانظر « الصحيحة » (٤٥٥/٢) .

١١ — حديث : « سبعة يظلهم الله يوم لا ظل إلا ظله » ... وفيه :
« ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله » . أخرجه
مسلم (٩٣/٣) .

فقد نصَّ القاضى عياض وأبو حامد ابن الشرقى على أن هذا خطأ
والصواب أنه مقلوب من : « حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه » .

نقل أقوالهما الحافظ ابن حجر في « الفتح » (١٤٦/٢) وأقرهما على
ذلك ، بل إنه نص على ذلك في « نكتته على ابن الصلاح » (٨٨٢/٢)
فقال :

« كذا رواه — أى مسلم — والمحفوظ من طرق أخرى فى الصحيح —
أى صحيح البخارى — « حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه » فاليمين آلة الإنفاق
لا الشمال ، لكن حمل بعضهم هذا على ما إذا كان الإنفاق باليمين مستلزماً
إظهار الصدقة ، والإنفاق بالشمال يستلزم إخفاءها ، فإن الإنفاق بالشمال
والحالة هذه يكون أفضل من الإنفاق باليمين .

وهذا التأويل لم يقبله الحافظ فى « الفتح » مما يدل على أنه يرى الترجيح ،
فقال :

« وقد تكلف بعض المتأخرين توجيه هذه الرواية المقلوبة وليس بجيد ،
لأن المخرج متحد ، ولم يختلف فيه على عبيد الله بن عمر شيخ يحيى فيه ،
ولا على شيخه خبيب ، ولا على مالك رفيق عبيد الله بن عمر فيه .

١٢ — حديث : زهير ، عن يحيى بن سعيد ، عن أنى سلمة ، قال : سمعت
عائشة رضى الله عنها تقول : « كان يكون على الصوم من رمضان فما
أستطيع أن أقضيه إلا فى شعبان الشُّغْل من رسول الله صلى الله عليه وسلم
أو برسول الله صلى الله عليه وسلم » . أخرجه مسلم (١٥٤/٣ — ١٥٥) .
فإن قوله : « الشُّغْل ... » إلى آخره ليس من كلام عائشة ، وإنما هو
من كلام يحيى بن سعيد ، أدرج فى الحديث .

نص على ذلك الحافظ ابن حجر فى « النكت » (٨٢٢/٢) ثم قال :
« كذلك رواه عبد الرزاق فى « مصنفه »^(١) عن ابن جريج ، عن يحيى
ابن سعيد ، وقال فى آخره : « فظننت أن ذلك لمكانها من النبي صلى الله
عليه وسلم ، يحيى بن سعيد يقوله » . ورواه عبد الرزاق^(٢) عن الثورى
بدون الزيادة التى فى آخره ، وكذا هو فى مسلم من رواية ابن عيينة وعبد
الوهاب الثقفى .

(١) (٢٤٥/٤ — ٢٤٦) وهو فى مسلم أيضاً من طريق محمد بن رافع عن عبد الرزاق .

(٢) (٢٤٦/٤) .

١٣ — حديث : بريدة في قصة رجم ماعز بن مالك ، وذكر الحفر فيه وأن ترديده كان في مجالس مختلفة . رواه مسلم .
 فإن بعض الأئمة قد أعل ذكر الحفر فيه واعتبره مما زاده بشير بن المهاجر المتفرد به خطأً ووهماً ، وكذا ما تفرد به من أن ترديده كان في غير مجلس ، وأن الصواب أنه كان في مجلس واحد .

قال أحمد بن حنبل كما في « معالم السنن » للخطابي (٦/٢٥٤-٢٥٥) :
 « أحاديث ماعز كلها أن ترديده إنما كان في مجلس واحد إلا ذلك الشيخ بشير بن المهاجر . وذلك عندي منكر الحديث » .

وقال ابن القيم كما في « الروضة الندية » (٢/٢٧١-٢٧٢) :
 « كل هذه الألفاظ صحيحة ، وفي بعضها أنه أمر فحفرت له حفرة . ذكرها مسلم ، وهي غلط من رواية بشير بن المهاجر ، وإن كان مسلم روى له في « الصحيح » فالثقة قد يغلط ، على أن أحمد وأبا حاتم قد تكلموا فيه ، وإنما حصل الوهم من حفرة الغامدية فسرى إلى ماعز . والله تعالى أعلم » .
 بل إن المعارض نفسه يعترف بذلك الخلاف فقد قال (ص ١٧٤) :
 « والحق يقال : إن الألباني مسبوق بحكمه المذكور على الحفر الذي ورد في هذا الحديث ، والله أعلم » .

١٤ — حديث : « من عادى لي ولياً ... » أخرجه البخاري من طريق خالد بن مخلد ، عن سليمان بن بلال ، عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر ، عن عطاء ، عن أبي هريرة مرفوعاً به .

قال الإمام الذهبي رحمه الله تعالى في « الميزان » (١/٦٤١) :
 « هذا حديث غريب جداً ، لولا هيئة « الجامع الصحيح » لعدّوه في منكرات خالد بن مخلد ، وذلك لغرابة لفظه ، ولأنه مما يتفرد به شريك ، وليس بالحافظ ، ولم يرو هذا المتن إلا بهذا الإسناد ، ولا أخرجه من عدا

البخارى ، ولا أظنه في « مسند أحمد » . اهـ .

١٥ — حديث : أبى هريرة في اختصاص الجنة والنار ، وفيه : « فأما الجنة ، فإن الله لا يظلم من خلقه أحداً ، وأنه ينشئ للنار من يشاء فيلقون فيها ... » الحديث . أخرجه البخارى .

قال ابن تيمية في « الفتاوى » (٣٥٣/١٣) :

هذا « مما وقع فيه الغلط » .

وفي « الفتح » (٤٣٧/١٣) :

« قال جماعة من الأئمة : إن هذا الموضع مقلوب ، وجزم ابن القيم بأنه غلط .. وكذا أنكر الرواية شيخنا البلقيني ، واحتج بقوله ﴿ ولا يظلم ربك أحداً ﴾ » .

١٦ — حديث : عائشة : « كان يذكر الله على كل أحيانه » . رواه مسلم

وفي « علل » ابن أبى حاتم (١٢٤) قال :

« سألت أبا زرعة عن حديث خالد بن سلمة ، عن أبيه ، عن عروة . عن عائشة قالت : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يذكر الله على كل أحيانه » فقال : ليس بذاك ، هو حديث لا يروى إلا من ذا الوجه . فذكرت قول أبى زرعة لأبى — رحمه الله — فقال : الذى أرى أن يذكر الله على كل حال ، على الكنيف وغيره على هذا الحديث » .

فقد اختلف هذان الإمامان في هذا الحديث وهو في « صحيح مسلم » .

١٧ — حديث : « إن أمتى يُدعون يوم القيامة غُرّاً مُحَجَّلِينَ من أثر

الوضوء ، فمن استطاع منكم أن يطيل غُرَّتَه فليفعل » أخرجه البخارى ومسلم .

وقد أعلَّ بعض العلماء قوله : « فمن استطاع ... » واعتبروه مدرجاً

من كلام أبى هريرة راوى الحديث .

قال ابن القيم في « حادى الأرواح » (ص ١٩٠) .

« وهذه الزيادة مدرجة في الحديث من كلام أبى هريرة لا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، بين ذلك غير واحد من الحفاظ . وكان شيخنا — يعنى ابن تيمية — يقول : هذه اللفظة لا يمكن أن تكون من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن الغرة لا تكون في اليد ، لا تكون إلا في الوجه ، وإطالته غير ممكنة ، إذ تدخل في الرأس فلا تسمى تلك غرة » .

وقال المنذرى في « الترغيب » (٧٤/١ — ٧٥ صحيح) :

« وقد قيل: إن قوله : « من استطاع .. » إلى آخره إنما هو مُدرَج من كلام أبى هريرة موقوف عليه . ذكره غير واحد من الحفاظ ، والله أعلم » .

١٨ - حديث : « إن طالت بك مدة أو شك أن ترى قومًا يغدون في سخط الله ويروحون في لعنته ، في أيديهم مثل أذنان البقر » . رواه مسلم . وقد أدخله الإمام ابن الجوزى في كتابه « الموضوعات » وقد خطأه الأئمة في ذلك ولم يوافقوه ، كما هو معروف ومسطور في كتب المصطلح . وانظر « القول المسدد » للحافظ ابن حجر .

فلو كان ابن الجوزى يعتقد هذا الإجماع ، لما أقدم على الحكم على حديث مجمع على صحته بالوضع كما لا يخفى عند من يحسن الظن بالأئمة — رحمهم الله تعالى .

١٩ - حديث : « خلق الله التربة يوم السبت ... » الحديث . رواه مسلم عن أبى هريرة .

فهذا الحديث قد أعله غير واحد من الحفاظ مثل البخارى وعلى بن المدينى والبيهقى . أنظر « الأسماء والصفات » له (ص ٢٧٥ — ٢٧٦) .

وقال الإمام ابن تيمية في « الفتاوى » (١٨/١٨) .

« حديث مسلم هذا طعن فيه من هو أعلم من مسلم مثل يحيى بن معين ومثل البخارى وغيرهما ، وذكر البخارى أن هذا من كلام كعب الأحبار ،

وطائفة اعتبرت صحته مثل أنى بكر بن الأنبارى وأنى الفرّج بن الجوزى وغيرهما ، والبيهقى وغيره وافقوا الذين ضعفوه ، وهذا هو الصواب .

٢٠ - حديث : معمر ، عن الزهرى ، عن عروة ، عن عائشة قالت : كانت امرأة مخزومية تستعير المتاع وتجحده فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن تقطع يدها .. الحديث « أخرجه مسلم (١١٥/٥) .
قال فى « الفتح » (٩٠/١٢ - ٩١) :

« نقل النووى أن رواية معمر شاذة مخالفة لجمهور الرواة ، قال : والشاذة لا يعمل بها . وقال ابن المنذر فى « الحاشية » وتبعه المحب الطبرى : قيل إن معمرأ تفرد بها . وقال القرطبى : رواية « أنها سُرقت » أكثر وأشهر من رواية الجحد ، فقد انفرد بها معمر من بين الأئمة الحفاظ ، وتابعه على ذلك من لا يقتدى بحفظه كابن أخى الزهرى ونمطه ، هذا قول المحدثين . قلت [القائل : ابن حجر] : سبقه لبعضه القاضى عياض .

ثم إن الحفاظ كأنه لجأ إلى الجمع بين الروایتين فانظره إن شئت .

٢١ - حديث : محمود بن غيلان ، عن عبد الرزاق ، عن معمر عن الزهرى ، عن أنى سلمة ، عن جابر : « أن رجلاً جاء النبى صلى الله عليه وسلم فاعترف بالزنا ، فأعرض عنه النبى صلى الله عليه وسلم ... » الحديث ، وفيه : « فلما أذلقته الحجارة قرّ ، فأدرك ، فُرجم حتى مات ، فقال له النبى صلى الله عليه وسلم خيراً ، وصلى عليه » أخرجه البخارى .
قال الحفاظ فى « الفتح » (١٣٠/١٢) :

« قوله : (وصلى عليه) هكذا وقع هنا عن محمود بن غيلان ، عن عبد الرزاق . وخالفه محمد بن يحيى الذهلى وجماعة عن عبد الرزاق ، فقالوا فى آخره : « ولم يصل عليه » .

قال المنذرى فى « حاشية السنن » : رواه ثمانية أنفس عن عبد الرزاق ، فلم يذكروا قوله : « وصلى عليه » .

قلت : [القائل : ابن حجر] : قد أخرجه أحمد في « مسنده » عن عبد الرزاق ، ومسلم عن إسحاق بن راهويه ، وأبو داود عن محمد بن المتوكل العسقلاني ، وابن حبان من طريقه ، زاد أبو داود : والحسن بن علي الخلال ، والترمذي عن الحسن بن علي المذكور ، والنسائي وابن الجارود عن محمد ابن يحيى الذهلي ، زاد النسائي : ومحمد بن رافع ونوح بن حبيب ، والإسماعيلي والدارقطني من طريق أحمد بن منصور الرمادي ، زاد الإسماعيلي : ومحمد بن عبد الملك بن زنجويه ، وأخرجه أبو عوانة عن الذبيري ومحمد بن سهل الصغاني فهؤلاء أكثر من عشرة أنفس خالفوا محموداً منهم من سكت عن الزيادة ومنهم من صرح بنفيها .

٢٢ — حديث : عمر بن حمزة عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر مرفوعاً : « يطوى الله عز وجل السموات يوم القيامة ثم يأخذهن بيده اليمنى ثم يقول : أنا الملك ، أين الجبارون أين المتكبرون ، ثم يطوى الأرضين بشماله ، ثم يقول : أنا الملك ، أين الجبارون أين المتكبرون » . رواه مسلم (١٢٦/٨) .
قال الحافظ في « الفتح » (٣٩٦/١٣) :

« قال البيهقي : تفرد بذكر الشمال فيه عمر بن حمزة ، وقد رواه عن ابن عمر أيضاً نافع وعبيد الله بن مقسم بدونها ، ورواه أبو هريرة وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم كذلك ، وثبت عند مسلم من حديث عبد الله ابن عمرو ، رفعه : « المقسطون يوم القيامة على منابر من نور عن يمين الرحمن ، وكلتا يديه يمين » . وكذا في حديث أبي هريرة : « قال آدم : اخترت يمين ربى ، وكلتا يدي ربى يمين » .

وساق — يعنى البيهقي — من طريق أبي يحيى القتات ، عن مجاهد في تفسير قوله تعالى : ﴿ والسموات مطويات بيمينه ﴾ قال : « وكلتا يديه يمين » .

وفي حديث ابن عباس ، رفعه : « أول ما خلق الله القلم فأخذه

بيمينه ، وكلتا يديه يمين » .

وقال القرطبي في « المفهم » : كذا جاءت هذه الرواية بإطلاق لفظ الشمال على يد الله على المقابلة المتعارفة في حقنا ، وفي أكثر الروايات وقع التحرز عن إطلاقها على الله حتى قال : « وكلتا يديه يمين » لئلا يتوهم نقص في صفته سبحانه وتعالى ، لأن الشمال في حقنا أضعف من اليمين » اهـ .

وبعد ...

فهذه جملة من الأحاديث التي أعلّ بعض الأئمة متونها وهي في « الصحيحين » أو أحدهما ، أوردتها لا للطعن فيها وإنما لأدلل بذلك على أن الإجماع لم يحصل على صحة كل حديث وكل لفظ في « الصحيحين » ، وإنما وقع الخلاف في بعض أحاديث وألفاظ « الصحيحين » لا كما يزعم المعارض جهلاً أو تجاهلاً .

وهذا أحمد بن محمد الغماري الذي يرفعه المعارض في كتابه « تشنيف الأسماع » إلى السماء ويتوجه بالأسماء الفخمة والألقاب الضخمة فيقول فيه : « الإمام الحافظ الناقد نادرة العصر .. لم يأت بعد الحافظ السخاوي والسيوطي مثله في معرفة فنون الحديث ... » .

هذا الغماري نفسه قد هدم ما بناه المعارض ، فقد ذهب إلى تقرير ما قد قرره الشيخ !

فقد قال هذا الغماري في خاتمة كتابه « المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير » بعد أن ذكر العمدية في معرفة الحديث الموضوع ، منها وجود النكارة الظاهرة في متنه وإن كان سنده صحيحاً . قال :

« ومنها أحاديث الصحيحين ، فإن فيها ما هو مقطوع ببطلانه ، فلا تغتر بذلك ولا تهيب الحكم عليه بالوضع ، لما يذكرونه من الإجماع على صحة ما فيهما ، فإنها دعوى فارغة لا تثبت عند البحث والتحيص ، فإن الإجماع

على صحة جميع أحاديث الصحيحين غير معقول ولا واقع ، ولتقرير ذلك موضع آخر ، وليس معنى هذا أن أحاديثهما ضعيفة أو باطلة أو يوجد فيها ذلك بكثرة ، بل المراد أنه يوجد فيهما أحاديث غير صحيحة لمخالفتها الواقع .

ومن نظر في الأمثلة السالفة وجد مصداق هذا ، لاسيما الحديث الرابع والخامس والسادس . والله أعلم .

وهذا ما قرره الشيخ الألباني ، بل إنه كان أشد احتياطاً من الغماري ، فقال في مقدمته على « شرح الطحاوية » (ص ٢٢-٢٣) .

« الصحيحان هما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى باتفاق علماء المسلمين من المحدثين وغيرهم ، فقد امتازا على غيرهما من كتب السنة بتفردهما بجمع أصح الأحاديث الصحيحة ، وطرح الأحاديث الضعيفة والمتون المنكرة ، على قواعد متينة ، وشروط دقيقة ، وقد وفَّقوا في ذلك توفيقاً بالغاً لم يوفق إليه مَنْ بعدهم ممن نحائضهم في جمع الصحيح ، كابن خزيمة ، وابن حبان ، والحاكم ، وغيرهم حتى صار عرفاً عاماً أن الحديث إذا أخرجه الشيخان أو أحدهما ، فقد جاوز القنطرة ، ودخل في طريق الصحة والسلامة ، ولا ريب في ذلك ، وأنه هو الأصل عندنا .

وليس معنى ذلك أن كل حرف أو لفظة أو كلمة في « الصحيحين » هو بمنزلة ما في « القرآن » لا يمكن أن يكون فيه وهم أو خطأ في شيء من ذلك من بعض الرواة ، كلا فلنينا نعتقد العصمة لكتاب بعد كتاب الله تعالى أصلاً ، فقد قال الإمام الشافعي وغيره : « أبى الله أن يتم إلا كتابه » ، ولا يمكن أن يدعى ذلك أحد من أهل العلم ممن درسوا الكتابين دراسة تفهم وتدبر مع نبذ التعصب ، وفي حدود القواعد العلمية الحديثية ، لا الأهواء الشخصية ، أو الثقافة الأجنبية عن الإسلام وقواعد علمائه .

وبعد ...

فقد جرننا المعترض إلى ما نكره من بعثرة القبور ، وإخراج ما بين السطور ، بعد أن كان مدفوناً مقبوراً ، لا يطلع عليه إلا أهل الاختصاص ، ولا يثار إلا في مجالس الخواص ، فليته طوى الثوب على غرة ، وليته إذ أبت نفسه إلا بعثرة القبور تحرى الحق إما تديناً ، وإما علماً بأن في الناس بقايا وفي الزوايا خبايا !! .

فَإِنْ تَمْنَعُوا عَنَّا السَّلَاحَ فَعِندَنَا سِلَاحٌ لَنَا لَا يَشْتَرِي بِالدَّرَاهِمِ
جَنَادِلُ أُمَلَاءِ الْأَكْفِ كَأَنَّهَا رُؤُوسُ رِجَالٍ حُلِقَتْ فِي الْمَوَاسِمِ

وقد كان خيراً للمعترض ، ولنا وللمسلمين أن يطوى الثوب على غرة ، ويقر الطير على مكانتها ، ويدع ما في كتب القوم مدفوناً ، فإن هذه حرب المنتصر فيها خاسر ، والمجتهد فيها قاصر ، والمستفيد منها إنما هم أعداؤنا الذين يتربصون بنا الدوائر ، نسأل الله أن يغفر لنا وله وللمسلمين .

وَمَا الْحَرْبُ إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمْ وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمُرْجَمِ
مَتَى تَبْعُثُوهَا تَبْعُثُوهَا ذَمِيمَةً وَتَضَرَّ إِذَا أَضْرَيْتُمُوهَا فَتَضَرِمِ
فَتَعْرُكُكُمْ عُرْكَ الرَّحَى بِثِفَالِهَا وَتَلْقَحُ كِشَافاً ثُمَّ تُنْتِجُ فَتَنْتِجِ
فَتَنْتِجُ لَكُمْ غِلْمَانَ أَشْنَاءَ كُلِّهِمْ كَأَخْمِرِ عَادٍ ثُمَّ تُرْضِعُ فَتَقْطِمْ
فَتُغْلِلُ لَكُمْ مَا لَا تُغِلُّ لِأَهْلِهَا قُوَى بِالْعِرَاقِ مِنْ قَفِيرٍ وَدِرْهِمِ

﴿ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ ، وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا ، رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ .

النظر فى الأحاديث العشرة

التى أعلَّ الشيخ متونها

قد آن الأوان للنظر فى الأحاديث العشرة التى ضعف الشيخ الألبانى متونها أو حكم على بعض ألفاظها بالشذوذ أو النكارة ، هل تعدَّى فى ذلك أم أنه متبع لمن سبقه من الأئمة الكبار .

فالحديث الأول ..

وهو الحديث العشرون من القسم الأول (ص ٨٦) مما رواه أبو الزبير عن جابر ، وقد بيَّنا فيما سلف أنه الحديث الوحيد الذى ضعف الشيخ متنه مما رواه أبو الزبير عن جابر ، وهو حديث : « لا تذبحوا إلا مُسنَّة ، إلا أن يعسر عليكم ، فتذبحوا جذعة من الضأن » .

فأولاً : الشيخ لم يتدع هذا التضعيف وإنما سبقه إليه الإمام ابن حزم فقال فى « المحلى » (٣٦٣/٧ — ٣٦٤) .

« هذا حجة على الحاضرين من المخالفين ، لأنهم يجيزون الجذع من الضأن ، مع وجود المسنات ، فقد خالفوه ، وهم يصححونه ، وأما نحن فلا نصححه ، لأن أبا الزبير مدلس ما لم يَقُلْ فى الخبر إنه سمعه من جابر ، هو أقر بذلك على نفسه ، رُوينا ذلك عنه من طريق الليث بن سعد » .

ثانياً : أن الشيخ لم يجد للحديث ما يقويه ، بل وجد حديثين ثابتين يخالفانه فى الظاهر فقوى عنده ضعف الحديث ، فقد قال عند كلامه على هذا الحديث فى « الضعيفة » (٩٣/١) :

« كنت ذكرت قبل حديث جابر هذا حديثين ثابتين فى التضعية بالجذع

من الضأن ، أحدهما حديث عقبة بن عامر ، والآخر حديث مجاشع بن مسعود السلمى ، وفيه : « إن الجذع يوفى مما يوفى الشئى » ، وكنت تأولتهما بما يخالف ظاهرهما توفيقاً بينهما : وبين حديث جابر ، فإذا قد تبين ضعفه ، وأنه غير صالح للاحتجاج به ، ولتأويل ما صح من أجله ، فقد رجعت عن ذلك ، إلى دلالة الحديثين الظاهرة في جواز التضحية بالجذع من الضأن خاصة ، وحديث مجاشع وإن كان بعمومه يشمل الجذع من المعز ، فقد جاء ما يدل على أنه غير مراد ، وهو حديث البراء قال : « ضحى خالى أبو بردة قبل الصلاة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تلك شاة لحم » ، فقال : يا رسول الله إن عندى جذعة من المعز ، فقال : « ضح بها ، ولا تصلح لغيرك » وفي رواية : « اذبحها ، ولن تجزىء عن أحد بعدك » وفي أخرى : « ولا تجزىء جذعة عن أحد بعدك » . أخرجه مسلم (٧٤/٦ - ٧٦) والبخارى نحوه « اهـ .

فأين التعدى إذن ؟!

والحديث الثانى ..

وهو الحديث الأول من القسم الثانى (ص ١٠٨) وهو حديث عائشة - رضى الله عنهما - قالت : إن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجامع أهله ثم يكسل ، هل عليهما الغسل ؟ وعائشة جالسة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إني لأفعل ذلك أنا وهذه ثم نغتسل » .

فأولاً : هذا الحديث لم يخرججه مسلم فى الأصول وإنما خرَّجه فى الشواهد ، فإنه ذكر فى الباب أحاديث تدل على وجوب الغسل من التقاء الختانين ثم ختم الباب بهذا الحديث .
ومعلوم أن مسلماً يتسامح فى الشواهد بما لا يتسامح به فى الأصول .

ثانياً : أن الشيخ لم يضعفه مطلقاً ، وإنما ضعفه من قول النبي صلى الله عليه وسلم ، ورجح أنه من قول عائشة — رضى الله عنها — لا من قول النبي صلى الله عليه وسلم ، ومعنى هذا أنه يثبت مرفوعاً من فعل النبي صلى الله عليه وسلم لا من قوله ، لأن عائشة تقول في الرواية الموقوفة عليها المحفوظة عند الشيخ : « فعلته أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم فاغتسلنا منه جميعاً » فهي صرحت بأن النبي صلى الله عليه وسلم قد فعله ، فإذاً معنى الحديث ثابت عند الشيخ ، وإنما تحقيقه يدور حول الصناعة الحديثية ليس أكثر ، فتأمل .

والحديث الثالث ..

وهو الحديث الثالث من القسم الثاني (ص ١١٨) وهو حديث جابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم لما كسفت الشمس صلى ست ركعات بأربع سجدات » .

فأولاً : هذا الحديث لم يخرج به مسلم في الأصول ، فقد أخرجه (٣١/٣) بعد رواية هشام الدستوائى عن أبى الزبير عن جابر المحفوظة ثم أتبعه بهذه الرواية وهى من رواية عبد الملك بن سليمان عن عطاء عن جابر به غير أنه خالفه فقال : « ست ركعات » بينما المحفوظ « أربع ركعات » كما فى رواية الدستوائى .

ثانياً : أن الشيخ قد سبقه أئمة كبار إلى تضعيف تلك الرواية ، وهم : الشافعى وأحمد بن حنبل والبخارى والبيهقى وابن عبد البر وابن تيمية وابن القيم ، وسيأتى تفصيل ذلك فى المثال (٢) من القسم الرابع . فهل من وافق هؤلاء الأئمة يكون متعدياً !!؟ .

والحديث الرابع ..

وهو الحديث الرابع من القسم الثاني (ص ١٢٢) وهو حديث ابن

عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في كسوف ثمانى ركعات في أربع سجعات » .

فأولاً : هذا إنما أخرجه مسلم في الشواهد لا في الأصول .

ثانياً : أن الشيخ قد سبقه أئمة حفاظ إلى تضعيف هذا الحديث ، منهم : ابن حبان البستي^(١) ، والبيهقى ، وابن عبد البر ، وقد ذكرنا أقوالهم كاملة تحت الحديث رقم (٥) من الأحاديث التى ضعفها الأئمة وهى فى أحد الصحيحين فى الفصل السابق .

والحديث الخامس ..

وهو الحديث الخامس من القسم الثانى (ص ١٢٥) وهو حديث أبى هريرة الذى فيه : « وأما خالد ، فإنكم تظلمون خالداً ، قد احتبس أذراعه وأعتاده فى سبيل الله ، وأما العباس فهى على ومثلها معها » .

أخرجه مسلم من طريق ورقاء عن أبى الزناد عن الأعرج عنه به . ضعف الشيخ هذه اللفظة الأخيرة فقط من الحديث ، ورجح أن الصواب : « فهى عليه ومثلها معها » . التى أخرجها البخارى وغيره من طريق شعيب بن أبى حمزة عن أبى الزناد به ، وذلك لأن شعبياً قد توبع عاها .

فالشيخ — حفظه الله تعالى — لم يضعف هذه اللفظة إلا بعد أن ظهر له شذوذها بمخالفتها لرواية البخارى الراجعة .

وإذا كان المعارض يتهم الشيخ بالتعدى لكونه رجح رواية البخارى على رواية مسلم ، فماذا يصنع مع الإمام البيهقى الذى رجح رواية مسلم على رواية البخارى ، أيتهمه أيضاً بالتعدى على البخارى !!؟ .

(١) وقد تشبث المعارض بجمع لابن حبان ذكره فى كتابه (ص ٢٥) مع أن هذا الجمع معارض بإعلال أئمة فطاحل لم يلق المعارض لهم بالاً ، وها هو ابن حبان وغيره أعلوا هذا الحديث فانظر إليه يأخذ بقول ابن حبان فى معارضة الجماعة ، ولا يأخذ بقوله مع الجماعة !!؟ .

فإن الإمام البيهقي لما ساق رواية مسلم في « السنن » (١١١/٤ - ١١٢) قال :

« فأما الذى رواه شعيب بن أبى حمزة فإنه يبعد أن يكون محفوظاً ، لأن العباس كان رجلاً من صليبة بنى هاشم تحرم عليه الصدقة ، فكيف يجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما عليه من صدقة عامين صدقة عليه ؟! » .
فإن كان ولا بد من اتهام أحدهما بالتعدى ، فمن يكون ؟! الذى يرجح رواية البخارى أم الذى يرجح رواية مسلم .. أجب يا منصف !!

والحديث السادس ..

وهو الحديث السادس من القسم الثانى (ص ١٢٩) وهو حديث أبى الدرداء — رضى الله عنه — قال : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى شهر رمضان فى حرٍّ شديد ، حتى إن كان أحدهما يضع يده على رأسه من شدة الحرِّ ، وما فىنا صائم إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن رواحة » .

ضعف الشيخ لفظة « فى شهر رمضان » فقط من الحديث ، واعتبرها شاذة من أربعة أوجه ذكرها . وهى إن لم تكن قوية فعلى الأقل لن تكون باطلة ، بل من أنعم فيها النظر ، مع الإنصاف وعدم التعسف لوجدها قوية إن شاء الله تعالى . فأين التعدى ؟! ولو سلمنا بأنه قد جانبه الصواب ، فحسبه أنه أتى بحجته العلمية الموافقة للقواعد الحديثية .

وهنا أقول :

إن قوله : « فى شهر رمضان » فى حاجة إلى تأمل .. فإن النبى صلى الله عليه وسلم لم يغز فى رمضان إلا غزوة بدر وغزوة الفتح ، فأما غزوة الفتح فلا يمكن أن تكون هى المقصودة هنا ، للسبب الذى ذكره الحافظ فى « الفتح » ، فقد قال (١٨٢/٤) :

« لأن عبد الله بن رواحة استشهد بمؤتة قبل غزوة الفتح بلا خلاف^(١) ، وإن كانتا جميعاً في سنة واحدة ، وقد استثناه أبو الدرداء في هذه السفارة مع النبي صلى الله عليه وسلم ، فصَحَّ أنها كانت سفرة أخرى ، وأيضاً فإن سياق أحاديث غزوة الفتح أن الذين استمروا من الصحابة صياماً كانوا جماعة ، وفي هذا أنه عبد الله بن رواحة وَحْدَهُ .

وأما غزوة بدر ، ففي كونها هي نظر أيضاً ، لأن أبا الدرداء لم يكن حينئذ أسلم ، وهو الذي يحكى القصة هنا .

لكن قال المعترض (ص ١٤٠) :

« يمكن حمله على بدر — والله أعلم بالصواب — ويكون معنى كلام أئى الدرداء : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ... » الحديث ، خرجنا أى المسلمين .

أقول :

هذا بعيد ، وهو خلاف الأصل ، وإثباته في حاجة إلى دليل ، ثم هل يسوغ لأئى الدرداء أن يقول : « خرجنا » ويقصد بذلك المسلمين ، وإن لم يخرج ، وهو ليس منهم وقتئذ هذا يحتاج إلى تأمل ، فإني لا أتصور أن يقول : « خرجنا » وهو إذ ذاك كافر ليس من المسلمين .

وأما كون الحسن البصرى كان يقول : « حدثنا » و « خطبنا » ويذكر من لم يدرکہم من الصحابة ، ويعنى قومه الذين حُذثوا وخطبوا بالبصرة ، فإن هذا ليس من ذاك ، لأن الحسن البصرى من أهل البصرة يقيناً فهو منهم وهم منه لكن هل يتصور مثلاً أن يقول الحسن : « حدثنا فلان » ويعنى أنه حدث أهل الكوفة مثلاً أو أهل الشام ، هذا مالا أستطيع أن أتصوره . بل إن قوله : « حتى إن كان أحدنا ليضع يده على رأسه من شدة الحر » ،

(١) كانت في جمادى الأولى سنة ثمان من الهجرة .

وما فينا صائم ... » وفي رواية البخارى (١٨٢/٤ فتح) : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفارنا ... » لصريح أو كالصريح في أنه كان معهم .

لكن قال المعترض (ص ١٤٠) :

« ويمكن تحديد هذا السفر الذى كانت فيه الغزوة في شهر رمضان ، وذلك بأن يقال : إن ذلك كان عندما خرج إلى بنى لحيان قريب عسفان ، فإنه صلى الله عليه وسلم خرج في مائتى راكب من المسلمين ، وهو صائم وهم صوَّام حتى بلغ عسفان ، وبلغ كراع الغميم ، فأفطر وأفطر المسلمون معه . » ثقات ابن حبان (٢٨٧/١) .

فهذا السفر كان في غزوة بنى لحيان ، وكان في شهر رمضان ، ولعل رسول الله صلى الله عليه وسلم كان صائماً في الرجوع ولم يصم معه إلا عبد الله بن رواحة رضى الله عنه وذلك لشدة الحر . اهـ .

أقول :

هذه الغزوة لا يمكن أن تكون هي المقصودة هنا ...

أولاً : أن قول ابن حبان : « فأفطر وأفطر المسلمون معه » صريح في أن غير ابن رواحة من المسلمين كان صائماً ، بل هو صريح في عدم استثناء أحد منهم ، والذي في حديث أبى الدرداء أنه لم يصم من المسلمين سوى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن رواحة .

ثانياً : أن هذه الغزوة لا أعلم أحداً غير ابن حبان ذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين صاموا فيها . وأخشى أن يكون دخل على ابن حبان قصة هذه الغزوة في قصة غزوة الفتح ، لاشتراكهما في الموضع الذى نزل فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإنه فيهما قد بلغ عسفان وبلغ كراع الغميم ، إلا أنه في غزوة الفتح لما بلغ هذا الموضع أفطر وأفطر

معه المسلمون .

كما في حديث ابن عباس في البخارى (١٨٦/٤ فتح) ومسلم (١٤١/٣) وحديث جابر عند مسلم .

ثالثاً : لو سلمنا بأنه صلى الله عليه وسلم وصحابته كانوا صائمين في هذه الغزوة ، فلم يقل ابن حبان أن هذا الصيام كان في رمضان ، بل إن الواقع أن هذه الغزوة لم تكن في رمضان ، فقد أرخها ابن سعد (٥٦/١/٢) في شهر ربيع الأول سنة ست من الهجرة ، وأرخها ابن إسحاق في هذه السنة في جمادى الأولى على رأس ستة أشهر من فتح بنى قريظة .
أما قول المعارض :

« لعله صلى الله عليه وسلم كان صائماً في الرجوع ... » . فليس هذا بشيء فإن قول ابن حبان صريح في أن الصيام كان في الذهاب لا في الإياب والرجوع .

وعلى كل فليست هذه الغزوة هي المقصودة يقيناً ، وفي الظن أن ابن حبان أدخل عليه قصة غزوة الفتح ، في قصة غزوة بنى الحيان . والله المستعان . فمن ضعف هذه الزيادة بهذه الأدلة الأربعة التي ذكرها الشيخ ، وبما ذكرناه هل يكون متعدياً ؟! فإن هذه الأدلة إن لم تكن كافية في تضعيف هذه الزيادة ، فهي على الأقل كافية في دفع تهمة التعدي عن ضعف الحديث بها فإن هناك من الأحاديث ما قد ضعفها الأئمة ولم تجتمع لتضعيفها أدلة مثلما اجتمع لهذا الحديث . والله الموفق .

والحديث السابع ..

وهو الحديث السابع من القسم الثانى (ص ١٤١) وهو حديث أبى سعيد الخدرى مرفوعاً : « إن من أشرف الناس عند الله منزلة يوم القيامة الرجل يفضى إلى امرأته وتفضى إليه ، ثم ينشر سرها » .
فهذا الحديث قد عدّه الذهبي في مناكير عمر بن حمزة المتفرد به ، فساقه

في ترجمته من « الميزان » وقال : « فهذا مما استنكر لعمر »^(١) .
وابن القطان أيضاً قد تكلم في هذا الحديث وهو وإن لم يضعفه فإنه
حسنه كما في كتاب المعترض (ص ١٥٣) فهذا يدل على أن هذا الحديث
لم يتفق على صحته . فكيف وعمر بن حمزة قد وضعفه أحمد بن حنبل ، ويحيى
ابن معين ، والنسائي وأبو زرعة ، والحافظ ابن حجر .
وانظر تراجم عمر بن حمزة في باب رد المعترض كلام الأئمة .

والحديث الثامن ..

وهو الحديث الثامن من القسم الثاني (ص ١٥٦) وهو حديث عمر
ابن حمزة عن أبي غطفان المري عن أبي هريرة مرفوعاً : « لا يشربن أحد
منكم قائماً ، فمن نسي فليستقي » .

فأولاً : هذا الحديث إنما أخرجه مسلم في الشواهد لا في الأصول .
ثانياً : إنه مسبوق بهذا الحكم ، فقد سبقه القاضي عياض ، فأشار إلى
ضعف هذا الحديث ، كما ذكر ذلك المعترض نفسه في كتابه
(ص ١٥٨-١٥٩) .

ثالثاً : إن الشيخ لم يضعف كل الحديث وإنما ضعف القطعة الثانية منه
فقط ، لضعف إسنادها كما مر . ولأنها زيادة لم يجد ما يشهد لها ، فقد قال
في « الضعيفة » (٩٢٧) :

« قد صح النهي عن الشرب قائماً في غير ما حديث ، عن غير واحد
من الصحابة ، ومنهم أبو هريرة ، لكن بغير هذا اللفظ وفيه الأمر بالاستقاء ،
لكن ليس فيه ذكر النسيان فهذا هو المستنكر من الحديث وإلا فسأثره
محفوظ » .

فأين التعدي إذن !!؟ .

(١) انظر باب رد المعترض كلام الأئمة المثل رقم (٣) .

والحديث التاسع ...

وهو الحديث العاشر من القسم الثاني (ص ١٦٢) وهو حديث زيد ابن خالد الجهني عن أبي طلحة الأنصاري ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا تمثيل » ، قال : فأتيت عائشة فقلت : إن هذا يخبرني أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا تمثيل » ، فهل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر ذلك ؟ فقالت : لا .. » . الحديث .

صحح الشيخ الحديث برمته دون قول عائشة : « لا » فقال في « غاية المرام » (١٣٥) :

« صحيح دون قول عائشة : « لا » فإنه شاذ أو منكر ... فإن السيدة عائشة - رضى الله عنها - قد سمعت ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقيناً ، أخرج ذلك عنها الشيخان وغيرهما في حديث التمرة ، قالت في آخره : « ثم قال صلى الله عليه وسلم : إن البيت الذي فيه الصور لا تدخله الملائكة » ... إلخ كلامه .

فأولاً : هذا الحديث إنما أخرجه مسلم في الشواهد لا في الأصول .

ثانياً : أن الجزء الذي ضعفه الشيخ من الحديث موقوف من قول عائشة وليس مرفوعاً من قول النبي صلى الله عليه وسلم فالخطب سهل ، لاسيما وأنه وجده يخالف المرفوع الثابت من غير وجه عن عائشة .

فلو سلمنا أن الشيخ الألباني - حفظه الله تعالى - جانبه الصواب هنا ، فهل من يضعف الموقوف من أجل الدفاع عن المرفوع يسمى متعدياً ؟!

والحديث العاشر ..

وهو الحديث الحادى عشر من القسم الثاني (ص ١٦٨) وهو الحديث الذى فيه ذكر الحفر فى قصة رجم ماعز بن مالك ، الذى تفرد بذكره بشير ابن المهاجر .

ضعف الشيخ ذكر الحفر في هذه القصة فقط .
 فأولاً : هذا الحديث أخرجه مسلم في الشواهد وليس في الأصول .
 ثانياً : أن الشيخ الألباني قد سبقه أئمة كبار إلى تضعيف ذكر الحفر في
 هذا الحديث كما مرَّ في الحديث رقم (١٣) من الأحاديث التي أعلمها الأئمة
 وهي في أحد الصحيحين في الفصل السابق .
 بل إن المعارض نفسه يعترف بذلك ، فقد قال في آخر كلامه على هذا
 الحديث (ص ١٧٤) :

« والحق يقال : إن الألباني مسبوق بحكمه المذكور على الحفر الذي ورد
 في هذا الحديث ، والله أعلم » .
 فمن المتعدى إذن !!؟ .

اعتبار ..

قول المعارض هذا الذي يعترف فيه بأن الشيخ الألباني مسبوق في
 حكمه الذي ذهب إليه ، أليس كان على المعارض أن يذكر ذلك في كل
 حكم ذهب إليه الشيخ وهو مسبوق به من أئمة أفاضل .
 أم أن المعارض يريد أن يوهم أن الشيخ لم يسبق إلا في حكمه على هذا
 الحديث فقط دون غيره من الأحاديث الأخرى ؟
 والعجب أنه أحياناً يقف على قول من سبق الشيخ إلى هذا الحكم ومع ذلك
 يتجاهل هذا ويأخذ في التشنيع على الشيخ ويتهمة بالتفرد وكأنه أول قائل بهذا
 القول !!

وفيما سبق أمثلة كثيرة من هذا النوع ، وسيأتى فصل خاص في آخر
 الكتاب في اتهامه الشيخ بالتفرد في باب تشنيع المعارض على الشيخ ،
 فانتظره يرحمك الله .

وبهذا ينهدم كتابه جملة وتفصيلاً لأنه قد بناه على أن أحاديث « الصحيحين » كلها مجمع على صحتها ، بل وعلى كل لفظ فيها ، واعتبر الشيخ متعدياً لأنه تكلم فى بعض أحاديث أو ألفاظ « الصحيحين » ، وإذا قد بينا أن صنيع الشيخ هو الذى سار عليه الأئمة قديماً وحديثاً لم يبق للمعترض شيء آخر يتهم به الشيخ بالتعدي . والحمد لله على التوفيق .

ثم إن لنا مع المعترض وقفات أخرى حول كلامه على الأسانيد والأحاديث وكلامه فى الرجال ، لا بد وأن نقف معه هذه الوقفات لينجلي للقارىء بعد ذلك قيمة المعترض العلمية ، ومدى معرفته بأصول الحديث وفروعه ، وهل هو أهل لأن يتكلم فى العلم أم هو دعوى متعدي على العلم وعلى أصوله وعلى أئمة قبل تعديه على الشيخ الألبانى — حفظه الله تعالى .

ثم بعد ذلك لنا معه وقفة أخرى حول تشنيعاته على الشيخ واتهامه له بما هو برىء منه ، فالله المستعان .

القسم الثانى ..

نماذج من تعدياته
فى كلامه على الأسانيد والمتون

تعرض المعترض في كتابه للكلام عن خمسين حديثاً هي في « صحيح مسلم » : خمسة وثلاثون منها من رواية أبي الزبير عن جابر ، وهي تمثل القسم الأول من ردوده (ص ٦٢ — ١٠٣) ، والباقي بغير هذا الإسناد وهو يمثل القسم الثاني منها (ص ١٠٥ — ٢٠٤) .

وكان مسلكه في القسم الأول ما وضعه هو ، فقال (ص ٦٣) : « وطريقتي في تتبع هذا النوع ، هو أنني إذا وجدت التصريح بالسماع أو ما يقوم مقامه أو المتابع أكتفي بهما غالباً ، وإلا فأعرج على الشواهد بقولي : « وفي الباب » . اهـ .

وعلى هذه الطريقة سار في القسم الثاني أيضاً وإن لم يصرح بذلك ، إلا أنه ربما أطل الكلام جداً لدفع حجة الشيخ الألباني على طريقته .

ثم أقول :

إن أئمة الحديث — رحمهم الله جميعاً — عندما يريدون أن يتحققوا من سماع راوٍ من شيوخه في حديث معين لم يصرح فيه بالسماع من ذلك الشيخ في بعض طرقه ، نظروا : هل صرح ذلك الراوي بالسماع من ذاك الشيخ في موضع آخر ؟!

فإن وجدوا ، لم يعتمدوا ذلك إلا بعد تحقق شرطين ...

الأول :

صحة الإسناد إلى الراوي الذي يريدون التحقق من سماعه هذا الحديث من شيوخه .

وهذا بالطبع شرط لا تخفى ضرورته وأهميته ، ومع ذلك فلا مانع من ذكر مثال يوضح ضرورة هذا الشرط عند الأئمة .

* ففي « مقدمة الجرح والتعديل » (ص ٢٩١ — ٢٩٢) روى ابن

أبي حاتم ، عن أبيه أنه قال :

« سألت أبا مسهر : هل سمع مكحول من أحد من أصحاب النبي صلى الله

عليه وسلم ؟ فقال : سمع من أنس بن مالك .
 فقلتُ له : سمع من أبي هند الدارى ؟ فقال : مَنْ رواه ؟ قلتُ : حيوة
 ابن شريح ، عن أبي صخر ، عن مكحول ، أنه سمع أبا هند الدارى يقول :
 سمعتُ النبي صلى الله عليه وسلم . فكأنه لم يلتفت إلى ذلك .
 فقلتُ له : واثلة بن الأسقع ؟ فقال : مَنْ ؟ قلتُ : حدثنا أبو صالح كاتب
 الليث : حدثني معاوية بن صالح ، عن العلاء بن الحارث ، عن مكحول ،
 قال : دخلت أنا وأبو الأزهر على واثلة بن الأسقع . فقلتُ [القائل أبو حاتم
 كما يفهم من السياق] : كأنه أومى رأسه كأنه قيل ذلك . اهـ .
 وهذا المثال أظنه يغنى عن غيره ...

فانظر إلى أبي مسهر كيف أن حكمه بإثبات السماع ونفيه يبنى على
 إسناد الرواية التي جاء فيها السماع ، فليس كل ما جاء فيه لفظ السماع
 يقبله حتى يكون إسناده صالحاً للاحتجاج به على ذلك .

« وأحمد بن صالح المصرى له موقف مثل هذا الموقف تماماً يدل على
 اعتماد الأئمة في إثبات السماع على صحة الإسناد إلى المصرح .
 فقد قال أبو زرعة الدمشقى في « تاريخه » (٣٢٦/١ - ٣٢٧) :
 « وسمعت أبا مسهر يُسأل عن مكحول : هل لقي أحداً من أصحاب
 النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : لم يلق منهم أحداً ، غير أنس بن مالك .
 فقلتُ له : إنهم يزعمون أنه لقي أبا هند الدارى ؟ فقال : ما أدري .
 قال أبو زرعة : فذكرت كلام أبي مسهر هذا لأحمد بن صالح — مَقْدَمُهُ
 دمشق سنة سبع عشرة ومائتين ، وهو يومئذ باقٍ [يعنى أبا مسهر] ،
 فحدثني عن ابن وهب ، عن معاوية بن صالح ، عن العلاء بن الحارث ،
 عن مكحول ، قال : دخلت أنا وأبو الأزهر على واثلة بن الأسقع .
 وهذا ظاهر ، وكأن سؤال أبي حاتم السابق كان بعد سؤال أبي زرعة
 هذا ، لأنَّ أبا مسهر ينفي هنا أن يكون مكحول لقي غير أنس بن مالك ،

وهناك رضى أن يكون قد سمع من واثلة لمقتضى نفس هذه الرواية التى احتج بها أحمد بن صالح .

لكن قد يعكر على هذا قول أبى حاتم كما فى « مراسيل » ابنه

(ص ٢١١) :

« سألت أبا مسهر : هل سمع مكحول من أحد من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم ؟ قال : ماصحٌ عندنا ، إلا أنس بن مالك .

قلت : واثلة ؟ فأنكره . »

كذا قال أبو حاتم هنا ، مع أن أبا حاتم فهم منه هناك أنه رضى وقبل أن يكون سمع منه .

فقد يقال : هذا من اختلاف الاجتهاد .

والأقرب ، أنه لامنافاة أبداً ، فكأنه قبل فى المرة الأولى صحة الرواية لصحة إسنادها وهنا لم يقبلها لا لظعن فى إسنادها وثبوتها ، وإنما لعدم دلالتها على السماع ، لأن غاية ما تدل عليه هو مجرد اللقاء بينهما ، ودخول مكحول على واثلة ، وهذا لا يستلزم السماع منه كما لا يخفى .

وهذا ما فهمه أبو حاتم رحمه الله تعالى ، فكان إذا سئل نفس السؤال أثبت مجرد اللقاء والدخول عليه ونفى السماع منه .

ففى « مراسيل » ابنه (ص ٢١٣) :

« سمعت أبى يقول : لم يسمع مكحول من واثلة بن الأسقع . »

وفيه (ص ٢١٢) .

« سمعت أبى يقول : مكحول لم يسمع من معاوية ، ودخل على واثلة

ابن الأسقع . »

وبهذا يظهر لنا أن الأئمة وإن اختلفوا فى إثبات سماعه ونفيه ، إلا أن المثبت منهم والنافى يعتمد فى إثباته السماع أو نفيه على صحة الإسناد وعدمه ، وهذا هو محل الشاهد من هذا الاستطراد .

* ومن الأمثلة التي تدل على ذلك .

ما في ترجمة : سلامة بن قيسر الحضرمي من « الجرح والتعديل »
(٢٩٩/١ - ٣٠٠) حكى ابن أبي حاتم عن أبيه أنه قال فيه : « ليس
حديثه بشيء من وجه يصح ذكر صحبته » .
ثم قال ابنه :

« وذلك أنه روى ابن لهيعة ، عن زبائن بن فائد عن لهيعة بن عقبة ، عن
عمرو بن ربيعة ، عن سلامة بن قيسر قال : سمعت النبي صلى الله عليه
وسلم يقول : « من صام يوماً ابتغاء وجه الله عز وجل ... » ليس هذا
الإسناد مشهوراً . قال أبو زرعة : سلامة بن قيسر ليست له صحبة ... » .
وقال ابن أبي حاتم في « العلل » (١٨٣٩) :

« سألت أبي عن حديث رواه الحاكم بن هشام ، قال : حدثنا يحيى بن
سعيد بن أبان القرشي ، عن أبي فروة ، عن أبي خلاد وكانت له صحبة ،
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم [فذكر حديثاً] ؟
قال أبي : حدثنا بهذا الحديث ابن الطباع ، عن يحيى بن سعيد الأموي ، عن أبي
فروة يزيد بن سنان ، عن أبي مريم ، عن أبي خلاد .
قلت لأبي : يصح لأبي خلاد صحبة ؟
فقال : ليس له إسناد » .

يعنى إسناداً صحيحاً وإلا فإنه قد جاء بهذا الإسناد .
فانظر كيف لم يقبل الأئمة لفظ السماع أو ذكر الصحبة لكون الإسناد
لم يصح !

والأمثلة في ذلك كثيرة ، وفيما ذكرناه كفاية .

والشرط الثاني :

أن لا يكون ذكر السماع في هذا الموضع مما زاده بعض الرواة الثقات
خطأً ووهماً ، فيكون ذكر السماع حينئذٍ شاذاً غير محفوظ ، ويكون المحفوظ

عدم ذكره .

ولهم في معرفة ذلك طرق ووسائل ...

فمنها : مخالفة الأوثق أو الأكثر عدداً .

* ففى « التهذيب » (٤٥٠/٩) :

« قال أحمد بن حنبل : ما أراه — يعنى الزهرى — سمع من عبد الرحمن ابن أزهري ، إنما يقول الزهرى : كان عبد الرحمن بن أزهري يحدث ، فيقول معمر وأسامة عنه : سمعت عبد الرحمن !! ، ولم يصنعا عندي شيئاً » .
فانظر كيف لم يقبل ذكر معمر وأسامة لفظ السماع مع أنهما من جملة الثقات ، وما ذلك إلا لأنهما قد خالفا من هم أرجح منهما حفظاً ، وأكثر منهما عدداً ، فلم يذكروا لفظ السماع ! .

« وقد أخطأ أسامة هذا مثل هذا الخطأ فقد روى حديثاً عن الزهرى عن سعيد بن المسيب فذكر بينهما لفظ السماع بينما لم يذكره غيره ممن رواه عن الزهرى فأنكر ذلك عليه يحيى القطان . قال الحافظ في « التهذيب » (٢١٠/١) :

« أراد ذلك في حديث مخصوص يتبين من سياقه اتفاق أصحاب الزهرى على روايته عنه عن سعيد بن المسيب بالعننة وشذأ أسامة فقال : عن الزهرى : سمعت سعيد بن المسيب فأنكر عليه القطان هذا لا غير » .

« وفي ترجمة إسماعيل بن عبد الكريم الصنعاني من « تهذيب الكمال » حكى المزني (١٤٠/٣) عن ابن معين أنه قال في حقه :

« ثقة ، رجل صدق ، والصحيفة التي يرويها عن وهب ، عن جابر ليست بشيء ، إنما هو كتاب وقع إليهم ، ولم يسمع وهب من جابر شيئاً » .
فتعقبه المزني ، فذكر إسناد هذه الصحيفة من طريق إسماعيل هذا ، وفيها تصريح وهب بالسماع من جابر بن عبد الله ، ففيها : « ... عن وهب ابن منبه ، قال : هذا ما سألت عنه جابر بن عبد الله ... » ثم قال المزني :

« وهذا إسناد صحيح إلى وهب بن منبه ، وفيه ردُّ على من قال إنه لم يسمع من جابر ، فإنَّ الشهادة على الإثبات مُقَدِّمة على الشهادة على النفي ، وصحيفة همام عن أبي هريرة مشهورة عند أهل العلم ، ووفاة أبي هريرة قبل وفاة جابر ، فكيف يستنكر سماعه منه ، وكانا جميعاً في بلدٍ واحدٍ ؟ » .
 فقال الحافظ ابن حجر في « التهذيب » (٣١٦/١) معقّباً عليه :
 « أما إمكان السماع فلا ريب فيه ، ولكن هذا في همام ، فأما أخوه وهب الذي وقع فيه البحث ، فلا ملازمة بينهما ، ولا يحسن الاعتراض على ابن معين بذلك الإسناد ، فإنَّ الظاهر أن ابن معين كان يُغلَطُ إسماعيل في هذه اللفظة عن وهب : « سألت جابراً » والصواب عنده : « عن جابر » والله أعلم . » اهـ .

فقى ردُّ المزى على ابن معين في قوله بعدم السماع بكون الإسناد قد صح إلى المصرح شاهد جيد للشرط الأول .

ثم في توثيق ابن معين للراوى مع توهين ذكره السماع في تلك الرواية . وتغليظه في ذكر هذا اللفظ « سألت جابراً » ، ودفاع الحافظ ، شاهد جيد لما نحن بصددده .

« وروى جماعة عن ابن جريج ، عن أبي الزبير ، عن جابر مرفوعاً » ليس على المنتهب قطع ، فلم يذكروا سماع ابن جريج من أبي الزبير بينما ذكره اثنان وهما :

أبو عاصم .. أخرج حديثه الدارمي (١٧٥/٢) .
 وابن المبارك .. أخرج حديثه النسائي في « الكبرى » [تحفة الأشراف | (٣١٥/٢) من طريق محمد بن حاتم عن سويد بن نصر عنه به .
 وقد وهَّم الأئمة هذه الرواية التي فيها ذكر التصريح بالسماع ..
 فقال أبو داود (٤٣٩١) :

« هذا الحديث لم يسمعه ابن جريج عن أبي الزبير ، وبلغني عن أحمد بن

حنبل أنه قال : إنما سمعه ابن جريج من ياسين الزيات .

وقال ابن أبي حاتم في « العلل » (١٣٥٣) :

« سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه ابن جريج ... (فذكره) ؟
فقالا : لم يسمع ابن جريج هذا الحديث من أبي الزبير ، يقال : إنه سمعه
من ياسين : أنا حَدَّثْتُ به ابن جريج عن أبي الزبير ... » .

وقال النسائي (تحفة ٣١٥/٢) :

« وقد روى هذا الحديث عن ابن جريج ، عيسى بن يونس ، و الفضل
ابن موسى ، وابن وهب ، ومحمد بن ربيعة ، ومحمد بن يزيد ، وسلمة بن
سعيد البصري فلم يقل أحد منهم : « حدثني أبو الزبير » ، ولا أحسبه سمعه
من أبي الزبير . والله أعلم . »

فانظر كيف تتابع الأئمة على نفى سماعه هذا الحديث من أبي الزبير ،
وتوهم من ذكر لفظ السماع بينهما لمخالفته للأكثر ، فتدبر هذا ، وراعه في
بحوثك تسلم من الزلل إن شاء الله تعالى .

* وفي « التهذيب » (٢٩/١٠) عن أحمد بن حنبل :

« كان مبارك بن فضالة يقول في غير حديث عن الحسن : قال : ثنا
عمران ، وقال : حدثنا ابن معقل ، وأصحاب الحسن لا يقولون ذلك » .
قال صاحب « التهذيب » :

« يعني أنه يصرح بسماع الحسن من هؤلاء ، وأصحاب الحسن يذكرونه
عندهم بالعننة !! »

ومنها : أن يكون الأئمة قد اتفقوا على عدم سماع هذا الرواي من ذاك
الشيخ فيأتي بعض من لم يحفظ فيذكر بينهما لفظ السماع .

* قال أبو حاتم : « الزهري لم يسمع من أبان بن عثمان شيئاً ، لا أنه
لم يدركه ، قد أدركه ، وأدرك من هو أكبر منه ، ولكن لا يثبت له السماع
منه ، كما أن حبيب بن أبي ثابت لا يثبت له السماع من عروة بن الزبير ،

وهو قد سمع ممن هو أكبر منه ، غير أن أهل الحديث قد اتفقوا على ذلك ،
واتفاق أهل الحديث على شيء يكون حجة . (« المراسيل » ص ١٩٢) .
* وروى أحمد في « المسند » (٤٣٦/٤) من طريق شريك بن عبد
الله ، عن منصور ، عن خيثمة ، عن الحسن قال : « كنت أمشي مع عمران
ابن حصين ، أهدنا آخذ بيد صاحبه ، فمررنا بسائل يقرأ القرآن ... » فذكر
حديثاً .

والحسن لم يسمع من عمران بن حصين كما نصَّ على ذلك
جماعة^(١) . فنظرنا ، فوجدنا الترمذی قد رواه (٢٩١٧) ، وكذا أحمد
(٤٣٩/٤) عن سفيان ، عن الأعمش ، عن خيثمة ، عن الحسن ، عن
عمران بن حصين أنه مرَّ على قاص قرأ ثم سأل فاسترجع ... » الحديث .
فعلمنا أن هذا مما أخطأ فيه شريك ، فإنه كان سييء الحفظ . وأن المحفوظ
ما قاله سفيان عن الأعمش .

ومنها : مخالفة الواقع ، كأن يكون الراوى الذى صرح بالسماع لم يدرك
شيخه أصلاً ، أو كان صغيراً وقت وفاة شيخه ، لا يمكنه السماع منه .
* ففى « تهذيب الكمال » (٢٨٦/٨ — ٢٨٧) :

« قال عبد الله بن أحمد بن حنبل : سمعت أبى يقول : قال رجل لسفيان
ابن عيينة : يا أبا محمد ، عندنا رجل يقال له : خلف بن خليفة ، زعم أنه
رأى عمرو بن حريث ؟ فقال : كَذَبٌ^(٢) ، لعله رأى جعفر بن عمرو بن
حريث .

وقال أبو الحسن الميمونى : سمعت أبا عبد الله — يعنى أحمد بن حنبل —
يُسأل : رأى خلف بن خليفة عمرو بن حريث ؟ قال : لا ، ولكنه عندى
شُبَّه عليه حين قال : رأيت عمرو بن حريث . قال أبو عبد الله : هذا ابن

(١) وانظر كتاب المعترض (ص ٩٤) .

الكذب هنا بمعنى الخطأ ، وهذا معروف لغة واصطلاحاً ، وقوله : « لعله ... » يؤكد
هذا .

عينة ، وشعبة ، والحجاج لم يروا عمرو بن حريث ، يراه خلف ؟! ما هو عندي إلا شبه عليه .

* وروى الوليد بن مسلم ، عن تميم بن عطية ، عن مكحول ، قال : « جالست شريحاً ستة أشهر ما أسأله عن شيء ، إنما أكتفى بما يقضى به بين الناس »^(١) .

ذكر ذلك ابن أبي حاتم عن أبيه في « المراسيل » (ص ٢١٣) ثم ذكر عن أبيه أنه قال :

« لم يدرك مكحول شريحاً ، هذا وهم » .

ثم عدّه من مناكير تميم بن عطية فقال ، كما في كتاب ابنه (٤٤٣/١/١) : « محله الصدق ، وما أنكرت من حديثه إلا شيئاً ، روى إسماعيل بن عياش عنه ، عن مكحول ، قال : جالست شريحاً كذا شهراً . وما أرى مكحولاً رأى شريحاً بعينه قط ، ويدلّ حديثه على ضعف شديد » .

* وفي « التهذيب » (٣٥٧/١٠) :

« قال عمرو بن علي : ذكرْتُ ليحيى حديث موسى — يعني ابن عبدة الرّبيذى — عن عمر بن الحكم ، سمع سعداً في الصلاة في مسجد المدينة ؟ فأنكر يحيى أن يكون عمر سمع سعداً ، ولم يرض موسى بن عبدة » .

* وفي « المراسيل » لابن أبي حاتم (٧٥٤) عن عمرو بن علي الفلاس ، قال : « سمعت أبا داود يقول : كنا عند شعبة ، فجاء الحسن بن دينار ، فقال شعبة : يا أبا سعيد ، ههنا . فجلس ، فقال : حدثنا حميد بن هلال ، عن مجاهد ، قال : سمعت عمر بن الخطاب يقول ... !! فجعل شعبة يقول : مجاهد !! سمع عمر !! ؟ فقام الحسن فذهب » .

والتابعات ...

أيضاً كان الأئمة يراعون في إثباتها هذين الشرطين ...

(١) وانظر « الإيمان » لأبي خيثمة رقم (٤٢) .

فمن الشواهد على ذلك ...

« قال ابن أبي حاتم في « العلل » (٨٨٣) :

« سألت أبا زرعة عن حديث رواه يعلى بن عبيد ، عن سفيان الثوري ، عن منصور ، عن مقسم ، عن ابن عباس قال : ساق النبي صلى الله عليه وسلم مائة بدنة فيها جمل لأبي جهل ؟

فقال أبو زرعة : هذا خطأ ، إنما هو الثوري ، عن ابن أبي ليلى ، عن الحكم ، عن مقسم ، عن ابن عباس . والخطأ من يعلى » .

فيأتي من لا يفهم ويقول : منصور والحكم قد تابع كل منهما الآخر !! . ويأتي آخر جاهل صرف فيقوى سند ابن أبي ليلى بالسند الأول . وما علم أنه شاذ أخطأ فيه يعلى وأنه في الحقيقة لا وجود له في الواقع ، وما حدث الثوري بهذا الإسناد قط !!

وهذا أحد أنواع القلب في الإسناد .

قال السيوطي في « التدريب » (٢٩١/١) :

« المقلوب قسمان : أن يكون الحديث مشهوراً براو فيجعل مكانه آخر في طبقته نحو حديث مشهور عن سالم جعل عن نافع يُرَغَّب فيه لغرابته ، أو عن مالك جعل عن عبيد الله بن عمر ... » .
فيأتي بعض من لا يفهم فيظن أن هذه متابعات .

« وقال العقيلي بعد أن ساق في ترجمة الحكم بن أبان العدني حديثه عن وهب بن منبه ، عن طاوس ، عن ابن عباس مرفوعاً : « لولا ما طبع الله من الركن من أنجاس الجاهلية ... » الحديث .

قال العقيلي (٢٥٦/١) :

« لا يتابع عليه إلا بإسناد فيه لين » .

فلم يعتمد على هذه المتابعة لكون إسنادها لم يصح إلى المتابع .

« وفي ترجمة سليمان بن داود الخولاني من « التهذيب » (١٨٩/٤) :

« روى الحكم بن موسى ، عن يحيى بن حمزة ، عن سليمان بن داود ، عن الزهرى ، عن أنى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، عن أبيه ، عن جده حديث الصدقات بطوله ، وفيه الديات وغير ذلك . قال أبو داود : هذا وهم من الحكم ، ورواه محمد بن بكار بن بلال ، عن يحيى بن حمزة ، عن سليمان بن أرقم ، عن الزهرى . وكذا حكى غير واحد أنه قرأه فى أصل يحيى بن حمزة . وقال النسائى : هذا أشبه بالصواب ، وسليمان بن أرقم متروك » .

هذا صنيع الأئمة الذى يدل على إمامتهم وفهمهم لهذا العلم . ثم يأت بعض الناشئين فيقول : سليمان بن أرقم وإن كان ضعيفاً فقد تابعه سليمان ابن داود الخولانى ، وهذا ثقة والسند إليه حسن على أقل الأحوال !! وما علم أنه شاذ غير محفوظ وإن كان السند حسناً لمخالفته لما رواه الثقات ، ولما فى كتاب يحيى بن حمزة نفسه ، ومعلوم أن الحفظ إذا خالف الكتاب قُدِّم الكتاب على الحفظ .

والأمثلة فى هذا كثيرة جداً تجدها فى كتب علل الحديث . وكذلك الشواهد .

فقد يخطئ بعض الرواة فيبدل صحابياً بآخر فى حديث معين فيظن بعض من لا يفهم أنهما حديثان فيقوى أحدهما بالآخر . على أن كلاهما يشهد للآخر !!

قال السيوطى فى « التدريب » (٢٩٤/١) :

« وقد يقع القلب غلطاً لا قصداً ، كما يقع الوضع كذلك ، وقد مثله ابن الصلاح بحديث رواه جرير بن حازم ، عن ثابت ، عن أنس مرفوعاً : « إذا أقيمت الصلاة ، فلا تقوموا حتى ترونى » ، فهذا حديث انقلب إسناده على جرير ، وهو ليحيى بن أبى كثير ، عن عبد الله بن أبى قتادة ، عن أبيه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، هكذا رواه الأئمة الخمسة ، وهو عند مسلم

والنسائي من رواية حجاج بن أبي عثمان الصواف ، عن يحيى ، وجرير إنما سمعه من حجاج فانقلب عليه ، وقد بين ذلك حماد بن زيد فيما رواه أبو داود في « المراسيل » ، عن أحمد بن صالح ، عن يحيى بن حسان ، عنه ، قال : كنت أنا وجرير عند ثابت فحدث حجاج ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن عبد الله بن أبي قتادة ، عن أبيه ، فظن جرير أنه فيما حدثنا به ثابت عن أنس !! .

وقال ابن أبي حاتم في « العلل » (٣٠) :

« سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه مصعب بن المقدام ، عن الثوري ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، قال : « نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يمس الرجل ذكره بيمينه » .

فقالا : هذا خطأ ، إنما هو الثوري ، عن معمر ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن عبد الله بن أبي قتادة ، عن أبيه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم . قلت : الوهم ممن هو ؟ .

قالا : من مصعب بن المقدام « اهـ .

فالحديث حديث أبي قتادة لا جابر فمن توهم أنهما حديثان فهو مخطيء غير فاهم لهذا العلم .

هذا ، ولتتظر كتب العلل فإنها لمثل هذا قد صنفت .

* * *

فصل

أما المعترض فلا يراعى شيئاً من هذا الذى ذكرناه عن الأئمة ، وعلماء الأمة ، فتراه يحتج لما يوافق غرضه بالضعيف ، بل بالشاذ والمنكر !! فتراه إذا أراد أن يثبت سماع راوٍ من شيوخه فى حديث ما لا يراعى شيئاً مما ذكرناه عن الأئمة ..

فقد يكون السند ضعيفاً أصلاً إلى المصرح بالسماع ، كأن يكون معلقاً . انظر المثال (٥) .

وقد يكون ذكر السماع شاذاً أو منكراً مما زاده بعض الرواة خطأ ووهماً . انظر الأمثلة : (٤،٣،٢،١) .

وهذه الأربعة مواضع كلها تفرد بذكر السماع فيها رجل ضعيف هو عبد الله بن لهيعة فيما رواه عنه من سمع منه بعد احتراق كتبه ، ومع ذلك فقد خالفه ثقات أثبات فلم يذكروا لفظ السماع ، مما يدل على نكارة ما زاده عليهم من ذكر لفظ السماع .

وقد يكون المتفرد بذكر السماع من جملة الثقات ، إلا أنه ليس مثل غيره من أهل الثبوت والإتقان ، وقد ثبت خطؤه فى ذكر السماع بمخالفته لمن هو أثبت منه وأحفظ أو لمن هم أكثر منه عدداً ممن لم يذكروا لفظ السماع . انظر المثال (٦) .

بل إن فى هذا المثال قد نص الأئمة على عدم سماع ذلك الراوى من ذاك الشيخ مما يؤكد نكارة هذه الزيادة .

ومع ذلك فالمعترض يعتمد على كل هذا فى إثبات السماع غير مبالي بما ذكرناه عن الأئمة ، بل غير مبالي بنصوص الأئمة الصحيحة الصريحة فى عدم سماع هذا الراوى من ذاك الشيخ !!

وكذلك يثبت المتابعات بمثل هذا أو أشد وهنا وضعفاً .

فقد يكون الحديث معروفاً من حديث راوٍ معين فيخطيء بعض الرواة فيبدل ذلك الراوى براوٍ آخر خطأً ووهماً فيأتى المعترض فيزعم أن هذه متابعة . انظر الأمثلة : (١٠،٨،٧) .

وقد يكون الذى أبدله ضعيفاً ، قد اضطرب فى حديثه فتارة أثبت المتابعة ، وتارة لم يثبتها ، أو ضعيفاً جداً وقد خالفه الثقات الأثبات ، انظر الأمثلة (١٢،١١،٩) .

بل قد يكون الراوى الذى زعم أنه تابع الراوى الآخر فى رواية هذا الحديث عن شيخه لم يسمع من ذلك الشيخ أصلاً ، وإنما أخذه بواسطة ثم أسقطها ، فيكون المتابع فى الحقيقة هو الوساطة لا هذا الراوى الذى يزعمه . ومن العجب أنه فى غير موضع يثبت هذه المتابعة مع تصريحه هو أن هذا الراوى المتابع لم يسمع من ذاك الشيخ !! . انظر الأمثلة : (١٠،٩،٦) .

وكذلك فى إثبات الشواهد .

فتراه يستشهد بالضعيف جداً ، بل وبما نص بعض الأئمة على نكارتة . انظر المثالين : (١٤،١٣) .

بل مما يثير الدهشة والعجب أنه يأتى إلى حديث قد أخطأ فيه بعض الرواة ، واضطرب فيه ، فرواه مرة على وجه ، ومرة أخرى على وجه آخر ، فتراه يتعامل مع كل وجه على أنه محفوظ مستقل بذاته ، فيستخدم هذا لإثبات متابعة ، ويستخدم ذاك فى الشواهد .

فقد روى مجاعة بن الزبير حديثاً عن الحسن البصرى فاضطرب فيه ، فقال مرة : عنه ، عن جابر ، وقال مرة أخرى : عنه عن عمران بن حصين !! . فجاء المعترض فاحتج بالوجه الأول لإثبات متابعة الحسن البصرى لأبى

الزبير في حديث رواه أبو الزبير عن جابر^(١) !!
ثم اعتبر المعترض الوجه الثاني شاهداً للحديث ! وهذا من أعجب
الأعاجيب !!

انظر كتابه (ص ٩٤، ٩٣) وقارنه بالمثال رقم (٩) من هذا
الباب .

ثم بعد ذلك أليس يحق لنا أن نتمثل بما تمثل به هو (ص ٥) :

أُمُورٌ يَضْحَكُ السُّفَهَاءُ مِنْهَا وَيَكِي مِنْ عَوَاقِبِهَا اللَّيْبُ؟!

* * *

(١) والأعجب أنه مع ذلك يصرح (ص ٩٢) أن الحسن لم يسمع من جابر ! فأين المتابعة إذن !!! .

فصل

فإن قيل : سلمنا بأن شديد الضَّعْف لا يعتبر به فى الشواهد والمتابعات ، لكن أليس قد نصَّ أئمة المصطلح على أنه يغتفر فى باب الشواهد والمتابعات الاعتبار برواية الضعيف القريب الضعيف ، وأن رواية مثل هذا تصلح لتقوية الحديث إذا ضُمَّت إلى الرواية الأخرى التى هى مثلها فى الضعف ، فلماذا إذن تشددون فى الرد على المعترض فى اعتماده فى باب الشواهد والمتابعات على روايات ضعيفة خفيفة الضعف ، بل على روايات بعض الثقات !!؟

أقول :

لأبدَّ قبل الجواب عن الإشكال أن نبين الحدَّ الفاصل بين شديد الضعف وهينّه ، فإذا ظهر لنا الفرق بينهما ظهر لنا الجواب فى الحال ، إن شاء الله تعالى ، فأقول ومن الله أستمد العون والسَّداد :

قال الحافظ ابن حجر فى « النكت على ابن الصلاح » (٤٠٩/١) : « التحرير فيه ، أن يقال : إنه يرجع إلى الاحتمال فى طَرَفَيَّ القبول والرد ، فحيث يستوى الاحتمال فيهما فهو الذى يصلح لأن ينجر ، وحيث يقوى جانب الرد فهو الذى لا ينجر ، وأما إذا رجح جانب القبول فليس من هذا بل ذاك فى الحسن الذاتى ، والله أعلم . »

أقول :

وهذا الكلام الموجز يغنى عن كثير من التفصيل ، وإذا قد بان لنا الحد الفاصل بين شديد الضعف وهينّه ، ننظر هل راعى المعترض هذا الفرق أم أنه فتح الباب على مصراعيه بلا قيد ولا شرط !!؟

إن المعارض قد أقحم فى باب الشواهد والمتابعات روايات مختلفة ...

فمنها الضعيف جداً ، الذى تفرد به شديد الضعف .

ومنها المنكر ، الذى خالف فيه الضعيف الثقة .

ومنها الشاذ ، الذى خالف فيه أحد الثقات من هو أوثق منه أو أكثر منه عدداً .

فأما الضعيف جداً فلا إشكال فى أن روايته لا تصلح فى باب الشواهد والمتابعات .

والمنكر وإن كان راويه قد يكون ضعيفاً يصلح للاعتبار فى الأصل إلا أنه لما خالف غيره من الثقات عرفنا أن هذا الحديث مما أخطأ فيه ، ولو أنه روى ما رواه غيره ، ولم يزد ولم ينقص لما ترددنا فى قبول حديثه هذا ، لكنه لما خالف قوى عندنا أن هذا الحديث مما أثر فيه سوء حفظه .

وأما الشاذ ، فإن المعارض قد اعتمد على رواية بعض الثقات فى الجملة مع أنهم قد خالفوا غيرهم ممن هم أوثق منهم أو أكثر منهم عدداً ، ومعلوم أن مثل هذا يكون حديثه شاذاً ، والشاذ مما لا يصلح للشواهد والمتابعات كما هو معلوم لأنه قد قوى فيه جانب الرد على جانب القبول ، وما كان كذلك فلا يصلح لأن يقوى بغيره كما سبق فى كلام الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى .

نعم ، إن تفرد مثل هؤلاء يجعل حديثه حسناً على أقل الأحوال ، لكن لما ظهر خطؤه فى هذا الحديث بمخالفته للثقات قوى عندنا أن هذه الرواية فى الحقيقة لا وجود لها إلا فى ذهن ذلك المتفرد بها ، فكيف يتصور بعد ذلك أن تتقوى رواية ضعيفة برواية لا وجود لها فى الواقع !!؟

ولعله من أجل ذلك تتابع الأئمة على رد الرواية الشاذة وعدم قبولها فى باب الشواهد والمتابعات .

قال الإمام أبو داود في « رسالته إلى أهل مكة » (ص ٢٩) :
« لا يحتج بحديث غريب ولو كان من رواية مالك ، ويحيى بن سعيد
والثقات من أئمة العلم ، ولو احتج رجلٌ بحديث غريب ، وجدت من يطعنُ
فيه ، ولا يحتج بالحديث الذي قد احتجَّ به إذا كان الحديث غريباً شاذاً » .
ومعلوم أن ما تفرد به مالك ويحيى بن سعيد صحيح في الأصل ، ومع
ذلك فإنه إذا ثبت خطأ الواحد منهما في حديث عُدَّ من شواذ الحديث ،
فكيف بمن هو دونهما ؟ ! .

وقال الترمذى في « العلل » الذى فى آخر « سننه » (٧٥٨/٥) :
« كلُّ حديث يُروى لا يكون فى إسناده من يتهم بالكذب ، ولا يكون
الحديث شاذاً ، ويروى من غير وجه نحو ذلك ، فهو عندنا حديث
حسن » .

والحسن على رسم الترمذى هنا هو الحسن لغيره كما هو ظاهر من قوله ،
ومعلوم أن الحسن لغيره كان فى الأصل ضعيفاً حتى جاءه جابرٌ من وجه
آخر أقوى به ، فإذا كان الترمذى يشترط فى المنجبر أن لا يكون فيه متهم
بالكذب ، وأن لا يكون شاذاً علمنا أن الشاذ لا يصلح لأن ينجر بتعدد
الطرق .

ونحوه قول ابن الصلاح فى « مقدمته » (ج ١٠٧ محاسن) :
« ليس كلُّ ضعف فى الحديث يزول بمجيئه من وجوه ، بل ذلك
يتفاوت : فمن ضعيف يُزيله ذلك ، بأن يكون ضعفه ناشئاً من ضعف حفظ
راويه مع كونه من أهل الصدق والديانة . فإذا رأينا ما رواه قد جاء من
وجه آخر ، عرفنا أنه مما قد حفظه ولم يحتل فيه ضبطه له . وكذلك إذا
كان ضعفه من حيث الإرسال ، زال بنحو ذلك ، كما فى المرسل الذى يرسله
إمامٌ حافظٌ ، إذ فيه ضعفٌ قليل ، يزول بروايته من وجه آخر .
ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف ، وتقاعد هذا الجابر

عن جبره ومقاومته ، وذلك كالضعف الذى ينشأ من كون الراوى متهما بالكذب ، أو كون الحديث شاذاً ، وهذه جملة تفاصيلها تدرك بالمباشرة والبحث ، فاعلم ذلك فإنه من النفائس العريضة ، والله أعلم ^(١) .

ومثله قول الحافظ العراقى فى « الألفية » :

فَإِنْ يُقَالُ : يُحْتَجُّ بِالضَّعِيفِ فَقُلْ : إِذَا كَانَ مِنَ الْمَوْصُوفِ
رُؤَاتُهُ بِسُوءِ حِفْظٍ يُخْبِرُ بِكُونِهِ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ يُذَكِّرُ
وَإِنْ يَكُنْ لِكَذِبٍ أَوْ شَذَا أَوْ قَوَى الضَّعْفِ فَلَمْ يُخْبَرْ دَا
أَلَا تَرَى الْمُرْسَلَ حَيْثُ أُسْنِدَا أَوْ أُرْسِلُوا كَمَا يَجِئُ اعْتَصَدَا

فانظر ، هذه أقوال الأئمة تصرح بأن الشاذ لا يصلح فى باب الشواهد والمتابعات ، ثم انظر فى الأمثلة الآتية كم موضع أقحم فيه المعارض روايات شاذة فى باب الشواهد والمتابعات !!

هذا ، والمعارض إذا أراد أن يثبت سماع راوٍ من شيخه ، تجده غالباً يأتى برواية فى إسنادها ضعف من عدم اتصال أو سوء حفظ أحد روايتها فيها التصريح بالسماع ، ثم يقول إن هذه الرواية وإن كان فيها مثل هذا الضعف إلا أنها تصلح للشواهد والمتابعات ! . وهذا عجيب لأنها وإن كانت تصلح فى تقوية الحديث إلا أنها لا تصلح فى إثبات السماع لأنه لم يذكر إلا فيها وليس فى الرواية الأصلية ذكر السماع أصلاً ، فذكر السماع فى الرواية المعتبر بها فى حاجة هو إلى رواية أخرى تقوى ثبوته ، كما لا يخفى ، ومع ذلك فغالب هذه التصريحات مما زاده بعض الرواة خطأً ووهماً كما حققناه فهو إما شاذ أو منكر .

وأيضاً ، فإن المعارض فى القسم الأول من ردوده دافع عن عننة أبى

(١) وقد كنت أود أن أفصل هذه المسألة هنا لولا خشية الإطالة والملالة والخروج عن المقصود من هذه المقدمة ، فغسى أن أستدرك هذا فى مكان آخر أو فى طبعة أخرى لهذا الكتاب إن شاء الله تعالى .

الزبير عن جابر ، وأراد إثبات أنه لا يدلّس عنه ، فأخذ يبحث عن تصريح له في مواضع أخرى ، وغالباً لا يجد فتراه يأتي بمتابعات وشواهد ليقوى بها الحديث ، وهذه حيدة عن الجواب وخروج عن محل البحث ، لأنّ تصحيح الحديث لا يُثبت السماع ، وإنما يُثبت السماع بالتصريح به في موضع آخر شريطة أن يكون ذلك محفوظاً عنه كما سلف .

والشيخ الألباني لا يخالف في صحة أكثر هذه الأحاديث فإنه يصحّحها بالشواهد والمتابعات التي تدل على صحة المتن ، وهذا لا ينافي أن يكون إسناد أبي الزبير عن جابر ضعيفاً عنده إذ إنّ المنقطع مما يقوى بالشواهد والمتابعات كما لا يخفى على الناشئين .

ويتفرع من ذلك ، أنه قد يأتي بمتابعة لأبي الزبير فيما رواه عن جابر قبل أن يعالج مسألة السماع ويتوهم أن هذا كافٍ في إقامة الحجة على أن أبا الزبير سمع هذا الحديث من جابر ، وليس هذا بشيء ، لأنه ما دام لم يثبت السماع ، والمخالف له مُصِرٌّ على التمسك باحتمال كونه لم يسمعه منه ، فحينئذٍ قد يقابله المخالف ويقول له : إن المتابع في الحقيقة ليس هو أبا الزبير وإنما هو الوسطة التي سقطت بينه وبين جابر ، ولن يستطيع المعارض أن يثبت خلاف ذلك إلا بعد إثبات السماع ، فماذا أفادت المتابعة في دفع التدليس إذن ؟!

بل إن المعارض أحياناً يأتي بمتابع لأبي الزبير عن جابر مع اعترافه بأن هذا المتابع لم يسمع هذا الحديث من جابر ! فلا أدري أين المتابعة إذن مع احتمال أن تكون الوسطة الساقطة بينهما وبين جابر واحدة وقد يضاف إلى ذلك أن هذه الوسطة لا يحتاج بها فيؤول الحديث إلى طريق واحدة غريبة !! . وأحياناً يأتي بشواهد ، بعد أن لا يجد تصريحاً بالسماع ولا متابعة ، ويكون إسناد الشاهد ضعيفاً لسوء حفظ أو انقطاع فتجده يدفع العلة التي

في السند لمجرد أن المتن محفوظ صحيح ، وهذا ليس بشيء لأن صحة المتن لا يلزم منها صحة كل إسناد يروى به هذا المتن ، ألا ترى أن حديث : « إنما الأعمال بالنيات » قد روى بأسانيد كثيرة ومع ذلك فلم يصححه الأئمة إلا من طريق واحدة ، ولم يحكموا على سائر طرقه بالصحة لمجرد صحة المتن عندهم .

فإن المعارض (ص ١٠٠) ذكر شاهداً لحديث رواه أبو الزبير عن جابر ، وهذا الشاهد من طريق محمد بن فضيل ، عن عطاء بن السائب ، عن يحيى بن جعدة عن رجل حدثه ، عن أم مالك الأنصارية . ثم قال المعارض :

« قال الحافظ الهيثمي : فيه عطاء بن السائب ، ثقة ولكنه اختلط ، وفيه راوٍ لم يُسم » .

ثم قال : « عطاء بن السائب لم يختلط في هذا الحديث لأن له شواهد كثيرة ... » .
أقول :

لقد نسي المعارض أن الشواهد إنما تصحح المتن لا الإسناد ، وأبو حاتم يقول فيما رواه ابن فضيل عن عطاء :

« وما روى عنه ابن فضيل ، ففيه غلط واضطراب » .

فهذا حكم من أبي حاتم على هذه الرواية وأمثالها مما رواه ابن فضيل عن عطاء .

بل إن تفرد عطاء بهذا الإسناد على اختلاطه دون غيره من الثقات لدليل على أن هذا الإسناد لهذا المتن غير محفوظ ، ولو كان محفوظاً لرواه غيره من الثقات !

وبعد فقد أطلنا الكلام في هذه المقدمة ، ونكتفي بهذا القدر ، ولنشرع في المقصود ، مستعينين بربنا المعبود ..

* * *

ذكر بعض ما احتج به

لإثبات السماع

وهو شاذ أو منكر

روى مسلم عدة أحاديث من طريق أبي الزبير ، عن جابر بالعنعنة ، فأخذ المعترض يبحث عن تصريح بالسماع من أبي الزبير عن جابر ، فلم يجد ذلك إلا في روايات شاذة أو منكرة ، فذكرها محتجاً بها على إثبات السماع ، ساكناً عنها تارة ، ومتكلماً تارة أخرى بما لا يقدر ، متجاهلاً العلة الحقيقية فيها ، موهماً في كل ذلك صلاحيتها للحجة .

فمن ذلك ...

٩ — رَوَى زكريا بن إسحق عن أبي الزبير عن جابر ، قال : دخل أبو بكر يستأذن على رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجد الناس جلوساً ببابه لم يؤذن لأحد منهم ... » الحديث بطوله في قصة اعتزال النبي صلى الله عليه وسلم أزواجه وتخيرهن .

قال المعترض (ص ٨٢) :

« صرح أبو الزبير بالسماع عند أحمد (٣/ ٣٤٢) . قال أحمد : ثنا حسن ، ثنا ابن لهيعة : ثنا أبو الزبير ، سمع جابر بن عبد الله به . وعبد الله ابن لهيعة فيه كلام ، لكنه يصلح لمثل ذلك ، والله أعلم » .

أقول :

حديث مسلم من طريق زكريا بن إسحاق ، عن أبي الزبير ، وزكريا هذا ثقة بلا شك ، وهو لم يذكر سماع أبي الزبير من جابر . وابن لهيعة قد زاد

السماع ، وهو ضعيف عندك في هذا الحديث لأنه ليس من رواية أحد العبادلة عنه^(١) . انظر كتابك (ص ١٠٩) فكيف تحتج به في إثبات السماع ، وهو ...

أولاً : ضعيف تفرد بذكر السماع .

ثانياً : مع ضعفه وتفرده بذكر السماع ، قد خالف الثقة فزاد في الإسناد ما لم يذكره الثقة ؟!

فما حكم هذه الزيادة عندك ؟!

أنت قلت (ص ١٦٧) :

« المنكر عند المتأخرين ، هو مخالفة الضعيف لمن هو أوثق منه » .

وقلت (ص ١٧٢) :

« إن الراوى إذا كان متكلماً فيه فحديثه يقوى ويُصحح بالمتابعات والشواهد ، وإنما يعدّون في منكراته ما تفرد به فقط » .
فكيف وقد خالف ؟!

فعلى هذا تكون هذه الزيادة عندك منكرة ، وهى كذلك عند أهل العلم لصحة ما قرّره في حدّ المنكر عندهم .

ومما يؤكد ذلك ، أن ابن لهيعة قد أخطأ في متن الحديث أيضاً ...

ففى روايته :

« فأتاه أبو بكر فاستأذن عليه فلم يؤذن له ، ثم أتاه عمر فاستأذن عليه فلم يؤذن له ، ثم استأذنا بعد ذلك فأذن لهما » .

فهذه الرواية تصرح بأنهما استأذنا مرتين ولم يؤذن لهما إلا فى الثانية ، وأنهما دخلا معاً فى وقت واحد ، وهذا يخالف ما فى رواية زكريا بن إسحق ، ففيها :

(١) وحتى لو كانت من رواية أحد العبادلة عنه لما كانت محفوظة ، لأننا مهما تسامحنا فى حاله إذا روى عنه أحد العبادلة فلن يكون بمزلة من تقدم روايته عند المخالفة ، لاسيما إذا كان الذى خالفه ثقة .

« دخل أبو بكر يستأذن على رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجد الناس جلوساً بيابه لم يؤذن لأحد منهم فأذن لأبى بكر فدخل ، ثم أقبل عمر فاستأذن فأذن له ... » .

فهذه الرواية الصحيحة تخالف الأولى كما هو ظاهر ، فهى تدل على أن الذين لم يؤذن لهم إنما هم غير أبى بكر وعمر بخلاف رواية ابن لهيعة التى تصرح بأنهما هما اللذين لم يؤذن لهما أوّل الأمر .

وهى تدل أيضاً على أن أبا بكر وعمر لم يدخلوا عليه صلى الله عليه وسلم فى وقت واحد وإنما دخل عمر بعد أبى بكر بوقت لقول جابر : « ... ثم أقبل عمر فاستأذن فأذن له » . فإنه يدل على أن عمر لم يكن حاضراً وقت دخول أبى بكر رضى الله عنهم جميعاً .

فكل هذا يدل على أن ابن لهيعة أخطأ فى ذكر لفظ السماع هنا لضعفه فى نفسه ، ثم لخالفته للثقة الذى لم يذكر السماع ، ثم لخطئه فى المتن ، فإن من يخطئ فى المتن لا يسلم من الخطأ فى الإسناد ، وذلك لأن حفظ المتن أيسر وأسهل بكثير من حفظ الأسانيد ، لاسيما أدوات الأداء فإنها من الدقائق التى لا يحفظها إلا الحذاق منهم .

وأما قول المعترض :

« وعبد الله بن لهيعة فيه كلام ، لكنه يصلح لمثل ذلك » !! .

فهذا حقّ إن كنت تقصد أنه يصلح فى الشواهد أو المتابعات ، لا لإثبات سماع أو ما شابهه ، فكيف وقد خولف فى هذا الحرف ، خالفه من هو أوثق منه كما مرّ ١٩ .

* * *

٢ — رَوَى سَفِيَّان — هُوَ الثَّوْرِيُّ — عَنِ أَبِي الزَّبِيرِ ، عَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعاً :
« إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ ... » الْحَدِيثُ .

قال المعارض (ص ٨٠) :
« صرح أبو الزبير بأن جابر بن عبد الله أخبره ، وذلك فيما روى أحمد
(٣٩٣/٣) : ثنا حسن : ثنا ابن لهيعة : أنا أبو الزبير : أخبرني جابر بن
عبد الله » .

أقول :

تلك كسابقتها سواء ، فإن الثوريَّ جبلٌ من جبال الحفظ ، أين يذهب
ابن لهيعة أمامه !؟ .

* * *

٣ — وَرَوَى هِشَامُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ — هُوَ الدِّسْتَوَائِيُّ — عَنِ أَبِي الزَّبِيرِ ،
عَنْ جَابِرٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى امْرَأَةً ، فَأَتَى امْرَأَتَهُ
زَيْنَبَ ، وَهِيَ تَعْمَسُ مَنِيَّةً لَهَا فَقَضَى حَاجَتَهُ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ : « إِنَّ
الْمَرْأَةَ تُقْبَلُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ ، وَتُدْبَرُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ ، فَإِذَا أَبْصَرَ أَحَدُكُمْ
امْرَأَةً فَلْيَأْتِ أَهْلَهُ ، فَإِنَّ ذَلِكَ يُرَدُّ مَا فِي نَفْسِهِ » .

قال المعارض (ص ٨٠) أيضاً :
« صرح أبو الزبير بأن جابر بن عبد الله أخبره ، وذلك فيما أخرجه أحمد
(٤٢٨/٣) قال : حدثنا موسى بن داود : حدثنا ابن لهيعة ، عن أبي الزبير ،
قال : أخبرني جابر به » .

أقول :

هذا — كالذي مرَّ — من ضعيف حديث ابن لهيعة ، فإنه ليس من رواية

أحد العبادلة عنه ^(١) ، وقد زاد فيه ما لم يذكره الدستوائى الثقة الثبت ، وهو ذكر التصريح بالسماع ، فعلى حدّ ما قرّره أنت يكون ذكر السماع فى هذا الحديث منكراً .

فكيف والدستوائى لم يتفرد بذلك ، بل تابعه على مخالفة ابن لهيعة رجلاً .

الأول : موسى بن عقبة ...

أخرج حديثه أحمد (٣٩٥/٣) إلا أنه اقتصر على القطعة الأخيرة فقط ، وليس فيه التصريح بالسماع . والسند إليه صحيح وسيأتى الكلام عليه فى المثال الآتى .

الثانى : حرب بن أبى العالية ...

أخرج حديثه أحمد أيضاً (٣٣٠/٣) وليس فيه ذكر السماع لكنّ حرباً هذا وإن أخرج له مسلم إلا أن بعضهم تكلم فيه ، واختلف فيه قول ابن معين فوثقه مرة وضعفه مرة أخرى ، وقال الذهبى فى « الميزان » (٤٧٠/١) : « صدوق ... وقد وَهَمَ فى حديث أو حديثين » ^(٢) ، وقال ابن حجر « صدوق يهيم » ، ومع هذا فلم أذكره احتجاجاً وإنما ذكرته من باب البيان فقط ، والمعول عليه روايتا الدستوائى وموسى بن عقبة السالفتان .

ثم قال المعترض :

« وابن لهيعة مدلس ولكنه صرح بالتحديث فى مكان آخر فى « المسند » (٣٤١/٣) .

أقول :

عَدَلْتُ عن العَلَّتَيْنِ الأساسيتين وهما الضعف والمخالفة إلى ذكر هذه العلة لأنك وجدت ما يدفعها ، فأوهمت أنه ليس هناك علل أخرى ، وهذا ليس

(١) انظر التعليق على المثال الأول .

يشير إلى أنه لا يستحق أن يضعف لأن خطأه ليس بكثير ، بل فى حديث أو حديثين .

من خلق المنصفين الذين يذكرون ما لهم وما عليهم ، فالله المستعان .

* * *

٤ - رَوَى مَعْقِلٌ ، عن أبي الزبير ، عن جابر : أن امرأة من بنى مخزوم سرت ، فَأَتَى بها النبي صلى الله عليه وسلم فعازت بأُم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « والله لو كانت فاطمة لقطعت يدها » ، فَقُطِعَتْ .

قال المعترض (ص ٨٦) .

« صرح أبو الزبير بأن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما أخبره ، وذلك فيما رواه أحمد في « المسند » (٣٨٦/٣) ، قال أحمد : ثنا حسن : حدثنا ابن لهيعة : حدثنا أبو الزبير : أخبرني جابر ، أن امرأة من بنى مخزوم سرت ... الحديث » . اهـ .

أقول :

هذا كالذى مرَّ من ضعيف حديث ابن لهيعة لأنه من غير طريق أحد العبادلة عنه .

ومَعْقِلٌ ، هو ابن عبيد الله الجزرى ، صدوق من رجال مسلم ، وهو لم يذكر لفظ الإخبار بين أبي الزبير وجابر ، فتحقق أن هذا اللفظ مما زاده ابن لهيعة خطأً ووهماً .

ثم إن مَعْقِلًا قد توبع على عدم ذكر السماع أيضاً ، تابعه موسى بن عقبة ...

فقد قال أحمد (٣٩٥/٣) : حدثنا سليمان بن داود الهاشمي : حدثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد ، عن موسى بن عقبة ، عن أبي الزبير عن جابر ، قال : أتى النبي صلى الله عليه وسلم بامرأة قد سرت فعازت بربيب رسول الله

صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « والله لو كانت فاطمة لقطعت يدها » فقطعها .

وموسى بن عقبة ثقة حافظ جليل عندك . انظر كتابك (ص ١٦٠) . وهو كذلك .

والسند إليه حسنٌ في أقل الأحوال ...

فلسيمان بن داود الهاشمي ، ثقة جليل .

وابن أبي الزناد ، وإن تُكلم في رواية البغداديين عنه ، فإن رواية الهاشمي عنه خاصة قد قواها بعض الأئمة ففي « التهذيب » (١٧٢/٦) :

« قال يعقوب بن شيبة : سمعت علي بن المديني يقول : حديثه بالمدينة مقارب ، وماحدث به بالعراق فهو مضطرب . قال علي : وقد نظرت فيما رَوَى عنه سليمان بن داود الهاشمي فرأيته مقاربة » .

قوله : « مقاربة » هنا بمعنى صحيحة ..

فقد حكى ابنه أيضاً عنه أنه قال :

« ماحدث بالمدينة فهو صحيح ، وماحدث ببغداد أفسده البغداديون » .

وتابع مَعْقِلًا أيضاً على عدم ذكر السماع أشعث بن سوار ، إن كان محفوظاً ، فإنني لم أقف على السند إليه ، وإنما ...

قال الحافظ في « الفتح » (٩٤/١٢) :

« ووقع عند أبي الشيخ — أي في كتاب « السرقة » له — من طريق

أشعث ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، أن امرأة من بني مخزوم سرت ، فعازت بأسامة » .

وأشعث وإن كان ضعيفاً إلا أني ذكرت روايته هنا استثناساً ، والعمدة

إنما هي على روايتي معقل وموسى بن عقبة . والله المستعان .

* * *

• — رَوَى زهير ، عن أبي الزبير ، عن جابر بالنعنة مرفوعاً : « لا تذبخوا إلا مسنة ... » الحديث .

قال المعارض (ص ٨٦) :

« صرح أبو الزبير بالسماع في « مستخرج أبي عوانة على مسلم » (٢٢٨/٥) . قال أبو عوانة بعد أن ذكر طريقه لهذا الحديث برواية زهير ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، قال : « رواه محمد بن بكر عن ابن جريج : حدثني أبو الزبير أنه سمع جابراً يقول ... » وذكر الحديث . ومحمد بن بكر هو ابن عثمان البُرساني ، ثقة احتج به الجماعة ... » . اهـ .
أقول :

هذا كلام حسن .. لكن ألا سألت نفسك : لماذا علّق أبو عوانة هذه الطريق دون غيرها من الطرق ؟!

إن لم يكن لديك جواب .. فعندي ! .. فأقول :

الجواب يظهر بالنظر فيما يأتي ..

أولاً : محمد بن بكر البُرساني وإن كان ثقة كما قلّت إلا أن غيره أوثق

منه ...

قال أحمد : « صالح الحديث » .

وقال أبو حاتم : « شيخ ، محله الصدق » .

وقال النسائي : « ليس بالقوي » .

ولذا قال الذهبي وابن حجر : « صدوق » . وزاد الثاني « يخطيء » .

وقال الذهبي في « الميزان » (٤٩٢/٣) :

« له ما ينكر ، وهو حديثه عن عبد الحميد بن جعفر ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن بسرة بنت صفوان : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « مَنْ مَسَّ ذكره أو أنثيه أو رفعه فليتوضأ » .

قال الذهبي :

« إنما هذه زيادة من قول عروة » .
قُلْتُ : مراد الذهبي أن البرساني أدرج هذه الزيادة في الحديث خطأ
ورهماً .

وهنا أقول : من كان يخطئ في المتون فيدرج فيها ما ليس منها ، لا يستبعد
منه أن يدرج في الأسانيد ما ليس منها ، لأن حفظ المتون أيسر بكثير من
حفظ الأسانيد ، لأن الأسانيد متداخلة ومتشابهة بخلاف المتون . ولذا تجد
كثيراً من الرواة يحسنون حفظ المتون دون الأسانيد ، ويكون خطوهم في
الأسانيد أكثر منه في المتون . فدونك إمام هذه الصنعة ، شعبة بن الحجاج ،
قال فيه إمام عصره أبو الفضل الدارقطني — كما في « التهذيب » : « كان
يخطئ في أسماء الرجال كثيراً لتشاغله بحفظ المتون » . فإذا كان هذا يحدث
لشعبة وهو من هو ، فما ظنك بمن هو دونه بكثير ؟ !

ثانياً : أنه مع تفرده بذكر السماع قد خالفه زهير بن معاوية كما عند
مسلم ، وزهير أوثق منه بلا شك فروايته مقدمة على رواية البرساني الشاذة .
من أجل هذا لم يسند أبو غوانة رواية البرساني ، بل علّقها .
هذا والمعتز يحتج بهذه الرواية في إثبات السماع مع علمه بأنها معلقة ،
فلا أدري لماذا إذن يجزم بالتصريح والسند لم يصح أصلاً إلى المصرّح لا ظاهراً
ولا باطناً ؟ ! أكان جاهلاً بأن التعليق علّة توجب الانقطاع والذي من
موجباته ضعف السند ، أم أنه كان عالماً بذلك غير أنه تجاهله كلية ، لشيء
قام وقعد من أجله ؟ ! !

فَإِنْ كُنْتَ لَا تَذَرِي فَعَلَّكَ مُصِيبَةً وَإِنْ كُنْتَ تَذَرِي فَاَلْمُصِيبَةُ أَعْظَمُ !

* * *

٦ — رَوَى مَعْقِل ، عن أبي الزبير ، عن جابر مرفوعاً : « لا يقيمَن أحدكم أخاه يوم الجمعة ثم ليخالف إلى مقعده فيقعده فيه ، ولكن يقول : افسحوا » .
قال المعترض (ص ٩٨) :

« تابعه سليمان بن موسى عند أحمد وعبد الرزاق قال أحمد ثنا محمد بن بكر : أنا ابن جريج : أخبرني سليمان بن موسى ، قال : أخبرني جابر به . وهو في « مصنف » عبد الرزاق بنفس السند (٢٦٨/٣) ، وأخرجه أحمد من طريقه أيضاً (٢٩٥/٣) . وسليمان بن موسى ثقة فيه بعض اللين ، والسند إليه صحيح » .
ثم قال :

« قال ابن معين : « سليمان بن موسى عن جابر مرسل » ... وابن حبان ذهب مذهب ابن معين ، فقال في « مشاهير علماء الأمصار » (ص ١٧٩) : « وقد قيل : إنه سمع جابراً ، وليس بشيء ، تلك كلها أخبار مُدْلَسَة » . ولكنه سمع من جابر هذا الحديث ، فلا يعد مدلساً ، وإن صح أنه لم يسمع منه لم تكن روايته عنه إلا من باب الإرسال الخفي في الأصح ، والله أعلم » .
اهـ كلامه .

أقول :

اعتمادك على هذه الرواية لإثبات سماع سليمان بن موسى من جابر ، وعليه إثبات متابعتة لأبي الزبير خطأ محض ، وذلك لأمر ...

الأول : أن ابن معين وابن حبان قد نصّا على عدم سماع سليمان بن موسى من جابر ، ولم يخالفهما أحد ، بل قال المزني : « أرسل عن جابر » ، ولم يتعقبه لا مغلطاي ولا ابن حجر ، والأئمة إذا اتفقوا على شيء كان اتفاقهم حجة لا يجوز دفعها إلا بحجة أقوى من اجتماعهم ، وانظر « التهذيب » (٤٥٠/٩) .

الثاني : أن ذكر لفظ الإخبار في هذه الرواية بين سليمان بن موسى وجابر

مما أخطأ فيه محمد بن بكر البرسائي شيخ أحمد في هذا الحديث ، ذلك أنه وإن كان من جملة الثقات إلا أن فيه بعض الضعف ، وقد بينا في المثال السابق أنه أحياناً يخطئ فيزيده في الروايات ما ليس منها ، وهو هنا كذلك قد زاد لفظ الإخبار بين سليمان بن موسى وجابر خطأً لما مرَّ من اتفاقهم على عدم سماعه منه ، ولما سيأتي .

الثالث : أنه مع تفرده بذكر الإخبار بين سليمان وجابر ، قد خالفه من هو أوثق منه بطبقات ، ألا وهو الإمام عبد الرزاق بن الهمام ، فقد رواه في « مصنفه » كما ذكرت أنت (٢٦٨/٣) عن ابن جريج به ، فلم يذكر لفظ الإخبار . وعبد الرزاق وإن كان أثبت من البرسائي في الجملة فإنه أيضاً أثبت منه في ابن جريج خاصة .

فقد قال أبو زرعة الدمشقي في « تاريخه » (٤٥٧/١) :

« قيل : لأحمد بن حنبل : من أثبت في ابن جريج : عبد الرزاق أو محمد ابن بكر البرسائي ؟ قال : عبد الرزاق »^(١) .
فدل هذا على أن رواية البرسائي شاذة غير محفوظة .
تنبية ..

وقعت رواية عبد الرزاق هذه في « المسند » (٢٩٥/٣) هكذا :
« ثنا عبد الرزاق : أنا ابن جريج ، قال سليمان بن موسى : أنا جابر ، أن النبي صلى الله عليه وسلم ... » فذكر الحديث .
و « أنا » اختصار « أخبرنا » كما هو معروف ، وأخشى أن يكون ذلك خطأ من الناسخ أو الطابع ، لأن رواية عبد الرزاق هذه في « مصنفه » بذكر العنينة بين سليمان بن موسى وجابر كما سبق . ويؤكد هذا ...
الرابع : أن عبد الرزاق نفسه قد توبع على عدم ذكر لفظ الإخبار ، تابعه عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد ، عن ابن جريج به .

(١) وهذا في « التهذيب » (٣١٢/٦) عن هذا الموضع .

أخرج حديثه الشافعي — رحمه الله تعالى — في « الأم » (٢٠٤/١) .
وعبد المجيد هذا وإن تكلم فيه بعضهم ، إلا أن كلام من تكلم فيه لا
يضره هنا ، لأنه هنا يروى عن ابن جريج ، وقد نصَّ غير واحد على أنه
أثبت الناس فيه .

قال الدورى (٣٦٠) — وهو في « الجرح والتعديل » (٦٤/١/٣) :
« سمعت يحيى يقول ... ابن عُليَّة عرض كتب ابن جريج على عبد المجيد
ابن عبد العزيز بن أوى رواد ، فأصلحها له .
فقلت ليحيى : ما كنت أظن أن عبد المجيد بن عبد العزيز بن أوى رواد
هكذا .

قال [يحيى] : كان أعلم الناس بحديث ابن جريج ، ولكنه لم يكن يبدل
نفسه للحديث » .

وفى « التهذيب » (٣٨٢/٦) :

« قال الدارقطنى فى « العلل » : كان أثبت الناس فى ابن جريج » .
وقال ابن عدى (١٩٨٤/٥) بعد أن ساق له بعض ما أخطأ فيه :
« وكل هذه الأحاديث غير محفوظة على أنه يثبت فى حديث ابن جريج ،
وله عن ابن جريج أحاديث غير محفوظة ، وعامة ما أنكر عليه الإرجاء » .
قُلْتُ : مادام قد ثبت تثبته فى روايته عنه ، فلا يضره إن أخطأ أحياناً .
وأما قول الساجى :

« روى عن ابن جريج أحاديث لم يتابع عليها » .

فهذا ليس بجرح أصلاً ، لأن الثقة إذا روى عن من هو أثبت الناس فيه كان
من الطبيعى أن يتفرد عنه بأشياء لم يعرفها غيره لكثرة اعتناؤه بحديثه دون
غيره ولكونه تخصص فى حديثه دون غيره ، ومن تخصص فى شىء كان أعلم
به من غيره . والله أعلم .

كل هذا يدل على أن لفظ الإخبار بين سليمان بن موسى وجابر بن عبد الله

مما زاده محمد بن بكر البرساني خطأ ، فهي إذن من الزيادات الشواذ ، فإذا
اقترن بذلك اتفاق الأئمة على نفى سماعه منه دل ذلك على أن هذه الزيادة
منكرة لا مجال لإثباتها .

وعليه فلا تصح أيضاً متابعة سليمان لأبي الزبير ، ويكون المتابع في الحقيقة
هو الوساطة المسقطلة بين سليمان وجابر .
وأما قول المعترض :

« ولكنه سمع من جابر هذا الحديث ، فلا يعد مدلساً !! »

فهو عجيب ، فلو سلمنا بأنه سمع فعلاً هذا الحديث منه لما كان ذلك
دافعاً لوصمة التدليس عنه — إن صح أنه يدلس — لأن المدلس ليس من
شأنه أن يدلس في كل حديث يرويه ، بل المدلس أحياناً يدلس وأحياناً يروى
كما سمع من غير تدليس ، فإذا ثبت أنه صرح بالسماع في حديث علمنا بأن
هذا الحديث لم يدلسه ، لكن لا يمنع ذلك أن يكون قد دلس أحاديث أخرى
مما لم يصرح فيها بالسماع .

وكأن المعترض أراد أن ينفي عنه التدليس في هذا الحديث خاصة فخانه
التعبير أو سبقه قلمه فعمم ولم يخصص .

ثم أقول :

من ذا الذي وصف سليمان بالتدليس ؟!

لعلك أخذته من قول ابن حبان : « تلك كلها أخبار مُدْلَسَة » . وهذا
لا يدل على التدليس أصلاً ، ولا يقصد ابن حبان من هذه الكلمة وصف
سليمان بالتدليس ...

أولاً : لأن كلمة « مُدْلَسَة » مبنية للمجهول ، فلم يصرح ابن حبان باسم
الذي يدلس هذه الأخبار .

ثانياً : وهو الأقرب ، أن التدليس هنا جاء بمعنى الإرسال الخفي ،
واستخدام التدليس بمعنى الإرسال الخفي معروف عند المتقدمين ، وأنت قد

حققت ذلك في كتابك (ص ٣١، ٣٢) .

وكلمة ابن حبان تلك لا يفهم منها سوى هذا ، فإنه نفى سماعه من جابر أصلاً ، ثم قال هذه الكلمة ، وهذه صورة الإرسال الخفى لا التدليس لأن التدليس يشترط فيه ثبوت السماع ولو مرة كما لا يخفى عليك .
وكان المعارض أحس بهذا فقال :

« وإن صح أنه لم يسمع منه لم تكن روايته عنه إلا من باب الإرسال الخفى في الأصح » .
أقول :

نعم ، هو كذلك والإرسال الخفى صريح في عدم السماع والذي من مقتضاه انقطاع السند ، وبهذا ينهدم بحثك جملة وتفصيلاً ، ولا يثبت حينئذ لا سماع سليمان من جابر ، لأن روايته عنه من باب الإرسال الخفى ، ولا متابعة سليمان لأبى الزبير ، لأن المتابعة حينئذ تكون من الوسطة الساقطة بين سليمان وجابر . والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات .

* * *

ذكر بعض ما احتج به

لإثبات المتابعة

وهو شاذ أو منكر

٧ — رَوَى زهير : حدثنا أبو الزبير عن جابر رضى الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من لم يجد نعلين فليلبس خفين ، ومن لم يجد إزاراً فليلبس سراويل » .
قال المعارض (ص ٧١) :

« توبع أبو الزبير المكي عند الطبراني في « الأوسط » قال الطبراني : حدثنا هاشم بن مرثد : ثنا زكريا بن نافع الأرسوفي : نا محمد بن مسلم الطائفي ، عن عمرو بن دينار ، عن جابر بن عبد الله مرفوعاً به » .
ثم قال :

« قال الحافظ الهيثمي (٢١٩/٣) : وإسناده حسن » .
ضعف الشيخ الألباني هذا الإسناد لحال الطائفي ، وجهالة الأرسوفي عنده ، فتعقبه المعارض بكلام طويل ، انتهى فيه إلى أن الطائفي حسن الحديث على الأقل (ص ٧٣) وأن الأرسوفي ليس بمجهول (ص ٧٣—٧٤) وأن هذا الإسناد حسن (ص ٧٤) .

وذكر (ص ٧٤) متابعة للأرسوفي صحيحة ، ثم قال (ص ٧٥) :
« وعليه تثبت متابعة عمرو بن دينار لأبي الزبير المكي » .

أقول :

نعم ، الأرسوفي ليس له ذنب في هذا الحديث فقد توبع كما ذكرت ، فالحديث محفوظ عن الطائفي ، لكن لا يلزم من كونه محفوظاً عن الطائفي أن يكون محفوظاً عن عمرو بن دينار ، لأن الطائفي قد أخطأ في هذا الحديث

عن عمرو بن دينار ، فقد خالفه جمع من الثقات الواحد منهم أوثق من الطائفي بطبقات ، فكيف وقد اجتمعوا؟! وهؤلاء الثقات هم .

١ — سفيان بن عيينة ..

رواه عن عمرو بن دينار ، فقال : عن جابر بن زيد ، عن ابن عباس مرفوعاً به .

أخرج حديثه مسلم (٨٣٥/٢) وابن ماجه (٢٩٣١) وأحمد (٢٢١/١) وابن الجاورد (٤١٧) والبيهقي (٥٠/٥) والطحاوي (١٣٣/٢) .

وابن عيينة بمفرده أثبت من الطائفي بلا خلاف كما قال ذلك ابن معين والفسوي ، فكيف وقد وافقه على مخالفة الطائفي جماعة من الثقات ، فقد تابعه ...

٢ — سفيان بن سعيد الثوري ...

أخرج حديثه البخاري (٣٠٨،٢٧٢/١٠ فتح) ومسلم (٨٣٥/٢) والدارقطني (٢٣٠/٢) والطبراني (١٧٧/١٢) والطحاوي (١٣٣/٢) .

٣ — شعبة بن الحجاج ...

أخرج حديثه البخاري (٥٧٣/٣ ، ٥٧٤/٤ فتح) ومسلم (٨٣٥/٢) والنسائي (٢٠٥/٨) وأحمد (٢٧٩/١ — ٢٨٥) والطيالسي (٢٦١٠)^(١) والدارقطني (٢٢٨/٢) والطبراني (١٧٩/١٢) والبيهقي (٥٠/٥) والطحاوي (١٣٣/٢) .

(١) وقع في النسخة المطبوعة : « عمرو بن دينار سمع جابر بن زيد سمع النبي صلى الله عليه وسلم » !! . وهذا خطأ قطعاً من الناسخ أو الطابع لا من الراوي لأن جابر ابن زيد لا يمكن أن يصرح بالسماع عن النبي صلى الله عليه وسلم لأنه تابعي ، والسند إليه كله ثقات أثبات . ثم تأكدت من صحة ذلك لما وجدته في « الطبراني » من طريق الطيالسي على الصواب بذكر ابن عباس بين جابر والنبي صلى الله عليه وسلم .

٤ — حماد بن زيد ...

أخرج حديثه مسلم (٨٣٥/٢) وأبو داود (١٨٢٩) والترمذى (٨٣٤) والنسائى (١٣٢/٥) والطيالسى (٢٦١٠)^(١) والطبرانى (١٧٧/١٢) والطحاوى (١٣٣/٢) .

٥ — أيوب السخيتانى ...

أخرج حديثه مسلم (٨٣٥/٢) والترمذى (٨٣٤) والنسائى (١٣٣/٥) والدارقطنى (٢٢٨/٢) والطبرانى (١٧٨/١٢) .

٦ — ابن جريج ...

أخرج حديثه مسلم (٨٣٥/٢) وأحمد (٢٢٨/١ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧) والدارمى (٣٢/٢) والطبرانى (١٧٩/١٢) والطحاوى (١٣٣/٢) .

٧ — هشيم بن بشير ...

أخرج حديثه مسلم (٨٣٥/٢) وأحمد (٢١٥/١) والطحاوى (١٣٣/٢) .

٨ — سعيد بن زيد ...

أخرج حديثه الدارقطنى (٢٢٨/٢) والطبرانى (١٧٨/١٢) فهولاء ثمانية^(٢) من الثقات الأثبات^(٣) قد خالفوا الطائفى فى هذا الحديث فرووه عن عمرو بن دينار على غير الوجه الذى رواه هو عنه مما يدل على أن روايته شاذة غير محفوظة . فلم تثبت متابعة عمرو بن دينار لأبى الزبير كما ترى ! والحمد لله على التوفيق .

* * *

(١) انظر التعليق السابق ، على أن رواية حماد ليست عند الطبرانى .
(٢) وهناك تاسع إلا أنه ضعيف وهو أشعث بن سوار أخرج حديثه الطبرانى (١٧٨/١٢) . لكن موافقته هنا فهولاء الثقات مما يدل على أنه حفظ هذا الحديث . والله أعلم .

(٣) على أن الثامن فيه ضعف ما ، وقد روى له مسلم ، وقال الحافظ : « صدوق ، له أوهام » لكنه هنا روى ما وافقه عليه الثقات فلا إشكال .

٨ — رَوَى ابن وهب : أخبرني عياض بن عبد الله — هو الفهرى —
عن أبي الزبير ، عن جابر مرفوعاً :

« ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة ... » الحديث .

قال المعترض (ص ٧٠) :

« وقد توبعا [يعنى أبا الزبير ، والفهرى] والحمد لله تعالى ، قال عبد
ابن حميد في « المنتخب من مسنده » : ثنا محمد بن مسلم الطائفي ، عن
عمرو بن دينار ، عن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« ليس فيما دون خمس أواق صدقة ... » الحديث . »

أقول :

بَعْضُ النظر عن حال الطائفي ، فأما كان فليس هو بمنزلة من تقدم روايته
عند المخالفة إذا كان المخالف أوثق منه ، لأنك قد رجحت (ص ٧٣) أن
الطائفي حديثه لا يقل عن الحسن ، ومثل هذا إذا خالفه ثقة ثبت قُدِّمت
روايته ورجحت على رواية الطائفي ، وصارت رواية الطائفي حينئذٍ ضمن
شواذ الحديث .

وهكذا الأمر هنا ، فقد خالف الطائفي ثقة ثبت هو عبد الملك بن
عبد العزيز بن جريج المكي ، فقال : عن عمرو ، عن جابر موقوفاً عليه ،
ولم يرفعه كما رفعه الطائفي ، وتابعه أيضاً على مخالفة الطائفي أبو جعفر
الرازي ، وهو وإن كان يخطيء ، إلا أن العمدة على رواية ابن جريج الثقة
الثبت ، وقد قال ابن حبان في أبي جعفر الرازي : « لا يعجبني الاحتجاج
بحديثه إلا فيما وافق الثقات » وهو هنا قد وافق ذاك الثقة ثبت ابن جريج
المكي فدل ذلك على أن هذا مما حفظه .

فأما حديثهما ، فقد قال البخاري في « التاريخ » (٢٢٤/١/١) بعد أن
ذكر رواية الطائفي تلك :

« وقال لنا آدم : ثنا أبو جعفر الرازي ، عن عمرو ، عن جابر ، قوله . »

وقال لى يحيى بن موسى : حدثنا عبد الرزاق ، عن ابن جريج ، أخبرنى عمرو ، قال : سمعت [عن] جابر [بن عبد الله] ، وعن غير واحد ، مثله .

هذا أصح ، مرسل^(١) . اهـ . كلام الإمام البخارى .
فأنت ترى أن الإمام البخارى — رحمه الله تعالى — قد رجح رواية ابن جريج وأبى جعفر الرازى الموقوفة على رواية الطائفى المرفوعة ، وذلك لأن ابن جريج أثبت من الطائفى بطبقات ، فكيف وقد تابعه غيره .
وابن جريج قد صرح بالتحديث فأمنّا تدليسه .
وهذا تكون رواية الطائفى شاذة غير محفوظة ولذا فهى معدودة ضمن ما أخطأ فيه الطائفى .
فقل لى بعد ذلك ، هذه متابعة أم مخالفة ؟!

تُنبية ...

رواية عبد الرزاق عن ابن جريج تلك فى « المصنف » (١٣٩/٤) لكن وقع فيه : « قال : أخبرنى عمرو بن دينار ، قال : سمعت عن غير واحد ، عن جابر بن عبد الله أنه قال ... » فذكره موقوفاً .
فكأن حرف العطف « الواو » سقط بين « غير واحد » ، و « عن جابر » وإلا فإن كان هذا محفوظاً فهو أشد فى المخالفة ، وبه تسقط متابعة عمرو بن دينار لأبى الزبير جملة وتفصيلاً !!

تُنبية آخر ...

بعد أن ذكر المعارض رواية الطائفى هذه قال (ص ٧٠) :

(١) أى : « موقوف » ، واستخدام « المرسل » بمعنى « الموقوف » مستخدم على لسان بعض المتقدمين ، وهذا مثال جيد لهذا ، لأن هذه الرواية موقوفة وليست مرسلة كما هو ظاهر . وهذا الاستخدام لم ينصوا عليه — فيما أعلم — فى مبحث المرسل من كتب المصطلح .

« ورواه من هذا الطريق أحمد ، وابن ماجه ، والطيالسى لكنه ذكر عيسى
ابن ميمون الثقة بدلاً من الطائفى (منحة المعبود ١/١٧٣) . اهـ .
أقول :

أخشى أن يكون فى إسناده الطيالسى سقط أو تصحيف فإن عيسى بن
ميمون المكى لم يذكروا له رواية عن عمرو بن دينار ، ولا للطيالسى رواية
عنه ، وإنما ذكروا فى شيوخ الطيالسى : عيسى بن صدقة ، وهذا متروك ! .
وينظر لعله مصحف من « عيسى بن ميمون » فإن الطيالسى يروى عنه
أيضاً كما فى ترجمته من « التهذيب » (٨٨/٧)^(١) . وهذا متروك أيضاً !! .
أما أنا فلم يترجح عندى شيء ، فمن ترجح عنده شيء أو وجد شيئاً
آخر فليفضل به علينا ، نكن له من الشاكرين .

* * *

٩ — روى مَعْقِل ، عن أبى الزبير ، عن جابر مرفوعاً : « استكثروا من
النعال ... » الحديث .
قال المعترض (ص ٩٣) :

« لم أجد تصريحاً بالسماع لأبى الزبير ، لكن تابعه الحسن البصرى (!)
فيما رواه البخارى فى « التاريخ » (٤٤/٨) عن جماعة بن الزبير ، عن
الحسن ، عن جابر به . وأخرجه ابن عدى فى ترجمة جماعة بن الزبير بنفس
السند من « الكامل » (٢٤١٨/٦) . وجماعة مختلف فيه ، فيمكن أن
يُحسن حديثه لا سيما فى المتابعات والشواهد »

(١) وتصحف هذا على الحافظ ابن حجر فى « التهذيب » و « التقريب » إلى « عبدة »
بدل « عيسى » والتصحيح من أصلهما « تهذيب الكمال » وسائر كتب الرجال .

أقول :

على فرض التسليم بما قلته من أن جماعة يمكن أن يحسن حديثه^(١) ، لا نسلم لك بما بنيت على ذلك

(١) أقول : جماعة هذا لا يمكن أن يحسن حديثه ، بل هو ضعيف لا شك في ذلك عند من تدبر ترجمته ، وهاك البيان .

قال عبد الصمد بن عبد الوارث : « كان نحو الحسن بن دينار » .

والحسن بن دينار اتفق أئمة الجرح والتعديل على تضعيفه ، حتى قال ابن عدى : « قد أجمع من تكلم في الرجال على ضعفه » .

قلت : بل تركه جماعة ، وكذبه آخرون .

وقال الدارقطني في جماعة : « ضعيف » . قولاً واحداً .

وقال ابن خراش : « ليس مما نعتبر به » .

وقال ابن عدى : « هو ممن يحتمل ويكتب حديثه » .

يعنى للاعتبار ، فهذا تليين أيضاً .

وأما من وثقه ، فإنما وثقه باعتبار دينه وصلاحه وعبادته ، لا باعتبار حفظه وضبطه .

قال أحمد (« جرح » ٤٢٠/١/٤) : « لم يكن به بأس في نفسه » . فهذا نصر من أحمد

في نفى البأس عن نفسه لا عن حديثه ، وهو بذلك كأنه يشير إلى أن هناك بأساً في حديثه .

وشعبة ، قيل : إنه روى عنه ولم أتبينه ، وأخشى أن يكون ذلك وهماً لأن ابن

عدى طول ترجمته وذكر له جملة من الأحاديث ، ومع ذلك فلم يذكر رواية لشعبة

عنه ، وهذا بعيد لأن هذا مما يفيد الراوى في الأصل . ثم إن ابن عدى ذكر في آخر

الترجمة بعض من روى عنه فلم يذكر فيهم شعبة مع أنه أجل من كل من ذكرهم .

وعلى التسليم بذلك فلا تعارض رواية شعبة عنه تضعيف من ضعفه وذلك لأمرين

الأول : أن شعبة قد يروى عن الضعيف لا لأنه ثقة عنده — كما هي عادته —

ولكن من باب الاستنكار والتعجب ، كأنه يقول لمن يسمعه : انظروا ... !! هذا

الذى يروى كيت وكيت ، ويسوق بعض مناكيره .

قال ابن حبان في ترجمة جابر بن يزيد الجعفي من « المجروحين » (٢٠٩/١) :

« فإن احتج محتج بأن شعبة والثوري زوياً عنه ، فإن الثوري ليس من مذهبه

ترك الرواية عن الضعفاء .. ، وأما شعبة وغيره من شيوخنا فإنهم رأوا عنده أشياء

لم يصبروا عنها وكتبوها ليعرفوها ، فربما ذكر أحدهم عنه الشيء بعد الشيء على =

= جهة التعجب فتداوله الناس بينهم ، والدليل على صحة ما قلنا أن محمد بن المنذر قال : ثنا أحمد بن منصور : ثنا نعيم بن حماد قال : سمعت وكيعاً يقول : قلت لشعبة : مالك تركت فلاناً وفلاناً ورويت عن جابر الجعفي ؟ قال : روى أشياء لم نصبر عنها . اهـ . والمعترض نفسه قد صرح بذلك فقال (ص ١٩٩) :

« وإن روى شعبة عن متكلم فيه فيكون على سبيل التعجب كما في « المجروحين » (٢٠٩/١) » . ١١ . قلت : وهذا متكلم فيه ، فماذا تقول ؟ ١٢ .

الثاني : أن عبد الصمد بن عبد الوارث قال : « كان شعبة يُسأل عنه ، وكان لا يجترئ عليه لأنه من العرب ، وكان يقول : هو كثير الصوم والصلاة » . فهذا فيه إشارة إلى أن شعبة كان لا يرضاه في الحديث ، لكنه ما كان يصرح بذلك للسبب الذي ذكره عبد الصمد ، ولكنه كان يكتفي بالتنميح ، فكان إذا سئل عنه حاد عن الجواب ، وأجاب عن شيء آخر فيقول : « كثير الصوم والصلاة » كأنه يقول : هو لا يحسن إلا هذا !! . ثم إن من فضل الله ورحمته ونعمه التي لا تعد ولا تحصى ، أنني وجدت الإمام ابن أبي حاتم الرازي قد فهم نفس الذي فهمته من موقف شعبة هذا ، فإنه قد ذكر في كتابه « مقدمة الجرح والتعديل » (ص ١٥٤) قول عبد الصمد هذا ، ثم علق عليه فقال : « كان يجحد عن الجواب فيه ، ودلّ حيدانه عن الجواب على توهينه » . قلت : ولهذا نظائر ...

فمنها : ما في « مقدمة الجرح » أيضاً (ص ٢٢٩) عن محمود بن غيلان ، قال : سمعت وكيعاً وسئل عن عمر بن هارون فقال : بات عندنا الليلة . قال ابن أبي حاتم : « حاد عن الجواب » . !! .

ومنها ، ما في « آداب الشافعي ومناقبه » لابن أبي حاتم أيضاً (ص ٢٢٣ ، ٢٢٤) ، عن أبيه عن حرملة ، قال : سمعت الشافعي يقول : « كان أبو عبد الله الجدلي جيد الضرب بالسيف ، وكان داود بن شابور من الثقات ، وكان الربيع بن صبيح رجلاً غزاًء . وإذا مدح الرجل بغير صناعته فقد وهى » . قال ابن أبي حاتم : « يعنى دقَّ عُقْقه » .

في أمثلة كثيرة

ولذا لما ترجمه الذهبي في « السير » (١٩٦/٧) لم يزد على قوله :

« أخذ العلماء العاملين » ، فلم يصفه بالحفظ كعادته .

= أما ابن حبان فقد شدَّ . فقال في « الثقات » (٥١٧/٧) :

« مستقيم الحديث عن الثقات » !!

وإنما حجبنا على هذا القول بالشذوذ لأسباب .

الأول : أن الذين ضعفوه جماعة بينا لم يوثقه إلا ابن حبان كما ترى .

الثاني : أن الذين ضعفوه أعلم بهذا الشأن من ابن حبان .

الثالث : أنهم أعلى طبقة منه ، فهم أعلم منه بحاله وبمروياته لاسيما وأن من الذين ضعفوه

شعبة — كما وضحنا — وهو من طبقة من يروى عنه ، بل كان جاراً له كما يقول عبد الصمد (انظر « الكامل » ٢٤١٩/٦) فهو من أعلم الناس به .

الرابع : أن ابن حبان على إمامته وعلمه كثيراً ما يبالغ في الحكم على الرواة في الجرح والتعديل على السواء . فتجده إذا وجد للراوى حديثاً أو حديثين منكبين أقام عليه القيامة وحكم عليه حكماً كلياً بمقتضى هذين الحديثين .

فمن أمثلة ذلك

ذكر في « الضعفاء والمجروحين » (٢٢٩/٢) : كنانة بن العباس بن مرداس السُّلَمِيُّ ، وقال :

« منكر الحديث جداً ، فلا أدري التخليط في حديثه منه أو من ابنه ، ومن أيهما كان فهو ساقط الاحتجاج بما روى لعظم ما أتى من المناكير عن المشاهير » !!

وهذا عجب !! لأز كنانة هذا لم يرو عن غير أبيه ، وابنه لم يرو عن غيره أيضاً فمن هم هؤلاء المشاهير الذين في كلام ابن حبان ؟!

ثم إن هذا الابن لم يرو عن أبيه ، وأبوه لم يرو عن أبيه إلا حديثاً واحداً عرف الابن والأب كلاهما به ، فأين هذه المناكير التي في كلام ابن حبان ؟!

ومع هذا كله فقد تناقض فيه فذكره في « الثقات » (٣٣٩/٥) أيضاً !!
مثال آخر

ذكر في « الثقات » (٥٩/٤) : أسماء بن الحكم الفزارى ، وقال : « يخطيء » !!
مع أن هذا نصيبه من الحديث حديثان فقط ..

ذكر له البخارى في ترجمته من « التاريخ » (٥٤/٢/١) حديثه عن علي بن أبي طالب :
« كنت إذا حدثني رجل عن النبي صلى الله عليه وسلم حلفت ، فإذا حلف لي صدقته »

قال البخارى : « ولم يرو عن أسماء بن الحكم إلا هذا الحديث الواحد وحديث آخر » .

وحديث عليّ هذا صححه ابن حبان فلم يبق إلا الحديث الآخر . فهل من أخطأ في حديث واحد يقال فيه : « يخطيء » ؟! ثم هل من لم يرو عنه إلا حديثان ومع ذلك فقط أخطأ في أحدهما يستحق أن يوضع في « الثقات » ؟!

= ولذا قال الحافظ في « التهذيب » (٢٦٨/١) :

« قال ابن حبان في « الثقات » : « يخطيء » وأخرج له الحديث في « صحيحه » وهذا عجب ، لأنه إذا حكم بأنه يخطيء ، وجزم البخاري بأنه لم يرو غير حديثين يخرج من كلامهما أن أحد الحديثين خطأ ، ويلزم من تصحيحه أحدهما انحصار الخطأ في الثاني ، وقد ذكر العقيلي أن الحديث الثاني تفرد به عثمان بن المغيرة ، عن علي بن ربيعة عن أسماء وقال : إن عثمان منكر الحديث !!

يعنى إذا كان حديثه الأول صحيحاً عند ابن حبان ، والثاني ليس بالبلاء فيه منه وإنما ممن دونه فما هو الذى أخطأ فيه وهو لم يرو عنه غيرها !!؟

وذكر عبد الله بن إسمان في « الثقات » (١٧/٧) وقال : « كان يخطيء » ! . فتعقبه الذهبي في « الميزان » (٣٩٣/٢) فقال :

« هذا لا يستقيم أن يقوله الحافظ إلا فيمن روى عدّة أحاديث ، فأما عبد الله هذا ، فهذا الحديث [أى حديثه عن عروة في صيد وج] أول ما عنده ، وآخره ، فإن كان قد أخطأ فحديثه مردود على قاعدة ابن حبان » !! .

وأما مبالغته في التعديل والتوثيق فهذا يلزمه كل من له دراية بأقواله في الرجال ، وسأكتفى بذكر أمثلة مما قال فيه « مستقيم الحديث » ومع ذلك فهو ضعيف عند غيره من الأئمة الكبار .

فمن هؤلاء ...

١ — محفوظ بن بحر الأنطاكي ...

انظر « الثقات » (٢٠٤/٩) ، وقارن به « اللسان » (١٩/٥) .

٢ — يحيى بن مالك بن أنس الأصبحي ...

انظر « الثقات » (٢٥٧/٩) ، وقارن به « اللسان » (٢٧٤/٦) .

٣ — إسماعيل بن سيف البصري ...

انظر « الثقات » (١٠٣/٨) ، وقارن به « اللسان » (٤٠٩/١) .

٤ — غسان بن عبيد الموصلي ...

انظر « الثقات » (١/٩) وقارن به « اللسان » (٤١٨/٤) .

٥ — العباس بن الحسن الخضرمي ...

انظر « الثقات » (٢٧٦/٧) ، وقارن به « اللسان » (٢٣٩/٣) .

٦ — الفرات بن أبي الفرات ...

أولاً : لأنك قُلْتَ (ص ٩٤) :

« والحسن البصرى لم يسمع من جابر بن عبد الله كما ذكره جماعة » .
فكيف يستقيم هذا مع قولك هنا : « تابعه الحسن البصرى » ؟ !
فإن الذى تابعه فى الحقيقة إنما هو الوسطة التى أسقطها الحسن البصرى
بينه وبين جابر رضى الله عنه .

ثانياً : أننا لو سلمنا بتحسين حديث جماعة فى الجملة لما كان حديثه هذا
كذلك ؛ لأنه قد اضطرب فيه مما يدل على أنه لم يحفظه جيداً ، والبحث
هنا يدور حول حديثه هذا خاصة لا حول حديثه عامة .
فأنت قُلْتَ (ص ٩٤) :

« وفى الباب ... وعن عمران بن حصين . رواه العقيلي (٢٥٥/٤)
والخطيب فى « التاريخ » (٤٠٤/٩ — ٤٠٥) من طريق جماعة بن الزبير ،
عن الحسن ، عن عمران بن حصين به » .
فهذا وجه ثانٍ قاله جماعة ، فإما أن يكون كلاهما محفوظاً ، أو أحدهما ،
أو ليس واحداً منهما .

فلاحتمال الأول ، غير وارد لأن جماعة هو المتفرد بالوجهين ، وهو مهما
تسّمحنا فى حاله فلا يمكن أن يكون بمنزلة من يقبل منه تفرده هنا لاسيما
وقد اضطرب كما ترى فلم يثبت على قول واحد .

وأما الاحتمال الثانى ، فلا يصح إلا بعد أن يتابع جماعة على أحد
الوجهين ، فإن تابعه أحد على أحد الوجهين علمنا أن هذا الوجه هو المحفوظ ،

= انظر « الثقات » (٣٢١/٧ — ٣٢٢) ، وقارن به « اللسان » (٤٣٢/٤) .

٧ — عبد الله بن رشيد الجنديسابورى ...

انظر « الثقات » (٣٤٣/٨) وقارن به « اللسان » (٢٨٥/٣) .

٨ — سلامة بن روح بن خالدة الأيلي ...

انظر « الثقات » (٣٠٠/٨) وقارن به « التهذيب » (٢٨٩/٤) .

ونكتفى بهذا القدر ، والحمد لله على التوفيق .

وأن الوجه الآخر الذى تفرد به خطأ .

وهو لم يتابع على أحدهما فمن ثم لم يحكم لأحدهما ، وبالفعل فإن الأئمة تتابعوا على ذكر هذا الحديث فى ترجمته من كتب الضعفاء إشعاراً بأن هذا الحديث مما يستنكر من حديثه .

فهذا الإمام البخارى — رحمه الله تعالى — ذكر هذا الحديث فى ترجمته من « التاريخ » وعادة البخارى أنه يذكر فى ترجمة الراوى فى « التاريخ » بعض ما ينكر من حديثه ، ثم العقيلى ، ثم ابن عدى ، وهذا ساق الوجهين ليظهر الاضطراب . والله الهادى للصواب .
أما قول المعترض :

« ... لاسيما فى المتابعات والشواهد » .

فليس هنا محله ، لأن مجاعة لم يتابع أحداً ، وإنما تفرد برواية متبعة لم يذكرها غيره والمتابع — على رأيك — هو الحسن البصرى ، وعلى التحقيق هو الوساطة الساقطة بين الحسن وجابر .

* * *

١٠ — روى عمر بن حمزة ، عن سالم ، عن ابن عمر مرفوعاً : « إن تطعنوا فى إمارته — يريد أسامة بن زيد — فقد طعنتم فى إمارة أبيه من قبله ... » الحديث ، وفيه : « فأوصيكم به فإنه من صالحكم » .

علق الشيخ الألبانى عليه فقال :

« فى إسناده عمر بن حمزة ، وهو ضعيف ، كما قال الحافظ فى « التقريب » لكن رواه مسلم من طريق أخرى نحوه دون قوله : فأوصيكم به » .

ردّ المعارض على الشيخ بكلام عجب انظر الرد عليه فى المثال (١٤)
من القسم الرابع .

ثم قال المعارض (ص ١٦٠) :

« إن عمر بن حمزة لم ينفرد باللفظ المذكور ، فقد تابعه عليه حافظان
جليلان ثقتان هما : الزهرى ، وموسى بن عقبة ، وأخرج المتابعين النسائى
فى « فضائل الصحابة » (ص ٢٤ ، ٢٥) قال : أخبرنا هارون بن موسى ،
قال : أنا محمد بن فليح ، عن موسى بن عقبة ، عن الزهرى ، قال : قال
سالم بن عبد الله : قال عبد الله : طعن الناس فى إمارة ابن زيد ، فقام
رسول الله صلى الله عليه وسلم [فقال] : « إن تطعنوا فى إمارة ابن زيد
... الحديث . وفيه : « فاستوصوا به خيراً فإنه من خياركم » .

قال المعارض :

« ثم قال النسائى : أخبرنا عمرو بن يحيى بن الحارث ، قال : أنا المعافى ،
قال : أنا زهير ، قال : أنا موسى بن عقبة ، عن سالم بن عبد الله ، عن
عبد الله بن عمر به ، وفيه مرفوعاً : « فاستوصوا به خيراً فإنه من خياركم » .
قال المعارض :

« وهما متابعتان صحيحتان ، لكن المتابعة الثانية أصح ، ، لقول
الإسماعيلى : لم يسمع موسى بن عقبة من الزهرى شيئاً . انظر « التهذيب »
(٣٦٢ / ١٠) . اهـ . كلام المعارض .

أقول :

ابتداءً : جزمك بصحة هاتين المتابعتين لا يستقيم مع تسليمك بأن موسى
ابن عقبة لم يسمع من الزهرى ، لأن مقتضى هذا أن يكون السند إلى الزهرى
منقطعاً ، والذي من موجباته ضعف السند ، فكيف تكون إذن متابعة

الزهرى صحيحة إلا إذا كان الانقطاع ليس بعلّة قادحة توجب الضعف عندك ، ولا إخالك تقول بذلك^(١) ، فإن هذا من مبادئ ما يتعلمه المرء في هذا العلم الشريف .

ثانياً : أن المتابع في الحقيقة واحد فقط هو موسى بن عقبة ، وأما ذكر الزهرى بينه وبين سالم بن عبد الله في الرواية الأولى خطأ من الراوى عن موسى بن عقبة .
وهاك البيان ...

إن الرواة قد اختلفوا في ذكر الزهرى على موسى بن عقبة ..
فذكره محمد بن فليح ، كما في الرواية الأولى .
ولم يذكره زهير ، وهو ابن معاوية ، كما في الرواية الثانية .
وزهير أثبت من محمد بن فليح بلا شك ، فإنّ الثاني قد تكلم فيه ابن معين ، وقال فيه أحمد بن حنبل : « ما به بأس ، ليس بذاك القوى » .
فهو بالطبع أنزل من زهير ، فروايته هنا مرجوحة أمام رواية زهير الراجحة المحفوظة ..

هذا وجه ترجيح ، ويزيده قوة ...
أن زهيراً مع كونه أوثق من محمد بن فليح بمفرده ، قد تابعه رجلان آخران فلم يذكر الزهرى أيضاً .
قال ابن سعد (٤٦/١/٤ - ٤٦) :

« أخبرنا عفان بن مسلم ، قال : حدثنا وهيب بن خالد ، قال : وأخبرنا المعلى بن أسد ، قال : حدثنا عبد العزيز بن المختار ، قال : حدثنا موسى بن عقبة ، قال : حدثني سالم ، عن أبيه به » .

فهذان اثنان قد تابعا زهير بن معاوية على عدم ذكر الزهرى بين موسى بن

(١) أقول هذا إحساناً بالظن ، وإلا فإنّى قد رأيته لا يعتد بالإرسال الخفى ولا يعتبره علة قادحة توجب ضعف السند . انظر المثال السالف برقم (٦) والمثال رقم (٥) من تشنيعاته على الشيخ في القسم الأخير ، وهو هنا رغم اعترافه بعدم السماع واعتماده على ماسبه هو إلى الإسماعيلي لا يضعف السند بل يصححه ، فالله المستعان .

عقبة وسالم بن عبد الله .

الأول : وهيب بن خالد ، وهو ثقة ثبت .

والثاني : عبد العزيز بن المختار ، وهو صدوق في أقل الأحوال .

ومما يزيد هذا قوة :

أن موسى بن عقبة ذكر سماعه هنا من سالم ، فقال : « حدثني سالم » . ولا يقال : لعله سمعه منهما جميعاً ، لأن هذا لا يقال إلا عند تكافؤ الروايات في الصحة بحيث يتعذر الترجيح بينها ، لكن إذا كانت إحدى الروايتين أرجح من الأخرى لمزيد ثقة رواتها وكثرتهم بالنسبة للأخرى رجحت حينئذ على التي لم تحظ بهذه الترجيحات .

ولما تعرض الحافظ ابن حجر في « النكت على ابن الصلاح » (٣٨٣/١)

لبنحو هذا قال :

« هذا إنما يطرّد حيث يحصل الاستواء في الضبط والإتقان » .

وحكى هو (٧١٢/٢) عن الحافظ العلائي أنه قال :

« فأما إذا كان رجال الإسنادين متكافئين في الحفظ أو العدد ، أو كان من أسنده أو رفعه دون من أرسله أو وقفه في شيء من ذلك مع أن كلهم ثقات محتج بهم ، فهنا مجال النظر واختلاف أئمة الحديث والفقهاء . فالذي يسلكه كثير من أهل الحديث ، بل غالبهم جعل ذلك علة مانعة من الحكم بصحة الحديث مطلقاً ، فيرجعون إلى الترجيح لإحدى الروايتين على الأخرى ، فمتى اعتضدت إحدى الطريقتين بشيء من وجوه الترجيح حكموا لها ، وإلا توقفوا عن الحديث وعللوه بذلك ... » .

فهذه هي طريقة أهل الحديث ، وهم أعلم الناس بعلمهم ، فإليهم يكون المرجع والمهرب عند التنازع .

هذا ، والحافظ العلائي إنما يقول هذا الكلام فيما إذا كانت الروايتان متكافئتين في القوة ، فكيف والأمر هنا أن إحدى الروايتين أقوى من الأخرى

بمفردها وزادها قوة هذه المتابعات التى جاءت لها !!؟ .

ثم لننظر فيما نسبته إلى الإسماعيلي ...

أنت عزوت هذا « للتهذيب » (٣٦٢/١٠) والذى هناك :

« قال الإسماعيلي فى كتاب العتق : يُقال : لم يسمع موسى بن عقبة من الزهرى شيئاً . كذا قال . » .

فأولاً : الإسماعيلي لم يقل هذا ، وإنما حكاه عن مجهول بصيغة التقرير إشعاراً بضعف هذا القول .

ثانياً : الحافظ ابن حجر أشار إلى ضعفه أيضاً بقوله : « كذا قال » !! .
ثالثاً : أن البخارى قد احتج برواية موسى بن عقبة عن الزهرى فى غير موضع من « صحيحه » وهذا وحده كافٍ فى سماعه منه ، وإلا لزمك أن تضعف رواية موسى بن عقبة عن الزهرى فى « صحيح البخارى » !! . ولا إخالك تفعل ذلك .

رابعاً : على فرض عدم سماعه منه فروايته عنه وجادة صحيحة ، ففى « التهذيب » (٣٦١/١٠ — ٣٦٢) :

« قال أبو بكر بن أبى خيثمة : كان ابن معين يقول : كتاب موسى بن عقبة عن الزهرى من أصح هذه الكتب » .

مع أن قول ابن معين هذا يدل على السماع أيضاً ، ومثله قول ابن مهدى : « كنا نستفيد من كتب غندر — يعنى محمد بن جعفر — فى حياة شعبة » .

وكذا قول ابن المبارك : « إذا اختلف الناس فى حديث فكتاب غندر حكم بينهم » .

والحاصل ..

أنه لا يسلم للمعترض من هاتين المتابعتين لأبى الزبير إلا متابعة واحدة وهى متابعة موسى بن عقبة لأن ذكر الزهرى فى الرواية الأخرى شاذ غير محفوظ ، والله أعلم .

* * *

١١ — روى زهير ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، قال : جاء سراقه بن مالك بن جعشم ، قال : يا رسول الله بين لنا ديننا كأثنا خلقتنا الآن ، فيما العمل اليوم ؟ ... » . الحديث .

قال المعترض (ص ١٠٣) :

« تابع محمد بن المنكدر أبا الزبير ، وذلك فيما أخرجه أحمد في « المسند » (٣٠٤/٣) : ثنا هشيم : أنا علي بن زيد بن جدعان ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر ، أن سراقه قال : يا رسول الله فيما العمل ؟ ... » الحديث . اهـ .

ثم قال :

« وعلى بن زيد بن جدعان وإن كان ضعيفاً لكنه يصلح في الشواهد والمتابعات » !! .

أقول :

جزمت بالمتابعة مع اعترافك بضعف السند إلى المتابع ، وهذا من أعجب هذه المواضع !!

مع أنك قلت (ص ١٧٢) :

« إن الراوى إذا كان متكلماً فيه فحديثه يقوى ويصحح بالمتابعات والشواهد ، وإنما يعدون في منكراته ما تفرد به فقط » . فكيف إذا خالف ؟!

لأن ابن جُدعان ضعيف عندك ، وقد تفرد بهذا الإسناد فقال : « عن محمد بن المنكدر ، عن جابر » . ولم يتابعه أحد على ذلك ، بل قد خالفه زهير بن معاوية هنا وهو الثقة الثبت فقال : « عن أبي الزبير ، عن جابر » . وبهذا يتعين الحكم على رواية ابن جدعان بالنكارة من وجهين .

الأول : التفرد ، لأنه ضعيف .

الثاني : المخالفة للثقة .

وأما قولك :

« ... لكنه يصلح للشواهد والمتابعات » .

فليس محله هنا لأنه لم يتابع بل خالف ، ولا يصلح للشواهد ما ثبت
شدوده فضلاً عن نكارتة كما لا يخفى عليك !!

* * *

١٢ — روى أبو خيثمة ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، قال : أتى بأبي
قحافة ... الحديث » ، وفيه : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « غَيِّرُوا
هذا بشيء » ، واجتنبوا السَّوَادَ .

قال المعترض (ص ٩٥) :

« تابع أبا الزبير سليمان الشيباني . وذلك فيما أخرجه الخطيب في
« الجامع لأخلاق الراوى » (٣٨٠/١) من طريق آدم بن أبي إياس : نا
أبو عمر البزاز ، عن سليمان الشيباني ، عن أبي سليمان (!) عن جابر
به . لكنَّ فيه أبا عمر البزاز ، هو حفص بن سليمان الكوفي القارىء
المشهور ، ضعفه غير واحد « التهذيب » (٤٠٠/٢) » . اهـ .

أقول :

كيف جازمت بالمتابعة مع ضعف الإسناد عندك إلى المتابع ؟!

هذا أولاً ...

أما ثانياً :

فهذه فى الحقيقة مخالفة ، وليست بمتابعة ، فإنه لم يروه فيما نعلم عن
أبى سليمان هذا ، عن جابر سوى سليمان الشيباني من رواية أبى عمر حفص
ابن سليمان القارىء عنه ، بينما خالفه الثقة الثبت أبو خيثمة وهو زهير بن
معاوية فرواه — كما عند مسلم — عن أبى الزبير عن جابر ، وروايته هى
الراجحة بالطبع . والأخرى منكراً لتفرد حفص بن سليمان بها وهو ليس
بشيء .

ثالثاً : قولك في حفص بن سليمان : « ضعفه غير واحد » ، لا يخلو من إيهام ، فإنه يوهم أنه ضعيف فقط ، وليس الأمر كذلك ، بل هو ضعيف جداً في أحسن أحواله !! .

وانظر المثال (٢) من النوع الخامس من القسم الثالث .
رابعاً : قولك : « تابع أبا الزبير سليمان الشيباني » خطأ محض ، فإن الذى تابعه على فرض صحة الإسناد إليه إنما هو أبو سليمان هذا ، فإنه هو الذى يرويه عن جابر مثله فيما زعم حفص بن سليمان ، وكأن هذا سبق قلم منك .

ثنية ...

كذا وقع في الإسناد « عن أبى سليمان » ولا أعرف ممن يروى عن جابر ويروى عنه سليمان الشيباني من يكنى بأبى سليمان . إلا أن يكون مصحفاً من « أبى سفيان » وهو طلحة بن نافع ، وهو معروف بالرواية عن جابر . والله أعلم .

* * *

ذكر بعض ما استشهد به
وهو ضعيف جداً
أو شاذ أو منكر

١٣ — ذكر شواهد في تعجيل العباس صدقته ، فقال (ص ١٢٧)
« وللحديث شواهد ، منها ما أخرجه البزار في « كشف الأستار »
(٤٢٤/١) والطبراني في « الكبير » (٨٧/١٠) وابن عدى في « الكامل »
(٢٢٠٦/٦) من طريق محمد بن ذكوان ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن
علقمة ، عن عبد الله بن مسعود ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم : « إنَّ عم الرجل صنو أبيه » ، وإنَّ النبي صلى الله عليه وسلم تعجل
من العباس صدقته عامين في عام .

ثم قال :

« وقال في « مجمع الزوائد » (٧٩/٢) : « وفيه محمد بن ذكوان ، وفيه
كلام وقد وثق » . اهـ .

أقول :

محمد بن ذكوان هذا هو الأزدي البصري ، خال ولد حماد بن زيد ...
قال فيه أبو حاتم : « منكر الحديث ، ضعيف الحديث ، كثير الخطأ » .
وقال البخاري : « منكر الحديث » . وهي من أشد صيغ الجرح عنده
كما هو معروف .

وقال النسائي : « ليس بثقة ، ولا يكتب حديثه » .

وقال في موضع آخر : « محمد بن ذكوان ، عن منصور ، منكر
الحديث » .

حكى ابن عدى هذا عنه في ترجمة محمد بن ذكوان من « الكامل » ،
ثم روى بعده بإسناده حديثه هذا ، ثم قال :
« وهذا الذى أشار إليه النسائى أنه عن منصور منكر الحديث ، لأن هذا
لا يرويه عن منصور غير ابن ذكوان هذا » .
قُلْتُ : فهذا حكم من الإمام النسائى — رحمه الله تعالى — على حديثه
عامة ، وعلى حديثه هذا خاصة بأنه حديث منكر .
والعجب أن المعارض عزا هذا الحديث إلى « الكامل » في هذا الموضع
ومع ذلك تجاهل كلام النسائى هذا واستنكاره لهذا الحديث بعينه ، وكذا
قول ابن عدى رحمه الله تعالى !!
والحاصل ...

أن محمد بن ذكوان هذا ضعيف جداً ، فكيف يصلح حديثه في
الشواهد ، لاسيما وأن حديثه هذا قد أنكره الإمام النسائى رحمه الله تعالى .
وسياتى إن شاء الله تعالى مزيد بحث حول حال محمد بن ذكوان هذا
في المثال (٣) من النوع الخامس من القسم الثالث .

• • •

١٤ — روى أبو الزبير عن جابر ، « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
دخل [يوم فتح] مكة وعليه عمامة سوداء بغير إحرام » .
قال المعارض (ص ٧٨) :
« لم أجد متابعاً لأبى الزبير ، أو تصريحاً بالسماع ، لكنّ للحديث شاهداً
أخرجه ابن أبى شيبة (٢٣٦/٨) ومن طريقه ابن ماجه (١١٨٦/٢) قال :
حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة : ثنا عبد الله : أنبأنا موسى بن عبيدة ، عن
عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر ، « أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل
يوم فتح مكة وعليه عمامة سوداء » .
ثم قال : « وسنده وإن كان ضعيفاً بسبب موسى بن عبيدة الرّبّذى ، لكنه

يصلح في باب الشواهد والمتابعات .
أقول :

لو سلمنا بأن حديثه يصلح في الشواهد والمتابعات في الجملة لما كان ذلك مسلماً في حديثه عن عبد الله بن دينار خاصة ، وهذا منها ، وذلك لأنهم نصوا على أن حديثه عن عبد الله بن دينار أضعف من حديثه عن غيره .. قال الأثرم عن أحمد : « ليس حديثه عندي بشيء » ، وحمل عليه ، قال : « وحديثه عن عبد الله بن دينار كأنه ليس عبد الله بن دينار ذاك » .

وقال الدورى (٢٣٠) : « سمعت أحمد بن حنبل ، وسئل — وهو على باب أبي النصر ، هاشم بن القاسم — فقليل له : يا أبا عبد الله ما تقول في موسى بن عبيدة الرِّبْدِيُّ ، وفي محمد بن إسحاق ؟ فقال : أما محمد بن إسحاق فهو رجل تكتب عنه هذه الأحاديث ، كأنه يعنى المغازى ونحوها . وأما موسى بن عبيدة ، فلم يكن به بأس ، ولكنه يحدث بأحاديث مناكير عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم . فأما إذا جاء الحلال والحرام أردنا قوماً هكذا » .

وقال صالح بن أحمد بن حنبل عنه : « لا يشتغل به ، وذلك أنه يروى عن عبد الله بن دينار شيئاً لا يرويه الناس » .
وقال ابن معين : « حديثه ضعيف ، وإنما ضعف حديثه لأنه روى عن عبد الله بن دينار أحاديث مناكير » .

ثم قال المعترض :

« ويمكن اعتبار هذا الشاهد متابعة ، لأن موسى بن عبيدة انفرد به عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر ، وموسى بن عبيدة ضعيف خاصة في عبد الله بن دينار الذى يظن به أنه رواه عن جابر فأخطأ موسى بن عبيدة وجعله من مسند ابن عمر ، والله أعلم » .

أقول :

هذا من أعجب ما رأيته لهذا المعترض !! . وهو يدّلك على مدى استماتته لتقوية قوله بكل ماهبّ ودبّ بطريقة عجيبة غريبة ، لاندري من أين جاء بها إلا أن يكون مما أخرجته له الأرض من أفلاذ أكبادها !!

وفي الوقت نفسه هو لا يتردد في ردّ كلام الشيخ الألباني بما لا يقوم بنفسه فضلاً عن أن يهدم غيره !! .

والعجب كل العجب في قوله : « ... الذى يظن به ... » . لأن هذا الظن مما قال فيه ربُّنا : ﴿ إِنَّ الظَّنَّ لَا يَغْنَى مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً ﴾ . ذلك أنه من الحق الذى لا مرية فيه أن هذه الصورة في رواية هذا الحديث : « عبد الله ابن دينار عن جابر » التى توهمتها ، وتخيّلتها لا يمكن وقوعها أصلاً ، ذلك لأن عبد الله بن دينار ليس له رواية عن جابر أصلاً فلم يذكروا في ترجمته أن من شيوخه جابر بن عبد الله ، مع أنه لو كان يروى عنه لما أهملوا ذكره ضمن شيوخه لأنه صحابى جليل ، ورواية مثل ابن دينار عن مثل جابر بن عبد الله مما يفتخر بها . ولا ذكروا في ترجمة جابر بن عبد الله أن عبد الله ابن دينار من الرواة عنه مع أنهم ذكروا غيره ممن هو أقل منه رتبة ومنزلة !! ولو فرضنا إمكان وقوع هذه الرواية لكانت منقطعة بين ابن دينار وجابر ، فعلى هذا لا متابعة لأن المتابع فى الحقيقة إنما هو الوساطة الساقطة بين ابن دينار وجابر ، كما لا يخفى .

وأكبر دليل على هذا أنه لم يرو أحد من الثقات هذا الحديث عن عبد الله ابن دينار أصلاً ، مع أنه له أصحاب ثقات يحفظون له حديثه فكون الحديث لا يأتى إلا من طريق موسى بن عبيدة الرّبذّى على ضعفه لاسيما فيما يرويه عن ابن دينار ليؤكد أشد التأكيد أن ابن دينار ما تلفظ بهذا الحديث قط . هذا بالنسبة لما رواه الرّبذّى عنه أما ما تخيله المعترض وتصوره فهو أولى ، بذلك وأولى ولا سبيل أمام المعترض يثبت به أن ابن دينار قال هذا القول

وروى هذه الرواية التى جاء بها الربذى أو التى نخيلها هو إلا بأن يأتى بإسناد
تقوم به الحجة إلى ابن دينار ، فإن أتى قبلنا ذلك منه وإلا فلا تقوم الحجة
بمثل الربذى فضلاً عن الأوهام والتخيلات ، والحمد لله الذى بنعمته تتم
الصالحات .

* * *

ذكر بعض ما استشهد به وهو قاصر عن الشهادة

ثم إنه أحياناً يسوق شواهد ليقوى بها حديث الباب ، ولكنه لا يراعى فيها ما ينبغى أن يراعى فى الشواهد من :

- ١ — ألا يكون إسناده شديد الضعف ولا يكون شاذاً ولا منكراً .
- ٢ — أن يكون الشاهد مطابقاً لحديث الباب فى المعنى فلا يكون قاصراً عن الشهادة له ، فإن الشاهد لا يشهد لحديث إلا فيما وافقه فيه فحسب من المعنى .

فأما الشرط الأول فقد ذكرنا بعض نماذجه وأمثله فى النوع السابق ، وها نحن أولاء نذكر هنا بعض النماذج التى لم يراع فيها المعارض الشرط الثانى ، على أننا قد نتعرض هنا لما هو أليق بالنوع السابق ، والله الموفق ...

- ١ — تكلم الشيخ الألبانى على حديث أبى سعيد الخدرى مرفوعاً : « إن من أشر الناس عند الله منزلة يوم القيامة الرجل يفضى إلى امرأته ، وتفضى إليه ثم ينشر سرها » .

فضعف الشيخ هذا الحديث اعتماداً على تضعيف الأئمة لعمر بن حمزة المتفرد بهذا الحديث ، ثم قال الشيخ :

« ولم أجد حتى الآن ما أشد به عُضْدَ هذا الحديث » .

فتعقبه المعارض (ص ١٥٤) بكلام غريب ، انظر الرد عليه فى المثال (١٥) من القسم الرابع .

ثم قال المعارض :

« إن هناك شواهد كثيرة ... » .

ثم ساق شاهدين ، وأشار إلى آخرين ...
أقول :

فأما الشاهدان اللذان ذكرهما ، فهناك لفظهما .

الأول : عن أبي نضرة : حدثني شيخ من طفاوة ، قال : تثويت أبا هريرة بالمدينة ... وفيه : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « هل منكم الرجل إذا أتى أهله أغلق عليه بابه وألقى عليه ستره واستتر بستر الله ؟ » قالوا : نعم ، قال : « ثم يجلس بعد ذلك فيقول : فعلت كذا ، فعلت كذا ... » . الحديث .

والثاني : عن أسماء بنت يزيد أنها كانت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والرجال والنساء قعود فقال : « لعل رجلاً يقول ما يفعله بأهله ، ولعل امرأة تخبر بما فعلت مع زوجها ؟ ! » فأرّم القوم ، فقلت : إي والله يارسول الله ! إنهن ليقلن ، وإنهم ليفعلون . قال : « فلا تفعلوا ، فإنما ذلك مثل الشيطان لقي شيطانة في طريق ، فغشيتها والناس ينظرون » .
أقول :

سقت الحديثين ليظهر للقارئ المنصف الفرق بينهما وبين حديث الباب ، والفرق واضح جداً ، فإنهما وإن اشتركا معه في قبح هذا الفعل وذم من يفعله إلا أنهما ليس فيهما ما في حديث الباب من أن من يفعل ذلك الفعل يكون « من أشرّ النَّاس عند الله منزلة يوم القيامة » !!

بل إن عدم وجود شاهد لهذه الزيادة مما يدل على نكارتها لتفرد عمر ابن حمزة بها ، وعدم موافقة أحد من الثقات له عليها ، وأصحاب سالم بن عبد الله — شيخه في هذا الحديث — الثقات كثيرون ، فيستبعد جداً أن يخفى عليهم مثل هذا الحديث من حديث سالم ، ولا يحفظه إلا من هو دونهم بكثير . حتى هذا الحديث الذي تفرد به ليس في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يوافق معناه وأنت — على حرصك — لم تأت بشيء ، والذي أتيت به ليس فيه ذلك القدر الذي تفرد به مما يدل على نكارتة فعلاً ، ومن

ثم قال الذهبي عقب هذا الحديث بعد أن ساقه في ترجمة عمر بن حمزة :
« فهذا مما استنكر لعمر »^(١) !! .

قال الشيخ الألباني في « آداب الزفاف » (ص ٦٩) :
« وإن مما يؤكد نكارتة ، وضعف راويه عمر بن حمزة أنه اضطرب في ضبط هذه الزيادة ، فمرة قال ما تقدم : « إن من أشر الناس ... » ومرة قال : « إن أعظم الأمانة عند الله ... » وأخرى قال : « إن من أعظم الأمانة ... » وهذا الاضطراب منه يقيناً ، لأن الذين رواه عنه من الحفاظ الثقات كما حققته في « سلسلة الأحاديث الضعيفة » (٥٨٢٥) . اهـ .
وأما الشاهدان اللذان أشار إليهما ولم يذكرهما ، فإنه قال (ص ١٥٥) :
« وهناك شاهدان آخران ذكرهما الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٢٩٤/٤ - ٢٩٥) فارجع إليهما » !! .

أقول :

رجعنا . فإذا ...

الأول :

عن أبي سعيد ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : « ألا يخشى أحدكم أن يخلو بأهله ، يغلق باباً ، ثم يرخصي سترأ ، ثم يقضى حاجته ، ثم إذا خرج حدث أصحابه بذلك ؟! ألا تخشى إحداكن أن تغلق بابها ، وترخصي سترها ، فإذا قضت حاجتها حدثت صواحبها ؟! » فقالت امرأة سفهاء الخدين : والله يارسول الله ، إنهن ليفعلن ، وإنهم ليفعلون ، قال : « فلا تفعلوا ، فإنما مثل ذلك مثل شيطان لقي شيطانة على قارعة الطريق ، فقضى حاجته منها ، ثم انصرف وتركها » .

فهذا الحديث ، فضلاً عن كونه قاصراً عن الشهادة كالحديثين السابقين

(١) وقد حاول المعارض أن يلوى عنق كلمة الذهبي تلك أيضاً ، ومع ذلك فقد تناقض في ذلك وانظر الرد عليه في المثال (٣) من ردوده لأقوال الأئمة .

إلا أنه منكر من قبل إسناده ، فإنه هو نفس حديث أوى هريرة السابق أخطأ روح بن حاتم فجعله من مسند أوى سعيد ، فقد رواه البزار (١٤٥٠) من طريقه ، عن مهدي بن عيسى ، عن عباد بن عباد المهلبى ، عن سعيد بن يزيد أوى مسلمة ، عن أوى نضرة عن أوى سعيد به . والمحفوظ عن أوى نضرة إنما هو عن شيخ من طفاوة عن أوى هريرة كما مر فى الحديث الأول .
وروح بن حاتم هذا ضعيف ، بل قال ابن معين : « ليس بشىء » !! .
فانظر لمن يستشهد بالمناكير والمقلوبات !! .

والحديث الثانى :

فهو عن أوى سعيد الخدرى أيضاً ، عن النبى صلى الله عليه وسلم ، قال :
« الشىاع حرام » .

قال ابن لهيعة : يعنى الذى يفتخر بالجماع :

فهذا الحديث قد أخرجه أحمد (٢٩/٣) وأبو يعلى (٥٢٩/٢) من طريق ابن لهيعة عن دراج عن أوى الهيثم عن أوى سعيد به ، ودراج هذا فى روايته عن أوى الهيثم مناكير ، وابن عدى رغم أنه دافع عنه فى « الكامل » إلا أنه سلم (٩٨٣/٣) أن هذا الحديث مع غيره مما ينكر من حديثه . ومع ذلك فليس فيه ما فى حديث الباب من أن من يفعل ذلك من أشر الناس عند الله منزلة يوم القيامة ، فهذا شاهد قاصر إن لم يكن شاهد زور !! .

* * *

٢ — روى بشير بن المهاجر ، عن عبد الله بن بريدة ، عن أبيه ، « أن ماعز بن مالك الأسلمى أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله ، إنى ظلمت نفسى وزنيت ، وإنى أريد أن تطهرنى ، فرده ، فلما كان من الغد أتاه ، فقال : يا رسول الله ، إنى قد زنيت ، فرده الثانية .. ، وفيه :

فلما كان الرابعة حفر له حفرة ثم أمر به فرجم .

علق الشيخ الألبانى على هذا الحديث فقال :

« ذَكَرُ الْحَفْرِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ شَاذٌّ ، تَفَرَّدَ بِهِ بَشِيرُ بْنُ الْمَهَاجِرِ ، وَهُوَ لَيْسَ
الْحَدِيثُ كَمَا فِي « التَّقْرِيبِ » لِلْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ ، وَقَدْ تَابَعَهُ عُلُقَمَةُ بْنُ مَرْثَدٍ عِنْدَ
مُسْلِمٍ فَلَمْ يَذْكُرِ الْحَفَرَ ، وَهُوَ ثِقَةٌ مُحْتَجٌّ بِهِ فِي « الصَّحِيحَيْنِ » . وَكَذَلِكَ أَخْرَجَهُ
مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ ، فَدُلَّ ذَلِكَ عَلَى شُدُودِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ
وَنِكَارَتِهَا » .

فتعقبه المعترض بكلام طويل !! . ينظر الرد عليه في مواضعه من هذا
الكتاب . لكن الذى يهمنى هنا النظر فى الشواهد التى ساقها ليقوى بها حديث
بشير بن المهاجر هذا .. !! .

قال (ص ١٧٢) :

« إِنْ الرَّاوى إِذَا كَانَ مُتَكَلِّمًا فِيهِ فَحَدِيثُهُ يَقْوَى وَيُصَحِّحُ بِالْمُتَابَعَاتِ
وَالشَّوَاهِدِ ، وَإِنَّمَا يَعْدُونَ فِي مُنْكَرَاتِهِ مَا تَفَرَّدَ بِهِ فَقَطْ . وَبَشِيرُ بْنُ الْمَهَاجِرِ لَمْ
يَتَفَرَّدْ بِالْحَفْرِ — كَمَا ارْتَأَاهُ الْأَلْبَانِيُّ — (!) وَلَكِنْ جَاءَ الْحَفْرُ فِي عِدَّةِ أَحَادِيثَ
تَعْتَبَرُ شَوَاهِدَ لِرِوَايَةِ بَشِيرِ بْنِ الْمَهَاجِرِ » !! .

ثم ساق خمسة أحاديث ذكر فيها الحفر ، ثلاثة منها خاصة بالحفر للمرأة ،
وحديثان للرجل ، وهذه الخمسة على فرض صلاحيتها للاعتبار لا تصلح
كشواهد لحديث الباب . لأن حديث الباب خاص بالحفر لماعز بن مالك ،
فمهما ذكر الحفر فى غير قصته لن يكون ذلك كافياً لإثبات الحفر له خاصة
لاحتمال أن يكون حُفر لغيره ولم يحفر له .

فأما أحاديث الحفر للمرأة فهى بعيدة كل البعد عن الحفر لماعز لأنه كان
رجلاً ، فسقط الاستشهاد بهذه الاحاديث الثلاثة من أصله !! .

وأما الحديثان اللذان فيهما ذكر الحفر للرجل فليس فى أحدهما أن المحفور
له كان ماعز بن مالك ، فلو ثبت بهما الحفر فى الجملة للرجال لما كان ذلك

مثبتاً للحفر لما عجز خاصة كما سلف .

ومع ذلك فلا مانع من أن ننظر في الحديثين اللذين فيهما الحفر للرجال عامة هل هما يصلحان للاعتبار أم لا ؟ ! .

فأما الحديث الأول ...

فهو ما أخرجه أحمد (١٧٩/٥) والطحاوى (١٤٢/٣) من طريق حجاج بن أرطاة ، عن عبد الملك بن المغيرة الطائفي ، عن عبد الله بن المقدام ، عن ابن شداد ، عن أبي ذر ، قال : « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر ، فأتاه رجل فأقرّ عنده بالزنا فردّه أربعاً ، ثم نزل فأمرنا فحفرنا له حفرة ليست بالطويلة ، فأمر به فرجم » .

ذكره المعترض (ص ١٧٢) ثم قال :

« والحجاج بن أرطاة فيه ضعف وهو مدلس وقد عنعن ، وانظر « مجمع الزوائد » (٢٦٦/٦) » .

أقول :

ليس في « المجمع » أكثر مما ذكرت ، وهذه ليست هي العلة الوحيدة ، في الحديث .

ففيه جهالة عبد الله بن المقدام هذا ، وشيخه ابن شداد .

فأما الأول فذكره الحسيني في « الإكمال » (٤٨٤) وقال : « ليس

بمشهور » وتبعه ابن حجر في « التعجيل » (ص ٢٣٧) .

وأما شيخه فلم أكن قد وقفت له على ترجمة مع أنه على شرط « الإكمال »

و « التعجيل » حتى وقفت على الحديث في « زوائد البزار » (١٥٥٥) من

نفس الطريق ، وسُمّي فيه : « نِسْعَة بن شداد » ! وقال البزار :

« لا نعلم أحداً رواه بهذا اللفظ إلا أبو ذر ، وعبد الملك معروف ،

وعبد الله بن المقدام ، ونِسْعَة لا نعلمهما ذكرا إلا في هذا الحديث » !! .

أَبْعَدَ مَنْ يَسْتَشْهَدُنْ بِـ « نِسْعَة » أَبْعَدَ كُلِّ مَنْ أَتَى بِبِدْعَةٍ !!

وأما الحديث الثانی ...

فهو ما أخرجه أبو داود (٢٠٩/٤) والنسائي في « الكبرى » من طريق حرمي بن حفص قال : ثنا محمد بن عبد الله بن عُلَثة : ثنا عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز ، أن خالد بن اللجلاج حدثه أن اللجلاج أباه أخبره ، أنه كان قاعداً يعتمل في السوق فمرت امرأة تحمل صبيّاً ، فثار الناس معها ، وثرث فيمن ثار فانتبهت إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول : « من أبو هذا معك ؟ » فسكتت ، فقال شاب : خذوها ، أنا أبوه يارسول الله ، فأقبل عليها فقال : « من أبو هذا معك ؟ » قال الفتى : أنا أبوه يارسول الله ، فنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بعض مَنْ حوله يسألهم عنه ، فقالوا : ما علمنا إلا خيراً ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « أحصنت ؟ » قال : نعم ، فأمر به فُرْجَم ، قال فخرجنا به ، فحفرنا له حتى أمكناً ثم رميناه بالحجارة حتى هداً ، فجاء رجل يسأل عن المرجوم ، فانطلقنا به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقلنا : هذا جاء يسأل عن الخبيث !! فقال صلى الله عليه وسلم : « هو أطيب عند الله عز وجل من ريح المسك » فإذا هو أبوه ، فأعنّاه على غُسله وتكفينه ودفنه ...

قال المعارض (ص ١٧٣) :

« حرمي بن حفص احتج به الشيخان ، ومحمد بن عبد الله بن عُلَثة ، مختلف فيه ، وقال في « التقرير » : « صدوق يخطيء » ، وعبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز احتج به الجماعة ، وخالد بن اللجلاج صدوق ، فالحديث سنده حسن ، والله أعلم .

أقول :

نعم ، إسناده حسن في الظاهر لكنه ليس كذلك في الواقع ، فإنه شاذ كما سيأتى .

لأن ابن عُلَثة كان يخطيء كما ذكرت أنت هنا ، فمثل هذا ينبغي أن

يتأمل حديثه ، وينظر هل هذا مما أخطأ فيه أو مما حفظه ، فنظرنا ، فإذا بنا قد وجدنا مَنْ هو أوثق منه قد خالفه في إسناده ومتنه ...

فقد رواه البخارى في « التاريخ » (٢٥٠/١/٤) وأبو داود (٤٤١٣) عقب حديث ابن عُلاثة هذا إلا أنه أشار إلى المتن ولم يسقه ، وكذا أخرجه الطبرانى (٢٢٠/١٩) وابن عساكر (٤٤١/١٦ - ٤٤٢) من طرق عن محمد بن عبد الله الشُعَيْثِي ، عن مسلمة بن عبد الله الجهني ، عن خالد بن اللجلاج عن أبيه ، قال : « كنا غلماناً نعمل في السوق فأمر النبي صلى الله عليه وسلم برجل فُرِجَم فجاء رجل يسألنا أن ندله على مكانه ، فأتينا به النبي صلى الله عليه وسلم ، فقلنا : إن هذا سألنا عن ذلك الخبيث الذي رُجِم اليوم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تقولوا خبيث ، فوالله لو أطيب عند الله من ريح المسك » .

والشُعَيْثِي ، قد وثقه دحيم ، وابن معين (رواية ابن محرز ٩٦/١) والمفضل بن غسان الغلابي ، وقال النسائي : « ليس به بأس » وذكره ابن حبان في « الثقات » (٤٠٧/٧) .

لكن قال أبو حاتم الرازي : « ضعيف الحديث ، ليس بقوى ، يكتب حديثه ولا يحتج به » ، فهذا معدود من تشدده الذي عُرف عنه واشتهر به . وانظر كتابك (ص ١١٠) .

ومع ذلك فلن نهمله بالكلية ، فيكون الشُعَيْثِي كما قال الحافظ في « التقريب » : « صدوق » .

ومعلوم أن من قيل فيه : « صدوق » أرفع ممن قيل فيه : « صدوق ، يخطيء » ، هذا على فرض أن ابن عُلاثة « صدوق يخطيء » فقط ، فإن الناظر في ترجمته يرى أنه أشد ضعفاً من ذلك . والله أعلم .

وما دام أن الشُعَيْثِي أوثق من ابن عُلاثة فروايته هنا هي المقدمة ، وقد خالفه في الإسناد فذكر « مسلمة بن عبد الله الجهني » بدل « عبد العزيز بن

عمر بن عبد العزيز الذى ذكره ابن عُلائة . فدلّ ذلك على أن ذكر عبد العزيز فى هذا الحديث خطأ وأن الصواب ذكر مسلمة هذا بدله .
ويؤكد هذا أمران ...

الأول : أن هذا الحديث معروف من حديث مسلمة هذا ، فالحديث حديثه ، ليس حديث غيره .

قال أبو زرعة الدمشقى فى « تاريخه » (٣٦١/١) بعد أن تكلم عن مسلمة هذا :

« وهذا - يعنى مسلمة - هو صاحب حديث خالد بن اللجلاج ، حديث أبيه فى الرّجم » .

فهذا الإمام أبو زرعة قد نصّ على أن مسلمة هو صاحب هذا الحديث لا غيره ، فمن أبدله بذكر غيره أخطأ وهذا أحد أنواع القلب فى الإسناد كما هو مشروح فى مبحث المقلوب من كتب المصطلح ، والذى هو من أنواع العلل الخفية .

الثانى : أن الإمام أبا نعيم الأصبهاني بعد أن روى حديث ابن عُلائة فى ترجمة اللجلاج من كتابه « معرفة الصحابة » قال (٢/١٦٩/٣) :

« غريبٌ من حديث عبد العزيز ، تفرد به ابن عُلائة » .

ثم ذكره من طرق عن الشيعى عن مسلمة به .

فهذا الإمام أبو نعيم قد حكم على حديث عبد العزيز بالغرابة ثم علل ذلك بكون ابن عُلائة تفرد به فكأنه يقول : إن ذكر عبد العزيز فى هذا الحديث غير محفوظ .

ثم إن ذكره رواية الشيعى عقب هذا الكلام كالتص على أن هذه الرواية هى المحفوظة عنده لا ما قاله ابن عُلائة .

وبعد أن عاد الحديث إلى حديث مسلمة ، فاعلم أن مسلمة هذا مجهول الحال ، وقال الحافظ : « مقبول » ، وعلى فرض ثقته فليس فى حديثه ذكر

الحفر الذى هو محل الشاهد ، فسقط الاستشهاد بالحديث من أصله والحمد لله على نعمه وفضله .

هذا ، ومما يؤكد نكارة ذكر الحفر فى قصة رجم ماعز بن مالك أن أبى سعيد الخدرى قال كما فى « صحيح مسلم » (١١٨/٥) :

« أمرنا [صلى الله عليه وسلم] أن نرجمه [يعنى ماعز بن مالك] ، فانطلقنا به إلى بقيع الغرقد ، فما أوثقناه ولا حفرنا له ، فرمينا بالعظم والمدر والخزف ، فاشتد واشتدنا خلفه حتى أتى عرض الحرّة فانتصب لنا فرميناه . بجلاميد الحرّة (يعنى الحجارة) حتى سكت ... » .

ومما يدل على أن بشيراً لم يحفظ هذا الحديث أنه أخطأ فيه خطأ آخر ففى روايته أن ترديد ماعز على النبي صلى الله عليه وسلم كان فى غير مجلس مع أن المحفوظ أنه كان فى مجلس واحد ، قال الإمام أحمد — كما فى « معالم السنن » (٢٥٤/٦ — ٢٥٥) :

« أحاديث ماعز كلها أن ترديدة إنما كان فى مجلس واحد ، إلا ذلك الشيخ بشير بن المهاجر . وذلك عندى منكر الحديث » !! .
وقد مرّ فى القسم الأول فى الحديث (١٣) من الأحاديث التى أعلاها الأئمة من جهة متنها زيادة تفصيل وبيان ، والله المستعان .

اعتبار ...

وكما أن المعترض يقوى ما يريد أن يقويه بشواهد واهية قاصرة عن محل الشاهد ، فإنه أيضاً قد يقحم ذلك في المتابعات مع وجود البون الشاسع بين اللفظين فضلاً عن المعنيين !! وهو في هذه الحالة لا يذكر متن الشاهد ، بل يكتفى بالإشارة إليه ، فيوهم اتفاهه مع حديث الباب في المعنى ، إن لم يوههم أيضاً اتفاهه معه في اللفظ .

فمن أمثلة ذلك ..

٣ — روى أبو الزبير ، عن جابر ، أن رجلاً قدم من جيشان (وجيشان من اليمن) فسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن شراب يشربونه بأرضهم من الذرة يقال له : المرز ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « أو مُسكر هو ؟ » قال : نعم ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كل مسكر حرام ، إن على الله عز وجل عهداً لمن يشرب المسكر أن يسقيه من طينة الخبال » . قال : عرق أهل النار ، أو عصارة أهل النار .

فقال المعترض (ص ٩٢) :

« تابعه عبد الرحمن بن جابر ، قال أبو عوانة (٢٦٨/٥) : حدثنا أبو حاتم الرازي ، قال : ثنا ابن أبي مريم ، قال : ثنا نافع بن يزيد : حدثني أبو حرزة يعقوب بن مجاهد ، عن عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله ، عن أبيه (!) وأخرجه البيهقي من نفس الطريق (٣١١/٨) وسنده صحيح إن شاء الله تعالى . اهـ .

أقول :

لم يذكر المتن ، لِعلَّة لا تخفى على القارئ اللبيب !! وسوف أسوق متن

الحديث كاملاً من المصدرين اللذين ذكرهما ، ليظهر للقارىء إلى أى مدى بلغت الأمانة عند هذا المعارض !!

فأما الحديث عند أبى عوانة (٢٧٠/٥) فلفظه :

« عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : نهيتكم عن كذا وكذا ، فاشربوا ولاأحل مسكراً » !! .

وأما عند البيهقي فلفظه :

« عن أبيه جابر بن عبد الله ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إني كنت نهيتكم أن تتبذوا في الدباء والحنم والمزفت ، فانبذوا ولاأحل مسكراً » !! .

فأين هذا من حديث الباب ؟! .

وبالطبع الفرق بين الشاهد الذى يزعمه والمشهود له كبير جداً ، لا يخفى على من نظر فى الحديثين نظرة عابرة ، ومع ذلك فلا بأس بأن نشير إلى هذا الفارق فى نقطتين ...

١ — حديث الباب فيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هذا القول لمقتضى سؤال سألته إياه رجل من جيشان وهذا ليس له ذكر فى الشاهد الذى ذكره !!

٢ — حديث الباب فيه قول النبي صلى الله عليه وسلم : « إن على الله عز وجل عهداً ... » الخ . وهذا لا تشتم له رائحة فى الشاهد الذى ذكره !! ونكتفى بهذا المثال ، وليُعلم أنى لست أريد تضعيف حديث مسلم لكون هذا الشاهد الذى ذكره المعارض قاصراً عن الشهادة له ، ولكن الذى أريد إثباته أن مثل هذا لا يسمى شاهداً بله متابعة فى اصطلاح المحدثين . والله أعلم .

اعتبار ...

ومن العجب أنه ينكر هذا على الشيخ الألباني حينما يريد التشنيع حتى ولو كان بالباطل !! .

فقد روى مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر مرفوعاً : « أمسكوا عليكم أموالكم ولا تفسدوها فإنه من أعمار عمرى فهى للذى أعمارها حياً وميتاً ولعقبه » .

فقال الشيخ الألباني فى « الإرواء » (٤٩/٦ - ٥٠) :

« صحيح أخرجه مسلم ... [وأبو الزبير مدلس ، وقد عنعنه . لكنه لم ينفرد به ، فقد تابعه أبو سلمة بن عبد الرحمن عن جابر] به بلفظ : « أيما رجل أعمار عمرى له ولعقبه ، فإنها للذى أعطيها ، لا ترجع إلى الذى أعطاها ، لأنه أعطى عطاء وقعت فيه الموارث » . أخرجه مسلم ... » . اهـ . كلام الشيخ .

ثم قال الشيخ معلقاً على قوله : « وقد عنعنه » :

« ثم رأيت النسائى قد أخرجه (١٣٦/٢) مختصراً ، وفيه تصريح أبى الزبير بالتحديث » .

تعقبه المعارض بغير أن ساق كلام الشيخ مبتوراً ليس كاملاً ، فقد ذكر فقط ما وضعته بين المعكوفتين من كلام الشيخ ، ثم قال (ص ٨٥) مستنكراً :

« ولكن أبأ الزبير انفرد عن جابر بقوله صلى الله عليه وسلم : « أمسكوا عليكم أموالكم ولا تفسدوها » ، وأبو سلمة بن عبد الرحمن لم يتابعه على هذه اللفظة فتأمل !! » .

فانظر أيها القارئ المنصف كيف أن هذا المعارض يزن بميزانين ويكيل بكيلين !! . فإذا كان ذلك لمصلحته ولتحقيق غرضه تغاضى عن كل هذا كما سبق في المثال السابق وإذا كان ذلك عليه أو أراد التشنيع على الشيخ لم يتهيب ، ولم يتردد في استنكار ما وقع هو فيه على الشيخ ، مع بعد الشقة بين صنيع الشيخ وصنيعه ، فإن صنيع الشيخ يدل على تمكنه من هذا العلم ورسوخه فيه ، وصنيعك يدل على سطحيته ، وعدم فهمك لدقائق هذا العلم ، هذا على فرض التسليم بصدق المقصد وسلامة النية !! .

وذلك أن الشيخ حينما صرح بالمتابعة ووجد الفارق بين لفظي الحديثين لم يستبح لنفسه - كما استبحت أنت - أن يعمى على القراءة فلا يذكر المتن ، بل ساق لفظه كاملاً كما مرَّ في كلام الشيخ الذى نقلناه ، وبترته أنت !! . ثم إن الشيخ لم يكتف بهذه المتابعة لتصحيح الحديث باعتبار أن إسناد مسلم ضعيف عنده ، بل أثبت أنه وجد تصريحاً بالسماع من أبى الزبير عن جابر كما مرَّ في كلامه ، وهذا الموضع الذى صرح فيه أبو الزبير بالسماع فيه تلك الزيادة^(١)، فهو لم يصحح هذه الزيادة بالمتابعة ، وإنما صححها لأنها جاءت في الموضع الذى صرح فيه أبو الزبير بالسماع من جابر .

فكم يكون الفرق إذن بين صنيع الشيخ ، وصنيع المعارض ؟!

فحسبُكُمْ هذا التَّفَاوُثُ بَيْنَنَا وَكُلُّ إِنَاءٍ بِالَّذِي فِيهِ يَنْضَحُ

ومع ذلك فهو لا يزال يزعم أنه ما قام إلا للدفاع عن « الصحيح » ! وأنه قام من بين أهل العصر لتنبيه المسلم إلى تعدى الألبانى — بزعمه — على « صحيح مسلم » !! .. عجيباً !!!

غَيْرُ تَقْصِيٍّ يَأْمُرُ النَّاسَ بِالتَّقْصِيٍّ مَرِيضٌ يُدَاوِي ، وَالطَّبِيبُ مَرِيضٌ !

(١) انظر المثال (١٣) من تشيعاته على الشيخ الألبانى .

القسم الثالث ..

نماذج من تعدياته
في كلامه على الرجال

النوع الأول ...

ردّه بكلام الأئمة بلا حجة !!

قلنا : إن المعارض إذا وجد كلاماً من كلام الأئمة في الرجال يخالف ما يريد أن يقرره أخذ يردّه بتأويلات واهية بطريقة مخزية مضحكة ، أو أخذ يشكك في صحتها ، وإلا أهملها كلية ثم أخذ يعارضها بما لا يقوم بنفسه فضلاً عن أن يهدم غيره !! .
فمن الأمثلة على ذلك ...

١ - بشير بن المهاجر ...

قال فيه الإمام أحمد بن حنبل :
« منكر الحديث ، قد اعتبرت أحاديثه فإذا هو يجيء بالعجب العجيب » !! .

قال المعارض (ص ١٦٩) :
« من المعروف أن النكارة عند أحمد — رحمه الله تعالى — معناها التفرد » !! .
أقول :

كلا ، بل هذا أحد معانيها عنده .
ثم ذكر قول البرديجي في تعريف المنكر بأنه عنده هو الحديث الفرد سواء كان المتفرد به ثقة أو غير ثقة .
وهذا لا مجال له هنا لأن مدار البحث هنا عن معنى النكارة عند الإمام أحمد خاصة ، فلا يلزم أحمد باصطلاح غيره وقال الحافظ ابن حجر في « مقدمة

الفتح » (ص ٤٥٥) في ترجمة يونس بن القاسم الحنفى بعد أن حكى عن البرديجى أنه قال فيه : « منكر الحديث » ، قال :
« أوردت هذا لقلا يستدرك ، وإلا فمذهب البرديجى أن المنكر هو الفرد سواء تفرد به ثقة أو غير ثقة ، فلا يكون قوله : « منكر الحديث » جرحاً ينياً ، كيف وقد وثقه ابن معين ؟! » .

فالحاصل أن هذا اصطلاح للبرديجى التزمه هو ، أما أحمد ، وإن كان يطلق النكارة بهذا المعنى أحياناً ، إلا أن هذا ليس مطرداً عنده بل كثيراً ما يطلق النكارة يريد بذلك تضعيف الراوى كما سنبين إن شاء الله تعالى .

ثم ساق قولاً للحافظ ابن حجر يحمل فيه النكارة عند أحمد حيث أطلقها في بعض الثقات على الفرد المطلق ، وليس في هذا دليل على ما قاله المعترض ؛ لأن الحافظ هنا يحكم على مواضع معينة رأى الحافظ أن أحمد أطلق فيها النكارة بمعنى الفرد المطلق ، وليس معنى هذا أنه يجعلها قاعدة مطردة في كل المواضع التى أطلق فيها أحمد النكارة .

ثم قال :

« وعليه فلا يعتبر قول أحمد : « منكر الحديث » تضعيفاً لبشير بن المهاجر ، بل معناه أنه يتفرد أو يغرب » .

أقول :

لو سلمنا بأن معنى النكارة هنا التفرد والإغراب ، لما كان قول أحمد : « منكر الحديث » يعنى مجرد التفرد والإغراب ، بل إن هذه الكلمة تعنى شيئاً زائداً على هذا ، وهو أن هذا الإغراب والتفرد قد كثر في حديثه لأن هذا هو الذى يفهم من كلمة : « منكر الحديث » ، فإن هذه الكلمة لا تقال إلا فيمن كثرت المناكير في روايته ، بحيث صارت المناكير في حديثه صفة لازمة له ، بخلاف ما إذا قال : « يروى مناكير » ، « عنده مناكير » ، « في حديثه مناكير » ، فإن هذا وأمثاله لا يفهم منه الإكثار من المناكير ، وإنما معناه أنه ، وإن كان في الأصل ثقة أو صدوقاً إلا أنه ربما جاء بالمنكر

في الشيء بعد الشيء ، وهذا لا يقدح في ثقته كما لا يخفى .
ووجه ذلك ..

أن الاسم صفة لازمة لصاحبه ، فلا ينفك عنها غالباً ، بخلاف الفعل فإنه طارئ يأتي ويزول ، فقولك مثلاً : فلان يكذب ، أو كَذَبَ لا ينفي أن يكون صادقاً في الأصل ، وكذا لو قلت : فلان يصدق أو صدَّق لا ينفي أن يكون في الأصل كذاباً .

أما إذا قُلْتُ : فلان صادق ، أو كاذب فإن هذه صفة لازمة له لا ينفك عنها غالباً .

ومن هذا الباب قول النبي صلى الله عليه وسلم فيما رواه البخاري ومسلم من حديث عبد الله بن مسعود :

« إن الصدق يهدي إلى البر ، وإن البر يهدي إلى الجنة ، وإن الرجل ليصدق حتى يكتب عند الله صديقاً ، وإن الكذب يهدي إلى الفجور ، وإن الفجور يهدي إلى النار ، وإن الرجل ليكذب حتى يكتب عند الله كذاباً » .
فلم يُسمَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي يقع منه الصدق « صديقاً » إلا بعد أن صار الصدق ديدنه وعادته ، ولم يسمَّ الذي يكذب « كذاباً » إلا بعد أن كثّر الكذب منه .

ومنه أيضاً ما في قصة أبي هريرة مع الجنى ...

فقد روى البخاري (٤٨٧/٤ فتح) عن أبي هريرة قال :

« وكُنَّي رسول الله صلى الله عليه وسلم بحفظ زكاة رمضان ، فأتاني آت فجعل يحثو من الطعام ، فأخذته وقلت : والله لأرفعنك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : إني محتاج ، وعلى عيال ، ولي حاجة شديدة . قال فخلّيت عنه ، فأصبحت ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « يا أبا هريرة ، ما فعل أسيرك البارحة ؟ » قال : قلت : يارسول الله شكّا حاجة شديدة وعيلاً ، فرحمته فخلّيت سبيله . قال : « أما إنه كذبتك ،

وسيعود . فعرفت أنه سيعود لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنه سيعود » ، فرصدته الحديث ، وفيه : فأصبحت فقال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما فعل أسيرك البارحة ؟ » قلت : يارسول الله ، زعم أنه يعلمنى كلمات ينفعنى الله بها فخلّيت سبيله . قال : « ماهى ؟ » قلت : قال لى : إذا أويت إلى فراشك فاقراً آية الكرسي من أولها حتى تختم الآية ، وقال لى : لن يزال عليك من الله حافظ ولا يقربك شيطان حتى تصبح ، وكانوا أحرص شيء على الخير . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « أما إنه قد صدقك وهو كذوبٌ . تعلم من تخاطب مذ ثلاث ليالٍ يا أبا هريرة ؟ » . قال : لا ، قال : « ذاك شيطان » .

فلما كان الكذب هو الصفة اللازمة للشيطان عبّر عنه بالاسم فقال : « وهو كذوب » .

وأما الصدق فهو وإن كان قد صدر منه إلا أنه لم يكن من عادته فلذا عبّر عنه بالفعل فقال : « قد صدقك » .

وقال السيوطى فى « الإتقان » (٢/٣١٦-٣١٧) :

« الاسم يدل على الثبوت والاستمرار ، والفعل يدل على التجدد والحدوث ، ولا يحسن وضع أحدهما موضع الآخر ، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَكَلَبُهُمْ بِأَسِطٍ ذِرَاعِيهِ ﴾ لو قيل : « ييسط » لم يؤد الغرض ، لأنه يؤذن بمزاولة الكلب البسط ، وأنه يتجدد له شيئاً بعد شيء ، ف ﴿ بِأَسِطٍ ﴾ أشعر بثبوت الصفة . وقوله : ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ ﴾ لو قيل : « رازقكم » لفات ما أفاده الفعل من تجدد الرزق شيئاً بعد شيء ، ولهذا جاءت الحال فى صورة المضارع ، مع أن العامل الذى يفيد ماضٍ ، نحو ﴿ وَجَاءُوا آبَاهُمْ عِشَاءً يَتُكُونُ ﴾ ، إذ المراد أن يفيد صورة ما هم عليه وقت المجيء ، وأنهم آخذون فى البكاء يجددونه شيئاً بعد شيء ، وهو المسمى حكاية الحال الماضية ، وهذا هو سرُّ الإعراض عن اسم الفاعل والمفعول ،

ولهذا أيضاً عُبِّرَ بـ ﴿الَّذِينَ يَنْفِقُونَ﴾ ولم يقل : « المنفقون » ، كما قيل :
المؤمنون والمتقون ، لأن النفقة أمر فعلي شأنه الانقطاع والتجدد ، بخلاف
الإيمان ، فإن له حقيقة تقوم بالقلب ، يدوم مقتضاها ، وكذلك التقوى
والإسلام والصبر والشكر والهدى والعمى والضلالة والبصر ، كلها لها
مسميات حقيقية أو مجازية تستمر وآثار تتجدد وتتقطع ، فجاءت
بالاستعمالين .

قلت : وهذا الفارق اللغوي يراعيه الأئمة - رحمهم الله تعالى - في أقوالهم
في العلم وفي ألفاظهم في الجرح والتعديل ، وقد اعتنى بعض المتأخرين ببيان
ذلك كالذهبي وابن حجر وانظر « الرفع والتكميل » (ص ٩٤) .

والحاصل ...

أن قول الإمام أحمد في بشير : « منكر الحديث » لا يعنى مجرد التفرد
كما قلت ، وإنما يعنى أنه يكثر التفرد ، وأن التفرد صار سمة واضحة فيه بحيث
إنه عرف به .

وأنت قلت بعد كلامك السابق (ص ١٦٩) :

« والتفرد لا يضر إلا إذا كثر ، وكان الغالب على حديث الراوى ، وعند
ذلك فلا يقبل حديثه إلا إذا توبع عليه ، أما إذا خالف في بعض حديثه فلا
يضره ذلك » .

أقول :

وهذا حق وعليه فيلزمك ألا تقبل حديث بشير بن المهاجر إلا إذا توبع
عليه ، لأنه ممن يكثر التفرد كما حققناه عن أحمد - رحمه الله تعالى - وقد
قال مثله ابن حبان ، فإنه قال : « يخطيء كثيراً »^(١) ثم إن أحمد لم يقل في

(١) لكن قال المعترض (ص ١٦٩-١٧٠) :

« ولم يكن بشير بن المهاجر يكثر التفرد والإغراب عن أقرانه ، بل وقع ذلك في بعض
حديثه فقط . ودليل ذلك قول البخارى : « يخالف في بعض حديثه » . =

بشير : « منكر الحديث » فقط ، بل زاد هذا القول بياناً فقال كما سلف :
 « ... قد اعتبرت أحاديثه فإذا هو يجيء بالعجب العجائب » .
 فإن هذا الكلام لا يقال إلا إذا كان مع كثرة تفردده يخالف الثقات ويأتى
 بالطامات ، لأن الثقة مهما تفرد لا يقال في حقه : « إنه يجيء بالعجب
 العجائب » !! .

وقول الجراح في الراوى : « عنده عجائب » اعتبروها من صيغ الجرح
 التى لا تحتل غيره ، فكيف إذا زيد عليها : « منكر الحديث » ؟ ! .

= فهو يخالف في بعض حديثه وليس في أكثر حديثه ، وهذا يقع لكثير من الرواة ... » .
 اهـ .

أقول :

ليس في قول البخارى هذا دليل على ماقلت ، وأنت ما فهمت منه هذا إلا لأنك
 لم ترجع إلى « التاريخ الكبير » للبخارى لتتظّر في كلمة البخارى هناك كاملة ، وتعلن
 النظر فيها لتفهمها حق الفهم . وهاك ما قاله البخارى (١٠١/٢/١ - ١٠٢) :
 « بشير بن المهاجر الغنوى الكوفى ، رأى أنساً حدثنا خلاد ، قال : ثنا بشير بن
 المهاجر ، قال : سمعت عبد الله بن بريدة ، عن أبيه ، قال : سمعت النبي صلى الله
 عليه وسلم يقول : « رأس مائة سنة يبعث الله ريحاً باردة يقبض فيها روح كل
 مسلم » . قال أبو عبد الله — يعنى البخارى — : يخالف في بعض حديثه هذا » .
 اهـ .

فقول البخارى — رحمه الله تعالى — « ... يخالف في بعض حديثه هذا » نصٌّ
 في أن هذا الحكم ليس لحديثه عامة ، وإنما لهذا الحديث خاصة .
 شىء آخر ...

على فرض التسليم بأن هذا حكم من الإمام البخارى على حديثه عامة ، فإن البعض
 يطلق على الطائفة من الشىء من غير إفادة قلّة أو كثرة ، فلماذا تُحمّل كلام الإمام
 مالا يتحمّله ؟ !

فعلى هذا لا تنافر بين قول ابن حبان « يخطئ كثيراً » وقول البخارى هذا ،
 وقولهما يؤكد أن قول أحمد يفيد تضعيف بشير عنده ، ولكن قلّ لى أيها المعارض ،
 أين أنت بين هؤلاء الأئمة الكبار ؟ ! ! .

وأكبر دليل على أن قول أحمد في الراوى : « منكر الحديث » يعنى تضعيفا للراوى أن الإمام أحمد نفسه قد صرَّح بذلك في غير موضع ... فتجده يقرن الصيغ الصريحة في التضعيف بقوله : « منكر الحديث » في حكمه على الرواة . وأحيانا يقولها فيمن قد ضعفه في موضع آخر .
فمن هؤلاء ...

١ — عبد الله بن سعيد المقبرى ...

حكى عنه أبو طالب أنه قال فيه (جرح ٧١/٢/٢) :

« منكر الحديث ، متروك الحديث !! » .

وقد ضعفه أيضاً في مكان آخر ، فقد حكى عنه ابنه (٥٢٦٩) أنه قال فيه :
« ضعيف » .

هذا وقد أطبق الأئمة على تضعيفه !! .

٢ — محمد بن كثير المصيصى ...

قال ابنه في « العلل » (٥١٠٩) :

« ذكره أبى ، فضعفه جداً ، وقال : سمع من معمر ثم بعث إلى اليمن فأخذها فرواها ، وضعَّف حديثه عن معمر جداً ، وقال : هو منكر الحديث . أو قال : يروى أشياء منكورة » .

وحكى عنه ابنه صالح أنه قال (جرح ٦٩/١/٤) :

« لم يكن عندى ثقة ، بلغنى أنه قيل له : كيف سمعت من معمر ؟ قال :

سمعت منه باليمن بعث بها إلى إنسان من اليمن » !! .

٣ — صدقة بن عبد الله السمين ...

حكى عنه ابنه أنه قال فيه (٤٩٢—١٤١١) :

« ما كان من حديثه مرفوع فهو منكر ، وما كان من حديثه مرسل عن مكحول

فهو أسهل ، وهو ضعيف جداً!! . وحكى عنه أنه قال أيضاً (١٣١٣):

« ليس بشيء ، هو ضعيف الحديث ، أحاديثه مناكير ، ليس يسوى حديثه شيئاً!! » .

٤ — يحيى بن عبيد الله بن موهب التيمى ...

حكى عنه ابنه (٤١٣٩) أنه قال فيه :
« منكر الحديث » .

ثم حكى (٢٦٩٢) أنه قال :
« ليس بثقة » !! .

٥ — سلمة بن وردان ...

حكى عنه ابنه (١٤٣٠—٢٠٥٨) أنه قال فيه :
« منكر الحديث » .

ثم حكى عنه (٣٤٨١) أنه قال :
« ضعيف الحديث » !! .

٦ — المغيرة بن زياد البجلي ...

حكى عنه ابنه (٨١٥) أنه قال فيه :
« مضطرب الحديث ، منكروه » !! .

ثم حكى عنه (٤٠١٢) أنه قال :
« كل حديث رفعه فهو منكر » !! .

ثم حكى عنه (٨٣٥) أنه قال :
« ضعيف الحديث » !! .

وقال (٤٠٠٩) :

« مضطرب الحديث » !! .

وغير ذلك من الأمثلة والشواهد مما يطول ذكره ، ولم أشأ أن أعلق على هذه الأمثلة ، وأدع التعليق للقارئ اللبيب . فاللهم هداك ، إنك سميع مجيب .
والعجب أن الإمام أحمد نفسه صرح بأن بشير بن المهاجر « منكر الحديث » لخالفته للثقات ، بل صرح بأن حديثه هذا قد خالف فيه الثقات ، وقد نقلنا كلامه في المثال (١٣) من الأحاديث التي أعل الأئمة متونها وهي في « الصحيحين » أو أحدهما في القسم الأول من هذا الكتاب !

* * *

قال فيه الإمام أحمد رحمه الله تعالى : « أحاديثه مناكير » !! .

قال المعترض (ص ١٤٥) :

« أما قول الإمام أحمد — رحمه الله تعالى : « أحاديثه مناكير » . فلا يعنى تضعيفاً له من أحمد ، ذلك أن المشتغل بالحديث يعلم أن للنكارة معنى التفرد عند أحمد وكثير من المتقدمين » .

أقول :

بيّننا في المثال السابق أن معنى التفرد هو بعض معانى النكارة عند أحمد وليس كلها ، وأن هذا المعنى لا تحمل عليه النكارة إلا عندما يكون التفرد في حديثه قليلاً ، لأن التفرد على التسليم بأنه ليس بجرح في الأصل ، إلا أن كثرة التفرد في حدّ ذاتها موجبة للتضعيف كما صرّحت أنت (ص ١٦٩) وقد نقلنا ذلك بنصه عنك في المثال السابق فراجعه إن شئت .

فمن هنا ...

هل قول أحمد في الراوى : « أحاديثه مناكير » يفيد بالوضع اللغوى معنى الإكثار من المناكير أم لا ؟ .

هذا مالا يفهم غيره لأن « أحاديث » جمع نكرة ، والنكرة تفيد لغوياً الشمول والعموم ، وقد أضيفت إلى « الهاء » العائدة على عمر بن حمزة ، والنكرة إذا أضيفت أفادت التخصيص . فأفاد التركيب اللغوى هنا أن عموم الأحاديث التى يختص بروايتها عمر بن حمزة مناكير ، ومعنى هذا أن الحكم بالنكارة على أحاديثه صار حكماً عاماً يشمل كل أحاديثه ، وهذا ظاهر لا يخفى^(١) .

(١) وإن أصررت على أن كلمة أحمد هذه في عمر بن حمزة : « أحاديثه مناكير » ليست تفيد حكماً بالنكارة على كل أحاديثه ، بل على بعضها ، سأقابلك بكلمة ابن مهدى في محمد بن مسلم الطائفى : « كتبه صحاح » فإنك اعتبرتها من ألفاظ التوثيق (ص ٧٢) مع أنها تشترك تماماً في التركيب اللغوى مع كلمة أحمد في عمر بن حمزة فإذا كان قول=

ثم إن قول الجارح : « أحاديثه مناكير » مع دلالة اللغوية على كثرة المناكير في أحاديث من قيل فيه هذه الكلمة والذي يوجب ضعف الراوى لكثرة ما يتفرد به عن الثقات ، فإن الإمام أحمد — رحمه الله تعالى — كثيراً ما يقرن هذه الكلمة بما لا يحتمل سوى التضعيف مما يدل على أنه يقصد بهذه الكلمة تضعيف الراوى فعلاً . وأحياناً يقولها في راوٍ قد ضعفه هو نفسه في موضع آخر . فمن هؤلاء ...

١ — صدقة بن عبد الله السمين ...

حكى عنه ابنه في « العلل » (١٣١٣) أنه قال فيه : « ليس بشيء وهو ضعيف الحديث ، أحاديثه مناكير ، وليس يسوى حديثه شيئاً » . وفيه أيضاً (٤٩٢) :

« ما كان من حديثه مرفوع منكر ، وما كان من حديثه مرسل عن مكحول فهو أسهل ، وهو ضعيف جداً » .

فانظر كيف قرن أحمد رحمه الله تعالى — قوله « أحاديثه مناكير » بقوله : « ليس بشيء » وقوله : « ضعيف الحديث » وقوله : « ليس يسوى حديثه شيئاً » ، ثم قضى بأن صدقة هذا « ضعيف جداً » !! .

٢ — عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن حفص العمري ...

حكى عنه ابنه أيضاً (٤٣٦٤) أنه قال : « خرقت حديثه منذ دهر ، ليس بشيء حديثه ، أحاديثه مناكير ، كان كذاباً » !! .

٣ — عبد الواحد بن سليم المالكي ...

حكى عنه ابنه (٥٤٣٣) أنه قال : « حديثه حديث منكر ، أحاديثه موضوعة » !! .

= أحمد لا يدل على أنه يحكم على كل أحاديثه بالنكارة ، بل على بعضها ، لزمك أن تقول : إن قول ابن مهدي لا يدل على أنه يحكم على كل كتب الطائفي بالصحة ، بل على بعضها . وقد قال ابن معين في حُمران بن أعين : « أحاديثه أحاديث مراسيل » (علل عبد الله بن أحمد ٣٨٩٠) فهل يفهم من هذا أن بعض أحاديثه مراسيل وبعضها الآخر ليست مراسيل؟!

٤ — المغيرة بن زياد البجلي

حكى عنه ابنه (٣٣٦١) أنه قال :

« ضعيف الحديث ، أحاديثه أحاديث مناكير » !! .

وحكى عنه أيضاً (٨١٥) :

« مضطرب الحديث ، منكره » !! .

٥ — عبد الله بن حسين أبو حريز ...

حكى عنه ابنه (١١١٥) (٢٦٥٢) أنه قال :

« حديثه حديث منكر » .

٦ — يعقوب بن عطاء ...

حكى عنه ابنه (٤٤٧٦) أنه قال :

« أحاديثه مناكير » .

وحكى عنه أيضاً أنه قال فيه (٨٠٣) :

« ضعيف الحديث » !! .

وانظر التهذيب » .

٧ — يحيى بن عبيد الله بن موهب التيمي ...

حكى عنه ابنه (٣٢٢٢) أنه قال :

« أحاديثه مناكير » .

وحكى عنه (٢٦٩٢) أنه قال :

« ليس بثقة » !! .

وقد أطبق الأئمة على تضعيفه أيضاً !! .

وأحياناً يقولها فيمن قد أطبق الأئمة أو أغلبهم على تضعيفه ، مما يبعد جداً

مخالفة أحمد لهم ، لاعتداله في الجرح ، وعدم تفرده غالباً .

فمن هؤلاء ...

١ — زبان بن فائد ...

حكى عنه ابنه أنه قال (٤٤٨١) :

« أحاديثه أحاديث مناكير » .

وقد ضعفه غير واحد من الأئمة كما في ترجمته من « التهذيب »
(٣٠٨/٣) وإن كان في دينه صالحاً كما قال أبو حاتم .

٢ - محمد بن أبي حميد ...

حكى عنه ابنه (٢٨١١) أنه قال :

« أحاديثه أحاديث مناكير » .

وقد أطبق الأئمة على تضعيفه ، بل منهم من ضعفه جداً ، وشدَّ أحمد
ابن صالح فوثقه فتعقبه الحافظ ابن حجر في « التهذيب » ، فراجعه إن شئت .

٣ - عبد الله بن مؤمل ...

حكى عنه ابنه (١٣٦١) أنه قال :

« أحاديثه مناكير » .

وأكثر الأئمة على تضعيفه .

٤ - غُبَيْس بن ميمون ...

حكى عنه ابنه (٥٩٥٤) أنه قال :

« أحاديثه أحاديث مناكير » .

وقد ضعفه الباقر ، بل منهم من ضعفه جداً !! .

وانظر « التهذيب » (٨٨/٧)^(١) .

* * *

٣ - عمر بن حمزة .. أيضاً .

ساق الذهبي في « الميزان » (١٩٢/٣) حديثه عن عبد الرحمن بن سعد ، عن أبي سعيد
الخدري مرفوعاً : « إن من شرار الناس منزلة عند الله يوم القيامة... » . الحديث .

ثم قال الذهبي :

« فهذا مما استنكر لعمر » .

(١) تصحف على الحافظ في « التهذيب » وفي « التقريب » إلى : « عبيدة » والتصويب
من أصله « تهذيب الكمال » وسائر كتب الرجال .

فنكلم المعترض كلاماً طويلاً (ص ١٤٦) يريد منه أن يحمل النكارة هنا على معنى التفرد المطلق كما حمل كلمة أحمد السابقة في عمر بن حمزة ، والتي قبلها في بشير بن المهاجر !! .

ثم قال المعترض (ص ١٤٧) مؤكداً هذا :
« فكأن الحافظ الذهبي أراد أن يفسر قول أحمد : « أحاديثه مناكير » ، أى مفردات — فقال بعد سياق الحديث : « فهذا مما استنكر لعمر » . فالفاء هنا تفسيرية ، تفسر قول أحمد الذى عنى به التفرد » !! .

أقول :

قد فرغنا من قول أحمد ، ولله الحمد والمنة وأما قول الذهبي هذا ، فلن أناقشك في تأويله كثيراً ، فإن الكلام فيه لن يخرج عما قلناه في كلمة أحمد لكن يكفي أن نفرح بشهادتك تلك بأن هذا الحديث مما تفرد به عمر ، ولم يتابعه أحد عليه ، حسب ما فهمته أنت من كلمة الذهبي — رحمه الله تعالى — تلك ، والذهبي من أهل الاستقراء التام ، بشهادتك أيضاً (ص ١٧١) .

فما دمت قد سلّمت بالتفرد هنا ، وأن هذا هو الذى يقصده الذهبي — رحمه الله تعالى — فلماذا عدلت عنه مع دفاعك المستميت عنه هنا ، حينما أردت التشنيع على الشيخ وإلزامه بما لا يلزمه !!؟ .
فإن الشيخ لما قال فى آخر بحثه حول هذا الحديث :
« ولم أجد حتى الآن ما أشد به عضد هذا الحديث » .

اعتبرت هذا قصوراً (ص ١٥٤) وأخذت تشنع على الشيخ بما قد رددناه عليك فى المثال (١٥) من القسم الأخير من هذا الكتاب .
ثم قلت :

إن عمر بن حمزة قد يكون توبع (١) ولكن الشيخ الألبانى لم يقف على المتابعة ، وهذا يحدث كثيراً منه وتجد أمثلة لمتابعات خفيت عليه فى ثنايا هذا التنبيه « !! .
فلماذا جوزت هنا أن يكون عمر بن حمزة قد توبع ، مع أنك حملت

النكارة في قول الذهبي في هذا الحديث : « فهذا مما استنكر لعمر » على التفرد جزماً؟! ، فإنني إلى الآن لم يصل إليّ علم بتفرد راوٍ وعدم تفرده في حديث واحد في آن واحد . فهل وصل إليك أنت شيء من هذا؟! نبئنا بعلم إن كنت من الصادقين !! .

وأما اتهام الشيخ بالقصور ، فهذه نكرة عهدناها عليك ليست علينا بجديدة ، لكن هل كان الذهبي أيضاً قاصراً حينما قضى بتفرد عمر بن حمزة بهذا الحديث — على مقتضى فهمك لكلمته — أم هي قيامة على الألباني والسلام !! .
والعجب أن في كتاب المعترض (ص ١٥٦) أن الذهبي قال في عمر ابن حمزة هذا في كتابه « الضعفاء » :

« ضعفه ابن معين ، لنكارة حديثه » !

فقلوه : « لنكارة حديثه » هذا من قول الذهبي يفسر به تضعيف ابن معين له ، فهذا يدل على أن الذهبي يفهم أن نكارة أحاديث الراوى توجب ضعفه . وابن معين نفسه يعرف هذا ، فقد ضعف هو موسى بن عبيدة الرَّبَذِي ، وقال : « إنما ضعف حديثه لأنه روى عن عبد الله بن دينار مناكير » !! .

* * *

٤ - عمر بن حمزة .. مرة ثالثة .

قال عثمان الدارمي في « تاريخه » (٤٧٨) ورواه عنه ابن عدى في « الكامل » (١٦٧٩/٥) :

« قلت ليحيى بن معين : ما حال عمر بن حمزة الذي روى عن سالم ؟ قال : ضعيف » .

وقال عباس الدوري عنه (٢٠٢٦) :

« عمر بن حمزة ... وعمر بن محمد بن زيد ... ، عمر بن حمزة

أضعفهما » .

قال المعترض (ص ١٤٢) بعد أن أشار إلى قول ابن معين :
« فهذا تعديل حيث إنه فاضل بينه وبين عمر بن محمد بن زيد الثقة المحتج
به في الصحيحين ... » .

أقول :

كونه ثقة محتجاً به في الصحيحين لا يقدم ولا يؤخر هنا ، لأن البحث
هنا ليس منصباً لتحقيق حال ابن زيد ، وإنما لتحقيق رأى ابن معين فيه ،
بغض النظر عن صحته وعدم صحته . وابن معين رأيه في ابن زيد أنه « صالح
الحديث » كما سيأتي .

وكان المعترض أحس بهذا فقال :

« قال الدورى عن ابن معين [أى فى ابن زيد] : « كان صالح
الحديث » ، فابن معين لم يضعف عمر بن حمزة مطلقاً كما ظن البعض ... » .
أقول :

من هؤلاء البعض : المزرى ، ومغلطاي ، والذهبي وابن حجر !! .. فهل
كان هؤلاء يرجمون الظنون !!؟ . عجباً !!

ثم قال :

« فيمكن أن يقال : إن غرض ابن معين فى رواية الدورى أن ينزل بابن
حمزة عن ابن زيد » .

أقول :

نعم ، هذا هو الذى لا يفهم غيره ، وهو لا يتعارض مع رواية الدارمى ،
لأنه حكى عن ابن معين أنه قال فى عمر بن حمزة : « ضعيف » ، بينما قال
ابن معين فى ابن زيد : « صالح الحديث » وبالطبع من قال فيه : « ضعيف »
أنزل ممن قال فيه : « صالح الحديث » فلا مناقضة ولا منافرة ، وإعمال
القولين أولى من إهمال أحدهما .

لكن المعترض ألم لا التكلف والتعسف فقال :

« ... فإذا قال في الثاني : « صالح » فيكون الأول — عمر بن حمزة — صويلح ، أو حسن الحديث ، أو صدوق إن شاء الله ، أو نحو ذلك مما هو أقل من صالح ، كما يعلم من مراتب التعديل .. انظر « فتح المغيث » (٣٣٥/١) ، وكل هؤلاء يحسن حديثهم .
أقول :

ما دام كل هؤلاء يحسن حديثهم ، فأين المفاضلة إذن ؟! فأنت قد استظهرت آنفاً أن مراد ابن معين فيما حكاه الدورى عنه أن ينزل بابن حمزة عن ابن زيد ، فإذا كان ذلك صحيحاً عندك فكيف يستقيم مع تصريحك هنا بأن كل هؤلاء في مرتبة واحدة وهي مرتبة من يحسن حديثه ؟! .
وبالطبع فالتعسف والتكلف واضح في صنيعه هنا جداً ، فلو أنه أعمل القولين ، ولم يضارب أحدهما بالآخر لاسيما وأنهما ليسا متنافرين . بل كلاهما يدل على تضعيف عمر بن حمزة ، فأما رواية الدارمى فهي نص في ذلك ، وأما رواية الدورى فلا تناقضها لأن ابن معين قد صرح فيها بأن ابن حمزة أضعف من ابن زيد ، وابن زيد هذا « صالح الحديث » عند ابن معين ، ومعلوم أن ضعيف الحديث أضعف من صالح الحديث ، فإن صالح الحديث فيه ضعف ما ، فالذى أضعف منه إن لم يكن ضعيفاً ، فهو على شفا حفرة من الضعف .

ثم أراد أن يردّ التضعيف الصريح الذى فى رواية الدارمى عن ابن معين ، فقال (ص ١٤٣) :

« أرى — والله عز وجل أعلم — أن التعديل الذى صدر من ابن معين لعمر بن حمزة فى رواية الدورى أولى لعدة أمور » .

أقول :

أين هذا التعديل الذى فى رواية الدورى ؟!
إن ابن معين قد صرح فى رواية الدورى بأنه أضعف من عمر بن محمد

ابن زيد ، فلم يقل ابن معين : إن عمر بن محمد بن زيد أوثق منه حتى يكون هناك مجال لهذا التوهم .

وكل من كان عالماً بمعاني ألفاظ الجرح والتعديل في اللغة والاصطلاح ، لا يَشُمُّ من كلمة ابن معين تلك رائحة التعديل لعمر بن حمزة .
فأما في اللغة ...

فإنهم يطلقون « اسم التفضيل » يريدون به الدلالة على أحد معنيين ..
الأول : وهو الأصل — الدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر فيها .

كقولك : « زيد أعلم من عمرو » فهذا يدل على اشتراك زيد وعمرو في العلم إلا أن زيدا زاد على عمرو فيه .

الثاني : الدلالة على المبالغة في الصفة مع عدم المفاضلة بين الشيئين ، ويفهم ذلك من ظروف الكلام الذي ورد فيه .

تقول مثلاً : « الله أرحم بعباده » فالمقصود هو المبالغة في الرحمة دون المفاضلة .

وتقول : « الحقُّ أَحَقُّ أن يُتَّبَعَ » فالمقصود هو المبالغة في جدارة الحق بالاتباع لا المفاضلة .

ومنه قول الفرزدق :

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا يَتَأْ دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ
فالمقصود باسم التفضيل هنا المبالغة في إثبات الصفة لا المفاضلة ، والمعنى : دعائمه عزيزة طويلة .

ومنه أيضاً قول حسَّان بن ثابت وهو يخاطب من هجا النبي صلى الله عليه وسلم :

هَجَوْتُ مُحَمَّدًا فَأَجَبْتُ عَنْهُ وَعِنْدَ اللَّهِ فِي ذَاكَ الْجَزَاءُ
أَتَهْجُوهُ وَلَسْتُ لَهُ بِكُفٍّ فَشَرُّكُمْ لِخَيْرِكُمْمَا الْفِدَاءُ

فليس مراده أن النبي صلى الله عليه وسلم يشترك معه في الشرِّية — حاشاه — ولا أنه يشترك مع النبي صلى الله عليه وسلم في الخيرية ، وإنما مراده المبالغة في إثبات الشرية للذى يهجوّه ، وإثبات الخيرية للنبي صلى الله عليه وسلم ، ويكون المعنى: فالشرِّير منكما فِدَاءً للخير . والله أعلم .

أما في الاصطلاح ..

فالمحدثون يستخدمون اسم التفضيل على هذين المعنيين جميعاً .

فأما المعنى الأول فاستخدامهم له كثير ، فإنه الأصل .

وأما المعنى الثانى فهم أيضاً يستخدمونه ، فمن ذلك ..

قول شعبة : « لأن أَرْنِي أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَدْلِسَ » .

فشعبة - رحمة الله تعالى - لا يريد بداهة المفاضلة بين الزنا والتدليس ،

وأن الزنا أحب إليه من التدليس ، هذا لا يمكن أن يقصده شعبة ، وإنما

مراده المبالغة فى ذمِّ التدليس ، ولذا قال ابن الصلاح فى « مقدمته » معلقاً

على قول شعبة هذا (ص ١٧٠ محاسن) :

« هذا من شعبة إفراطٌ محمول على المبالغة فى الزجر عنه والتنفير » .

ومثله قوله فى أبان بن أبى عياش :

« لأن يزني الرجل خيرٌ من أن يروى عن أبان »

وقوله أيضاً فى أبى هارون العبدى عمارة بن جوين :

« لأن أقدم فتضرب عنقى أحبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُحَدِّثَ عَنْهُ » !! .

فعلى هذا ، لو حملنا قول ابن معين : « عمر بن حمزة أضعفهما » على

المعنى الأول لكان دالاً على اشتراك كلِّ من عمر بن حمزة ، وعمر بن محمد

ابن زيد فى الضَّعْف ، إلا أن ابن حمزة زاد على ابن زيد فيه ، فإذا كان ابن

زيد عنده « صالح الحديث » فيكون ابن حمزة ضعيفاً أو من جملة الضعفاء

على الأقل إذ إن صالح الحديث فيه ضعف ما ، فالذى يكون أضعف منه

لا ينفكُّ عن هذا .

وإن كان ابن معين يقصد المعنى الثانى فهو أدل على ضعف عمر بن حمزة عنده ، لأنه حيثئذ يكون دالاً على مبالغة ابن معين فى تضعيف عمر بن حمزة ويكون قوله : « عمر بن حمزة أضعفهما » معناه أنه الضعيف منهما . والله أعلى وأعلم .

على أن المحدثين قد يطلقون اسم التفضيل ، لا يريدون أكثر من إثبات المفاضلة بين الشيئين وإن لم تكن الصفة متحققة فى أحدهما .

كقولهم : « هذا الحديث أصح شئ فى الباب » .

فهذا لا يلزم منه عندهم اشتراك هذا الحديث وغيره مما فى الباب فى الصحة ، وإنما مرادهم أن هذا الحديث أفضل من غيره مما فى الباب ، وقد يكون غيره ضعيفاً جداً أو موضوعاً .

وقولهم : « هذا الحديث أضعف شئ فى الباب » .

لايعنون به ثبوت صفة الضعف فيه أو فى غيره ، وإنما يعنون بذلك أن الأحاديث الأخرى التى فى الباب أرجح منه وأقوى . فقد يكون الحديث حسناً وفى الباب ما هو صحيح ، فيكون الحسن أضعف من الصحيح أى أنه أقل منه قوة .

قال النووى رحمه الله تعالى :

« لا يلزم من هذه العبارة [أى قولهم : أصح شئ فى الباب كذا] صحة الحديث ، فإنهم يقولون : « هذا أصح ما جاء فى الباب وإن كان ضعيفاً ، ومرادهم : أرجحُه أو أقلُّه ضعفاً » .

وكأن هذا المعنى مستخدم على لسان الشارع ، فمن ذلك ما رواه مسلم وغيره من حديث أبى هريرة مرفوعاً : « خير صفوف الرجال أولها ، وشرها آخرها ، وخير صفوف النساء آخرها ، وشرها أولها » .

فقوله صلى الله عليه وسلم : « وشرها ... » . ليس مراداً منه إثبات أصل الشرِّية فى الفاضل أو المفضول ، وإنما هذا خرج مخرج المفاضلة فقط كأنه يريد

إثبات نقصان حظّ الصفوف الأخيرة عن الأولى في الرجال ، والعكس في النساء . والله أعلم .

وبالطبع ، فإن تنزيل هذا المعنى أو عدم تنزيله بحسب القرائن وسياق الكلام .

فلو حملنا قول ابن معين : « عمر بن حمزة أضعفهما » على هذا المعنى لما كان دالاً على تعديل عمر بن حمزة كما فهمته أنت ، لأن غاية ما يدل عليه حينئذ أن عمر بن حمزة أسوأ حالاً من عمر بن محمد بن زيد ، أو أن ابن زيد أرفع وأفضل من ابن حمزة ، وهذا لا يدل على تعديل عمر بن حمزة ، كما لا يدل على تضعيفه ، وبهذا لا تصلح كلمة ابن معين تلك في معرفة حال ابن حمزة عنده ، وحينئذ لا بُدّ من التماس كلمة أخرى من ابن معين لمعرفة حاله عنده ، فوجدنا الدارمي قد حكى عنه أنه قال فيه : « ضعيف » ، فوجب إعمال هذا القول ، وإلا سقط قولنا ابن معين في الرجل وحينئذ نكون قد وقعنا في حفرة من التخليط والتناقض .

فانظر أخي القارئ كيف أن التكلف والتعسف في ردّ كلام ابن معين في الرجل ، قد جرّه إلى مالا يتصوره فاهم لهذا العلم .

والحاصل ...

أن ما فهمه المعترض من قول ابن معين في رواية الدورى : « عمر بن حمزة أضعفهما » من أنها تدل على تعديل عمر بن حمزة بعيد جداً عن الفهم الصحيح ، وأن الكلمة مهما فهمناها على أوجهها المختلفة فلا تدل على التعديل أبداً ، بل هي إن لم تدل على التضعيف فهي على الأقل لا تدل على خلافه . والله من وراء القصد .

فإن قيل :

إن الإمام ابن القطان قد فهم هذا الذى فهمه المعترض فإنه قال : « وعمر ضعفه ابن معين ، وقال : إنه أضعف من عمر بن محمد بن زيد ،

فهو في الحقيقة تفضيل أحد ثقتين على الآخر .
أقول :

هذا لا يعارض ما قررناه ، ولا يؤيد ما قاله المعارض . لأن الإمام ابن القطان قد اعتبر ابن زيد ثقة باعتبار الحكم النهائي فيه ، لا باعتبار قول ابن معين فيه « صالح الحديث » ، فإن قول ابن معين هذا لا يدل على أن ابن زيد ثقة عنده ، بل غاية ما يدل عليه أنه عنده صدوق حسن الحديث . وكون ابن زيد ثقة عند غير ابن معين لا يقدم ولا يؤخر هنا لأن مدار البحث هو تحقيق حال ابن حمزة عند ابن معين لا عند غيره .

وكان ابن القطان لم يقف على قول ابن معين في ابن زيد : « صالح الحديث » ، فحكم بمقتضى حكم الأكثر إذ الأصل عدم المخالفة .
وحينئذ فالمقارنة الصحيحة لا تكون بين ثقتين لأنه ليس واحداً منهما ثقة عنده ، وإنما تكون بين صالحين أو ضعيفين ، وفي كلا الحالتين فعمر ابن حمزة إن لم يكن ضعيفاً فهو على الأقل على شفا حفرة من الضعف .
أما قول المعارض :

« إن قوله : « ضعيف » جرح غير مفسر ، وهو مردود بالاتفاق في مقابل التعديل ... » .

فهو مبنى على أن قول ابن معين في رواية الدورى تعديل لعمر بن حمزة ، وقد بان لك قيمة هذا الفهم فيما سبق ، وعلى هذا فلا تعارض ، فليَم الرد للتضعيف الصريح منه لعمر بن حمزة في رواية الدارمى وهو لا يخالف قول ابن معين الآخر الذى حكاه عنه الدورى .

ثم قال المعارض :

« الثانى :^(١) أن ابن معين ضعف عمر بن حمزة بالنسبة لروايته عن سالم فقط ، ولم يضعفه مطلقاً » !! .

(١) أى من الأمور التى بها قَدَّمَ رواية الدورى على الدارمى إذ إنهما يتعارضان عنده !! .

أقول :

كأنك أخذت هذا من قول الدارمي : « قلت ليحيى بن معين : ما حال عمر بن حمزة الذي روى عن سالم ؟ قال : ضعيف » .
ولن أناقشك في هذا الفهم ، وإلا فعادة المحدثين حينما يتعرضون لراوي ويلتمسون تعريفه وتعيينه ذكروا أشهر شيوخه أو تلامذته حتى يميزوه عن غيره .

ومن الاتفاقات اللطيفة جداً أن ابن معين فعل نفس الأمر في رواية الدوري ، فقد قال (٤١٥/٣) :

« عمر بن حمزة بن عبد الله بن عمر ، يروى عنه أبو أسامة ويروى عنه الفزاري ، وعمر بن محمد بن زيد بن عمر بن الخطاب ، الذي يروى عنه أبو عاصم النبيل ، كان ينزل عسقلان ، وعمر بن حمزة أضعفهما » .
فلماذا لم تعامل رواية الدوري بما عاملت به رواية الدارمي ، مع أن ابن معين ذكر هنا الراوي عنه ، فعلى طريقته ينبغي أن تحمل حكم ابن معين هنا على ما رواه عنه أبو أسامة والفزاري فقط !! .
ومما يؤكد بطلان هذا الفهم ...

١ — أنه لم يقيد أحد ممن ضعف عمر بن حمزة ضعفه بهذا القيد بل كل من ضعفه فإنما ضعفه مطلقاً ، فمن رام التقييد فعليه أن يلتمس نصاً صريحاً عن أحد الأئمة على الأقل .

٢ — أن الذين اعتنوا بجمع أقوال المتقدمين في الرجال حينما ذكروا تضعيف ابن معين له أطلقوه ولم يقيدوه ، مثل الإمام المزي والذهبي وابن حجر ، مع أنهم وقفوا على كلمتي ابن معين فيه ، والذهبي نفسه يقول في « الضعفاء » — كما في كتاب المعترض (ص ١٥٦) : « ضعفه ابن معين لنكارة حديثه » !! .

فما لي أرى المعترض يتشبث بالحجج الواهيات ويدع الرواسي الشائحات ؟!! .

على أننا لو فتحنا هذا الباب لضاع قدر كبير من أقوال الأئمة في الرحا .
وهذا إنما يكون عند عدم إمكان الجمع إلا بهذه الطريقة . فكيف وأنه لا
اختلاف أصلاً .

والعجب أنه يقول هذا ، وهو يعلم أن حديث مسلم الذي يدور حوله
البحث إنما هو من حديثه عن سالم ، فهو بهذا كأنه يضعف رواية مسلم
وهو لا يدري .

وكأنه أحسن بهذا فقال (ص ١٤٤) :

« ومنه يُعلم أن تضعيفه لعمر بن حمزة في رواية الدارمي إما أن يُردَّ أو
يُقَيَّد بروايته عن عمه سالم ، ولكن في غير صحيح مسلم ، وهو فيد مطلوب
لأن مسلماً أخرج روايته عن سالم في صحيحه » .
أقول :

سألنا جدلاً بأن روايته في مسلم عن سالم صحيحة لكنك سلّمت بأن
روايته عن سالم في الأصل ضعيفة فلماذا هذا الدفاع المستमित عن الراوى
مع أنه سواء كان عندك ثقة أو ضعيفاً فالحديث صحيح لأنه في مسلم ،
فلو أنك قلت هذا الكلام في أول بحثك لأرحت واسترحت ولم تَسُود
الصفحات في كلام لا قيمة له عندك أمام تصحيح مسلم للحديث !! .

فإذا علمت أن أكثر روايات عمر بن حمزة إنما هي من حديثه عن عمه
سالم علمت بأن أكثر روايات عمر بن حمزة ضعيفة ، ولم يبق إلا القليل ،
الله أعلم به فأنت بذلك قد وافقت ضمناً على تضعيف عمر بن حمزة لأن
أكثر رواياته قد أخطأ فيها ، ومن كان كذلك فالضعف أولى به .
وكأنه أحسن بهذا فقال :

« والأول [يعنى الردّ لما رواه الدارمي عن ابن معين] أظهر لموافقة
القواعد (!) ، والله تعالى أعلم ، وهو الذي اعتمده ابن القطان في « بيان
الوهم والإيهام » فأصاب في ذلك » !! .

أقول :

هكذا استظهرت مالا يظهر ألبتة ومن نظر فيما سطرناه هنا علم بُعد هذا الذى استظهره عن الفهم الصحيح .

لكن ما معنى قولك : « لموافقة القواعد » ! فأى القواعد تقصد ؟ !
فإن كان شيئاً مما مضى فقد بيناه بياناً شافياً وبيننا ما فيه من بُعد عن القواعد وعدم موافقة لها . وأما إن كنت تقصد قواعد أخرى فأت بها لننظر فى مدى صحتها من ضعفها ، متوخين فى ذلك الحق والإنصاف إن شاء الله تعالى .

وأما قولك :

« وهو الذى اعتمده ابن القطان » .

فابن القطان لم يُرد ما رواه الدارمى عن ابن معين بالمرّة بل اعتمده فى نسبة تضعيف ابن معين لعمر بن حمزة ، فقد قال — كما نقلته أنت (ص ١٥٣) .

« وعمر ضعفه ابن معين ... » .

فانظر كيف جزم بنسبة التضعيف إلى ابن معين ! نعم هو جمع بين قولى ابن معين فيه وتوصل إلى أنه حسن الحديث . وهذا لا يدل على أنه ردّ تضعيف ابن معين كما تزعم ، وإنما يدل على أنه حمله على خلاف الظاهر . وقد فرغنا من النظر فى جمع ابن القطان قريباً والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات .

* * *

٥ - عمر بن حمزة .. مرة أخيرة .

نقل الأئمة : المزى ، والذهبي ، وابن حجر تضعيف النسائى لعمر بن حمزة فقال المعترض (ص ١٤٤) :

« أما النسائى ، فلم يثبت عنه — والله تعالى أعلم — تضعيف عمر بن

حمزة ، ومن نقل عنه التضعيف فقد أخطأ عليه (!) وبيان ذلك ، أن النسائي نفسه قال في « الضعفاء » (ص ٨٤) ما نصه : عمر بن حمزة بن عبد الله بن عمر ، ليس بالقوى .

أقول :

وقوفك على هذه القولة للنسائي لا ينفي الأخرى ، فالنسائي — رحمه الله تعالى — يتكلم في الرجال كثيراً ، ومن الرواة من تكلم فيه في غير موضع من كتبه ، وربما اختلفت أقواله في الراوى الواحد . وقد مر في كتابك مثل هذا تماماً فقد قلت في كلامك في هشام بن حسان (ص ١٣٥) :

« قال النسائي : ضعيف ، وقال مرة : ليس بالقوى »

فلماذا لم ترد إحداهما بالأخرى كما فعلت هنا ؟

وصنيع المعارض هذا يذكرنا برده على الشيخ حينما قال في حديث عمر ابن حمزة هذا الذى فى مسلم : « إن من أشر الناس ... » : « ولم أجد حتى الآن ما أشد به عضد هذا الحديث »

فإن المعارض ألزمه بالزام عجيب ، فقال (ص ١٥٤) :

« يلزم منه أنه اطلع على جميع المستخرجات على مسلم على الأقل ، حتى يقول هذا القول ، وهذا لم يقع له » !! .

فهذا يلزمك هنا أيضاً لأنك نفيت شيئاً حكاه العلماء ونسبوه إلى النسائي بمجرد أنك لم تقف عليه ، فهل وقفت على جميع مصنفات النسائي المطبوع منه والمخطوط فضلاً عن المفقود حتى تجزم بهذا النفي ؟! مع أن هذا لا يلزم الشيخ أصلاً لأنه لم ينف احتمال وجود الشاهد وإنما نفى اطلاعه ووقوفه عليه ، أما أنت فجزمت بعدم الوجود بمجرد أنك لم تقف عليه ، مع أن هؤلاء الأئمة المزي والذهبي وابن حجر قد نسبوا هذا القول إلى النسائي ، ولم يتعقب المزي مغلطى مع أنه لا يترك له مثل ذلك . والله المستعان .

ثم قال :

« ومنه يعلم أن قول الألباني : « ضعفه النسائي » ، ليس بحيد ، وتقويله ما لم يقله ، والله أعلم » .

أقول :

أما الشيخ الألباني ، فلم يقل هذا ، وإنما نقله من طريق الذهبي في « الميزان » فهل كان الذهبي متقولاً على النسائي ، أم المزني ، أم مغلطاي ، أم ابن حجر !!؟ .

* * *

٦ - عياض بن عبد الله الفهري ...

قال البخاري : « منكر الحديث » .

تجاهل المعارض هذا القول بالكلية وكأنه ما قيل بل أشار إليه إشارة (ص ١١٠) لعلمه أن هذه الكلمة من أشد صيغ الجرح عند البخاري ، فلما لم يجد جواباً سكت ، لكنه أوهم أنه ليس بهذا قيمة في التأثير على حال عياض . وأخذ يعارضه بما لو اجتمع لم يقو على معارضته . فالله المستعان .

* * *

٧ - عياض ... مرة أخرى .

قال ابن معين : « ضعيف الحديث » .

صنع فيه كما صنع في كلام البخاري ، ذكره (ص ١١٠) ولم يعول عليه ثم أخذ يعارضه كما عارض كلام البخاري بما لا يقوم بنفسه فضلاً عن أن يهدم غيره !! .

* * *

قال أبو حاتم — كما في « الجرح والتعديل » (٤٠٩/١/٣) :
« ليس بقوى » .

نقلها المعترض (ص ١١٠) بلفظ : « ليس بالقوى »
ثم قال :

« وهو تليين هين » .

أقول :

نعم ، « ليس بالقوى » تليين هين ، لكن ليس كذلك « ليس بقوى » ،
وهذا لا يخفى على عارف بدلالات الألفاظ ، فإن قولهم : « ليس بالقوى »
نفى لكمال القوة فقط ، ومن قيلت فيه هذه الكلمة فهو في جملة الثقات
إلا أن غيره أوثق منه فحديثه حسن في الأصل ، أما قولهم : « ليس بقوى »
فهو نفى لأصل القوة ، فهي إذن من صيغ الجرح ، فهي بمرتبة « ضعيف »
لأن الضعيف انتفى عنه أصل القوة كما لا يخفى .

٩ - محمد بن قيس - قاص عمر بن عبد العزيز - ..

قال الحافظ في « التقريب » :

« ثقة ، من السادسة ، وحديثه عن الصحابة مرسل » .

اعتمد الشيخ على هذا القول في الحكم بالانقطاع على حديث محمد بن قيس
هذا عن أبي صيرمة الصحابي عن أبي أيوب أنه قال حين حضرته الوفاة : كنت كتبت
عنكم شيئاً سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول : « لولا أنكم تذبنون لخلق الله خلقاً يذبنون فيغفر لهم » .
فتعقبه المعترض فقال (ص ١٩٣) :

« إن محمد بن قيس سمع من أبي صيرمة مالك بن قيس الصحابي ، ولم
يصب الألباني في دعوى الانقطاع بين محمد بن قيس وأبي صيرمة ، بل قلّد
الحافظ رحمه الله تعالى حيث عدّ محمد بن قيس من السادسة وهم من لم

يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة رضوان الله عليهم ، ولو رجع الألباني إلى كتب الرجال — غير « التقريب » — لعلم أن عدَّ محمد بن قيس من السادسة خطأ ... » .

ثم قال :

« وبيان ذلك أنهم عندما ترجموا لمحمد بن قيس ذكروا أنه يروى عن أبي صرمة ، وعندما ترجموا لأبي صرمة ذكروا أن محمد بن قيس يروى عنه ، وسكتوا إقراراً . ولم أر مَنْ قال : إن محمد بن قيس لم يرو عن أبي صرمة تصريحاً أو تلويحاً ، بل إنهم في ترجمة محمد بن قيس ذكروا روايته عن جابر ابن عبد الله وأبي هريرة ثم تعقبوا ذلك بأنه مرسل » .
أقول :

أئمة الحديث يفرقون بين أمرين ، بين مجرد رواية راوٍ معين عن شيخ معين وبين ثبوت سماع هذا الراوى من ذاك الشيخ . فالرواية المجردة لا تدل على السماع لاحتمال أن يكون الراوى قد سمع بواسطة ثم أسقطها عند الرواية .

وكذلك ثبوت السماع لا يدل على وقوع الرواية لاحتمال أن يكون الراوى سمع من شيخه لكنه لم يحدث بما سمعه منه . فإن هناك من الرواة من قد رووا عن بعض الشيوخ ومع ذلك فإن الأئمة مازالوا مطبقين على أنهم لم يسمعوا منهم .

كالحسن البصرى روى عن عمران بن حصين ، وجابر بن عبد الله ومع ذلك فهو لم يسمع منهما اتفاقاً . انظر كتاب المعترض (ص ٩٤) . فالرواية المجردة وحدها لا تدل على السماع .

وهذا أبو شاه اليمنى الذى اتهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكتب له شيئاً سمعه من خطبته عام فتح مكة ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « اكتبوا لأبي شاه » كما فى « الصحيحين » عن أبي هريرة ، ومع

ذلك فلا يعرف لأبي شاه رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فلم يرو عنه هذه الخطبة ولا غيرها .

وهذا يدل على أن ثبوت السماع لا يلزم منه ثبوت الرواية على عكس الأمر الأول .

والراوى إذا روى عن من لم يسمع منه ، إما أن يكون ذلك انقطاعاً ظاهراً ، ويظهر ذلك بعدم وقوع المعاصرة أصلاً ، وإما أن تكون المعاصرة متحققة ، فهذا ما يسمونه بـ « الإرسال الخفى » .

وقد صنفوا فيه كتب المراسيل مثل « مراسيل » ابن أبي حاتم . والإرسال الخفى إذا ثبت فله حكم الانقطاع ، لأنه يؤول في النهاية إلى أن هناك واسطة قد سقطت .

ويعرف الإرسال الخفى بطرائق وقرائن ، يقول السيوطى فى « الألفية » :

وَيُعْرَفُ الْإِرْسَالُ ذُو الْخَفَاءِ	بَعْدَ السَّمَاعِ وَاللَّقَاءِ
وَمِنْهُ مَا يُحْكَمُ بِانْقِطَاعِ	مِنْ جِهَةٍ يَزِيدُ شَخْصٍ وَاعٍ
وَبِزَيَادَةٍ تَجِى ، وَرُبَّمَا	يُقْضَى عَلَى الزَّائِدِ أَنْ قَدْ وَهَمَا
حَيْثُ قَرِينَةٌ وَإِلَّا اخْتِمَلَا	سَمَاعُهُ مِنْ ذَيْنِ لَمَّا حَمَلَا
وَإِنَّمَا يُعْرَفُ بِالْإِخْبَارِ	عَنْ نَفْسِهِ وَالنَّصْرِ مِنْ كِبَارِ

فالطريقة الأولى ..

أن يصرح الراوى نفسه بأنه لم يسمع من ذلك الشيخ وإن روى عنه . فمن ذلك ..

١ - ففى « مراسيل » ابن أبي حاتم (٨٣٢) عن موسى بن سلمة قال : أتيت مخزومة بن بكير ، فقلت له : حدثك أبوك ؟ فقال : لم أدرك أبى ، ولكن هذه كتبه .

وفيه (٨٣٠) عن حماد بن خالد عن مخزومة قال : لم أسمع من أبى شيئاً .

٢ - وفى « مراسيل » ابن أبي حاتم (٧١) عن أبى بكر بن عياش

قال : قلت لجميل بن زيد : هذه الأحاديث ، أحاديث ابن عمر ؟ [يعنى التى رويتها عنه] قال : أنا ما سمعت من ابن عمر ، إنما قالوا لى : إذا قدمت المدينة فاكتب أحاديث ابن عمر ، فقدمت المدينة فكتبتها .

٣ — وفيه (٢١٩) عن أبى داود الطيالسى قال : لقيت زياد بن ميمون أنا وعبد الرحمن بن مهدي ، فسألناه ، فقال : عدّوا أن الناس لا يعلمون أنى لم ألق أنساً ، ألا تعلمان أنى لم ألق أنساً .. ثم بلغناه أنه يروى عنه ، فأتيناه فقال : عدّوا رجلاً أذنب ذنباً ، فيتوب ، ألا يتوب الله عليه ؟ قلنا : نعم ، قال فإنى أتوب ما سمعت من أنس قليلاً ولا كثيراً .

٤ — وفيه (٣٣٨) عن مُشاش قال : قلت للضحك — يعنى ابن مزاحم — سمعت من ابن عباس ؟ قال : لا ، قلت : رأيته ؟ قال : لا . وفيه أيضاً (٣٤١) عن عبد الملك بن ميسرة قال : قلت للضحك : أسمعت من ابن عباس ؟ قال : لا ، قلت : فهذا الذى ترويه عن أخذته ؟ قال : عنك وعن ذا وعن ذا !! .

الطريقة الثانية ..

أن ينص إمام على ذلك ، وهذا كثير تجده مبثوثاً فى تراجم الرجال ، وفى « مراسيل » ابن أبى حاتم من ذلك قدر كبير .
وهناك قرائن يستدل بها على ذلك ، فمنها ...

القرينة الأولى ...

بُعْدُ الشُّقَّةِ بين الراوى والشيخ بحيث إنه يستبعد أن يكونا قد التقيا لاسيما إذا كان الراوى غير معروف بالطلب والرحلة .

١ — ففى « المراسيل » (٩٧) قال على بن المدينى :

الحسن لم يسمع من ابن عباس ، وما رآه قط ، كان الحسن بالمدينة أيام كان ابن عباس بالبصرة ، استعمله عليها على رضى الله عنه ، وخرج إلى صفين .

ونحوه عن أحمد بن حنبل فيه أيضاً (٩٨) .

وفيه (١٢٧) عن ابن المديني قال :

الحسن لم يسمع من الأسود بن سريع لأن الأسود بن سريع خرج من البصرة أيام علي رضي الله عنه ، وكان الحسن بالمدينة .

٢ — وقال ابن أبي حاتم في « المراسيل » (٣١٩) :

« قلت لأبي : أبو وائل ، سمع من أبي الدرداء شيئاً ؟ قال : أدركه ، ولا يحكى سماع شيء ، أبو الدرداء كان بالشام وأبو وائل كان بالكوفة . قلت : كان يدلس ؟ قال : لا ، هو كما يقول أحمد بن حنبل . »

٣ — وقال ابن رجب في « شرح الأربعين » (الحديث التاسع

والعشرون) :

« لم يثبت سماع أبي وائل من معاذ وإن كان قد أدركه بالسن ، وكان معاذ بالشام وأبو وائل بالكوفة ، وما زال الأئمة كأحمد وغيره يستدلون على انتفاء السماع بمثل هذا . »

٤ — وفي هامش « المراسيل » (ص ٦٣) :

« سئل أحمد بن حنبل عن زرارة — يعني ابن أوفى — لقي تميماً ؟ فقال : ما أحسبه لقي تميماً ، تميم كان بالشام ، وزرارة بصرى ، كان قاضيهما . »

٥ — وفي « المراسيل » (٦٨٣) قال ابن أبي حاتم :

« سئل أبي عن ابن سيرين ، سمع من أبي الدرداء ؟ قال : قد أدركه ، ولا أظنه سمع منه ذاك بالشام وهذا بالبصرة ! »

٦ — وفي « الكامل » لابن عدى (١٢٤/١) عن الشافعي أنه قال :

« لا أعلم عبد الرحمن بن أبي ليلى رأى بلالاً قط ، عبد الرحمن بالكوفة ، وبلال بالشام ، وبعضهم يدخل بينه وبين عبد الرحمن رجلاً لا نعرفه ، وليس يقبله أهل الحديث ! »

القرينة الثانية ...

أن يكون هذا الراوى لم يسمع ممن هو أقرب إليه من هذا الشيخ أو ممن هو أشهر منه وأعرف ، أو ممن قد عاش بعده بزمان .

١ — قال ابن رجب فى نفس الموضع السابق :

« وقد حكى أبو زرعة الدمشقى عن قوم أنهم توقفوا فى سماع أبى وائل من عمر أو نفوه فسماعه من معاذ أبعد » .

لأن معاذ مات قبل عمر ، فإنه مات سنة ثمانى عشرة ، بينما مات عمر سنة ثلاث وعشرين ، فإذا كان أبو وائل لم يسمع ممن تأخرت وفاته فعدم سماعه ممن تقدمت وفاته أولى ، لاسيما وأن عمر كان أمير المؤمنين ، والسماع منه مما تتطلع إليه الهمم ، وتتشوق إليه النفوس .

٢ — وفى « المراسيل » (٤٩٢—٤٩٣) قال ابن أبى حاتم :

« سئل أبى عن عمر بن عبد العزيز ، سمع من عبد الله بن عمرو ؟ قال : لا ، كان عمر بن عبد العزيز والياً على المدينة ، وسلمة بن الأكوع ، وسهل ابن سعد حيين ، فلو كان حضرهما لكتب عنهما » .

٣ — وفيه (٦٧٢) عن أبى طالب قال : سألت أحمد بن حنبل عن محمد بن على — يعنى أبا جعفر الباقر — سمع من أم سلمة شيئاً ؟ قال : لا يصح أنه سمع . قلتُ : فسمع من عائشة ؟ فقال : لا ، ماتت عائشة قبل أم سلمة .

القرينة الثالثة ...

أن يكون من هو أكبر من هذا الراوى ، أو من هو أكثر طلباً ورحلة منه ، أو من هو أقرب إلى هذا الشيخ منه فى المسكن والموطن ، لم يسمع من ذاك الشيخ فإذا كان الكبير والرحالة لم يسمع منه فأولى أن لا يكون قد سمع من هو دون ذلك .

١ — ففى « المراسيل » (١٩٠) عن أحمد بن حنبل أنه قال :

« ما أرى خالداً الحذاء سمع من الكوفيين ، مَنْ رجلٌ أقدم من أبى الضحى ، وقد حدث عن الشعبي ، وما أراه سمع منه » .

٢ — وفى « تهذيب الكمال » (٢٨٧/٨) أن أحمد بن حنبل سئل : رأى خلف بن خليفة عمرو بن حريث ؟ قال : لا ، ولكنه عندى شُبّه عليه حين قال : رأيت عمرو بن حريث ، هذا ابن عينة ، وشعبة ، والحجاج لم يروا عمرو بن حريث ، يراه خلف ؟! ما هو عندى إلا شُبّه عليه .
القرينة الرابعة ...

أن تجيء رواية هذا الراوى عن ذاك الشيخ من وجه آخر بذكر واسطة بينهما مما يُشكّل ريبة في حصول سماع هذا الراوى من ذاك الشيخ ، سواء في الجملة أو في حديث معين .

١ — ففى « المراسيل » (٢٢٦) عن على بن الحسين بن الجنيد : « زيد بن أسلم عن أبى هريرة ، مرسل ، وعن عائشة ، مرسل ، أدخل بينه وبين عائشة : الققعقاع بن حكيم ، وأدخل بينه وبين أبى هريرة : عطاء ابن يسار » .

٢ — وفيه (٣١٨) عن الأثرم ، قال : « قلت لأبى عبد الله — يعنى أحمد بن حنبل — أبو وائل سمع من عائشة ؟ قال : ما أدرى ، ربما أدخل بينه وبينها مسروق في غير شيء وذكر حديث : « إذا أنفقت المرأة » .

٣ — وفيه (٣٢٠) عن أبى حاتم : « أبو وائل قد أدرك علياً ، غير أن حبيب بن أبى ثابت روى عن أبى وائل ، عن أبى الهياج ، عن على رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم بعثه : « لا تدع قبراً مشرفاً إلا سويته » .

٤ — وفيه (٣٧٧) قال ابن أبى حاتم : « سألت أبى عن عبد الله بن ملاذ الأشعرى الذى يروى عن النبى صلى الله

عليه وسلم أنه قال : « اللهم أنج السفينة ومن فيها » قالوا : يا رسول الله أى سفينة ؟ قال : « سفينة تقدم عليكم من اليمن فيها سبعون ومائة من الأشعرين » ؟ قال أئى : عبد الله بن مَلَاذ ليست له صحبة ، قلتُ : فإن أحمد بن سنان أخرج ذلك فى « مسنده » ؟ قال أئى : بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم أربعة ، يروى عبد الله بن مَلَاذ ، عن نمير بن أوس ، عن رجل ، عن عامر بن أئى عامر الأشعرى ، عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم .

٥ — وفيه (٥٥٧) عن أئى حاتم :

« عدى بن عدى هو ابن عميرة ، ولأبيه صحبة ، ولم يسمع من أبيه يُدْخَل بينهما : العُرس بن عميرة بن قيس .

٦ — وفيه (٥٩٤) عنه أيضاً :

« لا أدرى سمع الشعبي من سَمْرَةَ أم لا ، لأنه أُدخل بينه وبينه رجل » .
ومن تصفّح « المراسيل » لابن أئى حاتم وجد من ذلك الكثير والكثير .
والأئمة إنما نفوا السماع أو ترددوا فيه من أجل ما جاء من زيادة الوسطة فى بعض الطرق الأخرى ، إنما ذلك لكون الذين ذكروا الوسطة والذين لم يذكروها ثقات أثباتاً مع عدم اشتهار الراوى بالأخذ عن هذا الشيخ .
أما إذا كان الذين رووا أحد الوجهين ممن لا تقوم بهم الحجة أو ثبت أن روايتهم شاذة غير محفوظة فحينئذ يعمل بالرواية المحفوظة ولا يعول على الأخرى .

وهناك قرائن أخرى ، تلتمس من كتب الرجال .

* * *

فصل

وبعد أن بينا طريقة الأئمة فى التفريق بين الرواية والسماع ، وأنه ليس كل من روى عن رجل لزم أن يكون قد سمع منه ، بعد أن بينا هذا يظهر لك قيمة ما استدلل به المعترض على إثبات سماع محمد بن قيس من أبى صرمة ، فإنه لم يستدل على ذلك إلا بكونه قد روى عنه ، وأن الأئمة ذكروا أنه روى عنه وسكتوا إقراراً لذلك ، وهذا بالطبع أبعد ما يكون عن الفهم الصحيح ، وهو إن دُلَّ على شىء فإنما يدل على أن المعترض أبعد ما يكون عن ساحة أهل الحديث ، وعن معرفة مناهجهم فى نقد المرويات ، وعن أصولهم التى وضعوها وأصولها .

وليته وقف إلى هذا الحد ، بل إنه أخذ يعتمد على مجرد وقوع الرواية عنه ، ويقدم ذلك على النص الصريح الفصيح فى نفى سماعه منه ! فقال : « بل إنهم فى ترجمة محمد بن قيس ذكروا روايته عن جابر بن عبد الله وأبى هريرة ثم تعقبوا ذلك بأنه مرسل ... فمن تكلم فى روايته عن الصحابة ، ففى روايته عن جابر وأبى هريرة رضى الله عنهما فقط » . أقول :

إلى الآن لم أسمع أن إنساناً يحاول استنباط حكم من نص ساكت ويدع النص الصريح فى المسألة ، هذا من الغرائب والعجائب التى رأيتها لهذا المعترض ، فهو لا يتردد فى رد القول الصريح فى المسألة من أجل استنباط ناتج عن فهم سقيم عقيم .

ولو فرضنا أن هذا الفهم صحيح ، لما جاز تقديمه على النص الصريح ، لما عُلم من مبادئ الفهم الصحيح أنه إذا تعارض منطوق ومفهوم قدم المنطوق على المفهوم ، فكيف والفهم سقيم عقيم ؟!

فكيف ولا تعارض أصلاً ..

فكيف وأن الحافظ لم يتفرد به بل سبقه إليه ابن حبان كما سيأتي .
والمعتز هنا يريد أن يرد النص الصريح من الحافظ ابن حجر في عدم
سماع محمد بن قيس من أبي صيرمة بمجرد أن روايته عنه قد وقعت ، هذا
من أعجب ما رأيت !! . فالرواية شيء والسماع شيء آخر .

ولعلك أيها القارئ اللبيب استبعدت كما استبعدت أنا أن يصل المعتز
إلى هذا المدى وإلى هذا الحد في الغرابة والشذوذ .

لكن قد آن لك أيها القارئ الكريم أن تَر ما لم تره عينك من قبل .
وأن تسمع ما لم تسمعه أذنك من قبل !! .

إن المعتز لم يكتف بأن يرد القول الصحيح الصريح بفهمه السقيم
العقيم ، بل تعدى هذا فأتى بزائدة عجيبة ، وشاردة غريبة ، فأخذ يسمي
هذا السكوت الذي هو في حد ذاته سكوت ، أخذ يسميه قولاً ، وأنزله
منزلة القول .

يقول المعتز (ص ١٩٤-١٩٥) :

« ليس للحافظ قول واحد في محمد بن قيس ، بل له أربعة أقوال (!!) :
الدى في « التقريب » ، واثنان في « التهذيب » ، والأخير في « الإصابة » .

الأول : في ترجمة محمد بن قيس قال : « روى عن أبي هريرة وجابر
يقال مرسل ، وأبي صيرمة الأنصاري إلخ » « التهذيب » (٤١٤/٩) .

فانظر كيف ضعف روايته عن أبي هريرة وجابر ثم سكت عن أبي صيرمة .

الثاني : في « التهذيب » (١٣٤/١٢) في ترجمة أبي صيرمة قال : « روى
عنه محمد بن كعب القرظي ومحمد بن قيس المدني إلخ » ثم قال الحافظ :

« وروى عنه أيضاً محمد بن يحيى بن حبان أفاده العسكري وهو غلط ، وإنما
روى محمد عن ابن محيريز عنه » . اهـ .

فانظر كيف أقر الحافظ رواية محمد بن قيس عن أبي صيرمة ، وتعقب

رواية غيره — محمد بن يحيى — عنه .

الثالث : ذكر في « الإصابة » (١٠٨/٤) رواية محمد بن قيس عن أبي صيرمة .

ثم قال المعارض .

« فهذه ثلاثة أقوال للحافظ تدفع دعوى الانقطاع » ! .

أقول :

فانظر كيف يسمى سكوت الحافظ ابن حجر قولاً ، ويقول : إن للحافظ ابن حجر أربعة أقوال والواقع أنه قول واحد وهو الذى فى « التقريب » ، والثلاثة الأخرى ليست أقولاً بل هى سكوت .

ولو سلمنا بأنها أقوال فليست هى ثلاثة كما يقول المعارض بل هو واحد إلا أنه تعدد ذكره ، وهل إذا قال الرجل قولاً ثلاث مرات صار بذلك ثلاثة أقوال ؟! قد يكون ... لكن عند المعارض فقط !! .

لكن الأعجب والأغرب أنه يقول بعد ذلك :

« وهذه الثلاثة أقوال بلا شك أقوى وأولى بالعمل من قوله فى « التقريب » ، فلعله سبق قلم منه رحمه الله تعالى قصد أن يكتب عن أبى هريرة مرسل فجمع الصحابة » !! .

أقول :

ليست هى أقولاً كما سلف بل القول هو الذى قاله فى « التقريب » وهو صريح فى عدم سماع محمد بن قيس من أبى صيرمة عند الحافظ ، وسكوته فى المواضع الثلاثة الأخرى لا يعارض هذا القول ، لأنه سكوت عن مجرد الرواية لا عن السماع ، ولو كان سكوتاً عن السماع لما كان مقدماً على قوله الذى فى « التقريب » لأن المفهوم إذا عارض نصاً صريحاً قُدِّم النص عليه كما هو معروف ، لاسيما وأنه قد سبق الحافظ إلى هذا الإمام ابن حبان كما سيأتى إن شاء الله تعالى .

* * *

فصل

وبعد أن بينا تكلف المعترض وتعسفَه في إثبات سماع محمد بن قيس من أبي صرمة ، وسلوكه في ذلك مسلماً وعرأ ، فللقارئ المنصف حق علينا أن نبين له الصواب في المسألة ، فأقول :

لقد اجتمعت عدّة قرائن تدل على أن محمد بن قيس لم يسمع من أبي صرمة رضى الله عنه ، فوق تصريح الحافظ ابن حجر بذلك .

القرينة الأولى ...

أن ابن حبان — رحمه الله تعالى — قد ذكره في « الثقات » (٣٩٣/٧) في طبقة تابعي التابعين وقال :

« يروى عن الحجازيين ، روى عنه محمد بن إسحاق ، وحامد بن سلمة » .

والتابعي عند ابن حبان هو من لقي صحابياً وسمع منه ، ولو حديثاً واحداً ، فقد قال في ترجمة عكرمة بن عمار العجلي وقد أدخله في طبقة التابعين ، قال (٢٣٣/٥) :

« أدخلناه في هذه الطبقة لأن له لقياً وسماعاً من الصحابي ، ومتى صح ذلك ، دخل في جملة التابعين ، سواء قلّت روايته أو كثرت » .
ومعنى هذا أن من لم يذكره في هذه الطبقة لا يكون قد لقي صحابياً عنده فضلاً عن أن يكون سمع منه^(١) .

القرينة الثانية ...

أنه لم يسمع من جابر بن عبد الله كما نُصَّ على ذلك .

(١) لكن المعترض ردّ على ابن حبان أيضاً وسيأتي الردّ عليه مستقلاً في المثال الآتي إن شاء الله تعالى .

والمعترض نفسه يقر بذلك ، فسماعه من أبى صرمة أبعد وأبعد .
 ذلك أن أباً صرمة قد تُوفى قبل جابر بن عبد الله رضى الله عنهم جميعاً ، فإن
 جابراً قد توفى بالمدينة بعد السبعين كما قال الحافظ فى « التقريب » بينما أبو صرمة
 قد ذكره البخارى فى « التاريخ الصغير » (١٣١/١) فىمن مات ما بين
 الستين إلى السبعين ، بل إن ابن عبد البر ذكره فىمن شهد بدرأ ، وقال :
 « لم يختلف فى شهوده بدرأ » ، فإن صح هذا فقد مات قبل ذلك ، فإنهم ذكروا
 فى ترجمة كعب بن عمرو أبى اليسر أنه مات سنة خمس وخمسين ، وأنه آخر
 من مات من أهل بدر رضى الله عنهم جميعاً ، فليحرر ذلك ، والله أعلم .

القرينة الثالثة ...

أن هناك من هو أكبر منه لم يسمع من أبى صرمة وهو محمد بن يحيى
 ابن حبان .

فقى ترجمة أبى صرمة من « التهذيب » قال الحافظ :
 « روى عنه أيضاً محمد بن يحيى بن حبان ، أفاده العسكرى ، وهو غلط ،
 وإنما روى محمد عن ابن محيريز عنه » .

ومحمد بن يحيى هذا أكبر من محمد بن قيس ، فإنه يروى عن جمع من
 الصحابة مثل رافع بن خديج وأنس بن مالك .

القرينة الرابعة ...

أنه قد جاء من وجه آخر بذكر الوسطة بين محمد بن قيس وأبى صرمة .
 قال المزنى فى « تحفة الأشراف » (١٠٨/٣) :

« ورواه عبد الله بن صالح ، عن الليث بن سعد ، عن محمد بن قيس ،
 عن محمد بن كعب ، عن أبى صرمة ، عن أبى أيوب . وهو أشبه بالصواب
 من أسقط منه محمد بن كعب . والله تعالى أعلم » .

فهذا الإمام المزنى — رحمه الله تعالى — قد رجح الرواية التى فيها الوسطة

على غيرها مما لم يذكر فيه الوسطة ، وهذا مما يدل على إمامته وإتقانه لهذا العلم ، الذى لا يتقنه إلا الأفراد من أهل الاختصاص^(١) .

وهذا الوجه الذى ذكره المزى قد أخرجه الطبرانى (١٥٦/٤) .
وهذا يدل على أن سكوته فى «تهذيب الكمال» على رواية محمد بن قيس عن أى صيرمة ليس إقراراً منه على سماعه من أى صيرمة كما يزعم المعارض (ص ١٩٤) .
وباجتماع هذه القرائن لايشك فاهم لهذا العلم أن محمد بن قيس لم يسمع من أى صيرمة وهو الذى جزم به ابن حجر والمزى هنا ومن قبلهما ابن حبان ، والحمد لله على التوفيق .

١٠ - محمد بن قيس .. أيضاً .

ذكره ابن حبان فى ثقاته (٣٩٣/٧) فى طبقة أتباع التابعين ، ولم يذكره فى التابعين ، فأراد المعارض أن يدفع صنيع ابن حبان هذا ليسلم له كونه تابعياً حتى يتوصل بذلك إلى إمكان سماعه من أى صيرمة الصحابى ، فقال (ص ١٩٥) :

« وابن حبان أحياناً يذكر الراوى فى طبقة غير طبقته ، وهذا يعلمه الألبانى ، ورأيتُه نبه على بعض من ذلك فى كتبه » !! .
أقول :

لو أن كل إنسان أخطأ مرة أو مرات ردت بذلك سائر أقواله حتى ولو كان إماماً من أئمة العلم لم يبق هناك مجال لقبول أى قول من أى عالم فى الدنيا ، لأنه لا عصمة لأحد بعد نبينا محمد صلى الله عليه وسلم كما هو معلوم

(١) قال الحافظ ابن كثير فى مبحث المرسل الخفى من «اختصار علوم الحديث» (ص ١٥٠ باعث) :

« وهذا النوع إنما يدركه نقاد الحديث وجهابذته قديماً وحديثاً ، وقد كان شيخنا الحافظ المزى إماماً فى ذلك ، وعجباً من العجب ، فرحمه الله ، وبلى بالمغفرة ثراه » .

وضعه أبى جداً .

ساق المعارض (ص ٧٢) التوثيقات التي جاءت في حق محمد بن مسلم
ثم قال :

« وفي مقابل كل هؤلاء انفرد الإمام أحمد بتضعيفه ، ولم يبين سبب
الضعف ، فهو جرح غير مفسر فَيُرَدُّ في مقابل التعديل المذكور كما هو
معروف » !! .

أقول :

كثيراً ما يُرَدُّ المعارض تضعيفات الأئمة بهذه القاعدة مع أنها ليست على
إطلاقها ، وإنما محلها حيث يختلف الجرح المهم مع التعديل اختلافاً لا يمكن
الجمع بينهما بطريقة من طرق الجمع المعروفة .

ورواة الحديث أنواع

منهم من اتفق الأئمة على توثيقه .

ومنهم من اتفقوا على تضعيفه .

وهذان النوعان ليس فيهما إشكال .

وإنما الإشكال فيمن اختلفوا فيه ، فوثقه بعضهم ، وضعفه البعض
الآخر .

فإذا رأيت الراوى قد ضعّفه بعض الأئمة ، ووثقه البعض الآخر ،
فالغالب أنّه وسطٌ فيه ضعفٌ ما ، وهذا الذى يُحَسِّنُ حديثه ويُتَجَنَّبُ ما
ثبت فيه خطؤه ، إما بمخالفته الأحفظ أو الأكثر عدداً ، أو بتفرده بما لا
يحمل التفرّد من مثله .

أما إذا فصلّوا ، أو أكثرهم فوثّقوه في حالة ، وضعّفوه في حالة أخرى
فالواجب إعمال هذا التفصيل ، وحمل ما جاء فيه من قول مطلق عليه .

كالختلط ، إذا وثّقه البعض وضعفه البعض الآخر عرفنا أن من ضعّفه إنما
ضعّفه لما رواه بعد الاختلاط ، وأنّ من وثّقه إنما وثّقه باعتبار ما روى قبل

الاختلاط .

وكذا المدلس ، وكذا من ضَعَفَ في شيخٍ معيّن ، كسماك في عكرمة ،
أو في أهل بلدٍ مُعَيَّنِينَ ، كإسماعيل بن عيَّاش في غير الشَّامِيِّين ، أو فيما رواه
عنه أهلُ البلدِ الفلانيَّة ، كعبد الرحمن بن أبي الزناد فيما رواه عنه البغداديون ،
أو فيما حدث به من حفظه دون كتابه ، كعبد الله بن صالح كاتب الليث .
ومحمد بن مسلم الطائفيُّ من هذا النوع ...

فقد وثَّقه مطلقاً أبو داود والعجلي ، وابن معين في رواية وفي رواية أخرى
فصلٌ كما سيأتي . وقال عبد الرَّزَّاق : « ما كان أعجب محمد بن مسلم إلى
النُّوريِّ » .

فهؤلاء الذين أطلقوا فيه التوثيق .

وضعفه أحمد بن حنبل مطلقاً كما سلف .

وفي « التهذيب » (٤٤٥/٩) :

« قال الميموني : ضَعَفَهُ أحمد على كل حالٍ من كتابٍ وغير كتابٍ » .

ومنهم من وثَّقه في الجملة إلا أنَّه بين أنه يخطيء ..

قال ابن حبان بعد أن أدخله في « الثقات » (٣٣٩/٧) :

« كان يخطيء » .

وقال السَّاجِيُّ : « صدوق ، يهيم في الحديث » .

ومنهم من بيَّن نوع هذا الخطأ ..

فقال ابن مهدي : « كتبه صحاح » . فهو بذلك يشير إلى أنَّه يخطيء

إذا حدَّث من حفظه .

أما ابن معين فقد صرَّح بهذا ، فقال كما في « تاريخ الدوري » (٣٠٤)

وهو في « الجرح » (٧٧/١/٤) :

« لم يكن به بأس ، وكان سفيان بن عيينة أثبت منه ، ومن أبيه ومن

أهل قريته ، كان إذا حدَّث من حفظه يقول : كأنه يخطيء ، وكان إذا حدَّث

من كتابه فليس به بأس » .

وقريب منه قول الفسوى :

« محمد بن مسلم الطائفي ، وإن كان سفيان بن عيينة أثبت منه ، فهو أيضاً ثقة لا بأس به » .

فإذا تدبرنا ما سبق تبين لنا أن للطائفي حالتين :

الأولى : إذا حدث من كتابه ، فهو في هذه الحالة ثقة حديثه صحيح .

ويظهر هذا باستقامة حديثه وعدم مخالفته للثقات .

الثانية : إذا حدث من حفظه ، فهو في هذه الحالة يخطئ أحياناً ، فحديثه في هذه الحالة في الأصل حسن إلا إذا ظهر خطؤه في حديث ما بمخالفته الثقات أو تفرد به بما لا يحتمل التفرد ففي هذه الحالة يُردُّ حديثه . ويظهر بذلك أنه مما حدث به من حفظه .

وبهذا الجمع نكون قد أعملنا أقوال العلماء كلها ، ولم نطرح بعضها ، ونحمل تضعيف أحمد له على مارواه من حفظه لا من كتابه .

ومعلوم أن أحمد من أعلم الناس بحديث سفيان بن عيينة فإنه شيخه يروى عنه كثيراً ، وأغلب حديثه عنده فكأنه نظر في حديث الطائفي فوجده كثيراً ما يخالف ابن عيينة ، فأطلق فيه الضعف ، ولم يكن قد علم أن هذه الأخطاء التي في أحاديثه إنما هي من جراء تحديثه من حفظه ، وكأنَّ أحمد لم يكن قد وقف على ما حدث به من كتابه ، وبهذا يتبين لماذا أطلق أحمد فيه الضعف .

بل إن ابن عيينة نفسه كان يعرف أن الطائفي لم يكن جيد الحفظ .

ففي تاريخ الفسوى (٧٤٤/٢) :

« حدثنا أبو بكر الحميدي : ثنا سفيان : حدثنا عمرو غوذاً وبدا قال :

أخبرني عبد الله بن محمد بن علي ، قال : قال علي بن أبي طالب : قد ظلم من منع بني الأم نصيبهم من الدية .

قيل لسفيان : فإن محمد بن مسلم يقوله ، عن الحسن بن محمد ؟! قال :

لم يحفظ ، حدثنا عمرو - عَوْدًا وَبَدَأَ -

قال : أخبرني عبد الله بن محمد .

هذا ، وقد اعتمد هذا التفصيل الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى -
فقال في « التقریب » : « صدوق ، يخطيء من حفظه » .

وكان البخارى كذلك ، فإنه لم يذكر في ترجمته من « التاريخ »
(٢٢٣/١/١) سوى قول ابن مهدي : « كتبه صحاح » .

ثَبِيَّة ...

هذه التوثيقات التي سقناها ليست كلها مطلقة كما هو ظاهر ، ولكن
المعترض بكل أسف أقحم هذه التوثيقات المقيدة مع التوثيقات المطلقة فأوهم
أنها تفيد مطلق التوثيق ثم أخذ يعارض بها تضعيف أحمد وكأنه يخالفها
ويضاربها ، فأقحم في التوثيق المطلق قول ابن مهدي : « كتبه صحاح »
وتوثيق ابن معين اكتفى برواية وأهل الرواية الأخرى التي تنص على
التفصيل .

وكذا قول الفسوى أقحمه بعد أن بتره فلم يذكر منه إلا قوله : « ثقة »
لا بأس به « مع أن باقى كلامه يدل على أن هذا التوثيق ليس على إطلاقه .
وأقحم أيضاً في التوثيق المطلق ذكر ابن حبان له في « ثقاته » مع قوله :
« كان يخطيء » وقول الساجي : « صدوق ، يهيم في الحديث » . لكنه أراد
أن يدفع ذلك التقييد أيضاً ، فلننظر في كلامه منفرداً ...

* * *

١٢-١٣ - محمد بن مسلم الطائفي .. أيضا .

ذكره ابن حبان في « الثقات » وقال : « كان يخطيء » .

وقال الساجي : « صدوق يهيم في الحديث » .

قال المعترض (ص ٧٢) :

« وقول ابن حبان : « كان يخطيء » ، ونحوه للساجي لا يضره مع

توثيقهما له ، فمن من الرواة كان لا يهتم أولاً بخطيء ؟ خاصة الرواة المكثرين أمثال محمد بن مسلم الطائفي ... » .

أقول :

إن كان مرادك من قولك : « لا يضره مع توثيقهما له » أن قولهما هذا لا يدل على تضعيفه التضعيف المطلق ، فلا كلام ، وعليه فليرد ماثبت فيه خطؤه .

وإن كان مرادك أن هذا القول لا يؤثر أمام توثيقهما له ، فهذا ليس بشيء ، لأنهما وإن وثقاه إلا أنهما بينا بهذا القول أنه ليس في الثقة كغيره ، فهذا مُنَزَّل له في المرتبة كما لا يخفى فهو مؤثر أيما تأثير .

والظاهر أن المعارض يريد هذا المعنى بدليل قوله :

« فمن من الرواة كان لا يهتم أولاً بخطيء ؟ » !! .

كأنه يقول : إنه كغيره من الرواة الثقات الذين إن ثبت خطؤهم في الشيء بعد الشيء لم يكن ذلك قادحاً في ثقتهم وحفظهم .

وهذا وإن كان حقاً إلا أن هذا ليس محله . لأن الطائفي ليس مثل ابن عيينة وابن القطان ووكيع من الثقات الأثبات الذين تغتفر أخطاؤهم ، ولا تكون قادحة في ثقتهم وضبطهم .

حتى هؤلاء الأثبات وإن كان خطؤهم لا يؤثر على ثقتهم فليس معنى هذا قبول كل ما يروونه حتى ما ثبت أنهم وهموا فيه ، هذا ما لا يقوله فاهم لهذا العلم .

ففرق بين ثقة الراوى وصحة حديثه ، فإن توثيق الراوى يعنى أن الأصل في حديثه الصحة ، لكن إذا ثبت أن الثقة أخطأ في حديث لم نتمسك حينئذ بالأصل ، بل قلنا : إن هذا الحديث بعينه ضعيف لا لضعف راوية وإنما لأنه ثبت أنه أخطأ فيه ، إذ الجواد قد يعثر .

وهذا أمر معروف عند أهل العلم ، وهم يُسمّون الحديث الذى أخطأ فيه الثقة بالحديث الشاذ ، ويعتقدون ضعفه وإن كان راوية ثقة .

وأياً ما كان فإن الحديث الذى نحن بصدد الكلام عليه مما أخطأ فيه الطائفى لمخالفته فيه لمن هو أوثق منه كما بينا ذلك فى المثال (٧) من القسم الثانى ، وانظر الذى بعده أيضاً .

فظهر بذلك أن هذا الحديث مما حدث به الطائفى من حفظه وقد بينا أن حفظه ليس بجيد فحديثه هذا ضعيف ، بل شاذ على مذهب ابن حبان والساجى . والله الموفق .

ثم إن قول المعترض :

« ... خاصة الرواة المكثرين أمثال محمد بن مسلم الطائفى » .

خطأ مركب ..

لأنه بناه على أن كل الثقات يخطئون ومع ذلك فلا يقدح خطوهم فى ثقتهم ، وقد بينا أن هذا لا يتنزل على الطائفى لأنه ليس كأهل الحفظ والإتقان الذين تغتفر لهم مثل هذه الأخطاء .

ثم لأنه بناه أيضاً على أن المكثر له مزية عن المقل ، فقد قال هو نفسه فى أعلى هذه الصفحة :

« محمد بن مسلم الطائفى من المكثرين عن عمرو بن دينار فلحديثه عنه

مزية » .

وهذا كلام مقلوب ...

لأنه من المعروف بداهة أن الإكثار مظنة الخطأ ، وكلما أكثر الراوى كلما كانت نسبة خطئه أكثر ، هذا مالا أظن عاقلاً ينكره .

ومن ثم كان الصحابة ينكرون على أبى هريرة الإكثار من الحديث لا لتهمة فيه ، كلا ، وحاشاه ، بل هو الصادق الأمين . وإنما لعلمهم بأن الإكثار مظنة الخطأ .

وما كان أبو هريرة يدفع ذلك بأن المكثر لحديثه مزية عن المقل لأنه يعلم أن هذا كلام متهافت لا يزن عند العقلاء فلساً ، بل ولا فليساً ، وإنما قابلهم

بأنه وإن كان هذا الأمر صحيحاً في نفسه إلا أنه لم يؤثر عليه خاصة لكون النبي صلى الله عليه وسلم قد دعا له بالحفظ على كثرة ما يحفظ وعدم النسيان لما حفظ .

روى البخارى (٢١٣/١ فتح) عنه أنه قال :

« إن الناس يقولون : أكثر أبو هريرة . ولولا آيتان من كتاب الله ما حدثت حديثاً . ثُمَّ يَتْلُو ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ — إِلَى قَوْلِهِ — الرَّحِيمُ ﴾ إِنَّ إخواننا من المهاجرين كان يَشْغَلُهُم الصَّفَقُ بِالْأَسْوَاقِ ، وَإِنَّ إخواننا من الأنصار كان يَشْغَلُهُم العمل في أموالهم ، وَإِنَّ أبا هريرة كان يلزم رسول الله صلى الله عليه وسلم بشبع بطنه ، ويحضر ما لا يحضرون ، ويحفظ ما لا يحفظون . »

ثم روى البخارى عنه أيضاً أنه قال :

« قلت : يا رسول الله ، إني أسمع منك حديثاً كثيراً أنساه قال : « ابسط رداءك » . فبسطته . قال : فغرف بيديه ، ثم قال : « ضُمَّهُ » ، فَضَمَّمْتُهُ ، فما نسيت شيئاً بعده . »

فأبو هريرة رضى الله عنه — أقرهم إقراراً ضمناً على أن الكثرة مظنة الخطأ ، إلا أنه أراد أن يعلمهم أنه مستثنى من هذا الأصل لأن النبي صلى الله عليه وسلم دعا له بعدم نسيان ما يحفظه ، ولذا قال الحافظ في « الفتح » تحت الحديث الثاني :

« وفي هذين الحديثين فضيلة ظاهرة لأبى هريرة ومعجزة واضحة من علامات النبوة ، لأن النسيان من لوازم الإنسان ، وقد اعترف أبو هريرة بأنه كان يكثر منه ثم تخلف عنه ببركة النبي صلى الله عليه وسلم . »

نعم ، من وثقه الأئمة مطلقاً ، فإن الإكثار من الرواية ينفعه ويزيد من مرتبته ، إذ إن الراوى إذا كان مكثراً ومع ذلك كان خطؤه قليلاً كان ذلك دليلاً على إتقانه وثبته .

أما من لم يكن كذلك فلم يوثقه الأئمة مطلقاً ، بل ألانوا فيه القول ،
أو صرحوا بأنه يخطئ أحياناً ، فإن هذا لا ينفعه الإكثار من الرواية لأنه
والحالة هذه كلما أكثر من الرواية كلما كثر خطؤه ، فازدادت المناكير في
مروياته .

والطائفي قد جُرب عليه الخطأ ، بل قد نصوا عليه حتى آل الأمر إلى
أن ضعفه بعض العلماء كأحمد بن حنبل ، وحتى الذين وثقوه لم يوثقوه
كلهم مطلقاً بل إن أغلبهم إنما وثقه إذا حدث من كتابه فقط .

ومما يدل على أن الإكثار قد أثر في حديثه وأضرَّ به أن من الذين أكثر
عنهم الطائفي عمرو بن دينار بشهادة المعترض ، ومع ذلك فقد نصَّ بعض
الأئمة على أن حديثه عن عمرو بن دينار خاصة فيه خلل وضعف .
قال ابن الجنييد (١٧٠) :

« سئل يحيى بن معين وأنا أسمع : أيما أثبت في عمرو بن دينار ، ابن
عبيدة أو محمد بن مسلم ؟ فقال : ابن عبيدة أثبت في عمرو بن محمد بن
مسلم ، ومن داود العطار ، ومن حماد بن زيد ، وسفيان أكثر حديثاً منهم
عن عمرو وأسند » .

فلو كان لحديثه عن عمرو مزية - كما زعمت لقدمه .
بل إن سفيان بن عبيدة كان يعرف ذلك عنه كما ذكرنا في المثال الذي
قبل هذا .

ثم قال :

« هذا إذا سُلِّم لابن حبان والسَّاجي قولهما ، فإن ابن عَدِيَّ قال : لم
أَر له حديثاً منكراً » .

أقول :

وَلَمْ لَيْسَلَمْ بقولهما ، وهو أخفُّ بكثير من قول غيرهما فإنَّ مِنْ غيرهما
من ضعفه مطلقاً ، ومنهم من لم يوثقه إلا إذا روى من كتابه . وهذان قد
وثقاه إلا أنهما لم يوثقاه التوثيق المطلق فأثبتنا أنه يخطئ أحياناً وهذا لا يدفعه

انظر المثال رقم (١١) من هذا القسم الثاني .
ولو أنك حملت كلمة ابن سعد هذه على أنها من التليين الهين كما حملت
كلمة أبى داود والنسائي لكان أولى . فإن قولهم « فيه ضعف » من الجرح
الهين كما هو معروف . وانظر كتابك (ص ١١١) .
ثم قال :

« وإن كان مفسراً فهو مردود في مقابل تعديل الأئمة الأئبات الثقات » .
أقول :

هذا من عندياتك ، فإن من المعروف لدى المشتغلين بهذا العلم أن الجرح
المفسر لا يرد في مقابل التعديل ، بل الذى يرد هو التعديل والذى يقدم هو
الجرح ، وأن التعديل لا يقدم على الجرح إلا إذا كان الجرح مبهماً غير مفسر
مع تعذر الجمع بينهما .

قال الخطيب في « الكفاية » (ص ١٧٥) :

« اتفق أهل العلم أن من جرّحه الواحد والاثنان ، وعدّله مثل عدد من
جرّحه فإن الجرح به أولى ، والعلّة في ذلك ، أن الجرح يخبر عن أمر باطن
قد علمه ويصدق المعدّل ، ويقول له : قد علمت من حاله الظاهرة ما
علمتها ، وتفردت بعلم ما لم تعلمه من اختبار أمره ، وإخبار المعدّل عن
العدالة الظاهرة لا ينفي صدق قول الجرح فيما أخبر به ، فوجب لذلك
أن يكون الجرح أولى من التعديل » .

ثم قال (ص ١٧٦) :

« ولأن من عمل بقول الجرح لم يتهم المزكى ولم يخرج به بذلك عن كونه
عدلاً ، ومتى لم يعمل بقول الجرح كان في ذلك تكذيب له ونقض لعدالته .
وقد عُلِمَ أن حاله في الأمانة مخالفة لذلك » .

ثم قال (ص ١٧٧) :

« إذا عدّل جماعة رجلاً وجرّحه أقل عدداً من المعدلين فإن الذى عليه

جمهور العلماء أن الحكم للجرح والعمل به أولى ، وقالت طائفة : بل الحكم للعدالة ، وهذا خطأ لأجل ما ذكرناه ، من أن الجارحين يُصدّقون المعدلين في العلم بالظاهر ، ويقولون : عندنا زيادة علم لم تعلموه من باطن أمره . وكلام الخطيب هذا بالطبع محمول على ما إذا كان الجرح مفسراً لا مبهماً ، وهذا الذي نُذنِدُ حوله ، ولذا قال الحافظ في « اللسان » (١٥/١) بعد أن ساق كلام الخطيب هذا مختصراً ، قال :

« قلت : بل الصواب التفصيل ، فإن كان الجرح والحالة هذه مفسراً قُبِلَ ، وإلا عُمِلَ بالتعديل ، وعليه يُحمل قول من قدم التعديل كالقاضي أبي الطيب الطبري وغيره . »

أى أن من قدم التعديل إنّما قدمه لأن الجرح الذى عارضه ليس مفسراً . أما إذا كان الجرح مفسراً فهو المقدم كما سبق . والله أعلم .

ثم إن ابن سعد لم يخالف الأئمة الثقات الأثبات ، حتى يُرد كلامه ، بل وافقهم ووافقوه ، فإنهم لم يوثقوه التوثيق المطلق ، بل كل كلماتهم أوجّلها تشير إلى أن فيه ضعفاً ما ، وأنه ليس بتام الضبط ، هذا فى غير عطاء ، فإنه ضعيف فيه قولاً واحداً ، وابن سعد أيضاً لم يضعفه التضعيف المطلق ، كما أنّه لم يوثقه التوثيق المطلق ، بل ألان فيه القول شيئاً ما كما قلنا ، فلماذا تنصب الخلاف بين الأئمة وعلماء الأمة ؟!! .

ثم قال :

« وابن سعد رحمه الله تعالى لا يعتمد عليه بمفرده فى هذا الباب ، خاصة إذا خالف » .

أقول :

هو لم ينفرد فضلاً عن أن يخالف !! .

ثم قال :

« قال الحافظ فى « مقدمة الفتح » (ص ٤١٧) فى ترجمة : عبد الرحمن

ابن شريح : شذُّ ابنُ سعدٍ فقال : « منكر الحديث » قلت — أى ابن حجر — : ولم يلتفت أحدٌ إلى ابن سعد فى هذا ، فإنَّ مادته من الواقدى فى الغالب ، والواقدى ليس بمعتمد « اهـ .
أقول :

ليسا سواء ...

أولاً : ابنُ شريح اتفق الأئمة على توثيقه .. قال أحمد ، وابن معين ، والنسائى والعجلي : « ثقة » وزاد أحمد : « ليس به بأس » .
وقال أبو حاتم على تعنته : « لا بأس به » .
وقال الفسوى : « كان كخير الرجال » .

وذكره ابن حبان فى « الثقات » (٨٦/٧) (٣٧٠/٨) .
بينما مطرٌ قد شبَّهه يحيى القطان فى سوء الحفظ بابن أبى ليل ، وهو ضعيف .
وقال النسائى : « ليس بالقوى » .

وقال أبو داود : « ليس هو عندى بحجة ، ولا يقطع به فى حديث إذا اختلف » .
وضعفه فى عطاء خاصة أحمد بن حنبل ويحيى بن معين .

ثانياً : أنَّ الأئمة مع اتفاقهم على توثيق ابن شريح ، فإنَّ توثيقهم له مطلق غير مقيد ، بينما الذين وثقوا مطراً لم يوثقوه التوثيق المطلق ، فمنهم من قيد هذا التوثيق بما رواه عن غير عطاء كأحمد وابن معين . والآخرون الذين وثقوه ألانوا فيه القول شيئاً ما فلم يمنحوه التوثيق المطلق ..

قال ابن معين ، وأبوزرعة ، وأبو حاتم : « صالح » ، زاد الأخير : « الحديث » .
وقال العجلي : « صدوق » وقال مرة : « لا بأس به » ، بينما قال هو فى ابن شريح : « ثقة » .

وقال البزار : « ليس به بأس » .

وقال الساجى : « صدوق يهم » . فأثبت له الوهم .

حتى ابن حبان لما ذكره فى « الثقات » (٤٣٤/٥) لم يسكت كما سكت فى ابن شريح ، بل قال : « ربما أخطأ » .

ثالثاً : أن ابن شريح قد احتج به الجماعة ، بينما مطر لم يرو له البخارى أصلاً ، ومسلم لم يحتج به ، وإنما أخرج له في المتابعات والشواهد .
 رابعاً : أنه مع الفرق الشاسع بين حال الرجلين فإن ابن سعد قد قال في ابن شريح كلمة أشد مما قاله في مطر ، وقد كان المتوقع العكس ، فقال في ابن شريح : « منكر الحديث » ، بينما قال في مطر : « كان فيه ضعف في الحديث » .

فبدهي جداً أن يكون قوله في ابن شريح شاذاً ، لمخالفته جملة وتفصيلاً ما اتفق عليه الأئمة ، أما قوله في مطر فهو مقارب لقول غيره من الأئمة فلا شذوذ ولا غرابة .

بل لو عكس فقال في مطر : « منكر الحديث » ، وقال في ابن شريح : « كان فيه ضعف في الحديث » ، لعدّ قوله في ابن شريح شاذاً أيضاً لمخالفته لما اتفق عليه الأئمة ، ولما كان قوله في مطر بعيداً كل البعد عن الصواب لأنه يوافق قول غيره في الجملة . والله أعلم .

١٥ - مطر الوراق .. أيضاً .

قال محمد بن عثمان بن أبي شيبة في « سؤالاته » لعلي بن المديني (٣) :
 « سألت علياً عن مطر الوراق ؟ فقال : كان صالحاً وسطاً ، ولم يكن بالقوى » .

قال المعترض (ص ١٩٩) :

« ذكر هذا النقل عن ابن المديني محمد بن عثمان بن أبي شيبة في « السؤالات » (ص ٤٨) ، وابن أبي شيبة ضعيف . انظر « تاريخ بغداد » (٤٣/٣) . »

أقول :

ابتداءً : أنت اعتمدت على نقل ابن أبي شيبة عن علي بن المديني حينما

وافق ذلك غرضك عند كلامك في هشام بن سعد . انظر كتابك
(ص ١٣٥-١٣٦) . ولم ترده بضعف ابن أبي شيبة كما فعلت هنا ، فلماذا
تزن بميزانين ، وتكيل بكيلين ؟!

وأما ابن أبي شيبة فقد قال المعترض في هامش (ص ٢٠٠) :
« قال عنه عبد الله بن أحمد : « كذاب » ، ورماه ابن خراش بالوضع ،
وقال إبراهيم بن إسحاق الصواف : « كذاب ، يسرق حديث الناس » ،
وقال داود بن يحيى : « كذاب ، وضع أشياء كثيرة ، يحيل على أقوام أشياء
ما حدثوا بها قط » ، وتركت كلام مطين بسبب ما كان بينهما مما يكون
بين الأقربان . ولهم كلام آخر فيه ، انظر « تاريخ بغداد » (٤٥/٣ - ٤٦) ،
« الميزان » (٣٧٩/٢) . اهـ .

أقول :

هذا الذى ذكرته كله إنما تفرد بحكايته عن هؤلاء الأئمة أبو العباس ابن
عقدة ، وهو فى نفسه ليس بعمدة ، وتفرد به بحكاية التكذيب عن هؤلاء
الكبار لابن أبي شيبة على شهرته بين أهل طبقته مما يكفى فى اتهامه بهذا الذى
نقله ، فكيف وهو يخالفه فى المذهب ؟!

وقد اشتهر عن ابن عقدة أنه كان يحمل شيوخاً بالكوفة على الكذب ،
يسوى لهم نسخاً ويأمرهم أن يرووها ثم يرويها عنهم . صح عنه ذلك فى
غير واقعة . ولكن لما كان ذلك ليس صريحاً فى الكذب أحسن به ابن عدى
الظن ، ولما سئل عنه الدارقطنى قال (سؤالات الحاكم ٣٥) : « لا أدرى
ما أقول غير أنى أنكر على من يتهمة بالوضع ، إنما بلاؤه هذه الوجادات ... »
فنفى عنه الدارقطنى تعمد الكذب فقط كما هو ظاهر من كلامه .

وفى « تاريخ بغداد » (٢٢/٥) :

« حدثنا أبو طاهر حمزة بن محمد بن طاهر الدقاق قال : سئل أبو الحسن

الدارقطنى — وأنا أسمع — عن أبى العباس ابن عقدة ؟ فقال : كان رجل سوء .

أخبرنا أبو بكر البرقانى قال : سألت أبا الحسن الدارقطنى عن أبى العباس ابن عقدة ، فقلت : إيش أكبر ما فى نفسك عليه ؟ فوقف ، ثم قال : الإكثار من المناكير .

قلت : وهذا الذى تفرد به عن هؤلاء الكبار من حكايته عنهم تكذيبهم لابن أبى شيبة بما يُعدُّ فى مناكيره الكثيرة !! .

والمتدبر لهذه الأقوال يجدُّها قريبة الشبه جداً حتى إن بعضها ليتقارب حتى فى اللفظ مما يشعر بأن قائلها واحد وليس عشرة .

هذا وليس هنا محل استيعاب أقوالهم فى ابن عقدة ، فإن لهذا محلاً آخر ، ولكن نقول :

لو سلمنا بصدقة وعدالته ، لما كان ذلك مثبتاً لضبطه وحفظه ، والدارقطنى مع أنه دافع عن عدالته وصدقه ، إلا أنه أثبت له الإكثار من المناكير كما مر ، وهذا وحده كافٍ للطعن فى حفظه وترك مروياته ، كما نقلت أنت ذلك عن ابن حبان (ص ١١٩) ، وارتضيته ، بل قلت أنت (ص ١٦٩) :

« والتفرد لا يضر إلا إذا كثر وكان الغالب على حديث الراوى ، وعند ذلك فلا يقبل حديثه إلا إذا توبع عليه ، أما إذا خالف فى بعض حديثه فلا يضره ذلك » .

فلماذا قبلت هنا ما يرويه وهو ممن يكثر من المناكير ، وقد تفرد بحكاية هذه الأقوال عن هؤلاء الكبار المشهورين فى حق ابن أبى شيبة المشهور المعروف بين أهل طبقته ، فلو كانوا أطلقوا فيه هذه الأقوال فعلاً وأنها صحيحة عنهم لشاعت وذاعت ولتداولها الرواة والنقلة لاسيما عند المخالفين له فى المذهب ، وهم كثيرون .

وابن عدى لما ترجم لابن أبى شيبة فى « الكامل » (٢٢٩٧/٦) لم يذكر

قولاً واحداً من هذه الأقوال سوى قول مطين وردّه بالمشاحنة التي كانت بين الرجلين ، فلو كانت هذه الأقوال صحّت عنده لما أغفلها إذ إنها على شرطه ، بل قال في آخر الترجمة :

« ومحمد بن عثمان [بن أبي شيبة] هذا على ما وصفه عبدان لا بأس به ... ولم أر له حديثاً منكراً فأذكره » .

ومن ثمّ فقد جرى الأئمة على عدم قبول ما يحكيه ابن عقدة في الجرح عن غيره من الأئمة ، لاسيما فيمن كان يخالفه في المذهب .
فقد قال حمزة السهمي (١٦٦) :

« سألت أبا بكر ابن عبدان عن ابن عقدة إذا حكى حكاية عن غيره في الشيوخ في الجرح ، هل يقبل قوله ؟ قال : لا يقبل » .
وقد اعتمد الخطيب البغدادي هذا القول في « التاريخ » (٢٣٧/٢)
فتعقب به على ابن عقدة فيما حكاه من جرح في بعض الرواة ، وقال :
« في الجرح بما يحكيه أبو العباس ابن سعيد [يعني ابن عقدة] نظر »^(١) .

وأما قول المعترض :

« ... ولهم كلام آخر فيه » .

فأما ما جاء من طريق ابن عقدة ، فلن نشغل به الوقت ونسوّد به الصفحات .

وأما ما جاء من طريق غيره ، فليس فيه إلا التوثيق المطلق أو التليين الهين .

(١) والعجب أن بعض من ذكر عنه ابن عقدة تكذيب ابن أبي شيبة ، قد طعن هو في ابن عقدة نفسه !! ...

فقد حكى ابن عقدة تكذيب عبد الله بن أحمد لابن أبي شيبة ، وفي « تاريخ بغداد » (٢٠/٥) روى الخطيب بإسناده إلى عبد الله بن أحمد قال :
« منذ نشأ هذا الغلام أفسد حديث الكوفة — يعني ابن عقدة » !! .

قال صالح بن محمد : « ثِقَّة » .
وسُئِلَ عنه عبدان فقال : « ما علمنا إلا خيراً » .
وقال ابن عدى (٢٢٩٧/٦) :
« ومحمد بن عثمان [بن أبي شيبة] هذا على ما وصفه عبدان ، لا بأس به ... ولم أرَ له حديثاً منكراً فأذكره » .
وقال الخطيب (٤٢/٣) :
« كان كثير الحديث ، واسع الرواية ، ذا معرفة وفهم وله تاريخ كبير » .
وذكره ابن حبان في « الثقات » (١٥٥/٩) .
وقال مسلمة بن القاسم :
« لا بأس به ، كتب الناس عنه ، ولا أعلم أحداً تركه » .
وقال الذهبي في « الميزان » (٦٤٢/٣) :
« الحافظ ، كان بصيراً بالحديث والرجال ، له تواليف مفيدة » .
وقال في « السير » (٢١/١٤) :
« الإمام الحافظ المسد ... جمع وصنف ، وله تاريخ كبير ، ولم يرزق حظاً ، بل نالوا منه ، وكان من أوعية العلم » .
وأما ما حكاه حمزة بن يوسف السهمي ، عن الدارقطني (٤٧) أنه قال : « كان يقال : أخذ كتب أبي أنس ، وكتب منه ، فحدث »^(١) فليس بجرح أصلاً .
أولاً : لأنه لا يعرف من ذا القائل ، وهل هو ممن يعتمد على قوله أم لا ، ولعله ابن عقدة ، أو أحد اغتر بما حكاه ابن عقدة ، وقد بينا ما فيه .
ثانياً : قال الشيخ المعلمي اليماني في « التنكيل » (٤٦١/١) :
« ليس في هذا أن محمداً أخذ الكتب بغير حق ، أو روى منها بغير حق ،

(١) في « تاريخ بغداد » (٤٦/٣) : « وَكُتِبَ غَيْرُ مُحَدِّثٍ » . وكذا في « الميزان » و « اللسان » .

والحافظ العارف قد يشتري كتب غيره ليطالعها ، كما كان الإمام أحمد يطلب كتب الواقدي وينظر فيها .

ومثله قول البرقاني :

قال الخطيب (٤٦/٣) :

« سألت البرقاني عن ابن أبي شيبة ؟ فقال : لم أزل أسمع الشيوخ يذكرّون أنه مقدّوح فيه . »

فإنه لم يُسمّ لنا القادح ولا ما قاله فيه من قدح ، وكأنه يعني بذلك قدح مطين فيه وما حكاه ابن عقدة عن غيره ، وقد بينا ما فيه .
وأما قول ابن المنادي : « أكثر الناس عنه على اضطراب فيه » .

فهذا تليين هين ، كما هو ظاهر .

مع احتمال أنه لا يقصد من الاضطراب هنا الاضطراب في حديثه وحفظه وإنما يعني اضطراب أقوال الناس فيه بين موثق ومجرح ، ومحّب ومبغض ، ومما يؤكّد هذا أنه قال بعده :

« كنّا نسمع شيوخ أهل الحديث وكهولهم يقولون : مات حديث الكوفة بموت موسى بن إسحق ، ومحمد بن عثمان ، وأبي جعفر الحضرمي ، وعبيد ابن غنام » .

والعجب كل العجب من المفارقات الشاسعة بين ما حكاه ابن عقدة ، وما حكاه غيره ، بحيث إن الناظر فيما حكاه ابن عقدة وفيما حكاه غيره ليظهر له من أول نظرة أن ما حكاه ابن عقدة قيل في راوٍ ، وأن ما حكاه غيره قيل في راوٍ آخر ، يختلف عنه قلباً وقالباً !! .

وأخيراً ، فابن أبي شيبة رجل صدوق ، بل هو من الحفاظ والأئمة مازالوا يعتمدون على تاريخه ، وعلى « سؤالاته » لعلي بن المديني ، وما قدحوا مرة — فيما نعلم — فيما يحكيه عن ابن المديني بمثل هذه المجازفات والمهاترات . ومن نظر في « سؤالاته » تلك علم فعلاً صدق الرجل وأنه لا يحكى عن

ابن المدينى إلا ما هو محفوظ عنه فعلاً ، فلم يتقول عليه كما صنع ابن عقدة ،
وفى الوقت نفسه فهو حافظ لذلك ضابط ، فرحمه الله رحمة واسعة وغفر
لنا وله ولسائر المسلمين .

وهذا القول الذى حكاه عن ابن المدينى يعد من أعدل الأقوال فى مطر
الوراق ، فلا أدرى لماذا تكلف المعترض دفعه بالطعن فى أحد أئمة المسلمين .
فاللهم اغفر لنا وله واهدنا وإياه سواء السبيل .

* * *

النوع الثانى ..

اعتماده فى التوثيق

على ما لا يدل عليه

وبعد أن يردّ المعارض التضعيفات التى قيلت فى الراوى بمثل ما رأيت ،
يلتمس أى توثيقات قيلت فى الراوى فيعتمد عليها وإن كانت لا تنهض
للاعتقاد عليها فضلاً عن أن ترد من أجلها التضعيفات التى قيلت فى
الراوى .

ثم إنه أحياناً لا يجد توثيقات معتبرة يعتمد عليها ، فتجده يستنبط التوثيق
من أقوال أو أفعال لا تدل على التوثيق بحالٍ من الأحوال إن لم تكن فى
الحقيقة دليلاً على التضعيف والتجريح وهذه أمثلة على ذلك ...

* * *

١ - بشير بن المهاجر ..

قال الحافظ فى « التقریب » :

« صدوق ، لئِن الحديث » .

اعتبر المعارض هذه الكلمة توثيقاً من الحافظ لبشير فقال

(ص ١٦٩) :

« مثل بشير بن المهاجر يمكن تصحيح حديثه أو تحسينه اعتماداً على أقوال

... وابن حجر العسقلانى » !!

أقول :

وهذا بالطبع مما يدل على عدم معرفة المعارض بدلالات الألفاظ ، ومعانيها

عند المحدثين . وسيأتى فى المثال (٩) من القسم الأخير من هذا الكتاب توضيح هذا الأمر ، وبيانه بياناً شافياً ، فاستبشر خيراً !! .

* * *

٢ - عمر بن حمزة ...

قال الذهبى فى « الميزان » (١٩٢/٣) :

« روى عنه أبو أسامة ، ومروان بن معاوية ، وأبو عاصم » .

قال المعترض (ص ١٤٧) :

« أبو أسامة ومروان حافظان ثقتان احتج بهما الجماعة ، وأبو عاصم الكوفى ثقة . فهؤلاء ثلاثة ثقات أثبات روى عن عمر بن حمزة ، ذكرهم ليقوى حال عمر بن حمزة لرد ما غمز به . وإلا فما الداعى لذكر هؤلاء الثلاثة فقط ، وترك غيرهم من الرواة ؟ » !! .

أقول :

ابتداءً ، أبو عاصم المذكور ليس هو الكوفى كما توهمت ، وإنما هو أبو عاصم النبيل ، واسمه الضحاك بن مخلد ، أما الكوفى فاسمه محمد بن أبى أيوب .

ذلك لأن المراد عند إطلاق هذه الكنية فى هذه الطبقة إنما هو الضحاك ابن مخلد ، فإنه مشهور بكنيته أكثر من اسمه ولذا يقع فى الأسانيد غالباً بكنيته بخلاف الكوفى .

ثم إن أبا عاصم النبيل أشهر وأعرف بين أهل طبيقته من الكوفى ، فهو أول من يتوجه إلى الذهن عند الإطلاق .

أقول هذا على فرض أنهما يشتركان فى الطبقة ، وإلا فالواقع خلاف ذلك ، فإن أبا عاصم النبيل قد ذكره الحافظ فى التاسعة ، فهو يشترك مع سائر الرواة عن عمر بن حمزة الذين هم بين التاسعة والثامنة عند الحافظ .

أما محمد بن أبى أيوب فقد أدخله الحافظ فى السابعة فهو أقدم منهم جميعاً .
ثم أقول :

إن ما فهمته من كلام الحافظ الذهبى لا يستقيم إلا بعد اجتماع أمور ...
الأول : أن يكون من شرط الذهبى فى « الميزان » استيعاب الرواة عن
صاحب الترجمة ، حتى يصح أن يقال إذا لم يستوعبهم إنه انتقى الثقات دون
غيرهم .

وهذا غير معروف عن الذهبى كما لا يخفى عليك ، فما من ترجمة فى
« الميزان » إلا القليل النادر إلا ويذكر الذهبى فيها بعض شيوخ صاحبها
وبعض تلامذته ، ولم يفهم واحد من هذا ما فهمته . نعم قد ينتقى الثقات
منهم لا لشيء إلا لأنهم أولى من غيرهم ، إذ إنه قد سار فى الكتاب على
الإيجاز والإجمال وعدم الإسهاب والإطناب إلا حيث يكون لذلك ضرورة ،
فعلى هذا إن أفاد انتقاؤه هؤلاء دون غيرهم أحداً فإنما يفيدهم هم لا صاحب
الترجمة ، فتأمل .

ثم مالنا لا نراك فهمت هذا إلا فى ترجمة عمر بن حمزة مع أن الذهبى
قد صنع مثل هذا الصنع فى غير ترجمته أيضاً ، ومنهم من ضعفتم أنت فى
كتابك هذا ، فما لنا نراك ترن بميزانين وتكيل بكيلين !!؟ .

فمن هؤلاء ...

٩ — ليث بن أبى سليم ...

قلت (ص ٩٦) :

« قال الحافظ البوصيرى : ... هو ضعيف » .

ومع ذلك فالذهبى بعد أن ساق التضعيفات التى قىلت فيه ، قال

(٤٢١/٣) :

« قلت : حدث عنه شعبة ، وابن علية ، وأبو معاوية ، والناس » .

فلماذا لم تدفع هذا التضعيف بكلام الذهبى هذا ؟! .

٢ - الحسن بن عماره ..

أشرت (ص ٥١) إلى ضعفه ، ولم تدافع عنه مع احتياجك إلى الدفاع عنه هناك .

ومع هذا فقد قال الذهبي (٥١٣/١) :

« و [روى] عنه السفينان ، ويحيى القطان ، وشبابة ، وعبد الرزاق » .

٣ - موسى بن عبيدة الرِّبْذِيُّ ..

قُلْتُ (ص ٧٨) في صدد الحكم على سند هو فيه :

« وسنده وإن كان ضعيفاً بسبب موسى بن عبيدة الربذى ، لكنه يصلح في باب الشواهد والمتابعات » .

فلماذا لم تدافع عنه بقول الذهبي (٢١٣/٤) :

« و [روى] عنه شعبة ، وروح بن عباد ، وعبيد الله ، وجماعة » ؟ .

٤ - هشام بن سعد ...

ذكرت أقوال المضعفين له (ص ١٣٥ - ١٣٦) ، وقُلْتُ :

« إن أئمة الجرح والتعديل اتفقوا على تجريحه ما خلا أبا زرعة والعجلي »
وأخذت تدافع عن تضعيفه دفاعاً مستميتاً !! .

وانظر المثال (٣) من النوع الرابع من هذا القسم .

فلماذا لم تدافع عنه بقول الذهبي (٢٩٨/٤) :

« و [روى] عنه ابن وهب ، والقعنبي ، وجماعة كثيرة » .

مع أن الحاجة إلى الدفاع عنه ماسة فإنه من رجال مسلم وأنت تنكر على الشيخ مجرد كلامه في رجال مسلم ، وتقيم عليه القيامة إذا ضعف أحد رواته ، حتى ولو كان قد سبقه الأئمة إلى ذلك !! .. فاللهم هداك .

الثاني : أن تكون رواية الثقة عن غيره توثيقاً له وهذا معلوم بطلانه .

قال الخطيب البغدادي في « الكفاية » (ص ١٥٠) :

« باب ذكر الحجة على أن رواية الثقة عن غيره ليست تعديلاً له » .
ثم قال :

« احتج من زعم أن رواية العدل عن غيره تعديل له بأن العدل لو كان يعلم فيه جرحاً لذكره ، وهذا باطل ، لأنه يجوز أن يكون العدل لا يعرف عدالته ، فلا تكون روايته عنه تعديلاً ولا خبراً عن صدقه ، بل يروى عنه لأغراض يقصدها ، كيف وقد وجد جماعة من العدول الثقات رووا عن قوم أحاديث أمسكوا في بعضها عن ذكر أحوالهم مع علمهم بأنها غير مرضية ، وفي بعضها شهدوا عليهم بالكذب في الرواية ، وبفساد الآراء والمذاهب . فمن ذلك ... » .

ثم ساق أمثلة على ذلك ...

كقول الشعبي : « حدثني الحارث ، وكان كذاباً » .
وقول سفيان الثوري : « حدثنا ثوير بن أبي فاتحة ، وكان من أركان الكذب » .

وقول يزيد بن هارون : « حدثنا أبو روح ، وكان مجنوناً ، وكان يعالج المجانين ، وكان كذاباً » .

وغير ذلك ، ثم قال (ص ١٥٣) :

« فإن قالوا : هؤلاء قد بينوا حال من رووا عنه بجرحهم له ، فلذلك لم تثبت عدالته ، وفي هذا دليل على أن من روى عن شيخ ولم يذكر من حاله أمراً يجرحه به فقد عدله .

قلنا : هذا خطأ لما قدمنا ذكره من تجويز كون الراوى غير عارف بعدالة من روى عنه ، ولأنه لو عرف جرحاً منه لم يلزمه ذكره ، وإنما يلزم الاجتهاد في معرفة حاله العامل بخبره ، ولأن ما قالوه بمثابة من قال : لو علم الراوى عدالة من روى عنه لزكاه ، ولما أمسك عن تركيته ، دل على أنه ليس بعدل عنده » .

ثم ساق أمثلة تدل على أن العدل قد يروى عن غير المعدلين ولا يبين هو ذلك مثل قول شعبة : « سفيان ثقة ، يروى عن الكذابين » . ومجمل الشاهد أن سفيان لم يبين كذبهم ، فدل على أن العدل قد يروى عن الكذابين ولا يبين ذلك ، ثم قال الخطيب .

« فإن قالوا : إذا روى الثقة عمن ليس بثقة ، ولم يذكر حاله كان غاشاً في الدين .

قلنا : نهاية أمره أن يكون حاله كذلك ، مع معرفته بأنه غير ثقة ، وقد لا يعرفه بجرح ولا تعديل ، فبطل ما ذكروه » .

وفي « التدريب » (٣١٤/١ — ٣١٥) : وقيل : إن كان العدل الذي روى عنه لا يروى إلا عن عدل كانت روايته تعديلاً ، وإلا فلا ، واختاره الأصوليون ، كالآمدى وابن الحاجب وغيرهما » .

أقول : وهذا هو الأمر الثالث ...

الثالث : أن يكون هؤلاء الثلاثة ممن لا يروون إلا عن الثقات ، حتى يقال إنه من جملة الثقات الذين رووا عنهم ، وهذا غير متحقق هنا ... فأبو أسامة ، روى عن ضعفاء ، مثل شريك القاضي ، والإفريقي ، وعبد الرحمن بن يزيد بن تميم ، ومجالد ، وغيرهم .

ومروان بن معاوية الفزاري ، روايته عن الضعفاء أشهر من أن نحتاج إلى تسمية بعض شيوخه الضعفاء ، بل إنه كان يدلس أسماء الضعفاء والهلكي كما هو معروف عنه ، حتى قال الإمام ابن نمير : « كان يلتقط الشيوخ من السكك » !! .

وأما أبو عاصم ، الضحاك بن مخلد روى أيضاً عن ضعفاء مثل عثمان ابن سعد الكاتب ، ومظاهر بن أسلم وروى أيضاً عن جعفر بن يحيى بن ثوبان وهو مجهول الحال ، والحمد لله على كل حال .

* * *

قال المعترض (ص ١٤٨) :

قد قوَّى أمره وأثنى عليه جماعة من الحفاظ ، منهم إمام الصناعة ومقدمهم البخارى ... فقد ترجمه فى « التاريخ » (١٤٨/٢/٣) وسكت عنه كأنه لم يثبت عنده جرح فيه ، وقوَّى حاله فعلق له فى « صحيحه » فى موضعين بقوله : « قال » وهى من صيغ الجزم كما نصَّ على ذلك الحفاظ فى « مقدمة الفتح » (ص ١٧) .

أقول :

أما عن سكوت البخارى فى « التاريخ » فلا نعلم أحداً سبق أبا البركات ابن تيمية إلى أنه يُعدُّ توثيقاً ، فقد نقل ابن القيم فى « زاد المعاد » (٤٧١/١) عنه أنه قال تعقيباً على حديث فيه عكرمة بن عمار وقد ضعفه البيهقى : « ويمكن المطالبة بسبب الضَّعف ، فإن البخارى ذكره فى « تاريخه » ولم يظن فيه ، وعادته ذكر الجرح والمجروحين » .

أقول : أبو البركات رحمه الله تعالى إنما بنى كلامه هذا على أن عادة البخارى ذكر الجرح ، وحيث إن الواقع بخلاف ذلك ، وإن البخارى قلماً يتكلم عن الرواة فى « التاريخ » فقد سقط بذلك ما اعتمد عليه أبو البركات فى قوله هذا .

وهذا الأمر ظاهر لكل من تصفح الكتاب ، ومع ذلك فدونك شهادة باحثين قد درسوا الكتاب دراسة تدبر وتمحيص ...

قال الشيخ العلمى اليمانى فى مقدمته على كتاب « الجرح والتعديل » لابن أبى حاتم (ص : ط - ي) من « التقدمة » :

« تاريخ البخارى خالٍ فى الغالب من التصريح بالحكم على الرواة بالتعديل أو الجرح ... » .

وقال الاستاذ عدا ب محمود الحمش فى كتابه المفيد « رواة الحديث الذين

سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل»^(١) (ص ٣٢):

« قد كانت عناية الإمام البخارى منصرفة إلى نقد الأحاديث ، أكثر من انصرافها إلى ذكر الجرح والتعديل ذلك أن الرواة الذين تكلم عليهم بجرح أو تعديل يقلون عن ألفى رجل ، والرواة الذين سكت عليهم يزيدون على أحد عشر ألف راوٍ » .

ومما يدل على أن سكوت البخارى فى « التاريخ » لا يعدُّ توثيقاً ، أنه كثيراً ما يسكت عن الراوى فى « التاريخ » ثم نراه قد ضعفه فى إحدى كتبه الأخرى ، فمن هؤلاء الرواة ...

١ — الحارث بن النعمان الليثى ...

سكت عنه فى « التاريخ » (٢٨٤/٢/١) ، وقال فى « الضعفاء » (٦١) : « منكر الحديث » !! .

٢ — عبد الله بن محمد بن عجلان ...

سكت عنه (١٨٨/١/٣) ، وقال فى « الضعفاء » : « لا يتابع فى حديثه » .

٣ — عبد الله بن معاوية بن عاصم ، أبو معاوية القرشى ...

سكت عنه (٢٠٠/١/٣) ، وقال فى « الضعفاء » : « فى بعض أحاديثه مناكير » . وقال فى « التاريخ الصغير » (٢٨٧/٢) : « منكر الحديث » !! .

٤ — عبد الله بن يعلى بن مرة الثقفى ...

(١) كتاب قيم يدل على تمكن صاحبه ، وقد استفدت منه أغلب مادة هذا البحث ، وكذا مما علقه أخونا الفاضل أبو إسحق الحوينى على كتاب « البعث والنشور » لابن أبى داود ، تحت الحديث (٤٤) فجزاها الله خيراً .

سكت عنه (٢٣٥/١/٣) ، وقال في « الضعفاء » (٢٠٠) « فيه نظر » .

٥ — عبد الرحمن بن زياد الإفريقي ...

سكت عنه (٢٣٥/١/٣) ، وقال في « الضعفاء » (٢٠٧) : « في حديثه بعض المتأكير » !!

٦ — عبد الوهاب بن عطاء أبو نصر الخفاف ..

سكت عنه (٩٨/٢/٣) ، وقال في « الضعفاء » (٢٣٣) : « ليس بالقوى عندهم ، سمع من ابن أبي عروبة ، وهو محتمل » .

٧ — معتمر بن نافع أبو الحكم ..

سكت عنه (٥٠—٤٩/٢/٤) وحكى الذهبي في « الميزان » (١٤٢/٤) عنه أنه قال فيه : « منكر الحديث » .

٨ — مفضل بن صالح أبو جميلة النخاس ...

سكت عنه (٤٠٥/١/٤) وقال في « التاريخ الصغير » (٢٦٤/٢) : « منكر الحديث » .

٩ — المنهال بن خليفة أبو قدامة العجلي ..

سكت عنه (١٢/٢/٤) ، وقال في « الصغير » (٢٣٨/٢) : « فيه نظر » وفي « الميزان » (١٩١/٤) : « وقال البخاري مرة : حديثه منكر » .

١٠ — الوليد بن عيسى أبو وهب ...

سكت عنه (١٥٠/٢/٤) ، وحكى العقيلي (٣١٥/٤) عنه أنه قال : « فيه نظر » .

فهذه جملة من الذين سكت عنهم البخاري في « التاريخ » وتكلم فيهم في بعض كتبه الأخرى بما يفيد جرحاً فكيف يقال بعد ذلك : إن ما سكت عنه فقد قواه ، بل كيف ترد التجريحات الصريحة التي قيلت في حق الراوي ويقال : « كأنه لم يثبت عنده جرح فيه » !! .

اعتبارٌ ...

ثم مالنا لا نراك تطبق هذه القاعدة المزعومة إلا حيث يستقر هواك
وغرضك !؟ فإننا رأيـناك قد ضعفت رواة في كتابك هذا أو سكتَ عن
تضعيفهم ، مع أن البخارى قد سكت عنهم في « التاريخ » .
فمن هؤلاء ...

١ — عثمان بن حيان ..

قلت (ص ١٣٧) :

« منسوبٌ إلى الجور » .

ولم تدافع عنه بسكوت البخارى عنه في « التاريخ » (٢١٧/٢/٣) مع
أن الحاجة إلى ذلك ماسةٌ لكونه من رجال مسلم وأنت نصبت نفسك للدفاع
عنه وعن « صحيحه » وعن رواته ، لاسيما وأن كون الرجل يُنسب إلى
الجور لا ينهض للطعن فيه . وانظر المثال (١) من النوع الرابع من هذا
القسم .

٢ — هشام بن سعد ...

لم تتردد (ص ١٣٥—١٣٦) في تضعيفه مع أن البخارى سكت عنه
في « التاريخ » (٢٠٠/٢/٤) وهو من رجال مسلم . وانظر المثال (٣)
من نفس النوع السابق .

٣ — ليث بن أبى سليم ...

نقلت (ص ٩٦) عن الحافظ البوصيرى أنه قال فيه : « هو ضعيف » ،
ولم تدافع عنه بسكوت البخارى (٢٤٦/١/٤) .

* * *

فصل

وأما عن تعليق البخارى ، فقد قال المعترض (ص ١٤٨) :
« ويستفاد من تعليق البخارى له بصيغة الجزم أن حديثه صحيح أو حسنٌ صالح للحجة على الأقل . قال الحافظ فى « مقدمة الفتح » (ص ١٧)
عند الكلام على أنواع المعلقات فى البخارى : « والثانى وهو ما لا يوجد فيه إلا معلقاً فإنه على صورتين ، إما أن يورده على صورة الجزم ، وإما أن يورده بصيغة التمرىض . فالصيغة الأولى يستفاد منها الصحة إلى من علق عنه ، لكن يبقى النظر فىمن أبرز من رجال ذلك الحديث ، فمته ما يلتحق بشرطه ، ومنه ما لا يلتحق بشرطه » .
ثم قال المعترض :

« ثم قال [أى الحافظ] بعد كلام على الأول : « وأما ما لا يلتحق بشرطه فقد يكون صحيحاً على شرط غيره ، وقد يكون حسناً صالحاً للحجة ، وقد يكون ضعيفاً لا من جهة قدح فى رجاله بل من جهة انقطاع يسير فى إسناده » . اهـ .

أقول :

كلام الحافظ — رحمه الله تعالى — يتعلق بما علقه البخارى بصيغة الجزم ولا يوجد فيه إلا معلقاً . وليس الأمر هنا كذلك ، لأن عمر بن حمزة لم يعلق له البخارى إلا حديثين قد وصلهما هو فى « الصحيح » من غير طريق عمر بن حمزة فعلى هذا يسقط استدلالك بكلام الحافظ من أصله .

ومن تأمل صنيع البخارى فى الموضوعين علم أن البخارى لم يَسُقْ رواية عمر بن حمزة إلا ليقوى رواية غيره التى وصلها . فهذا إن أفاد عمر بن

حمزة شيئاً لا يفيد أكثر من كونه يصلح للشواهد والمتابعات وهذا لا خلاف عليه .

ففى الموضع الأول (٤٩٤/٢ فتح) ...

روى البخارى بإسناده الموصول إلى عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار ، عن أبيه قال : (فذكر أثراً لابن عمر) .

وعبد الرحمن هذا قد تكلم فيه بعضهم إلا أن كلامهم فيه لا ينزل حديثه عن رتبة الحسن لذاته ، فأراد البخارى أن يقوى حديثه إذ إن حديثه بمفرده متقاعد عن رتبة الصحيح ، لكنه قد وقف على رواية لعمر بن حمزة عن سالم عن أبيه بمعناه فلم يشأ أن يسوقها فى كتابه مساق الأصول لكونها ليست على شرطه ، وفى الوقت نفسه أراد أن يثبتها ليدلّل بها على أن عبد الرحمن ابن عبد الله بن دينار قد حفظ هذا الحديث ، فساقها عقب روايته معلقة . فهذا لا يدل على أن عمر بن حمزة عنده حجة وإنما غاية ما يدل عليه أنه عنده يصلح للشواهد والمتابعات ، وهذا لا خلاف عليه .

وأما الموضع الثانى (٣٩٣/١٣) فهو أوضح من ذلك بكثير .

فقد قال البخارى :

« حدثنا مُقَدِّم بن محمد ، قال : حدثنى عمى القاسم بن يحيى عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر رضى الله عنهما ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أنه قال : « إن الله يقبض يوم القيامة الأرض وتكون السماوات يمينه ، ثم يقول : أنا الملك » .

ثم قال البخارى :

« رواه سعيد عن مالك » .

ثم قال :

« وقال عمر بن حمزة : سمعت سالماً : سمعت ابن عمر ، عن النبى صلى الله عليه وسلم بهذا » .

فالرواية الأولى فيها شيخ البخارى : مُقَدِّم بن محمد ، وهذا وإن كان ثقة إلا أنه يخطئ أحياناً ، ولما ذكره ابن حبان فى « الثقات » قال : « يغرب ويخالف » فأراد البخارى أن يبين أن هذا الحديث مما حفظه ، وأنه لم يخالف فيه ، فذكر عقب روايته رواية سعيد — يعنى ابن داود بن أبى زبهر — عن مالك عن نافع بنفس الحديث ، لكن هذا أيضاً متكلم فيه لاسيما فى روايته عن مالك ، فلم ير البخارى هذه الرواية وحدها مقنعة فى إثبات أن مُقَدِّم قد حفظ هذا الحديث .

فذكر عقب تلك الروایتين رواية عمر بن حمزة ليدلل بذلك على أن متن الحديث محفوظ وأن مُقَدِّمًا قد حفظه ولم يخطئ فيه .
فماذا أفاد إذن صنيع البخارى أكثر من كون عمر بن حمزة يصلح فى الشواهد والمتابعات ؟!

اعتبارٌ ...

وإذا كان المعترض هنا يريد أن يقوى حال عمر بن حمزة بتعليق البخارى له ، فإنه فى مواضع أخرى لم يعتد حتى بتخريج البخارى وكذا مسلم للراوى فى « الصحيح » مسنداً لا معلقاً !! .
انظر ما سيأتى فى النوع الرابع من هذا القسم فقد ذكرت هناك ثلاثة ممن لم يتردد المعترض فى تضعيفهم مع أن منهم من أخرج له مسلم ، ومنهم من أخرج له البخارى ومسلم جميعاً مسندات غير معلقات . فاللهم اغفر لنا وله إنك أنت الغفار .

* * *

قال المعترض (ص ١٩٩) :

« قال يعقوب بن سفيان (المعرفة ٢٠٨/٣) : وحدثنا حجاج عن شعبة قال : وكان أبو إسحاق أكبر من أبي البختری ، ولم يدرك أبو البختری علياً رضي الله عنه ، ولم يره ، قال : وسمعت شعبة يقول : قال مطر الوراق : وهؤلاء يحسنون يحدثون ، حدثنا أبو التياح عن أبي الوداك^(١) . ورواه ابن حبان في « الثقات » قريباً من هذا السياق^(٢) لكنه قال : « لا يحسنون يحدثون » لكن رواية الفسوى أرجح لعدة أمور : الأول : إنها أعلى سنداً .

الثاني : إنها أتم سياقاً .

الثالث : وجود قرينة هامة وهي أن شعبة أثنى على أبي إسحاق السبيعي بل قدمه على مجاهد ، قال رجل لشعبة سمع أبو إسحاق من مجاهد ؟ قال : ما كان يصنع هو بمجاهد ؟ ! . كان هو أحسن حديثاً من مجاهد ومن الحسن وابن سيرين ... فكيف يقدمه على أئمة التابعين ثم يقول في نهاية السياق : لا يحسن الحديث ؟ ويؤيده أن أبا البختری سعيد بن فيروز من الأثبات الثقات فيمكن لك أن تقول : إن مطراً الوراق ثقة عند شعبة ، كيف لا ، وقد روى عنه وأثنى عليه وقرنه بهؤلاء الأثبات الثقات .. والله أعلم » . اهـ . كلامه .

أقول :

لنا هنا وقفات ...

(١) كذا وكأن الناسخ سار على الجادة ، لكن الصواب في هذا الموضع : « عن أبي الفداك » كما سيأتي .

(٢) لكن فيه : « عن الفداك » وزاد : « قال أحمد — يعني ابن حنبل — أراد أبا الوداك ، فقال : الفداك » ! .

الوقفه الأولى :

أن ما نقلته عن الفسوى من أوله إلى قول شعبة : « ... ولم يره » الظاهر أنه لا علاقة له بما بعده ، يدل على ذلك أن كل من ذكر ما بعده لم يضم إليه قول شعبة هذا .

فأنت قد وقفت على هذه الكلمة في « الثقات » (٤٣٥/٥) ولم يضم إليها ابن حبان ماضمته أنت .

وهكذا الأمر في « طبقات » ابن سعد (١٩/٢/٧) ، و « علل » أحمد (٧٠/٣) ، و « ضعفاء » العقيلي (٢١٩/٤) ، فلو كانت هذه الكلمة لها علاقة بما بعدها لما أغفلوها لاسيما إذا كان المعنى متوقفاً عليها .

والفسوى من عادته في « تاريخه » أن يسوق الأقوال بإسناده من غير فصل فيتوهم من لا يفهم طريقته أن لبعض الكلام علاقة بما قبله أو بما بعده ، وليس الأمر كذلك .

أقول هذا مع أنى لا أستطيع الجزم به لكن كأنه هو الظاهر، وأياً ما كان فإنه سواء له علاقة أو لا ، لا يؤثر ذلك في فهم كلام مطر ولا يصح للمعارض ما استدل به ، بل ربما إن صح أن بينهما علاقة كان ذلك أقوى في وهاء استدلاله كما سنبين إن شاء الله تعالى .

الوقفه الثانية :

ترجيحك رواية الفسوى على رواية ابن حبان بما أبديته فيه نظر .. فأولاً : قولك : « إنها أعلى سنداً » لا يفيد هنا لأن الخلاف ليس في الإسناد بل في المتن — على فرض وجود الخلاف — وقد يكون السند نازلاً وهو أنظف وأحسن من السند العالى .

ثانياً : قولك : « إنها أتم سياقاً » ، لاشأن له بالترجيح لأن الخلاف ليس من جهة مفهوم الكلام والذي يؤثر عليه السياق ، وإنما الخلاف في إثبات لفظة أو نفيها في الجزء المتفق عليه بين الروائين .

ثم إن الروایتين من ناحية الدلالة لا تختلفان كما سيأتى ، فلا حاجة إلى الترجيح أصلاً .

ثالثاً : قولك : « إنَّ شعبة أثنى على أبى إسحق السبيعى ، بل قدمه على مجاهد ... فكيف يقدمه على أئمة التابعين ثم يقول فى نهاية السياق : لا يحسن يحدث ؟ » !! .

إن قولك هذا يدلُّ على تسرعك وعدم تدبرك للكلام فإن الذى قال هذا ليس هو شعبة وإنما هو مطر الوراق كما هو ظاهر من سياق الكلام ، فإن الحجاج بن محمد قال : « سمعت شعبة يقول : قال مطر الوراق ... » .
الوقفه الثالثة :

قولك : « فيمكن لك أن تقول : إن مطراً الوراق ثقة عند شعبة (!) ، كيف لا وقد روى عنه ، وأثنى عليه وقرنه بهؤلاء الأثبات الثقات » .
أقول :

أما الرواية عنه ...

فإن كان مستند من قال : روى عنه شعبة هذه القصة فبئس الرواية إذن ، وأنت قلت أعلى هذه الصفحة : « وإن روى شعبة عن متكلم فيه فيكون على سبيل التعجب » .

ومن تدبر رواية شعبة عنه هنا علم فعلاً أنه ما روى هذا عنه إلا على سبيل التعجب .. .

فإن شعبة روى عنه هذه الكلمة ليدلُّ على أنه كان معجباً بروايته ومنتقياً لرواية غيره ، مع كونه أولى بذلك من غيره ، لأنه أنكر على غيره إساءة التحديث ، مع أنه وقع فى نفس الأمر ، وفى نفس الوقت الذى أنكر فيه ذلك عليهم ، فكان هذا أمراً يستدعى التعجب والدهشة ، فلذا لم يسكت شعبة بل بيَّن ذلك فقال كما فى رواية ابن سعد : « وقد أخطأ إنما أراد أبا الوداك » . ومن ثم ضحك أحمد بن حنبل لما حكاه لابنه كما فى رواية

العقيلي .

ومما يؤكد ذلك أن ابن حبان صدرها بقوله :
« وكان معجباً بروايته ، ولقد حدثنا محمد بن أحمد المسندي ، قال ... » .
فذكر القصة بإسناده وزاد فيها :
« قال أحمد — يعنى ابن حنبل — أراد — يعنى مطراً — أبا الوداك ،
فقال : الفداك » !! .

فظاهر صنيعة أنه يستدل بهذه القصة على كونه كان معجباً بروايته مع
كونه ليس أهلاً لذلك ، وهذا ماقررناه .
فهذا إن دلَّ على شيء ، فإنما يدل على أن مطراً عند شعبة ليس بذلك ،
فكيف يفهم بعد ذلك أن شعبة يوثقه ؟ .
وأما الثناء عليه ...

كأنك أخذته من قول مطرٍ الذى نسبته إلى شعبة ظلماً وعدواناً : « يحسن
يحدث » !! . وسيأتى فى الوقفة الرابعة أنه حتى لو كان هذا من قول شعبة
فإنه لا يدل على الثناء والمدح بقدر دلالاته على الذم والفدح !! .
أما الإقران ..

فأنت أيضاً قد أخذته من قول مطرٍ الذى توهمته من قول شعبة فسقط
من أصله . بل لو قلت إنه قارن بين مطرٍ وهؤلاء ولم يقرن لكان أقرب ،
ثم إذا تذكرت أن وجه المقارنة بينهم هو إحسان التحديث وعدمه ، أدركت
الفرق الشاسع بينه وبينهم ، وعرفت منزلته عند شعبة .

الوقفة الرابعة ..

كأنك فهمت من قوله : « يحسنون يحدثون » الثناء والمدح ، وهذا إن
دلَّ على شيء فإنما يدل على أنك لا تعرف مواقع الكلم ! .
فإن هذه الكلمة إذا قيلت فى حق الثقة الثبت الذى يُقدَّم على مجاهد
والحسن وابن سيرين ، لما كانت دالة على الثناء والمدح بقدر دلالتها على الذم

والقدح !! .

ووجه ذلك ..

إن إحسان التحديث أقل ما يجب أن يتصف به الراوى ، فوصف من بلغ القمة في الحفظ والثبت بما يوصف به أقل الناس ضبطاً وحفظاً ، منتقص لمكانته ومنزلته بلا شك .

كما لو قيل في حق التقى الورع : إنه يحسن يصل ، فهذا في الحقيقة أقرب إلى الذم منه إلى الثناء والمدح .

كما قال ابن المبارك عندما سُئل عن نوح بن أبى مریم ؟ فقال : « هو يقول لا إله إلا الله » !! .

فهذا دلالة على الذم أقرب من دلالة على المدح ، كأنه يقول : هو لم يبق له من الإسلام إلا هذه الكلمة والشاعر يقول :
أَلَا تَرَى أَنَّ السَّيْفَ يَنْقُصُ قَدْرُهُ إِذَا قِيلَ : إِنَّ السَّيْفَ أَمْضَى مِنَ الْعَصَا ؟
هذا على تقدير أن هذه الكلمة من قول شعبة — كما توهم ذلك المعارض — ولكن أما وقد بينا أنها من قول مطر ، فقد خرجت مخرج الاستفهام الإنكارى ، كأنه يقول : « أهؤلاء يحسنون يحدثون » ؟! . ولذا لما وقع هو فيما أنكره كان ذلك داعياً إلى التعجب والدهشة ، فضحك أحمد كما في رواية العقيلي .

وعلى هذا فلا تعارض بين رواية ابن حبان ورواية غيره كما هو ظاهر ، فإن رواية ابن حبان مفسرة للروايات الأخرى . والله أعلى وأعلم وأعز وأكرم .

* * *

النوع الثالث ..

إقحامه المستشهد بهم فى الصحيحين ضمن المحتج بهم

ومن تعدياته فى كلامه فى الرجال أنه كثيراً ما يكون الراوى ممن
استشهد به البخارى أو مسلم ، ولم يحتج به فتراه يقحمه فيمن احتج به
البخارى ومسلم أو أحدهما .
بل أحياناً يكون أحدهما لم يرو له أصلاً ، لا احتجاجاً ولا استشهاداً .
وما ذلك إلا ليوهم أن الراوى من الثقة بمكان ..
وهذه أمثلة على ذلك ...

* * *

١ - إسماعيل بن زكريا الخلقاني ...

قال المعترض (ص ١٢٦) :

« احتج به الجماعة » !! .
أقول :

لم يحتج به البخارى ، قال الحافظ فى « مقدمة الفتح »
(ص ٣٩٠ - ٣٩١) :

« روى له الجماعة ، وليس له فى البخارى سوى أربعة أحاديث : ثلاثة
منهما أخرجهما من رواية غيره بمتابعته ، والرابع أخرجه عن محمد بن الصباح ،
عنه عن أبى بردة ، عن جده أبى بردة عن أبى موسى فى قصة الرجل الذى
أثنى عليه فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « قطعتم ظهر الرجل » ، ولهذا
شاهد من حديث أبى بكره وغيره ، والله أعلم » .

* * *

٢ - حرمى بن حفص ..

قال المعتز (ص ١٧٣) :

« احتج به الشيخان » !! .

أقول :

مسلم لم يرو له أصلاً ، فضلاً عن أن يحتج به !! .

وفي « التهذيب » (٢٣٢/٢) :

« وذكر ابن عساكر أن مسلماً روى عنه ، وذلك وهم » ! .

* * *

٣ - عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز ...

قال المعتز (ص ١٧٣) :

« احتج به الجماعة » !! .

أقول :

لم يحتج به البخارى ، قال الحافظ فى « مقدمة الفتح » (ص ٤٢٠) :

« ليس له فى البخارى سوى حديث واحد فى تفسير سورة المائدة ، من

رواية محمد بن بشر ، عنه ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : « نزل تحريم

الخمير وليس فى المدينة سوى خمسة أشربة » الحديث ، ولهذا شاهد من

حديث عمر بن الخطاب ، وروى له الباقون » .

قلت : حديثه وشاهده فى البخارى (٢٧٦/٨ - ٢٧٧ فتح) .

وتابعه على أصل الحديث مالك بن مغول ، وقد أخرجه البخارى

(٣٥/١٠ فتح) أيضاً .

* * *

قال المعترض (ص ١١١) :

« إن مسلماً — رحمه الله تعالى — أخرج حديثه في « صحيحه » فهو توثيق له لأنه أخرج له في الأصول وبلفظ مغاير لألفاظ الباب » .
أقول :

مسلم ما أخرج حديثه في الأصول ، بل في الشواهد ، ومن عرف طريقة مسلم في ترتيب أحاديث « صحيحه » أيقن أن مسلماً ما احتج به بل استشهد ..

وقد كفانا المعترض مؤنة هذا فقد شرح لنا هو طريقة مسلم في ترتيب أحاديث كتابه ، وبين لنا كيفية معرفة ما احتج به مما استشهد به ، فقال في صدد كلامه على رواية هشام بن سعد في « صحيح مسلم » وإثباته أنها في الشواهد والمتابعات وليست في الأصول ، قال (ص ١٣٦ — ١٣٧) :
« رواية هشام بن سعد في مسلم ، هي من باب الشواهد والمتابعات ، فقد أوردها الإمام مسلم بعد ذكر رواية الوليد — يعنى ابن مسلم — التى هى أم الباب ، ثم ذكر الرواية التى فيها هشاماً (!) كمتابعة للرواية الأولى ، وذلك ليدكر أن عثمان بن حيان تابع إسماعيل بن عبيد الله فى الرواية عن أم الدرداء . ومنه تعلم أن مسلماً لم يحتج بهشام ، وهذا واضح جلى جداً » .
أقول :

وأوضح منه حديث عياض هذا ، فإن مسلماً وضعه فى آخر الباب (٢٧٢/١ رقم ٣٥٠) ، فلم يضع بعد حديثه فى الباب حديثاً ، ووضع قبل حديثه ثلاثة أحاديث هى أو بعضها عمدة مسلم فى هذا الباب .
وأما كون لفظ حديث عياض مخالفاً لألفاظ الباب ، فلا يضر ذلك ، لأن الشاهد لا يشترط فيه أن يكون لفظه مثل لفظ المشهود له ، وإنما يكفى

لذلك الموافقة في المعنى فحسب ، كما هو معروف ، والله أعلم .

* * *

٥ - محمد بن بكر البرساني ..

قال المعترض (ص ٧٦) :

« احتج به الجماعة » !! .

أقول :

لم يحتج به البخارى وإنما أخرج له معلقاً ما توبع عليه .

قال الحافظ في « مقدمة الفتح » (ص ٤٣٧) :

« ليس له في البخارى سوى حديث واحد في « كتاب المغازى » . وهو

حديثه عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن جابر ، ذكره في موضعين وقال في

« الصلاة » : قال بكر بن خلف : حدثنا محمد بن بكر ، عن عثمان بن

أبى رواد ، فذكر حديثاً تابعه عليه عنده أبو عبيدة الحداد ، عن عثمان . وعلق

له آخر في « الحج » قال فيه : وقال محمد بن بكر ، عن ابن جريج ، فذكر

حديثاً كان أخرجه عن مكى بن إبراهيم ، عن ابن جريج . وروى له

الباقون » .

قلت : أما الحديث الذى في « الحج » (٤١٦/٣ فتح) فهو نفس الذى

في « المغازى » (٦٩/٨ - ٧٠ فتح) ليس حديثاً آخر ، وهو معلق وتابعه

عليه مكى بن إبراهيم في الموضعين .

وعلق له البخارى حديثاً آخر في « الاعتصام » (٣٣٧/١٣ فتح) تابعه

عليه مكى بن إبراهيم أيضاً .

ثم ظهر لى أنه هو هو إلا أن البخارى — رحمه الله تعالى — اختصره

مرة وأتمه مرة .

* * *

٦ - مطر بن طهمان الوراق ...

قال المعتض (ص ١٩٨، ٢٠١) :

« احتج به مسلم » !! .

أقول :

في ترجمته من « التهذيب » (١٦٨/١٠) قال الحافظ :

« ذكره الحاكم فيمن أخرج لهم مسلم في المتابعات دون الأصول » .

* * *

النوع الرابع ...

تضعيفه لبعض رجال وأسانيده مسلم وتناقضه فى ذلك

المعتز يَشُدُّ النكير على الشيخ الألبانى لكونه ضعف بعض رجال مسلم ممن تكلم فيهم الأئمة ، والذي من مقتضاه تضعيف السند الذى فيه بعض هؤلاء وإن كان المتن صحيحاً محفوظاً من وجه آخر .
قال (ص ٦) مستكراً :

« وضعَّف [أى الشيخ الألبانى] جماعة من الرواة المخرَّج لهم فى « الصحيح » ، ولم يفرق بين حديثهم فى « الصحيح » أو خارجه فعمر ابن حمزة ، وبشير بن المهاجر ، وسويد بن سعيد ، ومطر الوراق ، وعياض بن عبد الله الفهرى ... وغيرهم أسانيدهم فى « صحيح مسلم » ضعيفة !! » .

وهو لا يكتفى بادعاء الإجماع على صحة متون « الصحيحين » فقط ، بل تعدى ذلك فزعم أن الإجماع حاصل أيضاً على صحة أسانيدهما ، والذي من مقتضاه ثقة رواتهما .

فهو يقول (ص ١٣) :

« النظر فى أسانيد أحاديث « الصحيحين » مجتمعين أو منفردين خطأ ،

وبيان ذلك من وجوه :

الأول : النظر فى أسانيدهما طعن فى الأمة التى تلقت أحاديثهما بالقبول .

الثانى : وهو مخالف للإجماع الذى نقله جماعة من الحفاظ وغيرهم .

الثالث : النظر فى أسانيدهما فيه تهوين لأمرهما ، لأنه كما هو معلوم أن

السند الذى ينظر فيه هو السند المحتمل للصحة أو الحسن أو الضعف بأنواعه ، فدل الألبانى بتعديده (!) أنه لا يعتبر أحاديث « صحيح مسلم » صحيحة كلها ، بل كل سند فيه يقبل الأخذ والرد ويمكن أن يصحح أو يضعف حسبما يرى ، وهذا بلا شك تهوين عظيم لأمر « صحيح مسلم » .

الرابع : أن هذا العمل يفتح علينا باباً عظيماً قد يصعب سده فيخرج علينا بعض الناس ويتبع طريقة الألبانى (!) المردودة فى النظر فى أسانيد الصحيحين بدعوى الاجتهاد وترك التقليد واتباع السنة الصحيحة ، والبعض الآخر قد يدخل هذا الباب بدعوى نصرة مذهبه ، والبعض الآخر يدخل بنية أخرى ... وهكذا .

وعند ذلك يكثر منهم ظهور الجهل الفاضح والأوهام والأخطاء ، وتحدث فوضى عظيمة قد يصعب السيطرة عليها . فهو بعمله هذا لا يدري أنه يهاجم السنة بمعول قوى ويفتح باباً لأعداء السنة للهجوم على أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى . اهـ . كلامه .

ويقول (ص ١٥) :

« والناظر فى أسانيد الصحيحين أبان عن جهل فاضح . لأن صاحب الصحيح لم يودع فى كتابه كل ما وقف عليه من طرق الحديث ، بل إنه انتقى من محفوظاته بعض طرق الحديث التى أدخلها فى « الصحيح » .

فيأتى الناظر المتعدى ويقول : هذا الحديث ضعيف لأن فيه مدلساً لم يصرح بالسماع ، أو فى سنده فلاناً فهو ضعيف ، ويظهر بذلك جهله لأن صاحب « الصحيح » قد يخرج الطريق المتكلم فيه لحاجة عنده ، لكنه صحيح لديه ، أو قد يعرض عن بيان سماع المدلس مكثفاً بسماعه عنده فى طريق آخر » . اهـ . كلامه .

وهذا الكلام على ما فيه من موافقة ضمنية على أن فى أسانيد الصحيحين ما هو ضعيف وإن كان المتن صحيحاً إلا أنه مازال مصراً على أن « الناظر فى أسانيد الصحيحين أبان عن جهل فاضح » .

ويقول (ص ١٦٤) معقباً على الشيخ حكمه على إسناده في « صحيح مسلم » بأنه « إسناده جيد » يقول :

« نزل الألباني من الصحة إلى الجودة بسبب سهيل بن أبي صالح ، وهذا خطأ ، لأن سهيلاً صحيح الحديث خاصة إذا جاء حديثه في « صحيح مسلم » الذي تلقته الأمة بالقبول وصححت أحاديثه . فعدم إطلاق الصحة على أسانيده فيه مخالفة للإجماع » .

فهو ينكر على الشيخ الحكم على إسناده في « صحيح مسلم » بما هو دون الصحة وإن كان هذا الحكم داخلاً في مراتب الصحيح^(١) ، ويعتبر ذلك مخالفة للإجماع !! .

وهذا الكلام الذي قاله على مافيه من المبالغات والمجازفات والمهاترات ، إلا أن الواقف عليه ربما إذا قرأه بادر إلى إحسان الظن بكتابه ، وحمله على الغيرة على « الصحيح » والمبالغة في الدفاع عنه والذب عن حوضه خشية أن تتناول إليه يد جاهل أو مغرض ، فيتناول على « الصحيح » بالطعن في صحة بعض أحاديثه أو أسانيده التي ليس فيها خلاف .

لكننا وجدنا الأمر خلاف ذلك ، فوجدناه يضعف هو نفسه بعض أسانيد « صحيح مسلم » وبعض رجاله المختلف فيهم ، بل ومنهم من لم يطعن فيه واحد من الأئمة ، فعلمنا أن الأمر ليس دفاعاً عن « صحيح مسلم » وإنما هو اتباع للهوى والسلام .

ومما يؤكد هذا أن هذه الروايات كلها مخالفة لهواه ، فحمل صنيعه على الخطأ والنسيان فيه استخفاف بالعقول !! .

وهكذا يكون المعترض قد وقع في التناقض الشنيع والتخبط الفظيع ، إذ أنكر على الشيخ شيئاً هو غارق فيه ، نسأل الله السلامة .

(١) هو ينكر ذلك على الشيخ وفي الوقت نفسه فهو يقر غيره على هذا الصنيع ويعتبره من التصرف الحسن . انظر كتابه (ص ١٥٣) والمثال الأول من القسم الأخير من كتابي هذا .

وحيثُذ ألا يحق لنا جميعاً أن نقول للمعترض كما قال الشاعر :

يا أيُّها الرَّجُلُ المُعَلِّمُ غَيْرُهُ هَلَّا لِنَفْسِكَ كَانَ ذَا التَّعْلِيمِ
تَصِفُ الدَّوَاءَ لِذِي السَّقَامِ وَذِي الضَّنَى كَيْمَا يَصِحَّ بِهِ وَأَنْتَ سَقِيمُ
أَبْدَأْ بِنَفْسِكَ فَإِنَّهَا عَنْ غَيْرِهَا فَإِذَا انْتَهَتْ عَنْهُ فَأَنْتَ حَكِيمُ
فَهُنَاكَ يَنْفَعُ إِنْ وَعَظْتَ وَيُقْنَدَى بِالْقَوْلِ مِنْكَ وَيَنْفَعُ التَّعْلِيمُ
لَا ثَنَّهُ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلُهُ غَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

* * *

فمن هؤلاء ...

١- عثمان بن حيان الدمشقي ..

روى إسماعيل بن عبيد الله حديثاً عن أم الدرداء تابعه عليه عثمان هذا ،
أخرج حديثه مسلم (١٤٥/٣) .
قال المعترض (ص ١٣٧) :

« هذه المتابعة لا تسمن ولا تغني من جوع بالنسبة لدعوى الألباني ،
فالمتابع لإسماعيل المذكور هو عثمان بن حيان ، منسوب إلى الجور ، ولم يرو
له مسلم في « صحيحه » إلا هذه المتابعة فقط » .
أقول :

فانظر — أخى القارىء النبیه — كيف لم يتردد في ردّ هذه الرواية وهى
في « صحيح مسلم » مع أن راويها لم يتفرد بها بل توبع بشهادته هو !! .
ويا ليتة اكتفى بهذا ، بل إنه تطاول فأخذ يطعن في أحد رجال « صحيح
مسلم » بما لا يقدح في صدق ولا حفظ ، فقال : « منسوب إلى
الجور » !! .

وقبل أن نبين ما في هذا القول من تعدّد أحب أن يكون في ذكر القارىء
اللييب أن هذا الراوى له رواية في « صحيح مسلم » وهذه الرواية بعينها
هى التى يسعى إلى ردها هنا بالطعن في راويها عثمان بن حيان ، فعلى هذا
يكون المعترض قد وقع في تضعيف راوٍ من رجال مسلم ، وتضعيف رواية

هى فى « صحيح مسلم » وهذا هو عين ما ينكره على الشيخ الألبانى .
والشيخ الألبانى — حفظه الله تعالى — حينما يتكلم فى راوٍ من رجال
مسلم أو رواية فى « صحيحه » إنما يتكلم بما سبقه إليه الأئمة .
أما المعارض فإنه مع ادعائه الإجماع على صحة أسانيد « الصحيحين »
والذى من مقتضاه ثقة رواتهما ، مع هذا كله تراه يطعن هنا فى راوٍ من رجال
مسلم ، ورواية من رواياته بما لا يقدح عند أهل العلم ، لا لشيء إلا لمخالفة
الرواية ما يرومه ويهواه .

وباليتة سلك فى ذلك سبيل أهل العلم ، حتى ولو كان ذلك فيما يوافق
الهوى ، فإنه لا مانع من الانتصار للمذهب إذا كان هو الحق بل هذا هو
المتعين كما قيل : « إذا وافق الهوى الحق ، أرضيت الخالق والخلق » . لكنه
أخذ يطعن فى راوٍ من رجال مسلم بما لو صح لكان موجباً للطعن فى عدالته ،
وليس فى حفظه فقط ، وهاك البيان ...

إن المعارض قال فى عثمان بن حيان هذا كلمة واحدة ، وهى :

« منسوب إلى الجور » !! .

فإما أنه يقصد بها الطعن فيه أو لا ...

فإن لم يكن يقصد بها طعنًا فهو لغو من القول لا قيمة له على ما فيه
من إيهام ، وعليه فيلزمه أن يصحح روايته التى فى « صحيح مسلم » لاسيما
وأنه لم يتفرد بها بل توبع عليها كما سلف .

وإن كان يقصد بها الطعن فى عثمان بن حيان ، فإما أنه يقصد بها الطعن
فى عدالته أو ضبطه ..

فإن كان يقصد بها الطعن فى ضبطه ، فهذا ليس بشيء ، لأن الجور
والظلم لا دخل له فى الحفظ والضبط ، فقد يكون الرجل جائراً ظالماً وفى
الوقت نفسه هو من أحفظ الناس وأضبطهم لما يسمع ولما يروى . بل قد
يكون كذاباً معروفاً بالكذب ومع ذلك هو من أحفظ الناس على الإطلاق ،
فهذا نوح بن أبى مريم الذى لُقِّبَ بـ « الجامع » لكونه جمع العلوم ومع ذلك

قال ابن حبان : « نوح الجامع ، جمع كل شيء إلا الصدق » !! وقال الحاكم أيضاً ! « كان جامعاً ، رُزق كل شيء إلا الصدق ، نعوذ بالله من الخذلان » !! فلم يمنهم كذبه أن يشهدوا له بالحفظ ! إذ إن الحفظ شيء والصدق شيء آخر .

وإن كان يقصد بها الطعن في عدالته ، فقد وقع في حفرة لا يستطيع الخروج منها لأن من لوازم ذلك أن يكون في « صحيح مسلم » راوٍ مطعون في عدالته ، فماذا يكون حال حديث المطعون في عدالته !!؟ .

ومع ذلك فإن الظلم والجور لا يقدح في العدالة أيضاً كما لا يخفى على الناشئين في هذا العلم ، فقد يكون الرجل جائراً ظالماً وفي الوقت نفسه لا يعرف بكذب في الرواية .

وعثمان بن حيان هذا الذي نحن بصدد الكلام عنه رغم أنه ينسب إلى الجور كما قُلْتُ إلا أننا لا نعرف إماماً من الأئمة طعن في عدالته وصِدْقِهِ . بل روى عنه هشام بن سعد وقال : « كان رجلاً من أهل الخير » وذكره ابن حبان في « الثقات » (١٩٢/٧) . وأخرج له مسلم متابعة كما تعلم ، ولم يدخله الذهبي في « الميزان » ولا « المغني » ولو كان فيه مطعن أو مَغْمَزْ لَأَدْخَلَهُ . فكيف يكون ذلك مطعوناً في عدالته !؟ .

ومثله ممن ينسب إلى الجور أيضاً ، ولم يطعن الأئمة في عدالته لمجرد هذا .. طارق بن عمرو المكي ...

كان ممن ينسب إلى الجور ومع ذلك وثقه أبو زرعة الرازي . وأيضاً ..

خالد بن عبد الله القسري ..

قال يحيى الحماني : قيل لسيار : تروى عن خالد ؟ قال : « إنه أشرف من أن يكذب » ، وذكره ابن حبان في « الثقات » (٢٥٦/٦) حتى ابن معين لما تكلم فيه لم يطعن في عدالته ، وإنما تكلم فيه لأنه كان يقع في على

ابن أبى طالب ، ولذا قال الذهبى فى « الميزان » (٦٣٣/١) :
 « صدوق لكنه ناصبى بغيض ، ظلوم . قال ابن معين رجل سوء يقع فى
 على » .

فلم يمنع الذهبى ناصبيته وظلمه أن يشهد له بالصدق^(١) .

ومنهم ...

مروان بن الحكم الأموى ...

نقموا عليه أنه رمى طلحة أحد العشرة يوم الجمل وهما جميعاً مع عائشة
 فقتل ، ثم وثب على الخلافة بالسيف ، ومع ذلك فقد قال عروة بن الزبير :
 « كان لا يتهم فى الحديث » . وأخرج له البخارى فى « صحيحه » ! .
 هذا ، وإن لم يكن يقصد من كلمته تلك شيئاً من هذا فهو لغو من
 القول لا قيمة له ولا معنى على مافيه من إيهام ! .
 وعليه فيلزمه أن يصحح روايته لاسيما وأنه قد توبع عليها ، ولم يتفرد
 بها كما سلف .

* * *

٢ - عمرو بن أبى سلمة التميمى ...

روى عن سعيد بن عبد العزيز حديثاً تابعه عليه أبو المغيرة عبد القدوس

(١) قال الحافظ ابن حجر فى ترجمة : لمارة بن زبار الجهضمى من « التهذيب »
 (٤٥٨/٨) :

« وقد كنت أستشكل توثيقهم الناصبى غالباً وتوهمهم الشيعة مطلقاً ، ولاسيما أن
 علياً ورد فى حقه : « لا يحبه إلا مؤمن ، ولا يبغضه إلا منافق » . ثم ظهر لى فى
 الجواب عن ذلك ، أن البغض هاهنا مقيد بسبب وهو كونه نصر النبي صلى الله عليه
 وسلم ، لأن من الطبع البشرى بغض من وقعت منه إساءة فى حق الميغض والحب
 بعكسه ، وذلك ما يرجع إلى أمور الدنيا غالباً . والخير فى حب على وبغضه ليس
 على العموم ، فقد أحبه من أفرط فيه حتى ادعى أنه نبي أو أنه إله تعالى الله عن
 إفكهم ، والذى ورد فى حق على من ذلك قد ورد مثله فى حق الأنصار ، =

ابن الحجاج الحمصي^(١) .

قال المعترض (ص ١٣١-١٣٢) :

« ضَعُفَ يحيى بن معين ، والساجي ، وقال أبو حاتم : « يكتب حديثه ولا يحتج به » ، وقال العقيلي : « في حديثه وهم » ، وقال أحمد : « روى عن زهير أحاديث بواطيل ، كأنه سمعها من صدقة بن عبد الله ، فغلط فقلبها عن زهير » . ووثقه [ابن] يونس وابن سعد وابن حبان ، والأخيران متساهلان عند الألباني ، خاصة ابن حبان الذي ملأ كتبه بحكاية تساهله . وقال الحافظ فيه في « التقریب » : « صدوق له أوهام » . اهـ .

وقال (ص ١٣٣) :

« عمرو بن أبي سلمة المضعف » .

أقول :

عمرو بن أبي سلمة هذا أخرج له البخاري ومسلم فيلزمك إذن أن تضعف كل إسناده هو فيه في « الصحيحين » وإن صححت المتن . والعجب أنه قد توبع هنا والذي تابعه ثقة بلا شك ، ومع ذلك فلم يتردد في تضعيفه ! .

والأعجب أنه أنكر على الشيخ الألباني إبقاءه كلامه في عياض بن عبد الله الفهرى بعد أن وجد له متابعا فقال (ص ١٠٩) :

« كان يجب عليه مادام وجد متابعة لعياض بن عبد الله الفهرى أن يشطب كلامه عليه ، لأنه قد وجد هذا الحديث وله متابع صحيح الحديث ، فالألباني

= وأجاب عنه العلماء ، أن بغضهم [كذا ، ولعلها : مبغضهم] لأجل النصر كان ذلك علامة نفاقه ، وبالعكس ، فكذا يقال في حق علي ، وأيضاً من يوصف بالنصب يكون مشهوراً بصدق اللهجة والتمسك بأمور الديانة ، بخلاف من يوصف بالرفض ، فإن غالبهم كاذب ، ولا يتورع في الإخبار . والأصل فيه ، أن الناصبة اعتقدوا أن علياً — رضي الله عنه — قتل عثمان ، أو كان أعان عليه فكان بغضهم له ديانة برزعمهم ، ثم انضاف إلى ذلك أن منهم من قتل أقاربه في حروب علي » .

(١) انظر « الاعتبار » الذي في المثال (١) من القسم الأخير .

لم يحسن بإبقائه لكلامه في عياض ، وهو يدل على عدم اكترائه واهتمامه
برجال الصحيح » !! .

وأنت — أخى المنصف — تعلم أن هذا لا يلزم الشيخ بالطبع لأن بيان
حال الراوى شيء وبيان حال حديثه شيء آخر ، وهذا لا يخفى على صغار
الطلبة .

كما أن الراوى إذا كان ثقة وأخطأ في حديث خطأ بيناً لا ينفع حديثه
هذا كون راويه ثقة إذ الجواد قد يعثر والثقة قد يخطئ .

لكن الذى نريد أن نقوله هنا : مادمت تلزم الشيخ بذلك فلماذا لم تلزم
به نفسك أيضاً فإن عمرو بن أبى سلمة التنيسى قد تابعه ثقة بينما تابع عياضاً
ابن لهيعة ، وهو ضعيف هنا فلماذا لم تشطب كلامك في التنيسى أيضاً ،
ألا يدل ذلك على عدم اكترائك واهتمامك برجال الصحيح ؟ !

لَا تَنْتَه عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلُهُ عَارٌّ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ

* * *

٣ - هشام بن سعد المدنى ..

هو الراوى عن عثمان بن حيان حديثه الذى فى مسلم الذى أشرنا إليه
فى ترجمته فى المثال الأول من هذا النوع .

قال المعترض (ص ١٣٥) :

« اعلم — علمنى الله وإياك الحق وسلك بنا طريقه — أن هشام بن سعد
مختلط الحديث كما قال ابن معين » .

ثم قال :

« قال عنه أحمد مرة : « ليس بالحافظ » ، وقال أخرى « ليس هو محكم
الحديث » ، وقال حرب : « لم يرضه أحمد » ، وقال ابن معين :
« ضعيف » ، وقال مرة أخرى : « ضعيف حديثه مختلط » وقال أبو حاتم :
« يكتب حديثه ولا يحتج به » وقال النسائى : « ضعيف » ، وقال مرة :
« ليس بالقوى » ، وقال ابن سعد : « كان كثير الحديث » ، وذكره يعقوب

ابن سفيان في « الضعفاء » ، وذكره ابن عبد البر في « باب من نسب إلى الضعف ممن يكتب حديثه » ، وضعفه ابن عدى ، وترك يحيى القطان الرواية عنه ، وقال ابن أبي شيبة وابن المديني^(١) : « صالح ، وليس بالقوى » !! . ثم قال :

« فإن قال قائل : أنت تقول إن الأئمة — عدا أبي زرعة والعجلي — اتفقوا على تجريحه ، فماذا تقول في قول ابن أبي شيبة وابن المديني : « صالح ، وليس بالقوى » ؟ .

الجواب عليه ، أن المقصود بالصلاح هو صلاح الدين أى العدالة ، فدرجته عندهما من حيث الضبط هي « ليس بالقوى » .

ثم قال :

« وقال أبو زرعة : « محله الصدق » ، وقال العجلي : « جائز الحديث ، حسن الحديث » ، وقال الحافظ : « صدوق له أوهام » .

ثم قال :

« فأنت ترى أن أئمة الجرح والتعديل اتفقوا على تجريحه ما خلا أبا زرعة ، والعجلي ، والثاني متساهل عند الألباني كما صرح مراراً ... والعجلي ليس كذلك . وأبو زرعة لم يوثقه بل قال : « صدوق » فقط ، والألباني الذى يوثق هشاماً هنا يرى أنه حسن الحديث على أحسن الأحوال كما فى « الإرواء » (٤٩/٣) .. !! .

أقول :

نقلت لك كلامه كله إلا ما فيه تكرار ليظهر لك مدى استماتته لإثبات ضعف الراوى مع أنه ممن استشهد به مسلم ، وهو يأتى ذلك على الشيخ الألباني ، وسود صفحات فى الدفاع عن رجال حالهم أوهن من حال هذا ، أو قريب منه .

ثم لماذا هذا كله والرجل قد توبع والشيخ الألباني ساق روايته مساق

(١) الصواب : « ابن أبي شيبة عن ابن المديني » فالقائل ابن المديني فقط .

المتابعات ، بل إنه صرح بذلك فقال كما نقلت أنت عنه (ص ١٣٠) :
« إن هشام بن سعد قد تابعه — يعنى — سعيد بن عبد العزيز —
أيضاً .. » .

وأنت نفسك صرحت بهذا (ص ١٣٦—١٣٧) .
وعلى هذا فيلزمك تضعيف كل إسناد وقع فيه هشام بن سعد في « صحيح
مسلم » وإن صححت المتن !! .
كما يلزمك أيضاً أن تُقرَّ بأنَّ في « صحيح مسلم » رواية ضعفاء لا يحتج
بحديثهم إلا إذا توبعوا أو وُجد لحديثهم شاهد .
وأنت تأبى ذلك كل الإباء على الشيخ ، وتشنع به عليه ، فالله حسبيك .

* * *

النوع الخامس ...

إيهامه خفة ضعف

من هو شديد الضعف

ثم إنَّه إذا احتاج أن يحتج برواية أو يستشهد بها لإثبات دعواه وكانت هذه الرواية مما لا تصلح للاستشهاد فضلاً عن الاحتجاج بها لكون أحد رواتها ضعيفاً جداً أو متروكاً ، أو هم أنه ليس بشديد الضعف ، وأنه ممن يصلح للمتابعات والشواهد .

وفى مثل هذه الحالة يعتمد على الإجمال ولا يذكر أقوال الأئمة فى الراوى فيوهم أنه ضعيف فقط وليس ضعيفاً جداً ، أو يعتمد على بعض الأقوال المجملّة والمختصرة فى كتب القوم فيوهم أن سائر أقوالهم فيه مثل ما ذكر . ومع ذلك فهو يشدد النكير على فاعل ذلك ، ويعتبر ذلك قصوراً !! . قال (ص ١٥٠) :

« الاعتماد على المختصرات لا يكون لفحول الرجال ، بل ينبغى للنقاد أن يقف على كلام المتقدمين فى الرجل ، ويعرف تصرفاتهم معه ، خاصة إن كان من رجال الصحيحين » !! . وقال (ص ١٤٧) :

« إن الذى يتصدى للتصحيح والتضعيف والكلام على الرجال ينبغى له أن يرجع للأصول ، ويعرف مخارج الكلام ومعانى الألفاظ ، والتصرف فى الاصطلاحات ، ليأمن الخطأ والزلل ، وهذا عزيز بل نادر » !! . وقال (ص ١٧٦) :

« إن اختصار كلام أهل الجرح والتعديل ضرر كبير وخطر جسيم ؛ لأنه يؤدى إلى عدم معرفة سبب هذا القول . والمختصر قد يذكر ما يوافق وجهة

نظره ، أضيف إلى هذا أنه لا يذكر كل الأقوال ، وهذا معلوم عندهم متداول !! .

* * *

فمن هؤلاء ...

١ - حرام بن عثمان ..

قال المعترض (ص ٧٠) :

« وحرام ، هو ابن عثمان ، ضعيف . « الميزان » (٤٦٨/٢) » .
أقول :

خذ الأقوال التي في « الميزان » واحكم أنت يا منصف ..

قال مالك ويحيى : « ليس بثقة » .

وقال أحمد : « ترك الناس حديثه » .

وقال الشافعي وغيره : « الرواية عن حرام حرام » .

وقال ابن حبان : « كان غالباً في التشيع ، يقلب الأسانيد ويرفع

المراسيل » .

وقال إبراهيم بن يزيد الحافظ : سألت يحيى بن معين عن حرام ؟ فقال :

« الحديث عن حرام حرام » .

وكذا قال الجوزجاني .

وقال ابن المديني : سمعت يحيى بن سعيد يقول : قلت لحرام بن عثمان :

عبد الرحمن بن جابر ، ومحمد بن جابر ، وأبو عتيق ، هم واحد ؟ فقال :

إن شئت جعلتهم عشرة !! .

هذه هي الأقوال التي ساقها الذهبي في « الميزان » وكلها كما ترى تصرح

بوهائه وضعفه الشديد .

ثم ذكر له الذهبي بعض المناكير ، ثم قال في آخر الترجمة معلقاً على بعض

مناكيره :

« وهذا حديث منكر جداً !! » .

قال المعتز (ص ٩٥) :

« ضعفه غير واحد . » التهذيب « (٤٠٠ / ٢) » !! .

أقول :

أما الذين ضعفوه فقد ضعفوه جداً بل منهم من كذبه ، وهاك أقوالهم

من « التهذيب » :

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه : « متروك الحديث » .

وقال ابن معين : « ليس بثقة » .

وقال ابن المديني : « ضعيف الحديث ، وتركته على عمدي » .

وقال الجوزجاني : « قد فرغ منه منذ دهر » .

وقال البخاري : « تركوه » .

وقال مسلم : « متروك » .

وقال النسائي : « ليس بثقة ولا يكتب حديثه » .

وقال في موضع آخر : « متروك الحديث » .

وقال محمد بن صالح : « لا يكتب حديثه ، وأحاديثه كلها مناكير » .

وقال الساجي : « يحدث عن سماك وغيره أحاديث بواطيل » .

وقال أبو زرعة : « ضعيف الحديث » .

وقال أبو حاتم : « لا يكتب حديثه ، هو ضعيف الحديث ، لا يصدق ،

متروك الحديث » .

وقال ابن خراش : « كذاب ، متروك ، يضع الحديث » .

وقال أبو أحمد الحاكم : « ذاهب الحديث » .

وقال الساجي ، عن أحمد بن محمد البغدادي عن ابن معين : « كان

حفص وأبو بكر — يعني ابن عنياش — من أعلم الناس بقراءة عاصم ، وكان

حفص أقرأ من أبي بكر ، وكان كذاباً ، وكان أبو بكر صدوقاً » .

وقال ابن عدى : « عامة حديثه عمن روى عنهم غير محفوظة » .
 وقال ابن حبان : « كان يقلب الأسانيد ، ويرفع المراسيل » .
 وحكى ابن الجوزى فى « الموضوعات » عن عبد الرحمن بن مهدى ،
 قال : « والله ، ما تحل الرواية عنه » .
 وقال الدارقطنى : « ضعيف »^(١) .
 وقال الساجى : « حفص ممن ذهب حديثه ، عنده مناكير » .
 وأما الذين وثقوه وإنما وثقوه فيما يرويه من حروف القراءات لا فى رواية
 الحديث ، يدل على ذلك أمران ..
 الأول : أنه قد نص على ذلك بعض الأئمة .
 قال ابن معين : « زعم أيوب بن المتوكل ، وكان بصرياً من القراء ،
 قال : أبو عمر — يعنى حفص بن سليمان — أصح قراءة من أى بكر بن
 عياش ، وأبو بكر أوثق منه » .
 وقد مر قول ابن معين وما فيه من التفصيل .
 وقال ابن أبى حاتم : سألت أبى عنه فقال : « لا يكتب حديثه ، هو
 ضعيف الحديث ، لا يصدق ، متروك الحديث » . قلت : ما حاله فى
 الحروف ؟ قال : « أبو بكر بن عياش أثبت منه » .
 فلم يضعفه فى حروف القراءات كما ضعفه فى الحديث .
 الثانى : أن بعض الذين ضعفوه قد وثقوه فى موضع آخر مما يدل على
 أنهم أرادوا بهذا التوثيق غير الذى أرادوه بالتضعيف ...
 فأحمد بن حنبل قد تركه كما مر . ومع ذلك فقد قال مرة : « صالح » ،

(١) وذكره فى كتاب « الضعفاء والمتروكون » له (١٧٠) وسكت ، فهو متروك عنده
 وعند البرقائى وابن حبان ، لما فى مقدمة هذا الكتاب من قول البرقائى (ص ٩٥) :
 « طالت مُحاورتى مع أبى منصور إبراهيم بن الحسين بن حَمَّكان لأبى الحسن على
 بن عُمر الدارقطنى عفا الله عنى وهنما فى المتروكين من أصحاب الحديث فتقرر بيننا
 وبينه على ترك من أثبتته على حروف المعجم فى هذه الورقات » .

وقال مرة أخرى : « ما به بأس » .
ولذا قال الحافظ في « التقریب » :
« متروك الحديث ، مع إمامته في القراءة » !! .

* * *

٣ - محمد بن ذكوان الطاحي الأزدي ...

قال المعترض (ص ١٢٧) :
« وللحديث شواهد منها ... » .
ثم ذكر شاهداً من طريقه ثم قال :
« وقال في « مجمع الزوائد » (٧٩/٢) : وفيه محمد بن ذكوان ، وفيه
كلام وقد وثق » !! .

أقول :

أما من تكلم فيه فهناك كلامه :
قال أبو حاتم : « منكر الحديث ، ضعيف الحديث ، كثير الخطأ » .
وقال البخاري : « منكر الحديث » .
وقال النسائي : « ليس بثقة ، ولا يكتب حديثه » .
وقال ابن عدي بعد أن ساق له بعض المناكير : « له غير ما ذكرت وعامة
ما يرويه أفراداً وغرائب ، ومع ضعفه يكتب حديثه » .
وقال الساجي : « عنده مناكير » .
وقال الدارقطني : « ضعيف » .
وسكت عنه في « الضعفاء والمتروكون » (٤٧٩) فهو متروك عنده
وعند البرقاني وابن حبان كما مرّ في المثال السابق .
وقال ابن حبان في « المجروحين » (٢٦٢/٢) :
« يروى عن الثقات المناكير والمعضلات عن المشاهير ، على قلة روايته حتى

سقط الاحتجاج به .

وأما الذين وثقوه ، فقد ذكر في « التهذيب » ثلاثة : شعبة وابن معين وابن حبان .

أما شعبة فقد قال : « حدثني محمد بن ذكوان ، وكان كخير الرجال » . وهناك في الرواة : محمد بن ذكوان آخر من نفس طبقة هذا ، وهو الأسدي يباع الأكسية ، وهو لا يروى عنه إلا شعبة ، وهو مترجم بعد هذا في « التهذيب » ، فالظاهر أنه هو المقصود في قول شعبة هذا ، ويؤكد ذلك قول ابن معين ، فإنه قال :

« محمد بن ذكوان الذي روى عنه شعبة ، ثقة » .

فلو كان يقصد الطاحي لما عرّفه برواية شعبة عنه لأن شعبة يروى عن الآخر أيضاً ، لاسيما وأنه إن صح أنه روى عن الطاحي ، فلم يرو عنه سوى حديث واحد وقد روى عنه غير شعبة كثيراً ، أما الآخر فلم يرو عنه غير شعبة فهو الذي يخص برواية شعبة عنه وهو أول ما ينتقل إلى الذهن حينما يذكر برواية شعبة عنه .

أما ابن حبان فلم يذكر الطاحي في « الثقات » بالمرّة وإنما ذكر الآخر (٤١٩/٧) ، أما الطاحي فقد أدخله في « الضعفاء والمجروحين » وقال فيه ما ذكرناه آنفاً .

على أن حديثه هذا قد استنكره النسائي بخصوصه كما سبق في المثال (١٣) من القسم الثاني .

* * *

٤ - موسى بن عبيدة الرّبدي ...

قال معلقاً على سندٍ لشاهد ذكره (ص ٧٨) من روايته عن عبد الله ابن دينار :

« وسنده وإن كان ضعيفاً بسبب موسى بن عبيدة الرِّبْذِي ، لكنه يصلح في باب الشواهد والمتابعات » !! .

أقول :

لو سلّمنا بأن حديثه في الجملة يصلح في باب الشواهد والمتابعات لما كان ذلك مسلماً به فيما يرويه عن عبد الله بن دينار خاصة لأن ضعفه فيه أشد من ضعفه في غيره .

قال الأثرم عن أحمد : « ليس حديثه عندي بشيء » وحمل عليه ، قال : « وحديثه عن عبد الله بن دينار كأنه ليس عبد الله بن دينار ذاك » ! . وقال ابن معين : « ليس بالكذوب ، ولكنه روى عن عبد الله بن دينار أحاديث مناكير » .

وقال أيضاً : « إنما ضعف حديثه لأنه روى عن عبد الله بن دينار مناكير » .

وقال أبو داود : « أحاديثه مستوية إلا عن عبد الله بن دينار » . وابن عدى ساق له في ترجمته جملة من أحاديثه عن عبد الله بن دينار وغيره ثم قال (٢٣٣٦/٦) :

« وهذه الأحاديث التي ذكرتها لموسى بن عبيدة بأسانيدھا مختلفة عامتها ، مما ينفرد بها من يرويها عنه وعامتها متونها غير محفوظة ، وله غير ما ذكرت من الحديث ، والضعف على رواياته يبيّن » .

وانظر ما سبق في المثال (١٤) من القسم الثاني .

* * *

القسم الرابع

نماذج من تعدياته
وتشنيعاته على الشيخ
الألباني نفسه

هذا القسم ليس خاصاً بتشنيع المعترض على الشيخ الألباني فحسب ، وإنما هو تابع لبيان تعدياته في الكلام في العلم على التفصيل الذي سرت عليه في تقسيم كتابي هذا ، إلا أنه في هذه المواضع ظهرت رغبته في تشويه صورة الشيخ وإظهاره في مظهر المخالف ، المتفرد ، المتناقض ، المتخبط ، المتقول على الأئمة !! .

فهذا القسم فيه أمثلة من هذه المواضع ، مع بيان أن كل تهمة اتهم بها الشيخ إنما هو أحق بها وأهلها .

ولم أعامله بما عامل به الشيخ ، بل آثرت النقاش العلمي الهادئ ، لا الصراخ والضجيج : ﴿ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ ﴾

هذا ، والمعترض له في التشنيع على الشيخ سُبُلٌ وطرق ، فمنها ...

* التشنيع على الشيخ بآتهامه بمخالفة الإجماع !! .

وهذا قد فرغنا منه في القسم الأول من هذا الكتاب المبارك إن شاء الله تعالى ، فلا حاجة إلى إعادة الكلام عليه . والله المستعان .

* * *

* التشنيع على الشيخ باستغلال الأخطاء المطبعية الواقعة في بعض كتبه !! .

١ - وقع في « إرواء الغليل » للشيخ الألباني (١٤٣/٣ - ١٤٤) ما صورته :

« ٦٧٨ - حديث أنس « أصابنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مطر فحسر ثوبه حتى أصابه من المطر ، فقلنا : لِمَ صنعت هذا ؟ قال : لأنه حديث عهد بربه » رواه مسلم وأبو داود^(١) .
ضعيف .

(١) إلى هنا ينتهي ما في « منار السبيل » ويبدأ كلام الشيخ الألباني .

أخرجه البيهقي (٣٥٩/٣) عن يزيد بن الهاد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا سال السيل قال : فذكره إلا أنه قال : « فتنطهر منه ، ونحمد الله عليه » . وقال البيهقي : « هذا منقطع » إهـ .

ذكر المعترض هذا كله ، ثم قال (ص ١١٥) :
« لا أعرف سبباً لتضعيف هذا الحديث ، ولم يبين الألباني سبب التضعيف ، وظننت أن خطأ في الطباعة ربما وقع ، ففتشت الجزء الذى فيه الحديث فلم أجد شيئاً يدل على حدوث ما ظننته ... » .
أقول :

١ — الحديث الذى ذكره صاحب « منار السبيل » عن أنس بن مالك ، بينما الحديث الذى أخرجه الألباني عن يزيد بن الهاد مرسلأ .

٢ — الحديث الذى ذكره صاحب « منار السبيل » متنه مخالف للحديث الذى أخرجه الشيخ الألباني تماماً .

٣ — الحديث الذى فى « المنار » عزاه صاحبه لمسلم وأبى داود ، ومع ذلك فلم يعزه الألباني إليهما كعاداته ، ولم يتعقب صاحب « المنار » .

٤ — وكذا البيهقي لم يشر إلى أن مسلماً أخرجه كعاداته فى مثل هذا .

٥ — ثم إن الحديث الذى أخرجه الألباني من « سنن البيهقي » فيه رجل لم يسم ، ففيه : « ... الربيع : أنبأ من لا أتهم ، عن يزيد بن الهاد ... » وهذا لا يمكن وقوعه فى « صحيح مسلم » .

٦ — ثم إن البيهقي ضعفه بقوله : « هذا منقطع » وكيف يكون ذلك فى حديث فى « صحيح مسلم » .

كل هذه القرائن تدل على أن هناك خطأ قد وقع ينبغى البحث عنه ، وعن سببه .

أما المعترض فقد قال :

« وظننت أن خطأ فى الطباعة ربما وقع ، ففتشت الجزء الذى فيه الحديث فلم أجد شيئاً يدل على حدوث ما ظننته ... » .

أقول :

ماذا يفيد بحثك في هذا الجزء أو في باقي الأجزاء؟! وإنما البحث عن مثل

هذا إنما يكون بسلوك إحدى طريقتين ...

الأولى : أن ينظر قبيل هذا الحديث ، وبُعَيْده في « الإرواء » لعلَّ الطابع

انتقل نظره فنسخ هذا مكان ذاك ، وذاك مكان هذا .

الثانية : أن يبحث عن الحديث الذي خرج به الشيخ الألباني تحت حديث

الباب بمراجعته في « سنن البيهقي » ثم يبحث عنه في « منار السبيل » فإن

وُجد ، ينظر ماذا قال فيه الشيخ الألباني .

فإذا أنت سلكت إحدى هاتين الطريقتين ، فستجد بعد هذا الحديث

مباشرة ، وفي نفس الصفحة التي انتهى فيها تخرج هذا الحديث ما صورته :

« ٦٧٩ — وروى أنه عليه السلام كان يقول إذا سال السيل :

« اخرجوا بنا إلى هذا الذي جعله الله طهوراً فتطهر به » .

صحيح .

رواه مسلم (٢٦/٣) وأبو داود (٥١٠٠) وكذا البيهقي (٣٥٩/٣)

وأحمد (١٣٣/٣ و ٢٦٧) . اهـ .

أقول :

يلاحظ هنا أمور ...

١ — أن صاحب « منار السبيل » صدر هذا الحديث بقوله : « روى »

التي تشير إلى ضعف الحديث فكيف يستقيم هذا مع كونه في « صحيح

مسلم » .

٢ — إذا رجعنا إلى « صحيح مسلم » و « سنن أبي داود » و « مسند

أحمد » في هذه المواضع التي أشار إليها الشيخ الألباني لن نجد فيها هذا

الحديث ، وإنما سنجد الحديث السابق .

٣ — وإذا رجعنا إلى « سنن البيهقي » فسنجد روى الحديثين في صفحة

واحدة لكنه قال عقب هذا الحديث : « هذا منقطع » .

وهذا وقع تحت الحديث السابق في تخریج الألبانی .

وقال عقب السابق :

« رواه مسلم في الصحيح ... » .

مع أن الواقع في تخریج الألبانی المطبوع تحته خلاف ذلك .

٤ — عزو الشيخ الألبانی هذا الحديث لمسلم وأبی داود ، ثم قوله :

« .. وكذا ... » فيه إشارة إلى أن من عزا إليهما قبل قوله : « وكذا » هما

اللذان عزا إليهما صاحب « المنار » كما هي عادته في هذا الكتاب . وصاحب

« المنار » لم يقل هذا هنا ، وإنما قاله في الحديث السابق .

٥ — ثم إن الشيخ الألبانی أشار في التخریج المطبوع تحت الحديث السابق

إلى زيادة في الحديث في « سنن البيهقي » وهي : « فتظهر منه ، ونحمد الله

عليه » . وهذه الزيادة وجدناها في « سنن البيهقي » ضمن هذا الحديث لا

الحديث السابق .

فهذه الأمور كلها تؤكد أن تخریج الشيخ الألبانی المطبوع تحت حديث

أنس برقم (٦٧٨) حقه أن يوضع تحت حديث يزيد بن الهاد المرسل والذي

بعد هذا في « منار السبيل » المعطى رقم (٦٧٩) والعكس أيضاً فيوضع

التخریج الذي هو تحت هذا تحت الذي قبله .

فإن قيل : ما سبب ذلك ؟

قلت : سببه ما أشار إليه الأستاذ زهير الشاويش في خاتمته على « الإرواء »

حيث قال (٣٢٣/٨) :

« جرى إصلاح الأصول في ظروف صعبة جداً ، فالكتاب صُفِّ في

بيروت ، وتعدر على المؤلف مراجعة التجارب ، التي كانت ترسل لدمشق ،

فضلاً عن التي صححت في بيروت ولم يتيسر إرسالها ، ثم كانت الظروف

الصعبة الجديدة ، فحالت بيني وبين متابعة كل مراحل العمل ، وهذا ولا

شك ، قد أدى إلى أن توجد أخطاء جديدة ، نأمل أن لا تكون كثيرة ،
ونرجو استدراكها في طبعة ثانية قريبة إن شاء الله .

ومن عجب قوله بعد ذلك :

« وإن كان خطأ في الطباعة وقع فكان ينبغي الإشارة إليه ، لأن الأمر

عظيم ... » .

أقول :

لو وقف عليه الشيخ الألباني — حفظه الله تعالى — لنبه عليه إن شاء
الله تعالى ، كما هي عادته التي لا تخفى على المنصفين ، وأنت فقد وقفت
على هذا الخطأ فلم تحسن النصح ، بل أخذت تشنع على الشيخ بما لا يسلم
منه إنسان ، فالله المستعان .

وأعجب من هذا قوله :

« ولما لم يشر الألباني أو الناشر لمثل ذلك ، ترجح عندي أن الألباني ضعف
الحديث فعلاً » .

أقول :

إن كان هذا كافياً لهذا الترجيح ، أفلا يدل تصحيح الألباني لنفس الحديث
بنفس السند في موضع آخر من كتبه على ضعف هذا الترجيح على الأقل
فضلاً عن سقوطه ١٩ .

وأنت نفسك قد وقفت على هذا التصحيح ، فقلت (ص ١١٧) :

« صحح الألباني الحديث بنفس السند ، فقال في « تخرج السنة » لابن

أبي عاصم : إسناده صحيح على شرط مسلم ، ثم قال : والحديث أخرجه

مسلم (٢٦/٣) وأبوداود (٥١٠٠) وأحمد (٢٦٧، ١٣٣/٣) .

ولكنك بدلاً من أن تهتدي به إلى الخطأ الذي في « الإرواء » أخذت

تشنع به على الألباني وتنسبه إلى التناقض والتخبط على حد تعبيرك ، فاللهم

اغفر لي ولأخي .

* * *

اعتبار ...

على أن استغلال المعترض للأخطاء المطبعية ليس مقصوداً على كُتُب الشيخ ، بل هو يستغلها مطلقاً في أى كتاب وقعت فيه ما دام هذا يحقق غرضه . فمن هذا ...

وقع في « مسند أحمد » (١٩٤/٥) :

« ثنا المغيرة : ثنا سعيد بن عبد العزيز : حدثني إسماعيل بن عبيد الله ، عن أم الدرداء ، عن أبي الدرداء ، قال : كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر ، وإن أحدنا ليضع يده على رأسه من شدة الحر ، وما منا صائم إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن رواحة » .
فـ « المغيرة » شيخ أحمد الواقع في السند الصواب فيه : « أبو المغيرة » ، وهو عبد القدوس بن الحجاج ، وهذا مما يعرف بمجرد النظر !! .

ويدل عليه ...

- ١ — أنه من شيوخ أحمد المعروفين المشهورين .
- ٢ — وأن من شيوخه المعروفين سعيد بن عبد العزيز وهو شيخه في هذا السند .
- ٣ — وأنه شامئٍ والسند كله فوقه شامئٍ .
- ٤ — وأنه وقع في السند غير منسوب : « المغيرة » ، ولا يعرف في شيوخ أحمد من اسمه « المغيرة » ، فلو كان هذا محفوظاً لنسبه أحمد ولو إلى أبيه ، كما هي عادة المحدثين إذا رووا عن غير المعروفين .
- ٥ — أن الذين صنفوا في رجال الحديث سواء من اهتم برجال أحمد فقط أو غيرهم ممن جمعوا بلا قيد لا توجد في كتبهم ترجمة لمن اسمه « المغيرة » وهو من شيوخ أحمد ، وهذا بعيد وقوعه لأن شيوخ أحمد معروفون مشهورون ، ثم إنه روى عنه في « المسند » وشيوخه الذين روى عنهم في

« المسند » لا يخفون بل هم أشهر وأعرف من غيرهم ، فكيف إذا انضاف إلى ذلك كون أحمد لا يروى إلا عن الثقات ، فهل يُظن أن ثقة من شيوخ أحمد لا توجد له ترجمة ، لا في الكتب المشهورة ولا المغمورة !!؟ .
 فمن ثم لم يتردد الشيخ في الاعتماد على هذه الرواية في إثبات أن أبا المغيرة عبد القدوس بن الحجاج متابع آخر لمؤمل بن الفضل في عدم ذكر زيادة :
 « في شهر رمضان » في هذا الحديث التي زادها غيره .
 ولكن المعترض لم يرض بهذا وأراد أن يدفع حجة الشيخ بحجة ، بل بشبهة واهية ، بل هي أوهى من بيت العنكبوت ، فقال (ص ١٣٢) بعد أن ساق إسناد أحمد :

« فشيخ أحمد هو المغيرة وليس أبا المغيرة » !! .
 ثم قال :

« نعم لم يُذكر أن لأحمد شيخاً اسمه المغيرة فقد فتشت في « التهذيب » و « تعجيل المنفعة » ثم في « مناقب الإمام أحمد » لابن الجوزي فلم أجد شيخاً له اسمه المغيرة ، ولكن هذا لا يقطع بالأمر فأحياناً يفوت هذه الكتب ما هو من شرطها » !! .

أقول :

كون هذه الكتب يفوتها أحياناً ما هو من شرطها شيء وكونه لا توجد له ترجمة بالمرّة شيء آخر . فلو سلّمنا جدلاً بأنه فاتت هذه الكتب فهل فات أيضاً كل الكتب التي صنف في الرجال ؟! مع أنه من شيوخ أحمد الذين روى عنهم في « المسند » وهم معروفون مشهورون .

* * *

ثم ضرب مثالين ليقوى بهما ما قال ، فقال :
 « خذ مثلاً : أبا عبد الله ، مسلمة الرازي . حديثه في « المسند » (٦٠٥ ، ٨١٠) وفات الحافظ في « تعجيل المنفعة » وهو على شرطه .

أقول :

هذا حديثه ليس في « المسند » وإنما هو في « زوائد المسند » لعبد الله ابن أحمد بن حنبل ، فقد قال عبد الله بن أحمد في الموضعين : « حدثني عبد الأعلى بن حماد : حدثنا داود بن عبد الرحمن : حدثنا أبو عبد الله مسلمة الرازي ، عن أبي عمرو البجلي ... » .

ثم إنه ليس من شيوخ عبد الله فضلاً عن أبيه أحمد بن حنبل . وهو وإن فات الحافظ ابن حجر في « التعجيل » إلا أنه لم يفت الحسيني في « الإكمال » وهو أصل « التعجيل » ، فقد ترجمه في « مسلمة » ، فقال : (٨٥٠)

« مسلمة الرازي ، أبو عبيد الله^(١) : عن أبي عمرو البجلي ، وعنه : داود بن عبد الرحمن . »

فكيف يسوى بين شيوخ أحمد الذين انتقاهم « للمسند » وبين غيرهم ومع ذلك تجنب أحمد الرواية عنهم في « المسند » ، وإنما وقعت روايتهم فيما زاده عبد الله ابنه !!؟ .

* * *

ثم ذكر المعترض مثلاً آخر فقال :

« وذكر ابن الجوزي في مشايخ أحمد — رحمه الله تعالى — إسماعيل بن المغيرة ، ولم أجده في « التهذيب » أو « تعجيل المنفعة » .
أقول :

أين وقعت هذه الرواية ؟ فإن ابن الجوزي كثيراً ما يخطيء فيما ينقله عن غيره .

قال الذهبي في « تذكرة الحفاظ » (١٣٤٧/٤) عن بعض أهل العلم :

(١) كذا في المطبوع والصواب : « أبو عبد الله » .

« كان كثير الغلط فيما يصنفه ، فإنه كان يفرغ من الكتاب ولا
يعتبره » .

ثم قال الذهبي :

« قلت : نعم ، له وهم كثير في تواليفه يدخل عليه الدّاخل من العجلة
والتحويل إلى مصنف آخر ، ومن أن جُلَّ علمه من كتب صحف ما مارس
فيها أرباب العلم كما ينبغي » .

وذكر الحافظ في « اللسان » (٨٤/٣) حكاية عن ابن الجوزي أخطأ
فيها ثم قال :

« دلّت هذه القصة على أن ابن الجوزي حاطب ليل لا ينقد ما يحدث
به » .

وفي ترجمة طالوت بن عباد من « الميزان » (٣٣٤/٢) قال الذهبي :
« قال أبو حاتم : صدوق ، وأما ابن الجوزي ، فقال من غير توثيق :
ضعفه علماء النقل ! قلت : إلى الساعة أفتش ، فما وقعت بأحد
ضعفه » !! .

وقال في « السير » (٢٦/١١) :

« فأما قول أبي الفرج بن الجوزي : ضعفه علماء النقل : فهفوة من كيس
أبي الفرج ، فإلى الساعة ما وجدت أحداً ضعفه وحسبك بقول المتعنت في
النقد أبي حاتم فيه » .

وقد ساق العلامة المعلمي اليماني في ترجمة الحارث بن عمير من « التنكيل »
(٢٢١/١ - ٢٢٢) جملة من أخطاء ابن الجوزي ، فراجع فيه فإنه قد أفاد —
رحمه الله تعالى — .

والمعترض يعرف ذلك جداً ففي (ص ١٧٩) نقل ما رواه الثقات عن
أحمد من توثيقه لسويد بن سعيد ثم قال :

« وانفرد ابن الجوزي أمام هؤلاء أن أحمد قال : « متروك » ونقله

مردود ، لأنه يخالف كثيراً ، بل ويتصرف في عبارات الأئمة » .
ثم نقل مثالين أحدهما الذى فى ترجمة طالوت بن عباد السالف ، والآخر
فى ترجمة جنادة بن مروان من « اللسان » ثم قال :

« وفى ترجمة محمد بن عبد الحكم فى « الميزان » (٦١١/٣) قال ابن
الجوزى فى « الضعفاء » : روى عن مالك ، وهذا خطأ ظاهر من أبى الفرج ،
ما أدرك مالكاً » !! .

قلت : وهذا مثل الذى قاله فى إسماعيل بن المغيرة تماماً ، فإنه زعم أن
أحمد روى عنه .

ثم قال المعارض :

« ومن تتبع « الميزان » و « لسانه » و « الآلى » ربما يجد من هذا الشيء
الكثير ... فمن كان حاله كذلك لا يقبل تفردى عن أحمد أمام العارفين به
الناقلين عنه .. » .

* * *

* التشنيع على الشيخ باتهامه بالتفرد والمخالفة !! *

٢ — قال المعارض (ص ٧) :

« أتى [يعنى الألبانى] بمنكر من القول ، فإنه من المعروف — عند كل
ليب وبلید — أن أحاديث الصحيحين لما كانت صحيحة فالكلام على
أسانيدىها صحة وضعفاً وأخذاً ورداً عبث لا فائدة فيه ، وعمل لا قيمة له ،
وتدخل فيما لا يعنى . كيف لا وقد انتهى هذا العمل منذ زمن بعيد ؟!
فترى الحفاظ رحمهم الله تعالى إذا عَزَوْا الحديث لأحد الصحيحين كان
هذا كافياً للحكم على الحديث بالصحة ، فلا تراهم يبحثون فى أسانيدىها .
ولكن الألبانى — عافانى الله وإياه — يضرب بإجماع الأمة وصنيع حفاظها
عرض الحائط ، فيتدخل فى شىء قد انتهى منه واتفق على صحته منذ قرون

بعيدة . وتدخله ينتج عنه أوهام وأخطاء — ولا بد — فيحكم على الأحاديث بطريقة غير لائقة ، ويقول : « رواه البخارى وهو صحيح » ، و « رواه مسلم وهو حسن ، لأن فيه فلاناً » أو « فيه فلان وهو مدلس ، لكن له شاهداً يقويه » ، وإن لم يجد الشاهد كان ضعيفاً عنده كما سترى إن شاء الله تعالى . اهـ .

أقول :

خلاصة قولك هذا أنك تنكر على الشيخ مخالفته لما أجمع عليه — في زعمك — في ...

١ — النظر في أسانيد « الصحيحين » .

٢ — قوله : « رواه البخارى ، وهو صحيح » .

٣ — قوله : « رواه مسلم وهو حسن لأن فيه فلاناً » .

٤ — قوله : « رواه مسلم .. فيه فلان وهو مدلس ، لكن له شاهداً يقويه » ، وأنه إن لم يجد الشاهد كان عنده ضعيفاً .

وهذه المواضع التى استنكرتها على الشيخ واتهمته بمخالفة الإجماع فيها قد سبقه إلى السير عليها والعمل بها أئمة هذا الشأن من غير نكير من أحدهم ، بحيث إنك إذا تصفحت أى كتاب من كتبهم صغيراً كان أو كبيراً تجد هذه الأمور التى استنكرتها على الشيخ معروفة محفوظة عندهم ! .

بل كتابك هذا على صغر حجمه قد جاء بين طياته ما يدل على صحة صنيع الشيخ ، وأنه مسبوق بهذا الذى استنكرته عليه بجهل أو بتجاهل !! . فمن ثم اكتفيت فى رد استنكارك هذا بما جاء فى كتابك فقط ، فهو كالعنوان على ما فى كتب القوم !! .
فأقول ومن الله أستمد العون ...

* أما استنكارك على الشيخ النظر فى أسانيد « الصحيحين » ، فهذا قد فرغنا منه فى الفصول الأولى من القسم الأول من هذا الكتاب المبارك إن

شاء الله تعالى بما يغنى عن الإعادة ، والأمور الثلاثة الآتية داخلة فيه كما هو ظاهر .

* * *

فصل

* وأما استنكارك على الشيخ قوله فيما يرويه البخارى فى « صحيحه » :
« رواه البخارى وهو صحيح » فاستنكار عجيب ، ومع ذلك فلنسمع أقوال
الأئمة التى وقعت فى كتابك والتى تدل على أن قول الشيخ الألبانى هذا
ليس بمستنكر عند الأئمة وإنما هو معروف ومشهور لديهم رحمهم الله جميعاً .
١ — فقد نقلت أنت عن الإمام ابن الصلاح (ص ١٠) أنه قال :
« أعلاها — أى أعلى أقسام الصحيح — هو الذى يقول فيه أهل الحديث
كثيراً : صحيح ، متفق عليه » .

فهذا نص من إمام من أئمة أهل الصنعة أن هذا المصطلح يستخدمه أهل
الحديث كثيراً !! ، حتى فى المتفق عليه فكيف فيما انفرد به البخارى أو
مسلم ؟!

٢ — نقلت أنت (ص ٦٥) عن الحافظ أبى نعيم أنه قال فى حديث
رواه : « هذا حديث صحيح أخرجه مسلم فى كتابه » .

٣ — ثم نقلت بعده قول الحافظ ابن حجر فى نفس الحديث : « سنده
صحيح ، وأخرجه مسلم » .

٤ — ونقلت أنت (ص ٧٩) قول الحافظ البغوى فى « شرح السنة »
إثر حديث رواه : « هذا حديث صحيح ، أخرجه مسلم » .

٥ — ثم نقلت بعده قول الحافظ الصورى فى « فوائده » : « هذا حديث

صحيح من حديث ألى الزبير عن جابر انفرد به مسلم .
هذا ، وبعد أن بيّنا أن صنيع الشيخ هذا لا يتعارض مع صنيع الأئمة ،
لا مانع من سماع كلام الشيخ نفسه فى توجيه هذا الأمر ، وأنه لا يعنى
انتقاصاً للصحيح ولا إنزالاً له منزلة غيره من الكتب كما توهم المعارض .
فقد قال الشيخ فى مقدمته على « شرح الطحاوية » (ص ٢٥) :

« إن كل من شَمَّ رائحة العلم بالحديث الشريف يعلم بدهاءة أن قول
المحدث فى حديث ما : « رواه الشيخان » ، أو « رواه البخارى » أو
« مسلم » إنما يعنى : أنه صحيح ، فإذا قال فى بعض المرات : « صحيح ،
رواه الشيخان » أو « صحيح رواه البخارى » أو « صحيح رواه مسلم »
فهو من باب البيان والتوضيح والتأكيد لصحة الحديث » !! .

* * *

فصل

* وأما استنكارك على الشيخ تحسينه لأحاديث في « صحيح مسلم » فهذا أيضاً من العجائب ..

فقد نقلت أنت نفسك (ص ١٥٣) عن الإمام ابن القطان ، الحافظ الناقد البارع ، أنه قال في صدر كلامه على حديث عمر بن حمزة : « إن من أشر الناس منزلة يوم القيامة ... » الذي أخرجه مسلم ، قال : « وعمر — يعني ابن حمزة — ضعفه ابن معين ، وقال : إنه أضعف من عمر بن محمد بن زيد ، فهو في الحقيقة تفضيل أحد ثقتين على الآخر ، وأما ابن حنبل فقال : أحاديثه مناكير ، فالحديث به حسن ! » . اهـ .

فهذا إمام من أئمة الصنعة يحسن حديثاً في « صحيح مسلم » ولا يبالي بهذا الذي تزعمه . بل أنت نفسك اعتبرت هذا من حسن التصرف في نفس الصفحة !!

وأنت قلت (ص ١٧١) :

« ومما يوضح المقام ويجليه ، ما قاله الذهبي — وهو من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال — في « الموقظة » : « من أخرج له الشيخان أو أحدهما على قسمين :

أحدهما من احتجا به في الأصول .

وثانيهما من خرجا له متابعة واستشهاداً واعتباراً . فمن احتجا به أو أحدهما ولم يوثق ولم يمرض فهو ثقة حديثه قوى .

ومن احتجا به أو أحدهما وتكلم فيه فتارة يكون الكلام تعنتاً والجمهور على توثيقه ، فهذا حديثه قوى أيضاً .

ويكون تارة الكلام في حفظه فهذا حديثه لا ينحط عن درجة الحسن

الذى من أدنى درجات الصحيح .
فما فى الكتابين بحمد الله رجل احتج به أحدهما وروايته ضعيفة بل
حسنة أو صحيحة !! .

فهذا الإمام الذهبى — وهو من أهل الاستقراء التام — يصرح بأن فى
الصحيحين أحاديث حسناً وهى التى من أدنى درجات الصحيح .
ومن المعروف لدى المشتغلين بهذا العلم أن الإمام الترمذى على تساهله
الذى عرف به كثيراً ما يحسن أحاديث أخرجها البخارى ومسلم أو أحدهما .
والأمثلة على هذا كثيرة ولكن — كما وعدت — سأكتفى بما جاء من
ذلك فى كتاب المعترض . ففى (ص ١٨٧) :
ذكر المعترض حديثاً أخرجه مسلم والترمذى ثم قال الترمذى :
« هذا حديث حسن ... » .

بل إن المعترض نفسه صرح بذلك فقال (ص ١٩٠) :
« الترمذى حافظ مجتهد وكم من حديث فى الصحيحين حسنه الترمذى ،
وله رأيه فى ذلك » !! .

وقال (ص ١٩٦) :
« والترمذى حسن بعض أحاديث الصحيحين كما لا يخفى ولا يلزم من
إخراج الحديث فى الصحيحين أو أحدهما أن يصححه الترمذى » !! .
فهذه شهادة منك بأن الحديث إذا كان فى الصحيح لا يلزم غير صاحبيهما
أن يكون الحديث صحيحاً عنده ، فأين الإجماع المزعوم !!؟ .

* * *

فصل

« وأما انتقادك على الشيخ تضعيفه لأحاديث في « صحيح مسلم »
لكونها من رواية مدلسين لم يصرحوا بالسماع ، فهذا ليس بدعاً من الشيخ
بل هو شيء سبقه إليه الحفاظ ، المتقدمون منهم والمتأخرون ، وليس الأمر
كما تقول أنت : « انتهى منذ زمن بعيد » !! وهذا مثال من كتابك ..
ففى (ص ١٢٢) :

نقلت أنت قول إمامين كبيرين في حديث ابن عباس في الصلاة في الكسوف
بثاني ركعات في أربع سجعات الذى أخرجه الإمام مسلم في « صحيحه » .
فنقلت عن الإمام ابن حبان أنه قال فيه :
« هذا الحديث ليس بصحيح ، لأنه من رواية حبيب بن أبى ثابت ، عن
طاوس ولم يسمعه منه » .

ونقلت عن الإمام البيهقي أنه قال في نفس الحديث :
« وحبيب وإن كان من الثقات ، فقد كان يدلس ، ولم أجده ذكر
سماعه في هذا الحديث عن طاوس ، ويحتمل أن يكون حمله عن غير موثوق
به ، عن طاوس »^(١) .

* * *

(١) وقد قال مثل قولهما الإمام ابن عبد البر في « التمهيد » وقد نقلنا كلامه بتمامه في الحديث
(٥) من الأحاديث التى أعل الأئمة متونها وهى في « الصحيحين » في القسم الأول
من هذا الكتاب .

والعجب أن أبا الفيض الغمارى قد طعن في هذا الحديث أيضاً ، فقد قال في كتابه
« الهداية في تخرج أحاديث البداية » (ص ١٩٨) : « والحديث كذب باطل مقطوع
ببطلانه عقلاً ، ولو أنه في صحيح مسلم ، فإن كسوف الشمس إنما وقع مرة واحدة
يوم مات إبراهيم ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم » . والغمارى هذا عند
الحاضر هو « الإمام الحفاظ الناقد نادرة العصر ... » !! .

٢ — روى عبد الملك بن أبى سليمان ، عن عطاء عن جابر ، قال :
« انكسفت الشمس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ... فقام النبي
صلى الله عليه وسلم ، فصلى بالناس ست ركعات بأربع سجعات ... »
الحديث .

قال الشيخ الألبانى في « الإرواء » (١٢٧/٣) :
« وعبد الملك هذا فيه كلام من قبل حفظه ، وقد رواه هشام الدستوائى
عن أبى الزبير ، عن جابر نحوه ، وفيه : فكانت « أربع ركعات وأربع
سجعات » فخالفه في قوله : « ست ركعات » وهو الصواب » . اهـ .
أقول :

ظاهر صنيع الشيخ أنه لا يضعف عبد الملك التضعيف المطلق ، وإنما
يضعف حديثه حيث خالف غيره ممن هو أوثق منه وأحفظ ، ولذا قال :
« فيه كلام من قبل حفظه » وهذا حق ولا يعنى أنه سىء الحفظ ، وإنما
يعنى أنه ليس بتام الضبط ثم يبين الشيخ أنه قد خالف في هذا الحديث من
هو أثبت منه فلذا حكم على روايته هنا بالشذوذ ، وهذا لا يحتاج إلى بيان .
لكن ماذا قال المعارض ؟ قال (ص ١١٨) :

« عبد الملك بن أبى سليمان وثقه الثورى — كان يسميه الميزان — وأحمد
ويحيى بن معين وابن عمار والعجلي والنسائى وابن سعد والترمذى وغيرهم .
لذلك قال الذهبى في « الميزان » أحد الثقات المشهورين .
ولم يتكلم فيه أحد إلا شعبة رغم أنه كان يعجب من حفظه ، وتكلمه
فيه لتفرده عن عطاء بخبر الشفعة للجار . وهذا من تشدد شعبة المعروف
والمشهور به » .

أقول :

هذه حيدة عن الجواب لأن النقاش ليس دائراً حول إثبات توثيقه أو نفيه ،
لأن هذا شيء متفق على إثباته ، لكن الخلاف دائر حول البحث فيما خالف

فيه من هو أوثق منه وأحفظ ، هل تكون روايته محفوظة رغم المخالفة ؟! .
والأئمة وإن كانوا لم يوافقوا شعبة على إطلاق الضعف عليه من أجل
هذا الحديث ، فلا يعنى هذا أنهم يصححون كل حديثه حتى ما ثبت خطؤه
فيه ، لأنهم يعلمون أن الثقة بخطيء لكن الأصل في حديثه الصحة ، فمتى
ظهر خطؤه لم يقل حينئذ : إنه ثقة ، بل يقال : هذا خلاف الأصل .
وهذا الحديث قد أخطأ فيه فماذا ينفعه توثيق من وثقه ؟!

ثم قال :

« ولذا دافع عنه أبو حاتم ابن حبان فقال في « الثقات » (٩٧/٧) :
« [ربما أخطأ ...] ^(١) كان عبد الملك من خيار أهل الكوفة وحفاظهم ،
والغالب على من يحفظ ويحدث من حفظه أن بهم ، وليس من الإنصاف
ترك حديث شيخ ثبت صحت عدالته بأوهام بهم في روايته ، ولو سلكتنا
هذا المسلك للزمن ترك حديث الزهرى وابن جريج والثورى وشعبة لأنهم
أهل حفظ وإتقان ، وكانوا يحدثون من حفظهم ، ولم يكونوا معصومين حتى
لا يهملوا في الروايات ، بل الاحتياط والأولى في مثل هذا قبول ما يروى
الثبت من الروايات وترك ما صح أنه وهم فيها ما لم يفحش ذلك منه حتى
يغلب على صوابه ، فإن كان كذلك استحق الترك حينئذ » . اهـ .

أقول :

وهل الشيخ يقول بخلاف هذا ؟! فإن الشيخ صنع ما قاله ابن حبان
بالحرف ، فإن هذا الحديث قد صح عنده أن عبد الملك بن سليمان قد وهم
فيه فلذا ضعف الحديث عملاً بقول ابن حبان : « ... وترك ما صح أنه
وهم فيه » ، وفي الوقت نفسه لم يضعفه مطلقاً بخطئه في هذا الحديث عملاً

(١) زيادة من « الثقات » .

بقول ابن حبان أيضاً : « ... ما لم يفحش ذلك منه حتى يغلب على صوابه ... » .

هذا ، وقد سبق الشيخ الألباني — حفظه الله تعالى — إلى ما حققه في هذا الحديث أئمة كبار .

فمنهم ، الإمام الشافعي والإمام أحمد والإمام البخاري ، والإمام البيهقي (انظر « سننه » (٣/٣٢٦، ٣٢٨، ٣٢٩) وكذا ابن عبد البر (انظر « التمهيد » ٣/٣٠٦—٣٠٧) والإمام ابن تيمية والإمام ابن القيم (انظر « زاد المعاد » ١/٤٥٢—٤٥٦) فهل يكون متعدياً من وافق هؤلاء الكبار ، أم الأمر كما قيل : « رمتني بدائها وانسلت » ؟ !

٣ — ضعف الشيخ في « الإرواء » (٣/١٢٩) الحديث الذي في مسلم عن حبيب بن أبي ثابت ، عن طاوس ، عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في كسوف ثمانى ركعات في أربع سجعات ، معتمداً في ذلك التضعيف على قول إمامين من أئمة هذا الشأن هما الإمام ابن حبان ، والإمام البيهقي . ونقل الشيخ قول هذين الإمامين ليثبت أنه مسبوق بهذا التضعيف ، فنقل عن الإمام ابن حبان أنه قال في « صحيحه » :

« هذا الحديث ليس بصحيح ، لأنه من رواية حبيب بن أبي ثابت عن طاوس ولم يسمعه منه » .

ونقل عن الإمام البيهقي أنه قال :

« وحبيب وإن كان من الثقات ، فقد كان يدلّس ، ولم أجده ذكر سماعه في هذا الحديث عن طاوس ، ويحتمل أن يكون حمله عن غير موثوق به عن طاوس » .

لكن المعارض تجاهل هذا كله ، وأخذ يشنع على الشيخ وكأنه المتفرد بهذا التضعيف ، فقال (ص ١٢٢) بعد أن نقل كلام الشيخ بتمامه :

« أما عن قوله : « ضعيف وإن أخرجه مسلم ومن ذكر معه وغيرهم » ،

فهذا أسلوب تهجم على كتب السنة وفي مقدمتها الصحيح ، فالألباني كأنه يتحدى الأمة ويضعف الحديث رامياً بتخريج مسلم له عرض الحائط فإننا لله وإنا إليه راجعون .

ألا يكفيه تضعيفه لأحاديث الصحيح ، ومخالفته للأمة وعمل الأئمة ، فيزيد على ذلك بأنه لا يعبأ بتخريج الحديث في الصحيح ، فالحديث عنده ضعيف وإن أخرجه مسلم أو غيره ... !! .
أقول :

لا ينقض عجبى من هذا المعارض ، لا أدري أهذا جهل أم تجاهل ، فانظر إليه يتهم الشيخ بالتفرد والمخالفة والتجريح على « صحيح مسلم » مع أنه هو نفسه نقل بقلمه قول ابن حبان وقول البيهقي الصريح في تضعيف الحديث ! فإن كنت لا تفهم .. ألا تسمع .. ألا تبصر !! .

والعجب أن أبا الفيض الغماري — وهو ممن يعظمه المعارض ويرفعه إلى السماء — قد قال في هذا الحديث كلمة لم أقف على كلمة أشد منها في تضعيفه ، فقد قال في كتابه « الهداية في تخريج أحاديث البداية » (ص ١٩٨) :

« والحديث كذب باطل مقطوع ببطلانه عقلاً ، ولو أنه في صحيح مسلم » .

ومع ذلك فهذا عند المعارض هو : « الإمام الحافظ المحدث الناقد نادرة العصر ... لم يأت بعد الحافظ البخاري والسيوطي مثله في معرفة فنون الحديث ... » !! .

* * *

٤ — ضعف الشيخ الألباني إسناد حديث « من عادى لي ولياً ... » الذي في « صحيح البخاري » ولكنه صحح المتن في « الصحيحة

(١٦٤٠) بعد أن أتى له بشواهد كثيرة أنقذ بها الحديث من الضعف .
ولكن المعترض أراد أن يشنع بالباطل فقال (ص ٦٠) بعد أن حكى
تضعيف الشيخ للسند :

« وعجبي لا ينقضي من هذا الصنيع والتعدي على البخاري وجامعه
الصحيح » !! .
أقول :

عجبي أنا الذي لا ينقضي من صنيعة أنت أيها المتعدي الجائر ، مما يدل
على سوء طويتك وفساد نيتك ، عاملك الله بما تستحق !! .
فإن الشيخ ما ضعف هذا الإسناد من عند نفسه ، بل سبقه إلى ذلك
إمامان لا يختلف في إمامتهما ألا وهما الإمام الذهبي والإمام ابن حجر
العسقلاني رحمهما الله تعالى . بل الأول قد ضعف المتن فضلاً عن السند
كما بيناه في المثال (١٤) من الأحاديث التي أعل الأئمة منها في
« الصحيحين » في القسم الأول .
فأما الذهبي فقد قال :

« هذا الحديث غريب جداً ، ولولا هيبة « الجامع الصحيح » لعدته في
منكرات خالد بن مخلد ، وذلك لغرابة لفظه ، ولأنه مما ينفرد به شريك ،
وليس بالحافظ ، ولم يرو هذا المتن إلا بهذا الإسناد ، ولا أخرجه من عدا
البخاري ، ولا أظنه في « مسند أحمد » .

والحافظ ابن حجر وإن قوى الحديث إلا أنه لم يتردد في ضعف إسناد
البخاري فقال في « الفتح » (٣٤١/١١) :

« ليس هو في « مسند » أحمد جزءاً ، وإطلاق أنه لم يرو هذا المتن إلا
بهذا الإسناد مردود ، ومع ذلك فشريك — شيخ شيخ خالد — فيه مقال
أيضاً ، وهو راوى حديث المعراج الذي زاد فيه ونقص ، وقدم وأخر ،
وتفرد فيه بأشياء لم يتابع عليها ، ولكن للحديث طرق أخرى يدل مجموعها
على أن له أصلاً » .

فقول الحافظ رحمه الله تعالى : « ولكن للحديث ... » يدل على أنه لم يصحح الحديث بإسناد البخارى فقط بل بالمجموع وهذا ظاهر من كلامه ، لا يخفى إلا على العميان ، ولا ينكره إلا مغرض صاحب هوى ، نعوذ بالله من الخذلان !! .

ثم ساق الحافظ بعض هذه الطرق ، ثم جاء الشيخ الألبانى ففصلهما ، وعزاها إلى مخرجها ، وزاد عليها في نفس الموضع الذى أشار إليه المعارض وقال كلمة تقسم ظهر كل متباعد وكل باغ بغيض فقد قال (١٨٥/٤) : « هذا كله كلام الحافظ . وقد أطال النفس فيه ، وحق له ذلك ، فإن حديثاً يخرج الإمام البخارى في « المسند الصحيح » ليس من السهل الطعن في صحته لمجرد ضعف في إسناده ، لاحتمال أن تكون له شواهد تأخذ بعضده وتقويه » .

ثم ساق ما ذكره الحافظ من طرق وزاد عليها ثم انتهى ببحثه إلى صحة الحديث .

ولكن هذا المسكين لم يرض أن يعترف بفضل الشيخ في الدفاع عن « الصحيح » ، ولم يرض أن تكون له حسنة توضع في ميزان حسناته لكونه أنقذ حديثاً من أحاديث « صحيح البخارى » من الضعف الذى ران على بعض طرقة ، حتى أخذ بيده وأدخله في جظيرة الأحاديث الصحيحة .

لم يرض المعارض ذلك ، وباليته سكت ، لكنه أخذ يشنع على الشيخ بما لو كان حقاً لكان الحافظ ابن حجر أولى به منه لأنه لم يصنع أكثر مما صنعه الشيخ إن لم يكن ما صنعه الشيخ أقوى في إثبات صحة الحديث .

هذا فضلاً عن الإمام الذهبى — رحمه الله تعالى — الذى قال ما قد سمعت ورأيت ، فهل كان الحافظ فضلاً عن الذهبى متعدداً على الصحيح أيها الإنسان ؟! .

هذا ، وصنيع المعارض في هذا الموضع ومحاولته إظهار الشيخ الألبانى في صورة المتعدي على الصحيح ، وإغفاله لحسنات الشيخ ، مع وقوفه عليها ،

ومحاولته إظهارها في صورة السيئات لا الحسنات ، هو الذى جعلنى أسىء
الظن به أخيراً ، وقد كنت — علم الله — أحسن به الظن أول الأمر ، فأتى
له المعاذير ، وأقول : لعله أخذته حمية الدفاع عن السنة ، لعله لم يقف على
ما وقفت عليه ، لعله لم ينتبه إلى كذا ، لعله اغتر بكذا ، ... لعله ... ،
لعله .. ، حتى ظهر لى فعلاً هنا حرصه على تشويه صورة الشيخ لا غير !
سامحه الله تعالى .

وبهذا تظهر قيمة قوله فى أول كتابه (ص ٧) :
« ولم أقصد من هذا « التنبيه » التشهير بشخص الألبانى ، ولكن أردت
بيان خطأ المنهج الذى يسلكه وأنه مردود » !! .
ولله دُرُّ القائل :

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلْقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تُخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمَ

* * *

٥ — ضعف الشيخ إسناداً فيه عنعنة الحسن البصرى عن عمران بن
حصين ، فقال :

« والحسن هو البصرى ، وهو مدلس وقد عنعنه » .
فتعقبه المعترض فقال (ص ٩٤) :

« لكن من روى عن عاصره ولم يثبت لقاء بينهما فهو إرسال خفى ..
والحسن لم يسمع من عمران بن الحصين ، كما قال ذلك يحيى القطان
وعلى بن المدينى وأبو حاتم الرازى والبزار . وعليه فتعليل السند بتدليس
الحسن غير موافق لطريقة المحققين ، خاصة وأن الحسن ذكر فى المرتبة الثانية
من المدلسين وهم من احتمل الأئمة تدليسهم ، وأخرجوا لهم فى الصحيح
لإمامتهم وقلة تدليسهم بجانب ما رواه . والله أعلم » .

أقول :

كأن الشيخ الألباني أول من أطلق التدليس على الإرسال الخفى ، مع أن هذا أمر معروف مشهور عند المحققين ، وأنت نفسك تعترف بذلك ، بل وتدافع عنه (ص ٣١—٣٢) .

وإن كان الحافظ ابن حجر العسقلاني رجَّح التفرقة بين التدليس والإرسال الخفى ، إلا أن المتقدمين لا يفرقون هذه التفرقة بل وبعض المتأخرين كالذهبي ، فالمسألة حينئذ لفظية ولا مشاحة في الاصطلاح .
شيء آخر ...

ما الداعى إلى هذا الدفاع المستميت عن عننة الحسن ؟ كأنك إذا نفيت عنه التدليس أثبت اتصال هذا السند ، أو كأن الإرسال الخفى عندك لا يعنى انقطاع السند ، مع أن الانقطاع بالتدليس أهون بكثير من الإرسال الخفى ، فإن التدليس غايته احتمال الاتصال وعدمه ، بخلاف الإرسال الخفى فإنه نص في عدم الاتصال .

والحاصل .. أنك مادمت جزمت بأنه إرسال خفى فلماذا تجاهلت أن الإرسال الخفى يعنى سقطاً في السند ، يوجب ضعفه ، وانشغلت بالرد على الشيخ الألباني بما لا يؤثر كثيراً .

٦ — قال الشيخ في « الضعيفة » (٩٣/١) :

« وجملته القول : أن كل حديث يرويه أبو الزبير عن جابر أو غيره بصيغة « عن » ونحوها ، وليس من رواية الليث بن سعد ، فينبغى التوقف عن الاحتجاج به حتى يتبين سماعه ، أو نجد ما يشهد له ، ويعتضد به » .

قال المعترض (ص ٩١) :

« .. وهو بقوله هذا كأنه يستدرك على المتقدمين بما يظهر براعته ، وأنه قد جاء بما عُسِّر على الحفاظ الذين تتابعوا على تصحيح ما رواه أبو الزبير

— غير مصرح بالسماع — .. » اهـ .
أقول :

كأن الشيخ الألباني أول قائل بهذا !! ؟ .
مع أنه قد سبقه أئمة أفاضل قالوا بمثل هذا القول كابن حزم والذهبي
وابن حجر ، بل واعتمده شيخ المعترض عبد العزيز الغماري ، فقال بعد
أن ساق كلام ابن حزم :
« والقاعدة في حديث المدلس تقتضي هذا وتوجيهه » .
وقد مر تفصيل هذه الأقوال في أول مبحث الإجماع في أول هذا الكتاب
عند الكلام على رواية أبي الزبير عن جابر ، فلا داعي لإعادته هنا . وعلى الله
استنادنا واعتمادنا .

* * *

* التشيع على الشيخ بنسبته إلى التناقض والتخبط !! .

٧ — روى مسلم حديث زيد بن خالد الجهني ، عن أبي طلحة
الأنصاري قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا تدخل
الملائكة بيتاً فيه كلب ولا تمثال » ، قال : فأتيت عائشة ، فقلت : إن هذا
يخبرني أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب
ولا تمثال » ، فهل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر ذلك ؟
فقلت : لا ... » الحديث .
قال الشيخ الألباني :

« صحيح دون قول عائشة : « لا » فإنه شاذ أو منكر فقد أخرجه مسلم
و ... و .. من طريق سهيل بن أبي صالح ، عن سعيد بن يسار عن أبي الحباب
مولى بني النجار عن زيد بن خالد الجهني به . وهذا إسناد جيد ، لكن سهيل
ابن أبي صالح ، قال الحافظ في « التقریب » : « صدوق تغير حفظه بآخرة ،

روى له البخارى مقروناً وتعليقاً ، وأورده الذهبى فى « الضعفاء » ، وقال : « ثقة ، قال ابن معين : ليس بالقوى » .

وقد استنكرت من حديثه هذا قوله : « فهل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر ذلك ؟ فقالت : لا » فإن السيدة عائشة رضى الله عنها قد سمعت ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقيناً ، أخرج ذلك عنها الشيخان وغيرهما فى حديث الترمذى ، قالت فى آخره : « ثم قال صلى الله عليه وسلم : إن البيت الذى فيه الصور لا تدخله الملائكة » . اهـ . كلام الشيخ . فتعقبه المعترض بكلام طويل والذى يهمنى منه هنا قوله (ص ١٦٧) : « ثم قال الألبانى : « وقد استنكرت من حديثه .. » إلخ . لا شك أن الألبانى يقصد بالنكارة هنا مخالفة سهيل لمن هو أوثق منه .. وعليه فيكون سهيل بن أبى صالح ضعيفاً .

فانظر رحمى الله وإياك - إلى هذا الاضطراب ، يقول : أولاً : « شاذ أو منكر » ثم يقول : « هذا إسناد جيد » ، ثم يختار النكارة ، فكيف تجتمع النكارة مع جودة الإسناد ، حيث إن النكارة يشترط لثبوتها - على التعريف المذكور - ضعف الراوى ، فهل يجود إسناد فيه راوٍ ضعيف ؟! . وهكذا يقع المتعدى على الصحيح فى ضروب من التناقضات والأخطاء والأوهام . نسأل الله تعالى العافية . اهـ . أقول :

النكارة يطلقها الأئمة أحياناً ويريدون بها بطلان المتن أو الجزء المستنكر منه حتى ولو كان الإسناد صحيحاً ، لأنه كما هو معروف لا تلازم بين صحة الإسناد وصحة المتن ، لكن الأئمة قد يرون أن هذا الراوى وإن كان صدوقاً فاضلاً إلا أنه أدخل عليه هذا الحديث أو أخطأ فيه عن غير عمد ، إذ الثقة قد يخطئ والجواد قد يعثر . مثاله ..

روى أبو الأزهر أحمد بن الأزهر وهو صدوق عن عبد الرزاق عن معمر بإسناده حديثاً استنكره الأئمة ، فقال ابن معين لما سمعه : « من الكذاب الذى

يحدث عن عبد الرزاق ... « فقام أبو الأزهر وقال : « هو أنا ذا » !
فقال يحيى : « الذنب لغيرك في هذا الحديث » ، واعتذر إليه .

انظر « تاريخ بغداد » (٤٢/٤) .
فرغم أنه لم ير في إسناده كذاباً أو متهماً بالكذب إلا أنه لم يتردد في
إستنكار المتن .

وانظر « المستدرک » و « تلخيصه » (١٢٧/٣ — ١٢٨) .
وهذا قتيبة بن سعيد على ثقته قد استنكر الأئمة عليه حديثاً تجده في ترجمته
من « التهذيب » و « تاريخ بغداد » .
وفي اللسان (٤٣٩/٤) استنكر الحافظ حديثاً رواه الفضل بن الحباب
— وهو صدوق — وقال فيه :
« منكر جداً ما أدري من الآفة فيه » .

وهناك أمثلة كثيرة أرى حشو الصفحات بها وإضاعة الوقت من أجلها
تحصيل حاصل ، فإن هذا الأمر لا يخفى على متمرس في هذا العلم ، بل
إن الإنسان لو تصفح كتاباً واحداً من كتب العلل ، وليكن « علل الحديث »
لابن أبي حاتم ، أو كتاباً من كتب الرجال مثل « الكامل » أو « الميزان »
أو « اللسان » لخرج من ذلك بشيء وفير ، والله الهادي لا رب سواه .
وأما قول المعترض :

« فكيف تجمع النكارة مع جودة الإسناد ... » .

فهو إن دُلَّ على شيء فإنما يدل على جهل المعترض بطرق الأئمة في نقد
المرويات ، كيف لا وهو يستنكر أمراً معروفاً مشهوراً عند الأئمة والنقاد ،
لا يخفى على الطلاب المبتدئين وهو مبني على ما قرناه من أن صحة الإسناد
لا يلزم منها صحة المتن .

والشيخ إنما حكم بالجودة على الإسناد لا على المتن فاستنكاره بعض المتن
لا يعارض تجويده للإسناد كما سلف .

وهذه أمثلة من صنيع الأئمة المتقدمين والمتأخرين مطابقة لصنيع الشيخ تماماً ، وتدل على مدى رسوخ الشيخ الألباني ومعرفته لدقائق هذا العلم ، وتدل أيضاً على مدى بُعد المعارض عن ساحة أهل الحديث لجهله بما هو مشهور معروف عندهم .

فهذا الإمام الخطيب البغدادي ، قال في حديث : « إذا مات مبتدع ... » كما في « تنزيه الشريعة » (٣١٩/١ رقم ٢٥) :
« الإسناد صحيح ، والمتن منكر » !! .

وهذا الإمام ابن طاهر ، قال في حديث أنس في « البسمة » كما في « محاسن الاصطلاح » للبلقيني (ص ١٩٦) :
« هذا إسناد صحيح متصل ، لكن هذه الزيادة في متنه مُنْكَرَةٌ مَوْضُوعَةٌ » !! .

وهذا الإمام ابن كثير — رحمه الله تعالى — قال في حديث قصة يأجوج ومأجوج ، ونقّبهم السّدّ ، في « تفسيره » . (٩٣/٣) .
« وإسناده جيد قوى ، ولكن متنه في رفعه نكارة ، لأن ظاهر الآية يقتضى أنهم لم يتمكنوا من ارتقائه ولا من نقبه ، لإحكام بنائه وصلابته وشدته » .

فلم يرَ الإمام تعارضاً بين الحكم على الإسناد بالجودة مع وجود النكارة في متنه .

وهذا الإمام الذهبي — رحمه الله تعالى — كثيراً ما يحكم على الحديث بالنكارة مع تسليمه بصحة الإسناد أو جودته ، فمن ذلك .
قال في « تلخيص المستدرک » (١١/٤ - ١٢) على حديث : « اللهم اغفر لعائشة بنت أبي بكر الصديق ... » الحديث :
« منكر على جودة إسناده » !! .

وساق في « السير » (٢٠٩/٣) عن عثمان بن سعيد الدارمي :

حدثنا يحيى بن بكير عن الليث ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن عبد الله ابن الحارث بن جَزء قال : تُوفِّي صاحب لي غريباً ، فكنا على قبره أنا وابن عمر ، وعبد الله بن عمرو ، وكانت أسامينا ثلاثتنا العاص ، فقال لنا النبي صلى الله عليه وسلم : « انزلوا قبره وأنتم عبيد الله » فقبرنا أخانا ، وصعدنا وقد أبدلت أسماءنا .

ثم قال الذهبي :

«ومع صحة إسناده هو منكر من القول ، وهو يقتضى أن اسم ابن عمر ما غُيِّرَ إلى ما بعد سنة سبع من الهجرة ، وهذا ليس بشيء » .

وساق أيضاً في « السير » (٣٤٢/٤) حديث ابن عباس قال : أوحى الله إلى محمد صلى الله عليه وسلم « أتى قد قتلت يحيى بن زكريا سبعين ألفاً ، وإني قاتلُ بابنِ ابنتك سبعين ألفاً ، وسبعين ألفاً » .
ثم قال :

« هذا حديث نظيف الإسناد ، منكر اللفظ » !! .

وتعرض في « السير » أيضاً (١١٣/١٠ — ١١٤) لحديث ابن عباس مرفوعاً : « رأيت ربي جعداً أمرد عليه حلة خضراء » ، فقال : « وهو خبر منكر ، نسأل الله السلامة في الدين ، فلا هو على شرط البخاري ولا مسلم ، ورواته وإن كانوا غير مُتَّهَمين ، فما هم بمعصومين من الخطأ والنسيان » .

وساق في « الميزان » (٤٣٠/١) قصة مجيء الإمام أحمد بن حنبل إلى بيت إسماعيل بن إسحاق السراج وسماعه لكلام الحارث المحاسبي لأصحابه في غرفة في ناحية من البيت ، وبكاء أحمد حين سمع كلام المحاسبي ، وأمره السراج بعدم مصاحبتهم ، ثم قال الذهبي :

« وهذه حكاية صحيحة السند ، منكورة ، لا تُقَعُّ على قلبي ، أستبعد وقوع هذا من مثل أحمد » .

وساق في « تذكرة الحفاظ » (٦٨٨/٢) حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عليها وعندها حميم لها يخنقه الموت ، فلما رأى النبي صلى الله عليه وسلم ما بها قال : « لا تبشسى على حميمك فإن ذلك من حسناتك » .

ثم قال :

« رواته ثقات ، لكنه منكر » !! .

وقال في حديث : « من احتجم يوم الثلاثاء لسبع عشرة . من الشهر ، كان دواء لداء السنة » كما في « فيض القدير » :
« إسناده جيد مع نكارتة » !! .

فإن قال المعارض : هل من مزيد ؟

قلت : نعم ...

ذكر شيخك أبو الفضل الغماري الذي ترفعه إلى السماء بالأسامي الفخمة والألقاب الضخمة في كتابه « خواطر دينية » (ص ٢٨) حديث جبريل أنه كان يدس الطين في فم فرعون ، تحت عنوان (حديث منكر) ثم قال في الهامش :

« متنه منكر ، وإن كان إسناده صحيحاً » !! .

فهذا صنيع الأئمة ، وصنيع شيخك .. فماذا تقول أيها المعارض ؟!

* * *

٨ — ضعف الشيخ الألباني عمر بن حمزة اعتماداً على تضعيف الأئمة له : ابن معين ، وأحمد ، والنسائي ، فعارضه المعارض برواية مسلم له ثم قال (ص ١٤٩) :

« ومن تناقض الألباني أنه يتعقب قول الحافظ البوصيري : « هذا إسناد فيه مقال ، أم كلثوم هذه لم أر من تكلم فيها » . فيقول الألباني : « يكفيها توثيقاً أن مسلماً أخرج لها في « صحيحه » وروى عنها الصحابي الجليل جابر

ابن عبد الله . اهـ .

قال المعترض :

« فما لنا نراه يمشى مع القاعدة تارة ثم يتركها تارة أخرى ؟ ! » .

وقال (ص ٦) :

« ومن العجيب المدهش أنه لا يسلك مسلماً واحداً في كتبه ، فيخالف نفسه كثيراً ، ويتخطب تخبطاً معيباً . فبينما تراه يسلك الطريق المتقدم ، يقول على إحدى الروايات : « يكفيها توثيقاً رواية مسلم لها » . اهـ . (صحيحته ٥٦/٤) .

أقول :

أين هذا من ذاك ؟ !

فإن أم كلثوم هذه لم يضعفها أحد ، بل ذكرها بعضهم في الصحابة ، فهذا توثيق ضمني ، إذ إنهم لو رأوا منها شيئاً لارتابوا في صحبتها ، وروى عنها جابر بن عبد الله الصحابي الجليل ، وهو أكبر منها ، والكبير لا يروى عن الصغير غالباً إلا إذا كان الصغير أهلاً لأن يُروى عنه . ثم إنها تابعة ، والغالب في هذه الطبقة الصدق .

أما عمر بن حمزة . فالأكثر على تضعيفه ..

قال أحمد : « أحاديثه مناكير »^(١) .

وقال الدارمي عن ابن معين : « ضعيف » .

وقال الدوري عنه : « هو أضعف من عمر بن محمد بن زيد »^(٢) .

(١) انظر المثال (٢) من ردّه كلام الأئمة في القسم الثالث .

(٢) وابن زيد هذا قال فيه ابن معين : « صالح الحديث » ومعلوم أن من قيل فيه : « ضعيف » أضعف ممن قيل فيه : « صالح الحديث » فلا منافرة بين ما نقله الدارمي وما نقله الدوري عن ابن معين ، لا كما يهوى المعترض . وانظر المثال (٤) من ردّه كلام الأئمة في القسم الثالث .

وقال أبو زرعة : « ليس بهذا خير »^(١) .

وقال النسائي : « ضعيف »^(٢) .

وقال ابن عدى : « هو ممن يكتب حديثه » أى للاعتبار فهذا تليين له .
حتى ابن حبان لما ذكره فى « الثقات » لم يسكت بل قال : « كان ممن يخطئ » .

ثم إنه لم يرو عنه أحد من الكبار ، ولا ممن ينتقى الشيوخ ، بل روى عنه مروان بن معاوية الفزارى الذى قال فيه ابن غير : « كان يلتقط الشيوخ من السكك » !! .

ثم إنه ليس تابعياً بل من أتباعهم .

ثم إنهم قد استنكروا عليه أحاديث ، بخلاف هذه فلم يستنكروا عليها شيئاً .
فلا أدرى ما معنى قوله :

« فما لنا نراه يمشى مع القاعدة تارة ثم يتركها تارة أخرى » .
فأى قاعدة تقصد ؟!

فإن القاعدة تقول :

« من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ، ولم يأت بما ينكر عليه ،
فإن حديثه صحيح »^(٣) .

فهذه قد روى عنها جماعة ، ولا يعرف لها حديث منكر ، فهذا هو ما دفع الشيخ إلى تصحيح حديثها ، لاسيما وقد انضاف إلى ذلك أن من الرواة عنها الصحابى الجليل جابر بن عبد الله وهو أكبر منها ، ثم رواية مسلم لها فى « صحيحه » .

(١) « سؤالات البرذعى » (٣٦٤/٢) .

(٢) انظر المثال (٥) من ردّه كلام الأئمة فى القسم الثالث .

(٣) انظر ترجمة « مالك بن الحخير الزبائدى » من « الميزان » (٤٢٦/٣) .

والشيخ يعتمد هذه القاعدة ويسير عليها في كتبه وانظر ما فصله هو في كتابه « تمام المنة » (ص ٢٠٤—٢٠٥) تجد ما يوضح ذلك جيداً .

والحاصل ...

أنه لا مناقضة بين تضعيف الشيخ لعمر بن حمزة وتوثيقه لأم كلثوم هذه مع أن مسلماً أخرج لهما جميعاً لأن تضعيفه لعمر من باب ، وتوثيقه لأم كلثوم من باب آخر . والله أعلم .

* * *

* التشنيع على الشيخ باتهامه بالخيانة وعدم الأمانة !! .

٩ — قال الحافظ ابن حجر في ترجمة « بشير بن المهاجر » : « صدوق ، لئِن الحديث » .

نقل الشيخ الألباني هذه الكلمة مختصرة عند الكلام على بشير بن المهاجر في بعض كتبه ، فقال عند الكلام على زيادة الحفر في قصة رجم ماعز بن مالك : « ذكر الحفر في هذا الحديث شاذ ، تفرد به بشير بن المهاجر ، وهو لئِن الحديث ، كما في « التقريب » للحافظ ابن حجر » .

فحذف الشيخ قوله « صدوق » لعلمه أنها لا تفيد الراوى هنا ، لأنها هنا قرنت بما يدل على الضعف ، وهو قوله : « لئِن الحديث » . فدل ذلك على أن الحافظ رحمه الله تعالى لا يريد من قوله : « صدوق » أكثر من إثبات العدالة والصدق في اللهجة ، وهذا لا ينافي فيه الشيخ الألباني ولذا لم ير فائدة في ذكره ، واكتفى بما يدل على درجته في الضبط .

لكن المعارض أراد أن يستغل هذا للتشنيع على الشيخ فقال (ص ١٧٢) :

« اقتصر الألباني على الشطر الأخير الذى يدل على التجريح ، ولم يذكر قول الحافظ : « صدوق » ، وهذا الفعل لا يليق أن يصدر من طالب في

أى علم ، فضلاً عن علم الحديث الذى قال فيه النووى رحمه الله تعالى :
 « علم الحديث شريف ، يناسب مكارم الأخلاق ومحاسن الشيم ، وهو من
 علوم الآخرة .. » فهل من مكارم الأخلاق ومحاسن الشيم شطر قول الحافظ
 فى بشير بن المهاجر الذى يدل على توثيقه ثم يترك ما يدل على ضعفه ؟ .
 اهـ .

أقول :

على رِسْلِكَ .. هُوْنُ عليك نفسك .. ألا تعى ما تقول ١٩.. .
 أما علمت أن قولك هذا يجرك إلى نسبة التناقض إلى الحافظ ابن حجر
 نفسه ١٩؟

إذ كيف يستقيم أن تكون كلمة الحافظ دالة على التوثيق والتضعيف فى
 آن واحد ١٩؟

نعم .. لا يكون هذا إلا إذا حمل أحد شطرى الكلمة على معنى غير
 المعنى المتبادر ، ويكون هذا مستخدماً على لسان المحدثين خاصة الحافظ ابن
 حجر الذى نطق بهذه الكلمة .

والمتبع لأقوال الحافظ ابن حجر فى الرجال يعلم أنه كثيراً ما يطلق لفظ :
 « صدوق » لا يريد به أكثر من إثبات العدالة ، ويظهر ذلك إذا قرن هذه
 اللفظة بما لا يدل إلا على الضعْف .

وتظهر صحة هذا المسلك بكونه معروفاً عن المتقدمين ، وبكون ثبوت
 العدالة فى الراوى لا ينافى كونه ضعيفاً فى حفظه وضبطه كما لا يخفى .

وأنت نفسك قد سلكت نحواً من هذا المسلك مستدلاً بقول الحافظ ابن
 حجر نفسه ، فقلت (ص ١٣٦) عند كلامك فى هشام بن سعد :

« فإن قال قائل : أنت تقول : إن الأئمة — عدا أى زرة والعجلى —
 اتفقوا على تجريحه ، فماذا تقول فى قول ابن أبى شيبة وابن المدينى : صالح
 وليس بالقوى ؟

الجواب عليه : أن المقصود هو صلاح الدين أى العدالة ، فدرجته عندهما من حيث الضبط هي « ليس بالقوى » ، وقد صرح الحافظ في « النكت على ابن الصلاح » بذلك فقال (٦٨٠/٢) : « عادتهم إذا أرادوا وصف الراوى بالصلاحية في الحديث قيدوا ذلك فقالوا : « صالح الحديث » ، فإذا أطلقوا الصلاح فإنما يريدون به في الديانة . والله أعلم » . اهـ .

أقول :

وهو هنا حينما قال : « صدوق » لم يقيده بالحديث فدلّ على أنه يريد العدالة ، بينما قيّد الأخرى فقال : « لئِن الحديث » فدلّ على أن درجته عنده من حيث الضبط هي « لئِن الحديث » .

فمن اكتفى بذلك القدر من كلام الحافظ ابن حجر إذا كان باحثاً عن ضبط الراوى لا يقال : إنه اختصر الكلام ، لأن باقى الكلام لا يقدم ولا يؤخر في معرفة ضبطه . وإلا ففى الترجمة أقوال أخرى لماذا لم تلمه على عدم ذكرها ؟! ففيها أنه : « رُمى بالإرجاء » مع أن هذا يُعد جرحاً عند بعضهم . ومن نظر في « التقريب » للحافظ ابن حجر وجد مصداق ما قلّت ..

فقد قال في إبراهيم بن المهاجر :

« صدوق ، لئِن الحفظ » .

وهذا صريح في أن الحكم المتعلق بالحفظ هو « لئِن » لا « صدوق » . وأصرح من ذلك قوله في : فرقد بن يعقوب السبخى :

« صدوق عابد ، لكنه لئِن الحديث ، كثير الخطأ » .

فهذا صريح في أن قوله : « صدوق » متعلق بالديانة ، وأن « لئِن » متعلق بالحفظ واجتماعهما صحيح إذا كان على هذا المحمل ، ومن كان كثير الخطأ هل يمكن أن يكون « صدوقاً » في الحفظ ؟!

إن أردت جواباً فارجع إلى كتابك (ص ١٦٩) .

ومما يؤكد أن « صدوق » عنده إذا قرنها بما يدل على الضعف لا تفيد

أكثر من إثبات العدالة ، وأنه ليس ممن يتعمد الكذب .. قوله في : إبراهيم
ابن عبد الرحمن السكسكى ، وإبراهيم بن المختار التيمى : « صدوق ، ضعيف
الحفظ » . فكيف يجتمع الصدق في الحفظ مع الضعف فيه .
وأصرح منه قوله في عبد الملك بن حبيب الأندلسى :
« صدوق ، ضعيف الحفظ ، كثير الغلط » .

وكثيراً ما يقول : « صدوق ، كثير الخطأ » أو « صدوق ، يهمل كثيراً »
أو « صدوق ، كثير الوهم » أو « صدوق ، كثير الغلط » أو « صدوق ،
يخطئ كثيراً » ونحو ذلك ...

انظر التراجم رقم : (٣٢١ ، ٣٣٠ ، ٤٦٥ ، ٩٣٦ ، ١١١٩ ،
١٢٩٥ ، ١٣٣١ ، ٢١٢٥ ، ٢٥٠٥ ، ٢٧٨٧ ، ٢٨٣٠ ، ٢٨٦١ ،
٣٣٨٨ ، ٣٥٥٨ ، ٣٥٧١ ، ٣٦٤٥ ، ٤٥٩٩ ، ٤٦٠٠ ، ٤٦١٦ ،
٥٤٢٧ ، ٥٤٤٣ ، ٦١٤٤ ، ٦٢٥١ ، ٦٢٦١ ، ٦٢٦٣ ، ٦٣٠٢ ،
٦٦٢٥ ، ٦٦٩٤ ، ٧١٦٦ ، ٧٦٣٩ ، ٧٦٧٩ ، ٨٠٧٢) من نسخة
عوامة .

وكثيراً ما يقول : « صدوق سئ الحفظ ... » .

انظر التراجم : (٤٤٠ ، ١٧١٨ ، ١٨٩٥ ، ٢٠٥٤ ، ٢١٧٨ ،
٢٦٨٧ ، ٢٧٩٢ ، ٣٠٩٥ ، ٦٩٨٨ ، ٧٠٢٦ ، ٧٠٢٩ ، ٧١٥٤ ،
٧٤٠٨ ، ٨٠١٩) .

وكثرة الخطأ وسوء الحفظ كيف يجتمع مع الصدق إلا إذا حمل على العدالة
فقط دون الضبط !؟

وأقوى من ذلك أنه قال في محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى :
« صدوق ، سئ الحفظ جداً » .
وقال في القاسم بن غنام الأنصارى :
« صدوق ، مضطرب الحديث » .

ولا يفهم من « مضطرب الحديث » إلا الضعف ، فلا سبيل إلا حمل
« صدوق » على العدالة .

وقال في الليث بن أبي سليم :

« صدوق ، اختلط جداً ، ولم يتميز حديثه فترك » .

وقال في رواد بن الجراح :

« صدوق ، اختلط بآخرة فترك ، وفي حديثه عن الثوري ضعف
شديد » .

فحديثه إذن عند الحافظ إما ضعيف ، وإما ضعيف جداً ، فكيف يستقيم
هذا مع قوله « صدوق » إلا إذا كان يعنى بها إثبات العدالة وعدم تعدد
الكذب .

وقال في سفيان بن وكيع بن الجراح :

« كان صدوقاً إلا أنه ابتلى بورآقه ، فأدخل عليه ما ليس من حديثه فتصح
فلم يقبل فسقط حديثه » .

وهل يسقط حديث الصدوق ؟!

وقريب من هذا قوله في عبد الحميد بن إبراهيم الحضرمي :

« صدوق إلا أنه ذهب كتبه فساء حفظه » .

والحاصل ...

أن لفظ « صدوق » إذا قرنها الحافظ ابن حجر بما يدل على الضعف لم
يكن معناها عنده هو المراد به عند الإطلاق ، وإنما لا يريد الحافظ بها حينئذٍ
إلا إثبات العدالة ونفى تعدد الكذب ، وأنت إذا كنت باحثاً عن مرتبة
الراوي من حيث الحفظ والضبط لا غضاضة عليك إذا اكتفيت بما يدل على
ذلك ، ولم تذكر لفظ « صدوق » إذ هي لا تفيدك في بحثك ، فذكرها
وعدم ذكرها سواء .

وهذا ما فعله الشيخ الألباني — حفظه الله تعالى — وما ذلك إلا من
فقهه وفهمه لاصطلاحات الأئمة ، وأما أنت أيها المعترض فقد جرّك جهلك

مع تعسفك في الردّ إلى أن نسبت التناقض للحافظ ابن حجر نفسه ، بجهل أو بتجاهل ، نسأل الله السلامة .

* * *

اعتبار...

وبعد أن بينا براءة الشيخ مما اتهمه به المعارض ، فاعلم أن المعارض قد وقع فيما أنكره على الشيخ ، بل أشد منه ، بحيث لا يستطيع منصف أن يجد للمعارض منه مخرجاً ، إلا أن يكون مجاملاً أو ساذجاً !! .

فقد ضعف الشيخ الألباني رفع الحديث الذي رواه مسلم من طريق ابن وهب : أخبرني عياض بن عبد الله ، عن أبي الزبير ، عن جابر بن عبد الله ، عن أم كلثوم عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت : إن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجامع أهله ثم يكسل ، هل عليهما الغسل ؟ وعائشة جالسة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إني لأفعل ذلك أنا وهذه ، ثم نغتسل » .

ضعف الشيخ الألباني رفعه لعنعة أبي الزبير ، ورجع عن العلة الثانية وهي ضعف عياض بن عبد الله الفهرى بعد أن وجد له متابعا ، لكنه قد خولف ، فأعله الشيخ أيضاً بالمخالفة .

أخذ المعارض يشنع على الشيخ تضعيفه لعياض بما لا يجدى ، ولكنه أراد أن يدفع علة المخالفة فقال (ص ١٠٩) :

« ومما يدل على أن رفع الحديث غير ضعيف كما ارتآه الألباني ، ما رواه الدارقطني في سننه (١١٢/١) : حدثنا أبو بكر النيسابوري ، نا العباس بن الوليد بن مزيد ، أخبرني أبي ، قال : سمعت الأوزاعي ، حدثني عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر ، عن أبيه ، عن عائشة أنها سئلت عن الرجل يجامع [المرأة ولا ينزل الماء] ، قالت : « فعلته أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم فاغتسلنا منه جميعاً » .

قال الدارقطني : رفعه الوليد بن مسلم والوليد بن مزيد . اهـ .

انتهى كلام المعترض .

أقول :

إذا رجعت إلى « سنن الدارقطني » في هذا الموضع فستجد كلام الدارقطني هكذا :

« رفعه الوليد بن مسلم والوليد بن مزيد ، ورواه بشر بن بكر ، وأبو المغيرة ، وعمر بن أبي سلمة ، ومحمد بن كثير ، ومحمد بن مصعب ، وغيرهم موقوفاً » .

فأين الأمانة العلمية التي تنادى بها أيها المعترض ؟! أم الأمر كما قال أبو العتاهية :

يَاوَاعِظُ النَّاسَ قَدْ أَصْبَحَتْ مَثُهَا	إِذْ عَبَتْ مِنْهُمْ أُمُوراً أَنْتَ تَأْتِيهَا
كَالْمُلْبَسِ الثَّوبَ مِنْ عُرْيٍ وَعَوْرَتُهُ	لِلنَّاسِ بِإِدِيَّةٍ مَا إِنْ يُوَارِيهَا
وَأَعْظَمُ الْإِثْمِ بَعْدَ الشَّرِّ نَعْلُهُ	فِي كُلِّ نَفْسٍ عَمَاهَا عَنْ مَسَاوِيهَا
عَرَفَانَهَا عُيُوبُ النَّاسِ تُبْصِرُهَا	مِنْهُمْ وَلَا تُبْصِرُ الْعَيْبَ الَّذِي فِيهَا

* * *

* التشيع على الشيخ باتهامه بالتقول على الأئمة !!

١٠ — وروى مسلم حديثاً من طريق محمد بن قيس — قاص عمر ابن عبد العزيز — عن أبي صرمة عن أبي أيوب مرفوعاً .

روى الترمذى نفس الحديث ، ثم قال : « حديث حسن غريب » .

قال الشيخ في « الصحيحة » (٦٠٤/٤) :

« وإنما لم يصححه الترمذى — والله أعلم — مع ثقة رجاله لأن فيه

انقطاعاً بين أبي صرمة — وهو صحابى اسمه مالك بن قيس — وبين محمد

ابن قيس ، ولم يسمع منه . قال الحافظ في ترجمته من « التقريب » : « ثقة

من السادسة ، وحديثه عن الصحابة مرسل » .

فمعقبة المعترض فقال (ص ١٩٦) :

« هذا تقويل للترمذى لما لم يقله ، وكأن الألبانى يريد أن يقول : إن الترمذى رأيه مخالف لكل الحفاظ ... » .

ثم قال :

« أما عدم تصحيحه للحديث ، فهذا لا يضر الحديث ، فلكل رأيه . والترمذى حسن بعض أحاديث الصحيحين كما لا يخفى ، ولا يلزم من إخراج الحديث فى الصحيحين أو أحدهما أن يصححه الترمذى .

لكن هل قام فى خلد أحد من أهل الحديث أن الانقطاع ينزل الحديث من رتبة الصحة إلى الحسن ؟! ربما لا تجد هذا إلا فى فهمه وعلمه ، ذلك أن الانقطاع ينزل الحديث إلى رتبة الضعيف ولو كان رواه أئمة حفاظاً فى غاية الضبط والإتقان . والله أعلم » .

أقول :

الحسن على رسم الترمذى حيث أطلقه له معنى خاص به ، وقد بينه هو فى كتاب « العلل » الذى فى آخر « سننه » فقال (٧٥٨/٥) :

« وما ذكرنا فى هذا الكتاب : « حديث حسن » ، فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا : كل حديث يروى لا يكون فى إسناده من يتهم بالكذب ، ولا يكون الحديث شاذاً ، ويروى من غير وجه نحو ذلك ، فهو عندنا حديث حسن » . اهـ .

فهذا الحد للحسن لم يتعرض فيه الترمذى لشرط الاتصال ، لأنه استغنى عن ذلك باشتراط أن « يروى من غير وجه نحوه » . والمتصل ليس فى حاجة إلى أن يروى من غير وجه .

ولم يتعرض أيضاً لضبط الراوى لنفس السبب لأنه إذا كان راويه ضعيفاً لكنه لا يكون متهماً بالكذب أو شديد الغفلة فحديثه يكون حسناً حينئذ « يروى من غير وجه نحوه » .

وبهذا ينجلي أن رسم الحسن عند الترمذى هو المطابق للحسن غيره عند غيره.

فإذا حكم الترمذى على حديث فيه انقطاع أو جهالة أو ضعف بأنه حديث حسن فإن ذلك ليس باعتبار إسناده فقط وإنما باعتبار ما روى من وجه آخر من شواهد ومتابعات .

ولهذا فإن الحافظ ابن حجر لما ذكر في « النكت » (٣٨٧/١) حديث المستور ، والضعيف بسوء الحفظ والموصوف بالغلط والخطأ ، وحديث المختلط بعد اختلاطه ، والمدلس إذا عنعن ، وما في إسناده انقطاع ضعيف قال : « فكل ذلك عنده — أى الترمذى — من قبيل الحسن بالشروط الثلاثة وهى :

١ — أن لا يكون فيهم من يتهم بالكذب .

٢ — ولا يكون الإسناد شاذاً .

٣ — وأن يروى مثل ذلك الحديث أو نحوه من وجه آخر فصاعداً .
وليس كلها فى المرتبة على حد سواء بل بعضها أقوى من بعض ، ومما يقوى هذا ويعضده أنه لم يتعرض لمشروطة اتصال الإسناد أصلاً ، بل أطلق ذلك ، فلهذا وصف كثيراً من الأحاديث المنقطعة بكونها حسناً » .

ثم ساق أمثلة على ذلك ، سأكتفى هنا بما يتعلق بحسنه الترمذى وهو منقطع الإسناد ، لأن هذا هو الذى أنكره المعارض هنا .

١ — روى الترمذى (٩٨٢) من طريق قتادة ، عن عبد الله بن بريدة ، عن أبيه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « المؤمن يموت بعرق الجبين » .

قال الترمذى : « هذا حديث حسن ، وقد قال بعض أهل العلم : لا نعرف لقتادة سماعاً من عبد الله بن بريدة » .

قال الحافظ (٣٩٤/١) :

« قلت : وهو عصره وبلديه كلاهما من أهل البصرة ، ولو صح أنه سمع منه فقتادة مدلس معروف بالتدليس ، وقد روى هذا بصيغة العننة ، وإنما

وصفه بالحسن لأن له شواهد من حديث عبد الله بن مسعود وغيره — رضى الله عنهم .

٢ — وروى الترمذى (١٧١٤) حديثاً من طريق أبى عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود ثم قال :
« هذا حديث حسن وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه » .
وقال الحافظ (٣٩٨/١) :

« وقد حسن أحاديث من رواية أبى عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه وهو لم يسمع منه عند الجمهور .

وحديثاً من رواية أبى قلابة الجرمى عن عائشة — رضى الله تعالى عنها — وقال بعده : لم يسمع أبو قلابة عن عائشة — رضى الله عنها » .
وفى مقدمة « تحفة الأحوذى » (٣٤٨/١) مثال آخر .

هذا ، ولم أشأ أن أفصل الكلام هنا ، وإنما اكتفيت بعرض هذه الأمثلة فقط لمجرد بيان صنيع الترمذى ، وأن الشيخ لم يتقول عليه وإنما نسب إليه ما هو معروف ومشهور عنه ، أما المعارض فهو بجهله أنكر على الشيخ ما هو معروف ومشهور مما يدل على عدم علمه بمناهج الأئمة ومسالكتهم .
وذكر المعارض (ص ١٥٤) حديثاً حسنه الترمذى ومع ذلك ففى إسناده شيخ مبهم ، فإنه يرويه أبو نضرة عن شيخ من طفاوة عن أبى هريرة ، وقال المعارض :

« لولا جهالة الطفاوى لكان الحديث صحيحاً » ! .
فهذا مثال وقف عليه المعارض ، ومع ذلك فلم يستفد منه شيئاً ! فاللهم ارزقنا العلم النافع والعمل الصالح .

* * *

١١ — قال الشيخ الألباني في حمزة :

« ضعفه الإمام أحمد وابن معين والنسائي وغيرهم »

فقال المعترض (ص ١٥٧) :

« مَنْ غيرهم من الأئمة المتقدمين المعتمد قولهم الذين ضعفوا عمر بن

حمزة ؟ » .

أقول :

الشيخ الألباني لم يقل « وغيرهم من المتقدمين » بل أطلق فكلامه يشمل المتقدمين والمتأخرين . ومع ذلك فقد ضعفه غير هؤلاء من المتقدمين ، ألا وهو الإمام أبو زرعة الرازي ، فقد سأل عنه البرذعي (٣٦٤/٢) فقال : « ليس بذا خير » !! .

ثم قال المعترض :

« ولا شك أن قوله : « غيرهم » منافي للأمانة العلمية ، وإيهاهم للقاصرين أن عمر بن حمزة قد ضعفه عدد كبير من الأئمة ، وهو مما لا يجوز صدوره من مدعى الاشتغال بالحديث الشريف » !!

أقول :

لو لم يضعفه سوى هؤلاء الأفاضل لكانوا كثيراً ، فإن الواحد من هؤلاء أمة وحده ، لو كنت تعلم .

* * *

اعتبار ...

وهذا الذى يريد أن يقيم القيامة على الشيخ من أجل صنيعه هنا الذى لم يفهمه هو لتعسفُه وتعتُّه ، لعله نسى أنه وقع فيما هو أفضع منه وأشنع ، فقد ذكر فى هامش (ص ٢٠٠) التكذيبات التى حكيت فى حق محمد ابن عثمان بن أبى شيبة ، ولم يذكر شيئاً من التوثيقات التى قيلت فى حقه ثم قال :

« ولهم كلام آخر فيه » ١١ .

وهذا فيه إيهام أن الكلام الآخر الذى فيه إنما هو مثل ما ذكر ، وليس الأمر كذلك ، بل كل ما قيل فيه مما جاء من غير طريق ابن عقدة فهو إما توثيق مطلق أو تليين هين كما شرحنا ذلك فى المثال (١٥) من ردّه لكلام الأئمة من القسم الثالث من هذا الكتاب .

١٢ — قال الشيخ الألبانى فى عمر بن حمزة :

« .. وقال الذهبى فى « الميزان » : ضعفه يحيى بن معين و ... » .
فأخذ المعارض يردُّ هذا التضعيف بكل وسيلة (ص ١٤٢—١٤٤) وقد مرَّ تفنيد قوله فى المثال (٤) من الموضع المشار إليه قريباً .
والمهم هنا أنه ختم كلامه بقوله :

« ومما سبق يعلم أن إطلاق الضعف على عمر بن حمزة — معزواً إلى ابن معين — كما فعل الألبانى ليس بجيد ، ومخالف لما صدر عن ابن معين نفسه » . اهـ .

أقول :

هذا عجب فإن الشيخ الألبانى لم يقل هذا أصلاً وإنما الذى قاله هو

الذهبي في كتابه « الميزان » ، والشيخ نقله عنه بواسطة « الميزان » فَلَمَّ التشنيع على الشيخ بما إن كان خطأ فهو برىء منه ، فكيف وهو حق لا شك في ذلك .
والذهبي رحمه الله تعالى ليس أول من عزا هذا لابن معين ، بل عزاه إليه أيضاً المزى في « تهذيبه » ولم يتعقبه مغلطاي مع أنه لا يترك له مثل ذلك ، وكذا الحافظ ابن حجر ، بل إن هذا اعتمد هذا التضعيف في « التقريب » فقال : « ضعيف » .

١٣ — تعرض الشيخ في « الإرواء » (٤٩/٦) لحديث مسلم من طريق أبي الزبير ، عن جابر مرفوعاً : « أمسكوا عليكم أموالكم ولا تفسدوها فإنه من أعمار عمرى فهى للذى أعمارها حياً وميتاً ولعقبه » .
فقال الشيخ :

« أبو الزبير مدلس وقد عنعنه » .

ثم استدرك فقال في الهامش :

« ثم رأيت النسائي قد أخرجه مختصراً وفيه تصريح أبي الزبير بالتحديث » .

فتعقبه المعترض فقال (ص ٨٥) :

« رواه النسائي (٢٧٤/٦) بألفاظ متعددة والذي فيه التصريح بالتحديث ليس مختصراً كما رآه الألباني ، ونصه في النسائي : « يا معشر الأنصار أمسكوا عليكم - يعنى أموالكم - ولا تعمروها فإنه من أعمار شيئاً فإنه لمن أعمار حياته ومماته » فكن يقظاً لأوهام الألباني » .

أقول :

كيف لا يكون هذا مختصراً وليس فيه ما في الأول من قوله :
« ولعقبه » ؟! . فإن هذه لفظة ينبنى عليها حكم مستقل كما لا يخفى !
ومع ذلك فقد أخرج النسائي الحديث أيضاً قبل هذه الرواية التى ذكرها المعترض مباشرة بلفظ مختصر ، وفيه تصريح أبي الزبير بالسماع ، ولفظه فيه :

« ابن جريج ، قال : أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابراً يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أعمر شيئاً فهو له حياته ومماته » !! .
فأى الأوهام إذن ينبغي أن نتيقظ لها ؟ ! »

* * *

* التشيع على الشيخ بتحميل كلامه مالا يتحملة والزامه بما لا يلزمه !!
١٤ — علق الشيخ الألباني على حديث ابن عمر في مسلم ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وهو على المنبر : « إن تطعنوا في إمارته — يريد أسامة بن زيد — فقد طعنتم في إمارة أبيه من قبله ، .. » الحديث ، وفيه : « فأوصيكم به ، فإنه من صالحكم » . فقال :
« في إسناده عمر بن حمزة ، وهو ضعيف ، كما قال الحافظ في « التقریب » لكن رواه مسلم من طريق أخرى نحوه دون قوله : « فأوصيكم به » . اهـ .
فقال المعترض (ص ١٦٠) :
« تحصل من هذا الآتي :

- ١ — تضعيف عمر بن حمزة ، وقد مرَّ ردُّ هذا التضعيف .
 - ٢ — أن لفظة : « فأوصيكم به » منكرة مردودة ... » . اهـ .
- أقول :

الاستنتاج الثاني لا يفهم من كلام الشيخ بالمرّة لأن الشيخ لم يُردّ بكلامه هنا الحكم على الحديث ، ولا على هذه اللفظة ، وإنما هو يحكي واقعاً ، فإنه بالفعل قد روى مسلم هذا الحديث من طريق أخرى نحو رواية عمر بن حمزة بدون قوله : « فأوصيكم به » ، أما ما يترتب على هذا من حكم على هذه اللفظة فلم يتعرض له الشيخ لأن المجال ليس مجال تحقيق ، وإنما مجال تعليق .
ومما يقوى هذا أنه لما تعرض لتحقيق الحديث ، وتحقيق هذه الزيادة صحح الحديث بها ، وهذا يدل على أنه وقف على ما يقوى هذه الزيادة ، ويدل

على أنها محفوظة .

فقد ذكر الشيخ الحديث بالزيادة في كتابه « صحيح الجامع الصغير » (١٤٢٩) وقال : « صحيح » وهذا يدل على أنه لم يكن يقصد من تعليقه على الحديث في « مختصر صحيح مسلم » أن يعلّ هذه الزيادة ، أو يحكم عليها بأنها منكورة مردودة كما يزعم المعارض . والحمد لله على التوفيق .

١٥ - ضعف الشيخ حديث عمر بن حمزة ، عن سالم ، عن ابن عمر مرفوعاً : « إن من أشر الناس عند الله منزلة يوم القيامة الرجل يفضي إلى امرأته وتفضي إليه ثم ينشر سرها » .

ضعفه الشيخ لضعف عمر بن حمزة ، ثم قال :
« ولم أجد حتى الآن ما أشد به عضد هذا الحديث » .

فتعقبه المعارض فقال : (ص ١٥٤) :

« لو سلّم تضعيف عمر بن حمزة فلا يلزم منه تضعيف الحديث ، لأنك إن لم تجد ما تشد به هذا الحديث فهذا قصور . بلا زيب ... أما القصور فهو ناتج عن أمرين :

الأول : أن عمر بن حمزة قد يكون توبع ، ولكن الشيخ الألباني لم يقف على المتابعة ، وهذا يحدث كثيراً منه ، وتجد أمثلة لمتابعات خفيت عليه في ثنايا هذا التنبيه » .

أقول :

هذا كلام لا يعجز عنه أحد ، يستطيع أى إنسان أن يرد ما يخالف هواه بمثل هذا ، ولكن دعك من الظن و « قد يكون » واثت بالخبر اليقين ، فقد علمت أن هذا الكلام لا يساوى في سوق المناظرة فلسافاً .

ثم قال :

« وإذا قال الألباني : لم أجد حتى الآن ... إلخ يلزم منه أنه اطلع على جميع المستخرجات على مسلم على الأقل حتى يقول هذا القول ، وهذا لم

يقع له ... » .

أقول :

هذا لا يلزمه لأنه لا ينفي وجود العاضد وإنما ينفي اطلاعه عليه ، و الفرق بين نفي العلم ونفي الوجود لكن هل أنت وقفت على ما تعضد به هذا الحديث أم الأمر كما قال الشاعر :

شَكُونَا إِلَيْهِمْ خَرَابَ الْعِرَاقِ فَعَاثُوا عَلَيْنَا شُحُومَ الْبَقَرِ

ثم إن قولك هنا : « إن عمر بن حمزة قد يكون توبع ... » لماذا عدلت عنه (ص ١٤٦-١٤٧) عندما فسرت النكارة في قول الذهبي على هذا الحديث : « فهذا مما استنكر لعمر » بالتفرد ، فكيف يتفرد الراوى ويتابع في حديث واحد في آن واحد ١١٩ وانظر المثال (٣) من ردّ المعارض لكلام الأئمة في القسم الثالث .

ونكتفى بهذا القدر ، والحمد لله على التوفيق ...

﴿ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ .

* * *

فهرس الأبحاث

الموضوع	الصفحة
٣ قصيدة الشيخ محمد المجذوب فى مدح الشيخ الألبانى .	٣
٤ مقدمة المؤلف .	٤
٦ الأقسام الأربعة التى سار عليها المؤلف فى هذا الكتاب .	٦
٩ هدف المؤلف من هذا الكتاب .	٩
١٢ بيان طريقة المؤلف فى نقده لكتاب المعترض حتى تفهم .	١٢
نبذة عن الشيخ العلامة	١٥
محمد ناصر الدين الألبانى	
١٥ ثناء العلماء والفضلاء على الشيخ الألبانى .	١٥
١٥ كلمة العلامة محب الدين الخطيب فى الشيخ الألبانى .	١٥
١٦ كلمة العلامة محمد حامد الفقى فيه .	١٦
١٦ كلمة العلامة عبد العزيز بن باز فيه .	١٦
١٧ كلمة العلامة محمد الصالح العثيمين فيه .	١٧
١٨ كلمة الدكتور أمين المصرى فيه .	١٨
١٨ كلمة الشيخ زيد بن عبد العزيز الفياض فيه .	١٨
١٩ كلمة الشيخ عبد الرحمن بن عبد الخالق فيه .	١٩
٢٢ كلمة الشيخ محمد بن إبراهيم شقرة فيه .	٢٢
٢٦ كلمة الشيخ مقبل بن هادى الوادعى فيه .	٢٦
٢٨ اعتماد أهل العلم عليه ، ورجوعهم إليه .	٢٨
٣١ اعتماد الهيئات الإسلامية والجامع العلمية عليه .	٣١

٣٤ ومن أكبر الأدلة على عظم منزلة الشيخ العلمية .

أياذى الألبانى البيضاء ٣٦

فى الدفاع عن الصحىحن
والذبّ عن حىاضهما

وىتضمن هذا الفصل ذكر بعض الأدلة التى تدل على حفاوة الشىخ
بالصحىحن وتعظمه لهما خلافاً لما يدعىه المعترض .

أحادىث الصحىحن ٤٦

الذى دافع عنها الشىخ
ورداً على من طعن فىها

ذكر فىه المؤلف خمسة وعشرىن حديثاً مما توجه إليها نقد بعض
المتقدمىن أو المتأخرىن وهى فى الصحىحن أو أحدهما ، ودافع عنها
الشىخ وأثبت صحتها ، وهذا يعبر من أقوى الأدلة على تعظم الشىخ
للصحىحن .

٥٥ القسم الأول ..

دفع تعدى المعترض على الشىخ
باعتباره بمخالفة الإجماع
وبىان تناقضه فى ذلك

٥٦ بىان أن أسانىد الصحىحن لم يحصل على صحتها الإجماع على فرض
حصوله للمتون .

٥٨ بىان أن رواية أبى الزبىر عن جابر مختلف فى الاحتجاج بها فلم يحصل
على صحتها الإجماع .

٦١ النظر فى روايات أبى الزبىر عن جابر التى انتقدها المعترض على الشىخ

واتهمه بمخالفة الإجماع في كلامه في بعضها وتحقيق أن الشيخ لم يضعف منها إلا حديثاً واحداً وأما الباقي وهو أربعة وثلاثون حديثاً فما تكلم فيه فإنما تكلم في إسناده فقط وكثير منها لم يتعرض له الشيخ أصلاً لا بتضعيف سند ولا متن ، وبيان أن الشيخ صحح متون هذه الأحاديث في مواضع أخرى من كتبه .

٦٢ بسط هذه الأحاديث والكلام عليها حديثاً حديثاً بترتيب المعارض .
٧١ الأحاديث التي انتقدها على الشيخ من غير رواية أبي الزبير عن جابر والنظر فيها .

وقفات مع المعارض

٧٤

حول الإجماع على صحة كل أحاديث الصحيحين

٧٤ الوقفة الأولى : استدلاله بقول من قال بأن الخبر الذي تلقته الأمة بالقبول يكون مقطوعاً بصحته ، استدلاله بذلك على حصول الإجماع على صحة أحاديث الصحيحين ، وبيان ما في هذا الاستدلال من خطأ وقلب للحقائق .

٧٦ الوقفة الثانية : إيهامه أن المواضع التي استثنوها لم يحصل على صحتها الإجماع من أحاديث الصحيحين إنما هي التي تكلم عليها الدارقطني وأبو علي الغساني فقط ، وإيهامه أيضاً بأن هذه الانتقادات متعلقة بالأسانيد دون المتون ، وبيان ما في هذا من خطأ وتخليط .

٧٧ الوقفة الثالثة : النظر فيما ذكره المعارض من زمن وقوع هذا الإجماع وبيان أن هناك من تكلم في بعض أحاديث الصحيحين ممن كانوا قبل هذا الوقت ومن جاءوا بعده وذكر أسمائهم مرتبة على تاريخ وفياتهم .

ذكر بعض ما أعلّه الأئمة من متون الصحيحين

- ذكر فيه المؤلف اثنين وعشرين حديثاً تكلم فيها بعض الأئمة وهي في الصحيحين أو أحدهما ليدلّل بذلك على أن الإجماع لم يحصل على صحة كل حديث وكل لفظ في الصحيحين وإنما وقع الخلاف في بعض أحاديث وألفاظ الصحيحين لا كما يزعم المعارض جهلاً أو تجاهلاً .
- ٩٨ ذكر كلام لبعض من يعظمهم المعارض يدل على صحة ما قررناه وحررناه ويهدم ما ادعاه المعارض من أصله .
- ٩٩ ذكر كلام للشيخ الألباني فيه خلاصة ما بيناه لم يخرج فيه عما قرره العلماء .

١٠١ النظر في الأحاديث العشرة التي أعلّ الشيخ متونها

بين المؤلف في هذا الفصل أن هذه الأحاديث العشرة إما أن الشيخ مسبوق بالكلام فيها أو أنه أقام الحجة على ما ذهب إليه بما يدفع تهمة التعدي .

- ١٠١ الحديث الأول ..
- ١٠٢ الحديث الثاني ..
- ١٠٣ الحديث الثالث ..
- ١٠٣ الحديث الرابع ..
- ١٠٤ الحديث الخامس ..
- ١٠٥ الحديث السادس ..
- ١٠٨ الحديث السابع ..
- ١٠٩ الحديث الثامن ..

١١٠ الحديث التاسع ..

١١٠ الحديث العاشر ..

اعتباراً

١١١

فيه الإشارة إلى إيهام المعارض بأن الشيخ لم يسبق فيما ذهب إليه
إلا في حديث واحد وكشف الحقيقة .

١١٣ القسم الثاني ..

نماذج من تعدياته

في كلامه على الأسانيد والمتون

١١٤ ذكر مسلك المعارض في كتابه .

١١٤ بيان طريقة الأئمة وعلماء الأمة التي ينتهجونها حينما يريدون أن

يتحققوا من سماع راوٍ من شيوخه في حديث معين لم يصريح فيه

بالسماع من ذلك الشيخ في بعض طرقه . وذكر شواهد على ذلك .

١٢٢ بيان أن إثبات المتابعات يراعى فيها الأئمة ما يراعونه في إثبات

السماع . وذكر شواهد على ذلك .

١٢٤ بيان أن إثبات الشواهد يراعى فيه الأئمة ما يراعونه في إثبات السماع

وإثبات المتابعة . وذكر شواهد على ذلك .

فصل

١٢٦

بين فيه المؤلف عدم مراعاة المعارض لما مر عن الأئمة في إثبات

السماع أو المتابعة أو الشاهد . وهذا على وجه الإجمال وسيأتى

التفصيل .

دفع ما يمكن استشكله من كون الأئمة يتساحون في باب الشواهد والمتابعات ، وبيان أن هذا الاستشكال غير وارد لأن المعترض احتج في كتابه بروايات شاذة ومنكرة وشديدة الضعف وهذه الروايات لا يحتج بها بل ولا يستشهد بها عند الأئمة . وبسط ذلك .

ذكر بعض ما احتج به

١٣٥

لإثبات السماع

وهو شاذ أو منكر

ذكر المؤلف ستة أمثلة على ذلك ..

١٣٥ المثال الأول ..

١٣٨ المثال الثاني ..

١٣٨ المثال الثالث ..

١٤٠ المثال الرابع ..

١٤٢ المثال الخامس ..

١٤٤ المثال السادس ..

ذكر بعض ما احتج به

١٤٩

لإثبات المتابعة

وهو شاذ أو منكر

ذكر فيه المؤلف ستة أمثلة ..

١٤٩ المثال الأول ..

١٥٢ المثال الثاني ..

١٥٤ المثال الثالث ..

١٦٠ المثال الرابع ..

١٦٥ المثال الخامس ..

١٦٦ المثال السادس ..

١٦٨ ذكر بعض ما استشهد به

وهو ضعيف جداً

أو شاذ أو منكّر

ذكر المؤلف فيه مثالين ..

١٦٨ المثال الأول ..

١٦٩ المثال الثاني ..

١٧٣ ذكر بعض ما استشهد به

وهو قاصر عن الشهادة

ذكر فيه المؤلف ثلاثة أمثلة ..

١٧٣ المثال الأول ..

١٧٦ المثال الثاني ..

١٨٣ اعتبار

بين فيه المؤلف أن المعارض قد يقحم في المتابعات فضلاً عن
الشواهد ما هو قاصر عن الشهادة لوجود البون الشاسع بين اللفظين
فضلاً عن المعنيين .

١٨٣ المثال الثالث ..

١٨٥ اعتبار

ومن العجيب أنه ينكر ذلك على الشيخ الألباني حينما يريد التشنيع

عليه ولو بالباطل . ذكر مثال على ذلك .

١٨٧ القسم الثالث ..

نماذج من تعدياته
في كلامه على الرجال

وهو مقسم إلى خمسة أنواع ..

١٨٨ النوع الأول ..

ردّه لكلام الأئمة بلا حجة !!

ذكر المؤلف في هذا النوع خمسة عشر مثلاً ..

١٨٨ المثال الأول ..

١٩٦ المثال الثاني ..

١٩٩ المثال الثالث ..

٢٠١ المثال الرابع ..

٢١١ المثال الخامس ..

٢١٣ المثال السادس ..

٢١٣ المثال السابع ..

٢١٤ المثال الثامن ..

٢١٤ المثال التاسع ..

فصل

النظر فيما استدل به المعارض بعد أن بينا طريقة الأئمة ، وبيان
أن استدلاله يخالف ما قرره الأئمة وساروا عليه .

فصل

بعد أن بين المؤلف تعسف المعارض وسلوكه في إثبات مراده

مسلکاً وعرأ أخذ یبین وجه الحق والصواب .

٢٢٧ المثال العاشر ..

٢٢٨ المثال الحادی عشر ..

٢٣٢ المثال الثانی عشر والثالث عشر ..

٢٣٧ المثال الرابع عشر ..

٢٤١ المثال الخامس عشر ..

٢٤٨ النوع الثانی ..

اعتماده فی التوثیق

على ما لا یدل علیه

ذكر فیه المؤلف أربعة أمثلة ..

٢٤٨ المثال الأول ..

٢٤٩ المثال الثانی ..

٢٥٤ المثال الثالث ..

٢٥٧ اعتبار

٢٥٨ فصل

٢٦٠ اعتبار

٢٦١ المثال الرابع ..

٢٢٦ النوع الثالث ..

إقحامه المستشهد بهم فی

الصحيحین ضمن المحتج بهم

ذكر فیه المؤلف ستة أمثلة ..

٢٦٦ المثال الأول ..

المثال الثاني ..	٢٦٧
المثال الثالث ..	٢٦٧
المثال الرابع ..	٢٦٨
المثال الخامس ..	٢٦٩
المثال السادس ..	٢٧٠
النوع الرابع ..	٢٧١

تضعيفه لبعض رجال وأسانيد مسلم وتناقضه في ذلك

بين فيه تناقض المعارض حيث إنه زعم أن الإجماع حاصل على صحة أسانيد الصحيحين وأخذ يشنع على الشيخ لكونه تكلم في بعض رجالهما أو بعض أسانيدهما ، ومع هذا فقد وجدنا المعارض في هذا الكتاب يضعف بعض رجال وأسانيد مسلم ليهدم بذلك ما بناه وليقع في التناقض والتخبط .

وقد ذكر المؤلف ثلاثة أمثلة على ذلك ..

المثال الأول ..	٢٧٤
المثال الثاني ..	٢٧٧
المثال الثالث ..	٢٧٩
النوع الخامس ..	٢٨٢

إيhamه خفة ضعف من هو شديد الضعف

بين المؤلف أن المعارض في هذه المواضع يلجأ إلى الاختصار والإجمال مع أنه هو نفسه ينكر ذلك على الشيخ .

وذكر المؤلف أربعة أمثلة على ذلك ..

٢٨٣ المثال الأول ..

٢٨٤ المثال الثاني ..

٢٨٦ المثال الثالث ..

٢٨٧ المثال الرابع ..

٢٨٩ القسم الرابع ..

نماذج من تعدياته
وتشنيعاته على الشيخ
الألباني نفسه

- ٢٩٠ *التشنيع على الشيخ باتهامه بمخالفة الإجماع !!
٢٩٠ *التشنيع على الشيخ باستغلال الأخطاء المطبعية الواقعة في بعض
كتبه . وذكر مثال على ذلك .

٢٩٥ اعتبار

على أن استغلال المعارض للأخطاء المطبعية ليس مقصوداً على
كتب الشيخ ، بل هو يستغلها مطلقاً في أي كتاب وقعت فيه ما دام
هذا يحقق غرضه . وذكر مثال على ذلك .

٢٩٩ *التشنيع على الشيخ باتهامه بالتفرد والمخالفة !!
ذكر أمثلة على ذلك ..

٣٠١ فصل

دفع استنكاره على الشيخ قوله فيما يرويه البخاري : « رواه
البخاري وهو صحيح » .

فصل

٣٠٣

دفع استنكاره على الشيخ تحسينه لأحاديث في « صحيح مسلم » .

فصل

٣٠٥

دفع استنكاره على الشيخ تضعيفه لأحاديث في « صحيح مسلم » لكونها من رواية مدلسين لم يصرحوا بالسماع .

٣٠٦ مثال آخر ..

٣٠٨ مثال ثالث ..

٣٠٩ مثال رابع ..

٣١٢ مثال خامس ..

٣١٣ مثال سادس ..

٣١٤ التشنيع على الشيخ بنسبته إلى التناقض والتخبط !! .

مثال على ذلك ..

٣١٩ مثال آخر ..

٣٢٢ *التشنيع على الشيخ بآتهامه بالخيانة وعدم الأمانة !! .

مثال على ذلك ..

اعتبار

٣٢٧

بيان أن المعارض وقع فما أنكره على الشيخ أو أشد منه .

٣٢٨ *التشنيع على الشيخ بآتهامه بالتَّقُول على الأئمة !! .

مثال على ذلك ..

٣٣٢ مثال آخر ..

بيان أن المعارض قد وقع في مثل ما أنكره على الشيخ .

٣٣٤ مثال ثالث ..

٣٣٥ * التشنيع على الشيخ بتحميل كلامه ما لا يتحمله وإلزامه ما لا يلزمه !! .

مثال على ذلك ..

٣٣٦ مثال آخر ..

وقم الفهرس بحمد الله ونعمته

فهرس الأحاديث والآثار

أ

- أقى النبى صلى الله عليه وسلم بامرأة قد سرت فعاذت .. ١٤٠
 أقى بأى قحافة ... ١٦٦
 اخرجوا بنا إلى هذا الذى جعله الله طهوراً فتنطهر به ٢٩٢
 إذا قرأ الإمام فأنصتوا ٨٢-٨١-٤٧
 إذا مات مبتدع ... ٣١٧
 إذا مرض العبد أو سافر كتب له ما كان يعمل ... ٤٩
 إذا وقع الذباب فى شراب أحدكم ٤٩
 اذبحها ولن تجزى عن أحد بعدك ١٠٢
 استكثروا من النعال ١٥٤
 أشراف أمتى حملة القرآن ٤١
 أصابنا ونحن مع رسول الله مطر فحسر ثوبه ... ٢٩٠
 ألا أبعثك على ما بعثنى عليه رسول الله صلى الله عليه ٥٢
 وسلم .. ١٧٥
 ألا يخشى أحدكم أن يخلو بأهله ... ٣١٧
 اللهم اغفر لعائشة بنت أبى بكر الصديق ... ٢٢١
 اللهم أنج السفينة ومن فيها ... ٩٣-١١٠-
 أمرنا صلى الله عليه وسلم - أن نرجه فانطلقنا به .. ١٨٢
 أمسكوا عليكم أموالكم ولا تفسدوها ... ٣٣٤ - ١٨٥

- أن امرأة من بنى مخزوم سرت فأتى بها النبي صلى الله عليه وسلم ... ١٤٠
- أن رجلاً جاء للنبي صلى الله عليه وسلم فاعترف بالزنا .. ٩٦
- أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل - يجامع أهله ... ٣٢٧ - ١٠٢
- أن رجلاً قدم من جيشان فسأل ... ١٨٣
- أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم ٨٤ - ٧٥
- أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل مكة وعليه عمامة سواده ... ١٦٩
- أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى امرأة ، فأتى امرأته زينب ، وهي تمس ... ١٣٨
- أن لا تدع تمثالا إلا طمسته ... ٥٢
- أن معاذ بن مالك الأسلمي أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ... ١٧٦
- أن النبي صلى الله عليه وسلم سحر حتى إنه ليخيل إليه ... ٥٣
- أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الكسوف بثلاث ركعات في ركعة واحدة ٨٥ - ٧٦
- أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في كسوف ثمان ركعات ١٠٤
- أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل في البيت ٧٥
- أن النبي صلى الله عليه وسلم لما كسفت الشمس صلى ست ركعات ... ١٠٣
- إن إبراهيم حرم مكة ... ١٣٨
- إن أعظم الأمانة عند الله ... ١٧٥
- إن أمتي يدعون يوم القيامة غراً محجلين ... ٩٤

٣١٥	إن البيت الذى فيه صور ...
٣٣٥ - ١٦٠	إن تطعنوا في إمارته فقد طعنتم في إمارة أبيه ..
١٠٢	إن الجذع يوفى مما يوفى الثنى
٥٢	إن الصلاة بلفظ الثلاث كان يحسب في عهد ...
٩٥	إن طالت بك مدة أوشك أن ترى قوما ...
١٨٤	إن على الله عز وجل عهداً ...
١٦٨	إن عم الرجل صنو أبيه
١٣٨	إن المرأة تقبل في صورة شيطان ...
٢٥٩	إن الله يقبض يوم القيامة الأرض وتكون السماوات ...
٣٩	إن الله فرض الصلاة على لسان نبيكم على المسافرين ...
١٧٣ - ١٠٨	إن من أشر الناس منزلة عند الله يوم القيامة الرجل
١٩٩ - ١٧٤	يفضى ...
٣٣٦ - ٢١٢	
١٧٥	إن من أعظم الأمانة ...
١٨٤	إني كنت نهيتكم أن تتبدوا في الدباء و ...
٣٢٧	إني لأفعل ذلك أنا وهذه ثم نغتسل
٣٠٦	انكسفت الشمس في عهد رسول الله ...
	أوحى الله إلى محمد صلى الله عليه وسلم أنى قد قتلت يحيى
٣١٨	ابن زكريا ...
١٨٥	أيما رجل أعمر عمرى له ولعقبه ...
٨٩	الإيمان بضغ وسبعون شعبة ...
٥١	أين الله ؟

ت

١٧٤	تثويت أبا هريرة بالمدينة ...
-----	------------------------------

- ٤١ تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا ...
 ٥١ تكون الأرض يوم القيامة خبزة ...
 ٣١٨ توفي صاحب لي غريباً فكنا على قبره ...

ج - خ

- ١٦٥ جاء سراقه بن مالك قال : يا رسول الله بين لنا ...
 ١٠٧ خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفارنا
 خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في شهر رمضان
 ١٠٥ في حر شديد ...
 ٩٥-٧٦-٤٦ خلق الله التربة يوم السبت ...
 ٢٠٦ خير صفوف الرجال أولها ..
 دخل أبو بكر يستأذن على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ١٣٧ - ١٣٥ فوجد ...
 ٤٩ ذلك الواد الخفي
 ٣١٨ رأيت ربي جعداً أمرد عليه حلة خضراء ...
 ٩٢ - ٩١ سبعة يظلهم الله يوم لا ظل إلا ظله ...
 ١٧٦ الشياع حرام
 ١٠٢ ضح بها ولا تصلح لغيرك

غ - ق

- ١٦٦ غيروا هذا بشيء واجتنبوا السواد ...
 ٩٤ فأما الجنة فإن الله لا يظلم من خلقه أحداً ...
 ٤٩ - ٣٩ فرضت الصلاة ركعتين ركعتين ...
 فعلته أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم فاغتسلنا منه
 ٣٢٧ جميعاً

- ٢٣١ قد ظلم من منع بنى الأم نصيبهم من الدية .
٢٦٦ قطعتم ظهر الرجل

ك

- كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر الله على كل أحيانه .
٩٤ - ٤٨
كان المسلمون لا ينظرون إلى أبى سفيان ولا يقاعدونه ...
٨٧-٧٦-٨٦
كان يكون على الصوم من رمضان فما أستطيع ...
٩٢
كانت امرأة مخزومية تستعير المتاع وتجده فأمر ...
٩٦
كل مسكر حرام ...
١٨٣
كنا غلمانا نعمل في السوق فأمر النبي صلى الله عليه وسلم
برجل فرجم ...
١٨٠
كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فأتاه رجل
فأقر عنده بالزنا ...
١٧٨
كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر وإن أحدنا
ليضع يده على ...
٢٩٥
كنت إذا حدثني رجل عن النبي صلى الله عليه وسلم حلفته
١٥٧

ل

- لا تبتشى على حميك ...
٣١٩
لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا تماثيل .
٣١٤ - ١١٠
لا تدع قبراً مشرفاً إلا سويته
٢٢٠
لا تدبجوا إلا مسنة ...
١٤٢ - ١٠١
لا يشربن أحد منكم قائماً فمن شرب فليستقئ
١٠٩
لا يقولن أحدكم عبدي ...
٩١ - ٩٠

- لا يقيم من أحدكم أخاه يوم الجمعة ... ١٤٤
 لعل رجلاً يقول ما يفعله بأهله ... ١٧٤
 لولا ما طبع الله من الركن من أنجاس الجاهلية ... ١٢٣
 ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة ... ١٥٢
 ليكون من أمتي أقوام يستحلون الحر والحرير ... ٤٧

م

- من احتجم يوم الثلاثاء لسبع عشرة من الشهر ... ٣١٩
 من أعمر شيئاً فهو له حياته ومماته ٣٣٥
 من عادى لي ولياً ... ٤٦ - ٩٣ -
 ٣٠٩
 من قرأ حرفاً من كتاب الله فله حسنة ... ٤١
 من لم يجد نعلين فليلبس خفين ومن لم يجد ... ١٤٩
 من مس ذكره أو أنثيه أو رفعه فليتوضأ ١٤٢
 المؤمن يموت بعرق الجبين ... ٣٣٠

ن - هـ

- نزل تحريم الخمر وليس في المدينة سوى خمسة أشربة ... ٢٦٧
 نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يمس الرجل ذكره
 يمينه . ١٢٥
 نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن تخصيص القبور ٥٢
 نهيتكم عن كذا وكذا فاشربوا ... ١٨٤
 هل منكم الرجل إذا أتى أهله أغلق عليه بابه ... ١٧٣-١٧٤ -
 ١٠٨-١٩٩ -
 ٢١٢

و - ى

- وَأَمَّا خَالِدٌ فَاِنَّكُمْ تَظْلَمُونَ خَالِدًا قَدْ احْتَبَسَ اُذْرَاعَهُ ... ١٠٤
وَكَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِحِفْظِ زَكَاةِ رَمَضَانَ
فَأَتَانِي آتٌ ... ١٩٠
وَاللَّهُ لَوْ كَانَتْ فَاطِمَةُ لَقَطَعَتْ يَدَهَا ١٤٠
يَا رَسُولَ اللَّهِ فِيمَ الْعَمَلُ ... ١٦٥
يَطْوِي اللَّهُ عِزَّ وَجَلِّ السَّمَوَاتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ... ٩٧

أحاديث لم يذكر لفظها

- حديث : أن أبا سفيان سأله التزويج بأُم حبيبة . ٨٧٨٦-٧٦
- = أنس في رضح رأس اليهودى لرضحه رأس جارية ٥٣
- = بريدة في قصة رجم ماعز بن مالك وذكر الحفر
- فيه ١١٠-٩٣
- = جابر الطويل في بيع البعير ٧٥
- = الحشر والساق ٥١
- = الرؤية يوم القيامة ، وفيه أن الله تعالى يأتي
- المنافقين في غير صورته ٥١
- = أبي الزبير عن جابر في التسمية في أول التشهد ٥٩
- = ضحكك صلى الله عليه وسلم تصديقا لليهودى ٥١
- = عائشة في صفة صلاة النبي ٤٨
- = كعب بن مالك في ذبيحة المرأة والأمة ٨٠
- = مالك بن الحويرث في رفع اليدين في الصلاة
- عند الركوع .. ٥٢
- = مراجعة موسى للنبي صلى الله عليه وسلم في
- الخمسين صلاة التي فرضت أول الأمر ٨٨-٥٠
- = أبي موسى الأشعري في ساعة الإجابة يوم
- الجمعة ٨٢
- = وائل بن حجر في رفع اليدين ٥٣

فهرس الرواة

أ

٢٠٥	أبان بن أبى عياش
٣٢٥	إبراهيم بن عبد الرحمن السكسكى
٣٢٥	إبراهيم بن المختار التيمى
٣٢٤	إبراهيم بن المهاجر
٣١٦-٣١٥	أحمد بن الأزهر أبو الأزهر
٥٦	أحمد
١١٨	أسامة
٥٦	أسباط بن نصر
١٥٧	أسماء بن الحكم الفزارى
٢٦٦	إسماعيل بن زكريا الخلقانى
١٥٨	إسماعيل بن سيف البصرى
١١٩-١١٨	إسماعيل بن عبد الكريم الصنعانى
٢٣٠	إسماعيل بن عياش
٢٩٧	إسماعيل بن المغيرة
١٥١-١٤١	أشعث بن سوار

ب - ث

٩٠	بشير بن عمرو
١٨٢-١٧٧	بشير بن المهاجر
(١٩٥:١٨٨)	
٢٤٩-٢٤٨	
(٣٢٤:٣٢٢)	

٨٤ بكير المدنى
٢٥٢ ثوير بن أبى فاتحة

ج

١٥٥ جابر بن يزيد الجعفى
١٢٥ جرير بن عبد الحميد
٢٥٣ جعفر بن يحيى بن ثوبان

ح

٢٥٥ الحارث بن النعمان الليثى
٢٥٢ الحارث الأعور
-٣٠٥-٨٥ حبيب بن أبى ثابت
٣٠٨
١٨٧ الحجاج بن أرطاة
٢٨٣ حرام بن عثمان
١٣٩ حرب بن أبى العالية
٢٦٧-١٧٩ حرمى بن حفص
١٥٥ الحسن بن دينار
٢٥١ الحسن بن عمارة
١٢١-١٠٦ الحسن البصرى
٢١٧-٢١٥
٣١٢-٢١٨
١٦٧-١٦٦ حفص بن سليمان الكوفى المقرئ
-٢٨٥-٢٨٤
٢٨٦

١٢٤-١٢٣

٢٣٦

الحكم بن أبان العدني

حماد بن زيد

خ - د

٢٧٦

١٧٩

٩٣

٢٢٠

٢٢٠ - ١٢١

١٥٦

٢٣٦

١٧٦

خالد بن عبد الله القسري

خالد بن اللجلاج

خالد بن مخلد

خالد الحذاء

خلف بن خليفة

داود بن شهور

داود العطار

دراج بن السمح

ر

١٥٦

٣٢٦

١٧٦

الربيع بن صبيح

رواد بن الجراح

روح بن حاتم

ز

١٩٨

٢١٨

١٣٥

٧٢

١٤٩

١٦٢-١٤٣

١٦٦-١٦٥

زبان بن فائد

زرارة بن أوفى

زكريا بن إسحاق

زكريا بن أبي زائدة

زكريا بن نافع الأرسوفى

زهير بن معاوية

٢١٧

زياد بن ميمون

٢٢٠

زيد بن أسلم

س

١٥١

سعيد بن زيد

سعيد بن فيروز = أبو البختری .

-١٥٠-٨٩

سفيان بن عيينة

-٢٣١-٢٣٠

٢٣٦

٢٥٣

سفيان بن سعيد الثوري

٣٢٦

سفيان بن وكيع بن الجراح

١٩٥

سلمة بن وردان

١٢٤

سليمان بن أرقم

٩٠

سليمان بن بلال

١٢٤-١٢٣

سليمان بن داود الخولاني

١٤١

سليمان بن داود الهاشمي

١٤٧-١٤٤

سليمان بن موسى

٨١

سليمان التيمي

٢٣٠

سماك بن حرب

١٥٩

سلامة بن روح من خالد الأيلي

١١٧

سلامة بن قيسر الحضرمي

-٣١٤-٢٧٣

سهيل بن أبي صالح

٣١٥

ش

٣١٠-٩٣

شريك بن عبد الله بن أبي نمر

٢٥٣-١٢١	شريك النخعي
٢٦٣-١٤٣	شعبة بن الحجاج
١٠٥	شعيب بن أبي حمزة
-٢١٩-٢١٨	شقيق بن سلمة أبو وائل
٢٢٠	

ص - ط

١٩٧-١٩٤	صدقة بن عبد الله السمين
٢٥٣-٢٤٩	الضحاك بن مخلد
٢١٧	الضحاك بن مزاحم
٢٧٦	طارق بن عمرو المكي
٢٩٨	طالوت بن عباد
١٦٧	طلحة بن نافع أبو سفيان

ع

٢٢١	عامر الشعبي
١٥٨	العباس بن الحسن الحضرمي
١٥٧	العباس بن مرداس
٣٢٦	عبد الحميد بن إبراهيم الحضرمي
١٤١-٢٣٠	عبد الرحمن بن أبي الزناد
٢٥٦-٢٥٣	عبد الرحمن بن زياد الأفريقي
٢٤١-٢٤٠	عبد الرحمن بن شريح
٢٥٩	عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار
١٩٧	عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن حفص العمري
٢١٨	عبد الرحمن بن أبي ليلى

٢٥٣	عبد الرحمن بن يزيد بن تميم
١٤٥	عبد الرزاق بن همام
٢٦٧-١٧٩	عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز
١٦٣	عبد العزيز بن المختار
٢٩٦-٢٩٥	عبد القدوس بن الحجاج أبو المغيرة
١٥٨	عبد الله بن إنسان
١٩٨	عبد الله بن حسين أبو حريز
١٥٩	عبد الله بن رشيد الجنديسابوري
١٩٤	عبد الله بن سعيد المقبري
٢٣٠	عبد الله بن صالح كاتب الليث
١٢٦- (١٣٥):	عبد الله بن لهيعة
٢٧٩-(١٤٠)	
٢٥٥	عبد الله بن محمد بن عجلان
٢٥٥	عبد الله بن معاوية بن عاصم أبو معاوية القرشي
١٧٨	عبد الله بن المقدام
٢٢١-٢٢٠	عبد الله بن ملاذ الأشعري
١٩٩	عبد الله بن مؤمل
٢٥٥	عبد الله بن يعلى بن مرة الثقفي
١٤٦	عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد
٣٢٥	عبد الملك بن حبيب الأندلسي
٣٠٧-٣٠٦	عبد الملك بن أبي سليمان
١٩٧	عبد الواحد بن سليم المالكي
٢٥٦	عبد الوهاب بن عطاء أبو نصر الخفاف
٢٤٦	عبيد بن غنام

١٩٩-١٥٤	عبيس بن ميمون
-٢٧٤-٢٥٧	عثمان بن حيان الدمشقي
٢٧٥	
٢٥٣	عثمان بن سعد الكاتب
١٥٨	عثمان بن المغيرة
٢٢١	عدي بن عدي بن عميرة
١٣٤	عطاء بن السائب
٨٧	عكرمة بن عمار
١٦٥	علي بن زيد بن جدعان
	عمارة بن جوين = أبو هارون العبدى
١٢٢	عمر بن الحكم
-٩٧-٧١	عمر بن حمزة
-١٠٩-١٠٨	
-١٦١-١٦٠	
-١٧٥-١٧٣	
-٢١٣-١٩٦	
-٢٥٦-٢٤٩	
-٢٥٩-٢٥٨	
-٣٠٣-٢٦٠	
-٣٢٠-٣١٩	
:٣٣٢-٣٢١	
(٣٣٧	
٢١٩	عمر بن عبد العزيز
(٢٠٤:٢٠١)	عمر بن محمد بن زيد

(٢٠٩:٢٠٧)

٣٠٣

١٥٦

٢٧٧

٢١٣-٢١٤

٢٦٨-٣٢٧

١٥٤

عمر بن هارون

عمرو بن أبي سلمة التنيسي

عياض بن عبد الله الفهري

عيسى بن ميمون

غ - ق

١٥٨

١٥٨

٣٢٤

٣١٦

٣٢٥

٣٣٠

٣١٦

٥٦

غسان بن عبيد الموصلي

الفرات بن أبي الفرات

فرقد بن يعقوب السبخي

الفضل بن الحباب

القاسم بن غنام الأنصاري

قتادة بن دعامة

قتيبة بن سعيد

قطن

ك - ل

١٥٧

٦٨

٢٥٠-٦٨

٢٥٧-٣٢٦

٢٧٧

كنانة بن العباس بن مرداس السلمى

الليث بن سعد

الليث بن أبي سليم

لماز بن زبار الجهضمي

٣٢٨	مالك بن قيس
٢٧ (١٥٤):	مجااعة بن الزبير
(١٥٩)	
٢٥٣	مجالد بن سعيد
١٢٢-٢٦١-	مجاهد بن جبر
٢٦٣	
١٥٨	محفوظ بن بحر الأنطاكي
١٧٠	محمد بن إسحاق بن يسار
٢٥٠	محمد بن أبي أيوب
(١٤٢:١٤٥)	محمد بن بكر بن عثمان البرساني
٢٦٩	
١٦٤	محمد بن جعفر غندر
١٩٩	محمد بن أبي حميد
١٦٨-١٦٩-	محمد بن ذكوان الطاحي الأزدي
٢٨٧-٢٨٦	
	محمد بن زكوان الأسدي
٢١٨	محمد بن سيرين
٢٩٩	محمد بن عبد الحكم
٢٤٠-٣٢٥	محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى
١٧٩-١٨٠	محمد بن عبد الله بن علانة
١٨٠	محمد بن عبد الله الشعيشي
(٢٤٦:٢٤١)	محمد بن عثمان بن أبي شيبة
٢١٩	محمد بن علي أبو جعفر الباقر

١٣٤
١٦٢
-٢١٥-٢١٤
(٢٢٨:٢٢٢)
٣٢٨
١٩٤
-١٥٠-١٤٩
-١٩٦-١٥٢
(٢٣٧:٢٢٨)
٩٦
-٨٤-٨٣
٢١٦
-٢٥٣-٢٤٩
٣٢١-٢٧٧
١٨١-١٨٠
٢٩٧-٢٩٦
١٢٥
(٢٤٧:٢٣٧)
(٢٦٥:٢٦١)
٢٧٠
٢٥٣
٢٥٦
١٤٠
٩٦

محمد بن فضيل
محمد بن فليح
محمد بن قيس - قاص عمر بن عبد العزيز

محمد بن كثير المصيصي
محمد بن مسلم الطائفي

محمود بن غيلان
مخرمة بن بكير

مروان بن الحكم الفزاري

مسلمة بن عبد الله الجهني
مسلمة الرازي أبو عبد الله
مصعب بن المقدم
مطر بن طهمان الوراق

مظاهر بن أسلم
معتمر بن نافع أبو الحكم
معقل بن عبيد الله الجزري
معمر بن راشد

١٩٨-١٩٥	المغيرة بن رباد البجلي
٢٥٦	مفضل بن صالح أبو جميلة النخاس
١٨٠	المفضل بن غسان الغلابي
٢٦٠	مقدم بن محمد
(١١٦:١١٤)	مكحول الشامي
١٢٢	
٢٥٦	المنهال بن خليفة أبو قدامة العجلي
٢٤٦	موسى بن إسحاق
-١٦٩-١٢٢	موسى بن عبدة الربذي
-٢٠١-١٧٠	
-٢٨٧-٢٥١	
-١٤١-٢٨٨	
١٦٤-١٦١	

ن - و

١٧٨	نسعة بن شداد
-٢٧٥-٢٦٥	نوح بن أبي مريم
٢٧٦	
٢١٢	هشام بن حسان
-٢٥٧-٢٥١	هشام بن سغد
:٢٧٩) ٢٦٨	
(٢٨١	
٥٣	هشام بن عزوة
١٣٩	هشام الدستوائي
٢٣٣	وكيع بن الجراح

الوليد بن عيسى أبو وهب
 وهب بن منبه
 وهيب بن خالد

ى

٢٥٦
 ١١٩-١١٨
 ١٦٣

يحيى بن حمزة
 يحيى بن سعيد القطان
 يحيى بن عبيد الله بن موهب التيمي
 يحيى بن مالك بن أنس الأصبحي
 يعقوب بن عطاء
 يعلى بن عبيد

١٢٤
 ٢٣٣
 ١٩٨-١٩٤
 ١٥٨
 ١٩٨
 ١٢٣

الكنى

أبو الأزهر = أحمد بن الأزهر
 أبو أسامة حماد بن أسامة
 أبو إسحاق السبيعي
 أبو البختری
 أبو بكر بن عياش
 أبو جعفر الحضرمي
 أبو جعفر الرازي
 أبو خلاد
 أبو روح
 أبو الزبير المكي

٢٥٣-٢٤٩
 ٢٦٣-٢٦١
 ٢٦١
 ٢٨٥-٢٨٤
 ٢٤٦
 ١٥٢
 ١١٧
 ٢٥٢
 (٧١:٥٨)
 -١٣٣-١٠١
 -١٨٥-١٣٥
 ٢٢٤-٢١٣

٢٤٩	أبو سفيان = طلحة بن نافع
	أبو عاصم الكوفي
(٢٤٤:٢٤٢)	أبو عاصم النبيل = الضحاك بن مخلد
١٥٦	أبو العباس بن سعيد ابن عقدة
٣٣١	أبو عبد الله الجدلي
	أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود
٣٣١	أبو عمر البزاز = حفص بن سليمان الكوفي
	أبو قلابة الجرمي
٢٠٥	أبو المغيرة = عبد القدوس بن الحجاج
-٢٣٤-٥٠	أبو هارون العبدى عمارة بن جوين
٢٣٥	أبو هريرة الصحابي

أبو وائل = شقيق بن سلمة
أبو الوداك

ابن فلان

-١٢٠-١١٩	ابن جريج .
١٥٢	
٩٦	ابن أخى الزهرى
-١٢٠-١١٨	ابن شهاب الزهرى
١٦١	

ابن عقدة = أبو العباس

النساء

٣٢٠-٣١٩	أم كلثوم
---------	----------